المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

تخصص: دراسات دولية

الإدارة الدبلوماسية لقضية الصحراء الغربية
دراسة مقارنة الجزائر_المغرب

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إعداد الطالب:

تلي عبد الله

إشراف الأستاذ:

د. مكي محمد السعيد.

اللجنة المناقشة:

أ.د. سعود صالح	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. مكي محمد السعيد	مشرفا مقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د. فول مراد	عضوا	جامعة الجزائر3
د. فليسي نرجس	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بوللوة ياسين	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بن يحي نبيلة	عضوا	جامعة الجزائر 3

السنة الجامعية: 2018– 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمان الرحيم

أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ظل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين

صدق الله العظيم

سورة النحل الآية : 125

شكر و تقدير

أحمد الله عز وجل الذي أنعم علي ووفقني في إتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل إلي أستاذي المشرف الدكتور محمد السعيد مكي لقبوله الإشراف على هذه الأطروحة والذي ساعدني كثيرا و لم يبخل علي بنصائحه المفيدة وتوجيهاته القيمة.

كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور صايج مصطفى على دعمه المستمر لي ونصائحه القيمة كما أشكر كل أساتذتي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين لم يدخروا جهدا في تعليمي

كما أتقدم بالشكر لمشرفي السابق الأستاذ دلال أبو القاسم رحمه الله وإلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العلم المتواضع .

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة

تلي عبد الله

الإهداء

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرها والتي ساعدتني كثيرا إلى زوجتي الغالية

وأولادي ، محمد مهدي ، أمينة أسماء ، نائلة سرين ، حفصة نسيبة .

إلى والداي وكل إخوتي ، إلى كل أصدقائي وكل زملائي في الدراسة بالمدرسة

الوطنية العليا للعلوم السياسية وكل زملائي بجماعة تلمسان دون استثناء ، وإلى كل من

ساعدني في إنجاز هذا العمل .

تلي عبدالله

مقدمة

تشكل قضية الصحراء الغربية في وقتنا الراهن أحد أهم النزاعات المزمنة المترتبة عن المرحلة الاستعمارية التي ميزت التاريخ السياسي المعاصر لمنطقة المغرب العربي، وأحد مظاهر التصادم بين الوحدات السياسية في المنطقة، والناتجة غالبا عن تنافر المصالح، والإرادات مما أثر بشكل كبير في تشكيل الخريطة السياسية، والإستراتيجية لهذه المنطقة، ومما زاد من أهمية هذه القضية هو تأثرها مدا وجزرا بتداعيات الحرب الباردة، والحرب على الإرهاب وتجاذب مصالح الدول الإقليمية، والقوى الدولية اقتصاديا وسياسيا وايدولوجيا، التي ساعدت على توسيع دائرة التحالفات الجيوستراتيجية في منطقة تتميز بخصوصيات حضارية بانتمائها للأمة العربية الإسلامية.

موقعها الجغرافي المتميز كنقطة تماس بين أوروبا وإفريقيا، كلها عوامل ساعدت في تفاقم، وتعقيد هذه القضية حيث جعلت من نزاع الصحراء الغربية يأخذ طابع العالمية والدولية، ولا يقف في إطاره الإقليمي فقط حيث أصبح نزاعا إقليميا مدول، ومنه فإن كل هذه المتغيرات جعلت من قضية الصحراء الغربية الشغل الشاغل لمعظم المنظمات، والهيئات الدولية والإقليمية للبحث عن تسوية مرضية لهذه القضية، والعمل على إيجاد حل عادل لهذا النزاع المزمن، حيث أن الأمم المتحدة التي تعد أهم إطار تناقش فيه هذه القضية، وتنسق فيه بين الجهود الرامية لتسوية هذا النزاع بالتعاون مع جميع الأطراف الدولية الفاعلة، التي من مصلحتها إيجاد حل لهذه القضية، التي تعتبر مسألة تصفية استعمار وفقا للقرار الأممي 1514، باعتبارها المستعمرة الأخيرة في أفريقيا.

يسعى شعبها بشتى الطرق الدبلوماسية والسياسية للحصول على حقه في تقرير مصيره طبقا للمواثيق والقوانين الدولية، وتحقيق الاستقلال التام للأراضي الصحراوية، وإقامة دولة الصحراء الغربية المستقلة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، التي ترى في التواجد المغربي على

الأراضي الصحراوية على أنه احتلال جديد خلف الاستعمار الاسباني، فهي تعتبر الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصحراوي، باعتراف كل الهيئات الإقليمية والدولية، ومنظمة الأمم المتحدة.

بدأ قادتها ومؤسسوها الأوائل تنسيق تفاهمهم، وتعاونهم السياسي والعسكري مع الجزائر باعتبارها دولة تناصر حركات التحرر الوطنية في كل بقعة من العالم تعاني من وطأة الاستعمار، ونتيجة الضغط العسكري المغربي على جبهة البوليساريو اضطر قادتها اللجوء إلى الجزائر، مما ساعد على تصعيد حدة الخلاف المغربي الجزائري الناتج عن أطماع المغرب التوسعية في المنطقة المغاربية و في الجزائر.

من هذا المنطلق حظيت قضية الصحراء الغربية باهتمام كبير لدى الجزائر التي لها صلة من نوع خاص بها، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تشترك في حدودها مع كل الدول المغاربية حملت على عاتقها إدارة أي نزاع في هذه المنطقة، ومنه كانت إدارتها لنزاع الصحراء الغربية إيمانا منها بالسلام العالمي القائم على العدل والمساواة، والالتزام بمبدأ الشرعية الدولية في معاملاتها، وعلاقاتها الدولية، ورفض استعمال القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ومن مبدأ تصفية الاستعمار، وحق تقرير المصير ومساندة حركات التحرير الوطني، التي تعد مبادئ ثابتة في دبلوماسيتها وسياستها الخارجية، كذلك لما تحظى به هذه القضية من أهمية إنسانية فائقة تضع قواعد النظام العالمي، والقانون الدولي والمبادئ والمواثيق المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة على المحك.

أخذت الجزائر وفق هذه الثوابت على عاتقها دعم جبهة البوليساريو، وضمنت لها الغطاء السياسي والعسكري، ما مكنها من الصمود أمام الهجمات المغربية المتكررة، حيث عملت على كسب اعتراف الدول بالجمهورية العربية الصحراوية من خلال دعم البوليساريو سياسيا وعسكريا، والمطالبة بحل عادل للقضية في إطار منظمة الأمم المتحدة المخولة أساسا لحل هذا النزاع، ورغم انشغال الجزائر بالوضع الداخلي، وانطواءها داخليا في تسعينيات القرن الماضي، إلا أنها لم تتخلى عن القضية.

بانفراج أزمتها الداخلية وعودتها للساحة الدولية، واصلت الجزائر دعمها للقضية، ووفق هذا المنطلق كانت إدارتها الدبلوماسية لقضية للصحراء الغربية، تتبع من رؤى وأهداف، وانتهاج إستراتيجية دبلوماسية معاصرة متعددة الأطراف والوسائل، والدخول في علاقات تحالف مع الدول المعنية والمهتمة بقضية الصحراء الغربية.

تعتبر المغرب قضية الصحراء الغربية استكمالا للوحدة الترابية، فبعد حصوله على استقلاله اعتبر الحدود التي ورثها عن الاستعمار مجحفة، وتآمرية على أرض المملكة التاريخية، فبعد أن قررت إسبانيا الدولة المستعمرة، وبشكل أحادي تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية سنة 1975، رفضت كل من المغرب وموريتانيا هذا الحل بينما أعلنت البوليساريو استعدادها للمشاركة في هذا الاستفتاء، فتقدمت المغرب إلى محكمة العدل الدولية لعرض القضية، والمطالبة بإيقاف كل عملية تتعلق بإجراء استفتاء الصحراء الغربية.

بعدما أصدرت المحكمة رأيها الاستشاري في 1975/10/16، حيث خلصت إلى أن جميع الأدلة المادية، والمعلوماتية المقدمة للمحكمة لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين الصحراء الغربية من جهة والمملكة المغربية وموريتانيا من جبهة، وعليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار الأممي1514 المتعلق بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، وتطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة سكان المنطقة، لكن المغرب لم يكن ليفرط في هذا الإقليم الذي يمكنه من امتلاك السيطرة على واحد من أكثر السواحل ثروة سمكية في العالم، واحتلال المرتبة الأولى عالميا في إنتاج واحتياطي الفوسفات، وثروات باطنية متنوعة بالغاز والنفط فضلا عن التموقع في منطقة جيواستراتيجية لأمن أوروبا، مما يمنحه إمكانيات أكبر للمناورة، وزعامة المنطقة.

وفق هذا الأساس ركزت المغرب في إدارتها لقضية الصحراء الغربية على حقها التاريخي في الصحراء، واعتبارها امتداد لأراضيه، وجزءا من سيادته غير قابلة للتقسيم، وللصلاحيات الدينية، والحقوق التاريخية المشتركة، للجوء بعض أهالي الصحراء لمحمد الخامس باعتباره أميرا للمؤمنين ومبايعته،كذلك لقلة السكان الأصليين، وعدم قدرتهم على تسيير شؤونهم بانتهاج سياسة عسكرية من أجل حسم النزاع عمليا بضم معظم الأراضي الصحراوية، وفرض سياسة الأمر الواقع، بانتهاج إستراتيجية الدخول في تحالفات خاصة مع اسبانيا وموريتانيا ابتداء من اتفاقية مدريد، وكذلك مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة إظهار القضية على أنها صراع إيديولوجي، باتهام الجزائر على أنها الطرف الأساسي في النزاع لكسب تأييد الغرب.

رغم قيام منظمة الأمم المتحدة بتولي إدارة هذا النزاع لإيجاد تسوية مرضية لكل الأطراف، إلا أن المغرب مازال ينتهج دبلوماسية تقوم على رفض أي مخطط أممي يتعارض مع مصالحه، وتعطيل أي استفتاء لا يخضع لشروطه، وتبني سياسة إعلامية تروج لمغربية الصحراء بتنظيم المؤتمرات والملتقيات الدولية في الأراضي الصحراوية لأجل الاعتراف بسيادة المغرب على هذه الأراضي.

مبررات اختيار الموضوع :

لاختيار موضوع لدراسة لابد من وجود دوافع موضوعية مرتبطة بالموضوع الذي تم اختياره، وأخرى مرتبطة بالباحث، والتي جعلته يولي اهتماما بموضوع معين دون آخر.

أهمية الموضوع : تتجلى أهمية الموضوع في أن قضية الصحراء الغربية تعد واحدة من أعقد المشاكل في شمال إفريقيا، والتي حظيت باهتمام دولي منذ نهاية الاستعمار الأوربي في الشمال الإفريقي، ومن دول الجوار، وأطراف النزاع اللذين لهما تأييد دولي متناقض فضلا عن توجهاتهم السياسية والدبلوماسية المختلفة في إدارة هذا النزاع، كذلك لما تمثله الصحراء الغربية من أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية والجيوستراتجية، وما تمثله من رهان مستقبلي.

مبررات موضوعية : تعتبر قضية الصحراء الغربية من المواضيع الهامة للدراسة حيث أثارت اهتمام الدارسين، والباحثين في حقل العلاقات الدولية، والدراسات الدبلوماسية لكونها تعكس مدى اختلاف التوجهات الدبلوماسية السياسية للجزائر والمغرب، وتناقضها في تسوية هذه القضية وغياب الرغبة سياسية لتجاوز هذا الخلاف، لذا استوجب التطرق لهذا الموضوع، ومعرفة خباياه والإلمام بجوانبه، وأبعاده حتى يتسنى لنا فهم، واستشراف مستقبل هذه القضية.

مبررات ذاتية : ميلي الشخصي، واهتمام من قبل الباحث بالدراسات التي تعنى بالشأن المغاربي خصوصا تلك المرتبطة، بالعلاقات الجزائرية المغربية مع التركيز على قضية الصحراء الغربية لما لها من تأثير على السياسة الخارجية لكلا البلدين.

كما أن الموضوع يمكن الباحث من الاضطلاع على قضية أخدت حيزا كبيرا في النشاط الدبلوماسي للجزائر والمغرب، ما يمكنه من التوصل إلى أهم المبادئ، والثوابت التي تعاملت بها الدبلوماسية الجزائرية، والمغربية في إدارتها لهذه القضية.

أدبيات الدراسة :

تعتبر قضية الصحراء الغربية موضوعا خصبا في حقل الدراسات الأكاديمية حيث تناوله العديد من الباحثين، والمهتمين بالبحث والدراسة، إلا أنه لم يتم التطرق لدراسة تتناوله من زاوية تأثيره على كيفية إدارة هذه القضية دبلوماسيا، ومع ذلك نجد بعض الدراسات التي أشارت للموضوع أو تناولته ضمن مضامينها، ونظرا لتعدد المراجع وتنوعها بلغات كثيرة، لتعد مراكز الأبحاث، والجامعات عبر العالم فمن المبالغ أن يعتقد أن الباحث قد وظف كل هذه المراجع والدراسات، إلا أنه يمكن الإشارة لبعض هذه المراجع، والدراسات التي تمت الاستعانة بها من باب تقديم مقاربة مختلفة تنسجم مع الدراسة:

الكتب:

كتاب " الصحراء الغربية " وعقدة التجزئة في الوطن العربي للأستاذ " علي الشامي " والصادر في بيروت عن دار الكلمة للنشر، سنة 1980حيث يعتبر الكتاب من أهم المصادر المتعلقة بتاريخ منطقة المغرب العربي، ما قبل الفتوحات الإسلامية، وحتى السنوات الأولى للنزاع الصحراوي.

نجد من دراسات الصحراويين أنفسهم عن قضيتهم كتاب " النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق " ل الكتاب مصطفى وبادي محمد" اللذان ركزا على الجانب التاريخي لقضية الصحراء الغربية، بالإشارة إلى مختلف الأطماع بما فيها الأطماع التوسعية المغربية ودحض مقولة " الحق التاريخي " المغربية، كما ورد في الكتاب كرنولوجيا قضية الصحراء الغربية، إلا أن الكاتبين لم يشيرا إلى

مستقبل القضية في ظل تقاعس الأمم المتحدة عن أداء مهامها، الأمر الذي أكد السيد حمدي يحظيه في كتابه "المقاومة الصحراوية السلمية لا بديل عن تقرير المصير"، عندما كشف انتهاكات الاحتلال المغربي الصارخة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية، الورقة التي يمكن بها الضغط على الأمم المتحدة للتعجيل في تنظيم استفتاء حر، ونزيه لتقرير المصير في الصحراء الغربية، ومما يلاحظ على كتابات أصحاب القضية هو تركيزهم على التعريف بقضيتهم بالدرجة الأولى ومشروعيتها، وإبراز معاناتهم تحت الاحتلال، إلا أننا نجدها قليلة أو غير منشورة بشكل موسع مقارنة بالكتابات باللغة الفرنسية مثلا الواسعة الانتشار، والمؤيدة للاحتلال المغربي.

كتاب بن غربي ميلود بعنوان " موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية "، والذي تناول فيه موقف الجزائر الثابت، والداعم لقضية الصحراء الغربية الذي ينبع من احترام قواعد القانون الدولي، ومبادئ الشرعية الدولية كهدف سامي للحيلولة دون انتهاك القواعد الموضوعية، التي يجب أن تحكم المجتمع الدولي، وأن الجزائر غير معنية بالوصول إلى تسوية بشأن هذا النزاع خارج الأطر القانونية، وأسس العدالة والإنصاف.

كتاب نيكول غريمو" Nicole Grimaud " السياسة الخارجية للجزائر " La politique extérieure de l algérie" والتي ركزت في كتابها على ممارسة السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي والدولي، بدءا بدائرة الأخوة وهي الدائرة التي ترغب الدبلوماسية الجزائرية دائما المساهمة الفعالة فيها فهي تعتبر محو السلام في المنطقة، ثم دائرة الصداقة مع دول العالم الثالث، ثم دائرة الغرب المفروضة بالنظر إلى التاريخ الاستعماري لهذه الدول، وهذه الدراسة أصبحت تندرج اليوم ضمن دراسة تاريخ السياسة الخارجية، وقد تم الاستعانة بها في هذا الجانب.

كتاب السياسة الخارجية المغربية ليمغيل هيرناندو دي لارامندي، ترجمة عبد العالي بروكي وهي دراسة مفصلة تبرز طبيعة المتغيرات المتحكمة في صناعة القرار في السياسة الخارجية المغربية، مع إبراز الخطوط العريضة لهذه السياسة اتجاه أهم الفاعلين الاقلميين والدوليين، وأهمية الدراسة تظهر في معرفة السلوك الخارجي لصانع القرار المغربي، ودوافع المغرب في تعامله مع الجزائر، وتأثير قضية الصحراء الغربية في ذلك، بالإضافة إلى طبيعة التحالفات الخارجية التي تبني على أساسها المغرب مواقفها الخارجية، كما تساعد على فهم أعمق للمتغيرات الداخلية المساهمة في ذلك.

مذكرات و أطروحات :

أطروحة دكتوراه للباحث مسعود شعنان بعنوان" نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير"، والتي تناولت نزاع الصحراء الغربية، وتطوره التاريخي، أصل الشعب الصحراوي، وأهم الثروات الموجودة في الإقليم، وموقف منظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الأمم المتحدة، وأهم المساعي التي كانت تهدف إلى اتخاذ حل سلمي في إطار الشرعية الدولية عبر إجراء استفتاء حق تقرير المصير.

أطروحة دكتوراه للباحثة ويكن فايزة بعنوان "طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على المسار التكاملي المغاربي"، حيث تناولت هذه الدراسة العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية، وتأثيرها على مسار التكامل المغاربي، من خلال التركيز على العوامل المشتركة المحدد لديناميكية العلاقات بين البلدين وتحليل مختلف أبعاد العلاقة بين البلدين (السياسة والجيوسياسية والدبلوماسية والاقتصاد والاجتماعية والثقافية ...إلخ)، كل هذه المعطيات لم تمنع الجزائر والمغرب بعد الاستقلال من الانخراط في الصراع الذي سبب فجوة، وحاولت الدراسة تسليط الضوء على أسباب الجمود في العلاقات الثنائية، وهيمنة حالة الصراع بين الجزائر والمغرب، ومدى تأثيرها على الاندماج المغاربي مثل مسألة الصحراء الغربية، الحدود

المغلقة، وانعدام التنسيق في مختلف المجلات، والقضايا ذات الاهتمام المشترك (مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار في المخدرات ...إلخ)، بالإضافة إلى تدخل القوى الكبرى في المنطقة، وأفاق العلاقات بين الجزائر والمغرب، ومستقبل المشروع التكاملي المغاربي، على أساس سيناريوهات محتملة، وتقديم مقترحات للتغلب على الوضع الحالي، وتجاوز العقبات التي تعترض عملية التكامل في المنطقة.

رسالة ماجستير للباحث مصطفى صايج بعنوان: " تطور العلاقات الجزائرية – المغربية (1962–2000) دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية "، حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على العلاقات الجزائرية المغربية، وذلك في فترة زمنية تمتد من 1962 حتى عام 2000، حيث عالج من خلال إشكالية أن الدوافع في السياسية الخارجية كانت أحد البنود في تطور العلاقات بين البلدين، وقد خلص إلى أن العلاقات بين البلدين يطغى عليها الجانب الصراعي، وأن الصراع ذو بعد جيوسياسي واستراتيجي، وهو بين نظامين مختلفين، وله أبعاد سيكولوجية وسوسيولوجية.

رسالة ماجستير للباحث رياض بوزرب بعنوان: "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963–1988"، التي حاول من خلالها توضيح سبب النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، وإرجاعه إلى التنافس بينهم على مناطق ذات أهميه اقتصادية تعتبرها المغرب جزءا لا يتجزأ عن أراضيها مستندة إلى المرجعية التاريخية وحجج دينية، في حين تعتبرها الجزائر أيضا جزءا من أراضيها مستندة إلى منطق القانون،والحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، حيث تستخلص الدراسة: أن التجاور الجغرافي إضافة لاختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة في الدولتين، ونظرة كلا منهما للأخر على أنه مصدر تهديد له أدت إلى زيادة حدة الخلاف بين البلدين، وأن الطابع الإستراتيجي للصحراء الغربية غلب النهج النزاعي في العلاقات بين البلدين.

إشكالية الدراسة :

في هذا الموضوع تظهر إشكالية تأثير قضية الصحراء الغربية في التوجهات الدبلوماسية للجزائر والمغرب وهي الإشكالية التي ستحاول هذه الدراسة تناولها وانطلاقا من ذلك فالإشكالية الرئيسية هي:

ما مدى تأثير قضية الصحراء الغربية في تحديد توجهات ووسائل الدبلوماسية الجزائرية والدبلوماسية المغربية ؟

وانطلاقا من الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية:

- ماهي خلفيات وأبعاد قضية الصحراء الغربية ؟
- ما دور الأطراف الإقليمية والدولية وما هي مواقفها اتجاه نزاع الصحراء الغربية؟
- كيف أثرت هذه القضية على العلاقات الجزائرية المغربية؟
- ما هي الأساليب والوسائل الدبلوماسية المنتهجة من طرف الجزائر والمغرب لإدارة هذه القضية؟

الفرضيات :

- تعدد الخلفيات والأبعاد واختلاف أطراف النزاع أدت لتعقيد قضية الصحراء الغربية.
- تعارض المصالح والأهداف وتعدد الأطراف الإقليمية والدولية، أثرت على مسار قضية الصحراء الغربية وعطلت الحلول الأممية.
- ساهمت قضية الصحراء الغربية في زيادة توتر العلاقات الجزائرية المغربية.
- انتهجت الجزائر والمغرب دبلوماسية متعددة الأبعاد، والوسائل لإدارة نزاع الصحراء الغربية.

الإطار المكاني والزمني للدراسة :

تركز الدراسة على قضية الصحراء الغربية بأبعادها، وخلفياتها منذ خروج الاستعمار الاسباني منها، وبداية الاحتلال المغربي لأرض الصحراء، وتحولها لعامل توتر في العلاقات الجزائرية المغربية، وطريقة إدارتهما الدبلوماسية لهذه القضية باعتماد وسائل دبلوماسية مختلفة، والتركيز على المجال الإفريقي باعتباره المجال الذي تتجلى فيه بوضوح تأثيرات هذه الإدارة الدبلوماسية.

أما الإطار الزمني فقد ركزت الدراسة في معظمها على الفترة الزمنية منذ 1999 باعتبارها الفترة التي تولى فيها السيد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية الجزائرية، وتولي محمد السادس حكم المملكة المغربية، وبداية بروز توجهات جديدة في توجهات السياسة الخارجية للجزائر والمغرب.

المناهج والمقاربات المعتمدة :

يعد موضوع المناهج العلمية من الموضوعات الجوهرية في القيام بالدراسات وإعداد البحوث وتطبيق نتائجها في مجال العلوم الإنسانية والطبيعية على حد سواء، وينظر إلى المنهج العلمي على أنه الأساس السليم للحصول على بيانات، ومعلومات دقيقة للتوصل إلى نتائج موثوق فيها، ووضع توصيات قابلة للتطبيق، ولأهمية المنهج العلمي فقد ظهر علم مستقل يتناول دراسة المنهج أو المنهجية، ولقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج وهي :

المنهج التاريخي: يساعد هذا المنهج الباحث في دراسة الظواهر، والأحداث لوضعها في سياقها السوسيو تاريخي للتوصل إلى فهم موضوعي للماضي، وهذه القراءة الصحيحة للتاريخ تساعد على توضيح الرؤية للباحث.

إن كل هذه الخصائص تفيدنا بشكل كبير في دراسة تاريخ إدارة نزاع الصحراء الغربية من خلال التطرق للتطورات، والمراحل والأسباب التي دفعت الجزائر والمغرب لانتهاج سياسات، ومقاربات مختلفة اتجاه هذه القضية من أجل الإحاطة بكل جوانب الماضي لفهم الحاضر، لأنه يصعب علينا فهم الحاضر بدون الرجوع إلى الماضي.

المنهج الوصفي : يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي إضافة إلى التحليل والتفسير، ويستعمل هذا المنهج من أجل استحضار حادثة أو الإحاطة بجوانب موضوع ما، ويساعد على التعرف أكثر على الأحداث التاريخية أو الآنية، ومنه يمكن أن نبني تصورا حول الموضوع قيد الدراسة، ويقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها، وأبعادها ووصف العلاقات بينها بهدف الوصول إلى وصف علمي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة، ونستعين بهذا المنهج حيث يفيدنا في وصف وتحليل خلفيات، وأبعاد قضية الصحراء الغربية، وسياسات ومقاربات الجزائر والمغرب اتجاه هذه القضية.

المنهج المقارن : هو أكثر المناهج استعمالا لأنه يجد مكانته في كل مستويات البحث، كما أنه يستعمل من طرف كافة العلوم الاجتماعية كعلم النفس، علم الاجتماع، علم السياسة، ويختص بدراسة مواضيع واسعة النطاق، وبمقارنة الأشكال المختلفة، ويستعمل أيضا للمقارنة بين شيئين مختلفين أو المقارنة الزمنية لشيء معين في فترات زمنية مختلفة عن طريق توضيح التشابهات والاختلافات بين الظواهر، ويعد هذا المنهج أساسيا في الدراسة، لأنه يكشف الفروق والاختلافات الراهنة والخفية، التي لا تفهم بطريقة مباشرة، ونستعين به في بحثنا هذا لأهميته البالغة حيث يفيدنا في مقارنة الإدارة الدبلوماسية الجزائرية، والإدارة الدبلوماسية المغربية لقضية الصحراء الغربية.

منهج تحليل المضمون: من خلال تحليل خطابات المسؤولين في البلدين، والوثائق والبرامج الرسمية الصادرة عن النظام السياسي للبلدين، والتصريحات الصادرة عن الممثلين الرسميين وصناع القرار والشخصيات، التي كانت لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بإدارة هذه القضية.

صعوبات الدراسة: نظرا لأهمية الموضوع والحساسيات التي يطرحها بسبب تطرقه لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية، وللمواقف والتوجهات السياسية، والدبلوماسية للبلدين اتجاه هذه القضية، ولكون الباحث ينتمي لأحد أطراف هذه العلاقة جعل من تحقيق الموضوعية، والحياد أمر صعب لإنجاز هذه الدراسة.

من بين الصعوبات التي واجهت الباحث في هذه الدراسة إفتقار العديد من الدراسات المتوفرة للموضوعية بالإضافة لكون بعض المصادر قديمة، ومتباينة ومتناقضة أحيانا، ضف لذالك مشكلة اللغة فأكثر المراجع التي تناولت قضية الصحراء الغربية باللغات الأجنبية.

قلة المراجع والدراسات الرسمية التي تناولت تأثير مسألة الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية في مسارها الدبلوماسي، والاستفهام الذي يشوب الكثير من الأحداث، والتصريحات، والتفاعلات على المستوى الرسمي للبلدين، وصعوبة الحصول على المعلومات من الجهات الرسمية المخولة بتسيير الإدارة الدبلوماسية لهذه العلاقات لكل الأطراف.

خطة الدراسة :

اعتمادا على الإشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة تم تقسم الموضوع إلى أربعة فصول مسبوقة بمقدمة حول الموضوع قيد الدراسة تناولنا فيها عرض شامل للدراسة وتوضيح الإشكالية والمبتغى من هاته الدراسة

جاء الفصل الأول : ليبرز طبيعة قضية الصحراء الغربية، والخلفيات والأبعاد المتحكمة فيها وأطراف النزاع ومساره في ثلاثة مباحث تناول الأول البعد الجغرافي والجيوستراتيجي والتطور التاريخي لقضية الصحراء والبعد الديموغرافي والتعداد السكاني للشعب الصحراوي، ثم تناول المبحث الثاني البعد السياسي والاقتصادي، والطاقوي لنزاع الصحراء الغربية، وفي المبحث الثالث نتناول أطراف الصراع في الصحراء الغربية المغرب وجبهة البوليساريو ومسار النزاع بينهما.

تناول الفصل الثاني: دور ومواقف دول الجوار الجغرافي، والقوى الدولية الكبرى المهتمة بالنزاع الصحراوي، ودور منظمة الأمم المتحدة في حل قضية الصحراء الغربية من خلال ثلاثة مباحث جاء المبحث الأول ليتناول دور ومواقف دول الجوار الجغرافي لإقليم الصحراء الغربية الجزائر، موريتانيا وليبيا، أما المبحث الثاني فتناول مواقف الدول الكبرى المهتمة بالنزاع الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا واسبانيا ثم تناولنا في المبحث الثالث دراسة جهود، ودور الأمم المتحدة في إيجاد تسوية لقضية الصحراء الغربية.

في حين تناول الفصل الثالث: تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية من خلال مبحثين فجاء المبحث الأول ليتناول طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية، الرؤى والأهداف الجزائرية والمغربية اتجاه قضية الصحراء الغربية، وفي المبحث الثاني تطرقنا لمفاهيم الإدارة الدبلوماسية المنتهجة وفقا للتطورات الدولية، وتطرقنا كذلك لأهم المبادئ، والثوابت الموجهة للدبلوماسية الجزائرية والمغربية في إدارة نزاع الصحراء الغربية.

أما الفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة فتناولنا فيه أهم الأنماط الدبلوماسية، والوسائل المنتهجة لإدارة هذه القضية من طرف الجزائر والمغرب، في مبحثين فتناول المبحث الأول دبلوماسية القوات المسلحة للطرفين من خلال تبني سباق تسلح في المنطقة على خلفية نزاع الصحراء الغربية، وفي المبحث الثاني تناولنا توظيف العامل الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية والدبلوماسية المغربية قاريا إضافية للدبلوماسية الدينية من طرف المغرب من أجل كسب حلفاء جدد، وتوسيع النفوذ الاقتصادي، والسياسي والثقافي من أجل كسب التأييد الشعبي، والجماهيري لمواقفهما اتجاه القضية.

في حين ختمنا الدراسة بخاتمة تحمل جملة من الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في ما يخص طريقة إدارة قضية الصحراء الغربية من طرف الدبلوماسية الجزائرية والدبلوماسية المغربية، وفعالية هذه الإدارة، ونجاعتها في تحقيق أهداف هذه الأطراف.

الفصل الأول:

قضية الصحراء الغربية دراسة في الخلفيات والأبعاد

المبحث الأول : البعد الجغرافي والتاريخي والديموغرافي لقضية الصحراء الغربية

المبحث الثاني : البعد السياسي والاقتصادي لقضية الصحراء الغربية

المبحث الثالث : أطراف ومسار نزاع الصحراء الغربية

إقليم الصحراء الغربية لم يكن محدد المعالم في السابق، فقد كان جزء من الصحاري الكبرى لإفريقيا التي تبدأ من الساحل الأطلسي حتى مصر والسودان، وبعد مؤتمر برلين لتقسيم المستعمرات استولت إسبانيا على الإقليم وتمكنت من بسط سياستها الاستيطانية، ونظرا للمقاومة الشديدة للسكان، ومواقف الدولية الرافضة لهذا الاحتلال، تم الاتفاق بين المغرب وموريتانيا واسبانيا نتج عنه انسحاب هذه الأخيرة، وتقسيم الإقليم بين المغرب وموريتانيا وفق معاهدة مدريد، ليندلع نزاع بين جبهة البوليساريو من جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى، وبعد خروج هذه الأخيرة من النزاع بعد توقيع اتفاق سلام في الجزائر مع جبهة البوليساريو بقي المغرب في الصحراء الغربية، ولكن جبهة البوليساريو تصدت لهذا التواجد بالعمل العسكري، والدبلوماسي الذي ظل الحل الوحيد في سبيل تحقيق الاستقلال إلى غاية اليوم.

هذا الإقليم الذي يحتل موقعا جيو استراتيجي هام على المحيط الأطلسي، ويزخر بثروات طبيعية ومقومات اقتصادية هامة جعلت منه محل أطماع الدول الاستعمارية والإقليمية، وأعطت للنزاع أبعاد وخلفيات مختلفة.

فما هي خلفيات وأبعاد قضية الصحراء الغربية ؟

المبحث الأول : البعد الجيو استراتيجي والتاريخي والديموغرافي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أبعاد قضية الصحراء الغربية من حيث البعد الجغرافي بدراسة التضاريس، والمساحة وأصل التسمية، والموقع الاستراتيجي الهام في منطقة تعتبر نقطة تماس بين أوروبا، وإفريقيا السوداء وتاريخ المنطقة، وكيف أصبحت محط أطماع القوى الاستعمارية الأوروبية والقوى الإقليمية، والبعد الديموغرافي لمعرفة تركيبة وأصل المجتمع الصحراوي والتضارب في الأرقام للتعداد السكاني لشعب الصحراء الغربية.

المطلب الأول :البعد الجغرافي والاستراتيجي

يؤدي الموقع الجغرافي دورا كبيرا في السلوك السياسي للدولة، حيث يظهر أثر هذا السلوك في القرارات والأحداث السياسية، فالصحراء الغربية تقع بين ثلاث دول عربية إسلامية في الشمال الغربي الإفريقي تحدها الجزائر من الشمال الشرقي، وتشترك معها بحوالي70 كم من الحدود البرية، والمملكة المغربية من الشمال وهي تشترك معها بحوالي445 كم من الحدود البرية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية التي تحيط بها من الشرق والجنوب، وهي تشترك معها 1570 من الحدود، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي بشريط ساحلي طويل يبلغ 1400كم1[1]، حيث تحتل موقعا مهما لمراقبة جزر الكناري الاسبانية، والطرق البرية في المحيط الأطلسي فضلا عن أنها تشكل معبرا بريا وبحريا وجويا مابين أوروبا وإفريقيا ، وهي الطريق الأساسية لإفريقيا السوداء[2]، وبالتالي فهي تحتل موقعا استراتيجيا مهما لقربها من السواحل

---

[1]– محمد فخر الدين تراي ، ***الأطلس الشامل للجزائر والمغرب العربي بشريا وجغرافيا وتاريخيا اقتصاديا*** (الجزائر ، منشورات العوادي 2011) ص. 95.

[2]– د.حنان على إبراهيم الطائي ، فؤاد علي وهاب ، ***قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي*** (عمان : الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2015) ص. 194.

الأوروبية، وشواطئها مليئة بالثروات الهائلة الحيوانية، والمعدنية إضافة لكونها صالحة لتكون من أهم المرافئ التجارية للسفن المتنقلة ين أوروبا وإفريقيا، ومن أكثر المناطق ملائمة لتكون قواعد عسكرية تحكم الطريق التجاري قرب الشواطئ الإفريقية، وقد عرفت هذه المنطقة أوج النشاط التجاري تاريخيا، ففيها كان يمر أهم طريقين تجاريين الأول بري، والثاني بحري كلاهما بتراب وشواطئ الصحراء الغربية[1]، هذا الموقع المتميز للصحراء الغربية زاد من أهميتها، ومنحها ميزة كبيرة، ورفع من مكانتها في الخارطة السياسية، فالمعروف في الجغرافية السياسية أن الأقاليم البحرية تحظي بمكانة خاصة ومتميزة في هذا المجال مقارنة بالأقاليم القارية[2].

امتداد الصحراء الغربية على الساحل الأطلسي كل هذه المسافة منحها أهمية جيو استراتيجية، حيث أن هذا الامتداد سهل من الاتصال الخارجي للسواحل سواء كان ذلك الاتصال تجاريا أو حضاريا أو اجتماعيا مع دول الحوض الأطلسية الأوروبية، الإفريقية، والأمريكية.

تمتاز سواحل الصحراء الغربية بدفء مياهها، وغناها بالثروة السمكية الذي منح لها الملاحة طوال العام، كما أن أعماقها تؤهلها لأن تجوبها سفن مختلفة الأحجام، وهي صالحة لإنشاء موانئ الصيد وإقامة القواعد البحرية، مما زاد من اهتمام القوى الأوروبية الاستعمارية في بعث عدة بعثات استكشافية لهذه المنطقة بغية السيطرة عليها منذ القرن 15 ميلادي كالبرتغاليين عام1444، ثم الإسبان عام 1478 ثم الهولنديون 1638، الفرنسيون 1727، الإيطاليون 1869، الإنجليز 1872، البلجيكيون 1875 ثم

---

[1]–د،حنان إبراهيم الطائي، فؤاد علي وهاب ، ***المرجع نفسه*** ، ص. 194 .

[2]– جاسم شعلان، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي " بحث في الجغرافيا السياسية " ***مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية***(لمجلد 19) ، (العدد 04)، 2011 ص . 675

الألمان عام 1883 إلى أن أقر مؤتمر برلين الحق لإسبانيا في استعمار الصحراء الغربية، بتوقيع اتفاق تقسيم مناطق النفوذ في إفريقيا بين القوى الاستعمارية[1] في 1885/02/26.

التضاريس:تتكون تضاريس الصحراء الغربية من سهول ساحلية تتسع وترتفع تدريجيا كلما توغلنا إلى الداخل حتى تصل إلى هضاب يبلغ ارتفاعها حوالي 300 م، ويزداد ارتفاع أراضيها إلى سلاسل جبلية ليصل إلى 600 م عند الحدود الموريتانية، تعبر الصحراء الغربية منطقة جبلية حيث نجد " لحمادة "وهي منطقة منبسطة وشاسعة وغير مأهولة، حدودها من الجنوب جد وعرة ومرتفعة يستحيل اجتيازها في كثير من مناطقها، كذلك المنطقة المعروفة بـ"تيرس" فإن آخر الحواجز الظاهرة تمثلها مجموعات جبلية مثل "لكفخ" و"أشماميط"[2]، في المنطقة الجنوبية هناك فقط بعض النتوءات الجبلية في الجهة المعروفة بتيرس التي تمتد عبر كل النصف الجنوبي الغربي من الإقليم، وهي أرض بلورية عارية بفعل عملية النحت الطبيعي، أما في المناطق الساحلية فيتغير السطح وتتشكل بعض المرتفعات، وهكذا تظهر شرق الداخلة مرتفعات" لعطف وفكجير"، التي تتشكل منها سلسلة جبلية باتجاه الجنوب الغربي أين تتلاقى"تيزنيك البيضاء" و"تيزنيك الخضراء"، وفي الشمال الشرقي لشبه جزيرة الداخلة يوجد "أكركر"أو مجموعة التلال الجيرية الصخرية الممتدة بمحاذاة الساحل حتى الحدود الجنوبية للإقليم، في هذه المنطقة ترتفع "ادرارسطف"التي تشبه أرخبيل جزر سوداء، لكن الجزء الأكثر تضاريسيا على السطح الصحراوي يوجد في الجنوب[3]، أما بالنسبة للسواحل نجد الساحل الصحراوي تقل فيه التشكيلات فمن الشمال إلى الجنوب نجد

---

[1]– إسماعيل معراف ، ***الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية*** (الجزائر ، دار هومة 2010) ص ص 22 . 23 .

[2]– بن عامر تونسي، ***تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية*** (الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1987) ص ، ص 209 . 210.

[3]– علي الشامي . ***الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي*** (القاهرة : دار الكلمة ، 1980) ص. 69.

"رأس بوجدور" ثم شبه جزيرة الداخلة، و"الرأس الأبيض"، وحوض"أركين"، هذا الرأس الأخير ينقسم لشطرين الشطر الخارجي جزء من الصحراء الغربية، والشطر الداخلي جزء من موريتانيا بما في ذلك"أركين"[1].أما الصحراء فإننا نجدها بشكل دائم إلا في النقاط المنحدرة، حيث بعض النباتات وإن كانت جد قليلة، وكذا بعض الأودية الداخلية التي تكسوها بعض الشجيرات، والنباتات الموسمية مع هطول الأمطار.

يسود الصحراء الغربية نوعان من المناخ الأول داخلي قاري شبه صحراوي يتميز بتقلبات مفاجئة في درجات الحرارية، والثاني ساحلي وهو أكثر اعتدالا، ويبلغ متوسط درجات الحرارة ليلا أحيانا إلى ما تحت الصفر ثم ترتفع إلى مافوق50 درجة مئوية نهارا كباقي الصحاري الأخرى، وتعاني من قلة الأمطار التي لا تنزل طوال سنوات عديدة ومتماثلة، مما يخلق جفافا كبيرا فمتوسط الأمطار لا يتعدى 0.6ملم سنويا[2].

التسمية : أطلق الإسبان على هذه المنطقة اسم الصحراء الغربية، وكلمة صحراء تعني منطقة الأراضي القاحلة والخالية من البشر وأسباب الحياة، وغربية لكونها تعتبر امتداد طبيعيا للصحراء الكبرى، والوطن العربي الكبير من ناحية الغرب لإطلالها على المحيط الأطلسي هذه التسمية لم تكن اعتباطية بل رغبة من الاحتلال الاسباني للاحتفاظ بهذه المنطقة التي تضم الساقية الحمراء ووادي الذهب[3] للاستفادة من خيراتها، وإبعاد أنظار الدول المتاخمة لها، وكباقي الأقطار لم تكن تمتلك اسما معروفا أو حدود جغرافية

---

[1]– محمد فخر الدين تراي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 96 .

[2]– عبد الأمير عباس الحيالي ، مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي،***مجلة ديالي*** ، كلية التربية ، (العدد 25) ، 2007 ص 03.

[3]– عبد المالك خلف التميمي ، ***أضواء على المغرب العربي (رؤية عربية مشرقية)*** ، (الجزائر : دار البصائر ، 2011) ص 244.

مرسومة بكيفية واضحة، وهذا لكون كل الحدود بين الدول الإفريقية قد وضعت من طرف القوى الاستعمارية السابقة، وقد احتفظت المنطقة بهذه التسمية "الصحراء الغربية"[1] رغم رحيل الاستعمار الاسباني، وتذكر بعض المصادر أنه أثناء تواجد بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بالإقليم سنة 1975 طالبت جماهير الشعب الصحراوي بضرورة إطلاق اسم "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" على منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب، ومن المعلوم أن الحدود الحالية للصحراء الغربية رسمت من طرف القوى الاستعمارية " فرنسا وإسبانيا " حيث ثم رسم الحدود مع موريتانيا بموجب اتفاقية 27 جوان 1900، ومع المغرب سنة 1904 ليتم تأكيد هذا التحديد في نوفمبر 1912[2]، إلا أنه أجريت عدة تعديلات على هذه الحدود.

المساحة: حسب العديد من المصادر والمراكز البحثية المهتمة بالمنطقة، قدمت الخريطة السياسة الحالية لمنطقة الصحراء الغربية أنها تبلغ مساحتها الإجمالية 266000 كم^2 ، وتضم إقليمين هامين:

1-إقليم وادي الذهب وعاصمته مدينة الداخلة وتقدر مساحته بحوالي 184000 كم^2

2-إقليم الساقية الحمراء وعاصمته مدينة العيون وتبلغ مساحته حوالي 82000 كم^{32}

وإقليم طرفاية " كلميم واد نون " وعاصمته مدينة طان طان، الذي منحته اسبانيا الدولة المحتلة إلى المملكة المغربية لأجل إخماد روح المقاومة، والحس القومي للصحراويين عام 1958 بعد مقاومة أهالي

---

[1]- مهيمن عبد الحليم الوادي ، مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيو بوليتيكية ، ***مجلة كلية التربية للبنات*** ، جامعة بغداد ، (المجلد 24)2013 ص 443

[2]- إسماعيل معراف ، ***مرجع سابق*** ، ص.21.

[3]- محمد فخر الدين تراي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 95.

الصحراء الغربية إلى جانب حركات المقاومة، والتحرر ضد الاستعمار في كل المنطقة المغاربية (تونس، الجزائر، والمغرب)، ونتيجة للهزائم التي تلقاها الجيش الاسباني أمام المقاومة الصحراوية .

رغم أن الحدود الحقيقية للصحراء الغربية ليست مرسومة بدقة،فبعض الكتاب قدموا أرقاما مختلفة attiliogaudio قدم رقم 272000كم^2، وإسبانيا والأمم المتحدة حتى سنة 1974 قدما رقم 280000كم^2، وجبهة البوليساريو قدمت الرقم 284000كم^2، أما johnmercer وM.berbier ومنظمة الأمم المتحدة سنة 1975قدموا الرقم 266000كم^2، وهو الأكثر تداولا في جميع الموسوعات والأدبيات المتخصصة، وهو ما تم اعتماده من طرف الباحث في ما يخص المساحة، وبغرض الزيادة في التوضيح أنظر الشكل الأول:

الشكل الأول : خارطة توضيحية للموقع الجغرافي والجيو استراتيجي للصحراء الغربية

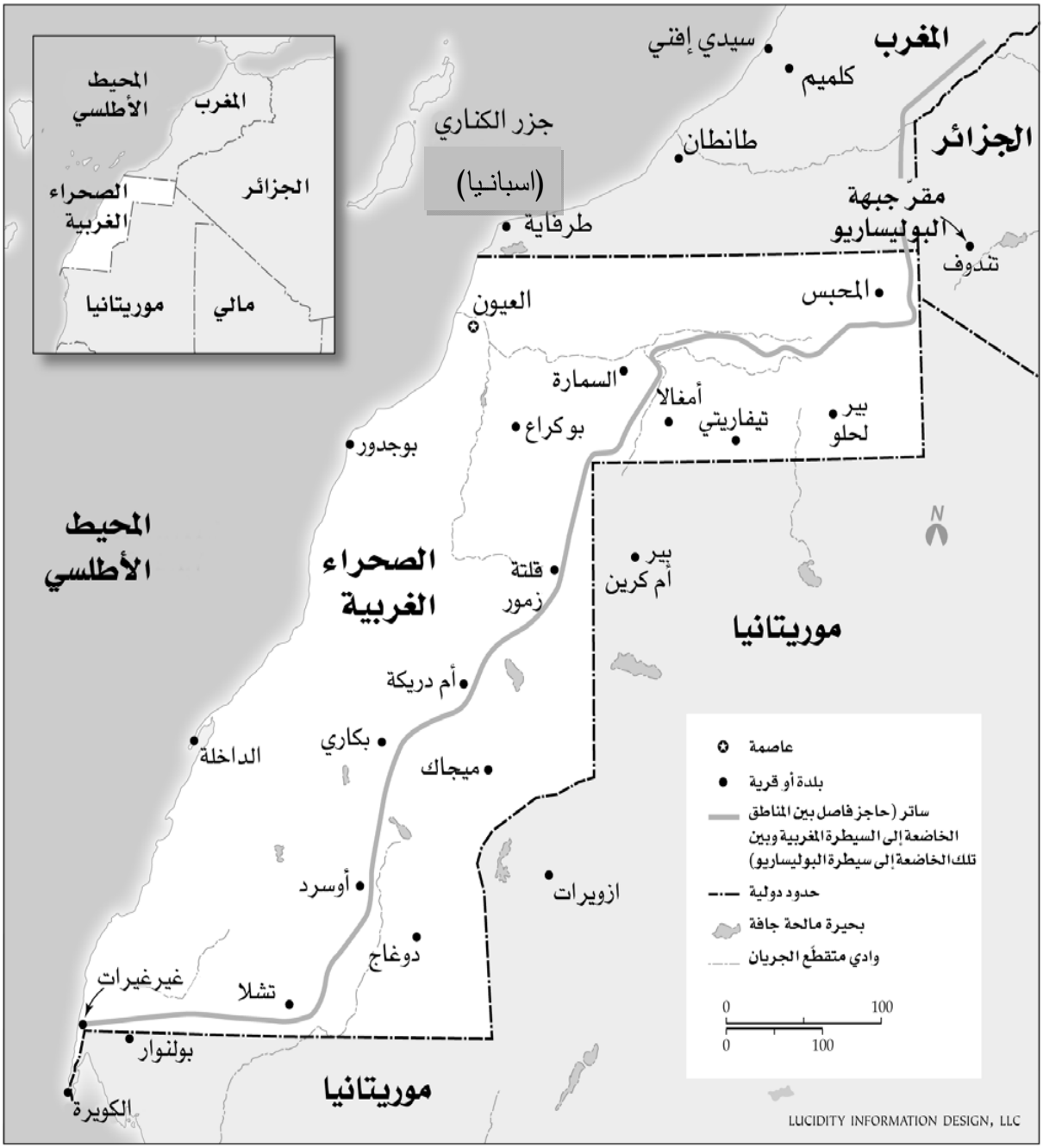

المصدر : مؤسسة كارينغي للسلام الدولي

http://www.CarnegieEndowment.org

المطلب الثاني : البعد التاريخي

يقول ابن خلدون أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة[1]، تنطبق على الصحراء الغربية ذات البنية السكانية العشائرية فالبرغم من الهجرات المتعاقبة على المنطقة لم يتمكن أي طرف من إقامة سلطة مركزية على هذه الصحراء، التي ظلت تستوطنها قبائل بدوية تقوم حياتها على تتبع مساقط الغيث عبر الرمال الحارقة بحثا عن الماء والأكل النادرين، وظلت حياة ساكنيها تنتظم وفقا للعلاقات العرفية بعيدا عن إكراهات الأنظمة المركزية، ومع ذلك فمن الطبيعي أن تقيم هذه القبائل صاحبة السيادة على مجالها الرعوي، في هذه الصحراء المترامية الأطراف اتفاقيات تتعدد بتعدد الجهات والزعامات والأطراف دعما لهذه السلطة أو مهادنة لتلك ... الخ[2].

لقد شكلت هذه الصحراء منذ أن تحددت بنيتها الجيولوجية والسكانية على ما هي عليه، عالما غامضا وعنصر إغراء، وهاجس خوف للجيران ففضلا عما أتاحته هذه المنطقة من إمكانيات للتبادل التجاري (تجارة القوافل والتجارة الأطلسية) كانت أيضا مصدرا للمفاجآت السياسية، وملاذا للخارجين عن النظم ممن وجدوا فيها مأمنا من مطاردة الأعداء، وأفقا لتحقيق الأحلام لما يتمتع به سكانها البدو من شجاعة وقوة بأس[3]، مما جعل علاقة الصحراويين بالنظم، والسلط القريبة إليهم من حكام شمال وجنوب الصحراء تتميز بجدلية الخوف والإغراء، فمن هذه الصحراء انطلق المرابطون لنجدة الأندلس، وليؤجلوا سقوط الحكم الإسلامي فيها لأربعة قرون، مما جعل الإسبان ينظرون إلى حدودهم الجنوبية بما فيها الشواطئ الصحراوية المقابلة لجزر الكناري بتوجس وريبة دائمة، والعمل وفقا لوصية ملكتهم "إيزابيلا" على

---

[1]– علي الشامي، ***مرجع سابق***، ص .73.

[2]– حافظ صلاح الدين، ***حرب البوليساريو*** ، (بيروت : دار الوحدة ، 1981) ص.45 .

[3]– فاطمة بين عبد الوهاب، ***الصحراء بلاد السيبة والمفاجآت السياسية***، موقع الجزيرة نت تاريخ الدخول 2017/02/16

الاحتفاظ بموطئ قدم على الشواطئ العربية لدرأ أي خطر محتمل[1]، ولكن الصحراء ظلت بفعل عواملها الذاتية منطقة عصية عجز الجيران عن إخضاعها، وإن استطاعوا أن ينشئوا علاقات تبادل مع قبائلها.

بدأت الحملات الاستعمارية الأوروبية للصحراء الغربية بالبرتغاليين الذين كانوا أول من وصل إلى سواحل الصحراء، وتوغلوا جنوبا حتى وصلوا عمق الصحراء الغربية سنة 1436 م، وأطلقوا على الإقليم إسم "وادي الذهب "، وأقاموا به عدة مراكز متناثرة، واتخذوا منها مناطق للانطلاق من أجل تجارة العبيد، ونقلوا بالفعل أعداد كبيرة من رقيق صنهاجة، وقد شارك الإسبان البرتغاليين في إنشاء بعض المراكز الساحلية[2] أملا بالهيمنة على الطريق التجارية الصحراوية، والسيطرة على منجم الذهب في مالي، وقد أدت الثورة الصناعية التي ظهرت بإنجلترا في منتصف القرن 18، وانتشارها في بقية بلدان أوروبا إلى احتدام الصراع بين الدول الاستعمارية على مناطق النفوذ، مما اضطر البرتغاليين للتخلي عنها لإسبانيا عن طريق معاهدة " بروديسيا"[3]، وفيها حصلت اسبانيا على حق إخضاع المنطقة الصحراوية.

علاقة الإسبان بالمنطقة في الواقع تعود إلى بداية القرن 16 (1525) حيث كان البحارة الكناريون يقومون بالتبادل التجاري مع سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب، ونتيجة هذا الاحتكاك أصبح بعض السكان على إلمام نسبي باللغة الإسبانية، ومن خلال مؤتمر برلين 1884م، الذي قسم المستعمرات بين الدول الأوروبية وأعطى الحق لإسبانيا في امتلاك رقعة واسعة تمتد في عمق الأراضي المتاخمة للشواطئ بذريعة وجود شركة تجارية إسبانيا في الداخلة، والتي كانت نقطة إسناد بنيت من قبل لمساعدة

---

[1]–حافظ صلاح الدين ، ***مرجع سابق*** ، ص.46 .

[2]–عبد الأمير عباس الحيالي، مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي، ***مجلة ديالى***، كلية التربية جامعة ديالى،(ع،25)،(2007)، ص.5

[3]– إسماعيل معراف، ***مرجع سابق***، ص.22.

البحارة من جزر الكناري لتعرف في ما بعد باسم الصحراء الإسبانية " Sahara Espanola"، وقد كان هذا الصراع واضحا بين فرنسا وإسبانيا على المغرب العربي، ففي عام 1886 م عقدت إسبانيا معاهدة "إييل" مع رؤساء قبائل المنطقة، وبدأت في مارس من نفس السنة (1886) المفاوضات مع فرنسا لوضع الحدود بين مستعمراتهما في المنطقة، وفي 1904/11/03 وقعت مع فرنسا معاهدة ثانية في باريس تعترف بموجبها فرنسا لإسبانيا بمنطقة نفوذ شمال المغرب، تنص المادة الخامسة من المعاهدة على استكمال رسم الحدود الشمالية للصحراء الاسبانية، وبهذا أدمجت الساقية الحمراء داخل دائرة نفوذ إسبانيا، تقر المعاهدة أن كل ما يقع شمال الحدود الراهنة للساقية الحمراء فإنه إقليم تابع للمغرب[1]، كما أقرت المادة السادسة حق إسبانيا في الإقامة في أي وقت في "إيفني"، ولكن بشرط أن يتم الاتفاق على ذلك مع السلطان المغربي.

أما فرنسا فقد سيطرت على بقية أنحاء المغرب التي تمثل منطقة الوسط، مع وضع المنطقة القريبة من جبل طارق (ميناء طنجة) تحت نظام دولي خاص، أما بشأن موريتانيا فقط فرضت فرنسا الحماية عليها في سنة1904، ثم ألحقت بالسنغال عام1905 وفي سنة 1920 أصدرت فرنسا مرسوما يتضمن جعل موريتانيا مستعمرة فرنسية قائمة بذاتها[2]، وعرفت هذه المعاهدة بالمعاهدة السرية بين فرنسا وإسبانيا، والتي أصبحت رسمية عند توقيع معاهدة الحماية على المغرب بفاس في1912/03/30 مع السلطان مولاي عبد الحفيظ ، والحماية بالمغرب من الناحية القانونية ليست استعمارا لأن السلطان ظاهريا بقي في الحكم، وفرنسا وإسبانيا كانتا تديران المغرب نظريا لحساب السلطان، وثبتت هذه الحدود أيضا

---

[1]–غالي بطرس بطرس ، الخليفة التاريخية والسياسية لقضية الصحراء الغربية ، ***مجلة السياسية الدولية***، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام ،(44ع)، (1976) . ص215

[2]– احمد باسل البياتي، ***دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية النزاع الصحراء الغربية*** ، مجلة المستقبل العربي

بموجب معاهدة مدريد 27 /1912/11، إلا أن إسبانيا لم تسيطر على أغلب أجزاء الصحراء الغربية إلا في سنة 1930، ثم احتلت إيفني في 1934/04/07 م، لتصدر بعدها الحكومة الإسبانية مرسوما يحدد ما يسمى بمستعمرة إفريقيا الغربية الإسبانية، ويضعها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء، وتضم هذه المستعمرة إقليم إيفني الذي كان يتمتع بنفس وضع سبته ومليلية في الشمال، وفي سنة 1952 قامت لجنة مشتركة فرنسية إسبانية برسم حدود وادي الذهب وموريتانيا[1]، ثم أصدرت الحكومة الاسبانية مرسوما في 1958/01/10 أعلنت فيه أن الصحراء الغربية مقاطعة اسبانية من كل الجوانب الاجتماعية الاقتصادية، والعسكرية بهدف تأكيد إسبانية الصحراء، وإعادة تنظيم إدارتها العسكرية، وفي1958 تنازلت إسبانيا للمغرب الذي نال استقلاله سنة 1956 عن إقليم طرفاية رغبة منها في الحفاظ على علاقة جيدة مع المغرب لأسباب خاصة، والحد من النزعة التوسعية لحزب الاستقلال الذي يطالب بضم الصحراء الاسبانية (الغربية) وموريتانيا، ومناطق من الغرب الجزائري إحياء لفكرة المغرب الكبير (الحدود الحقيقية للملكة المغربية لعلال الفاسي) جويلية 1957، ليبدأ معها الشعور الوطني الصحراوي حيث وصف العديد من المراقبين الإسبان تسليم هذه المنطقة التي لها خصائص حضرية، وترتبط عرقيا وثقافيا مع الصحراء الإسبانية بأنها خيانة للسكان الأصليين[2]، وفي 1966 أرغمت إسبانيا الصحراويين على توقيع وثيقة لتجديد الحماية، وتوطيد ربط الإقليم بنظام مدريد حيث استعملت هذه الوثيقة كحجة لرفض مبدأ تقرير المصير للصحراويين الذي تطالب به الأمم المتحدة[3].

---

[1]– غالي بطرس بطرس ، ***مرجع سابق***، ص ص215 ، 216

[2]- Strategic Studies Institute and U.S Army War College Press, ***war and insurgency in the westernSahara***, staff researcher, may 2013,p.10.

[3]- Wallone christ , ***le Sahara Occidental Un conflit Oublié***,(bruxelle, .2005),p.22.

ازداد غضب الوطنين الصحراويين ضد إسبانيا فسعت في 19 /1967/12 لتكوين مجلس عمومي يعرف بالجماعة(الجمعية العامة للصحراء) تتألف من 32 عضوا كان من المفترض أن تمثل مصالح الصحراويين إلا أنها لم تكسب ثقة أغلبيتهم لأن معظم أعضائها من شيوخ القبائل المتعاونين مع السلطات الاسبانية[1]، وبعد ذلك تنازلت للمغرب عند منطقة إيفني بموجب اتفاقية "فاس" يناير 1969، وسلكت إسبانيا سياسة خاصة استهدفت طمس الشخصية الوطنية للشعب الصحراوي بتهجير السكان الأصليين، وتوطين الإسبان الذين بلغ عددهم حوالي 150 ألف مستوطن إلى جانب 50 ألف عسكري مسلح بأحداث الأسلحة وما يزيد عن5000 شرطي لمواجهة أي انتفاضة أو ثورة شعبية صحراوية ضد الوجود الإسباني.

ارتكبت قواتها الأمنية " مذبحة الزملة " عندما أطلقت النار على مظاهرة سلمية للصحراويين[2] في مدينة العيون في 17 جوان 1970، ليزداد الضغط السياسي على الحكومة الإسبانية ما جعلها تقبل بمبدأ تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية الذي أقرته مواثيق الأمم المتحدة، والذي كانت ترفضه من قبل إلا أنها ظلت تتابع أسلوب المماطلة حتى تم توقيع اتفاق مدريد الثلاثي في 14 نوفمبر1975، والذي يقضي بتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، ولتنهي إسبانيا رسميا تواجدها في الصحراء الغربية بانسحابها منها نهائيا يوم 26 فيفري 1976، ليبدأ فصل آخر في مسار المنطقة، لتتحول مشكلة الصحراء الغربية من تصفية استعمار أجنبي إلى نزاع بين الأشقاء[3]، فمن جهة ظهرت المغرب وموريتانيا تطالبان بضم الإقليم الصحراوي، ومن جهة ظهور جبهة البوليساريو كحركة

---

[1]- SSI,war and insurgency ,***op.cit***, p.11.

[2]- ***Ibid***,p.12

[3]– إسماعيل معراف، ***مرجع سابق***، ص.25.

تحررية صحراوية تطالب بالاستقلال، وإقامة دولة خاصة بشعب الصحراء الغربية، وكل طرف استند على حجج مختلفة ليؤكد أحقيته في الإقليم، فالمغرب الذي كان قد وقع معاهدة مراكش[1] بين السلطان محمد بن عبد الله الرابع الذي حكم المغرب من 1757 –1797 والملك الاسباني كارلوس الثالث سنة 1767 والتي يقر فيها سلطان المغرب بأن لا سيادة له بعد وادي نون، الذي يقع شمال مقاطعة طرفاية جنوب المغرب التي كان السلاطين السعديين ينعتونها ببلاد"السيبة"[2] على اعتبار أنها خارجة عند نطاق حكمهم وسيطرتهم.

ترجع أطماع المغرب في الصحراء إلى العهد المريني(1269 –1465م)، حيث استعمل عدة وسائل كالحملات العسكرية، واستمالة زعماء القبائل الصحراوية[3]، إلا أنها باءت بالفشل وبقيت مجرد أطماع لكن المطالبة الحقيقية بالإقليم تبدأ من الاستقلال سنة 1956، حيث تبنى أطروحة "علال الفاسي" زعيم حزب الاستقلال المغربي القائمة على فكرة إحياء الإمبراطورية المغربية التي تضم في حدودها إضافة للمغرب أجزاء من غرب الجزائر بشار وتندوف حتى أدرار والصحراء الغربية وموريتانيا وتمتد جنوبا إلى وادي السنغال)[4]، وهي فكرة قائمة على أسس دينية وثقافية فقد ألقى علال الفاسي خطابا في طنجة يوم 18 جوان 1956، يقول فيه "إن الوطنين المغاربة سيواصلون الكفاح حتى يصبح استقلال كل الأرضي المغربية واقعا، تعود طنجة نهائيا إلى الوطن، يتم تحرير الصحراء التي مازالت تخضع لسيطرة إسبانيا، وكل الأراضي الخاضعة لسلطة فرنسا، تعود الإمبراطورية الشريفة من تيندوف إلى بشار فتوات

---

[1]–بن عامر تونسي، ***مرجع سابق***، ص.343.

[2]– فاطمة بنت عبد الوهاب، ***مرجع سابق***.

[3]– يحي بوعزيز، ***موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب***،(الجزائر: دار الهدى،2004)،ص ص.586.588

[4]–أنظر الخريطة، الشكل 2 .

والقنادسة وموريتانيا، أيها الإخوة إن المغرب يحد من الجنوب بنهر السنغال"[1]، وتجسد ذلك في تصريح للملك محمد الخامس بتاريخ 25 فيفري 1958 أعلن فيه تمسك المغرب بالصحراء الغربية، ونصت كذلك المادة 04 من الدستور المغربي الصادر في 02 جوان 1961 حيث يؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية،إضافة إلى ذلك توقيع الملك "الحسن الثاني"على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 1963/09/19 مع إبقاء تحفظه مسجلا بشأن الحدود القائمة[2]، وأكد أنه سيواصل مسيرة المطالبة بحقوقه التاريخية، وفي أواخر سبتمبر 1963 أراد المغرب أن تحقيق حلم المغرب الكبير من خلال مهاجمة القوات المغربية للجزائر من الجهة الجنوبية الغربية ومن تم الالتفاف خلف الأقاليم الصحراوية والموريتانية وتسهيل السيطرة عليها.

في عام 1971 أسس الولي "مصطفى السيد" الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروفة اختصارا "جبهة البوليساريو" التي دعت للكفاح المسلح، وبدعم من ليبيا والجزائر وموريتانيا هاجمت قواتها المصالح الاسبانية في الصحراء، وعلى الساحة الدولية نجحت دبلوماسية البوليساريو في لفت الانتباه لقضيتها في الأمم المتحدة وأماكن أخرى، ولكن قيادتها تباطأت في فهم التهديد الذي يشكله تحقيق هدفها النهائي وهو الاستقلال بالنسبة للمغرب[3]، وفي 1975 وصل الوضع إلى نقطة حرجة نتيجة تصاعد حركات التحرر الوطني في القارة الإفريقية وفي الإقليم خاصة، ونتيجة لقرارات الأمم المتحدة التي اهتمت بالموضوع منذ 1964، حيث أرسلت بعثة أممية لتقصي الحقائق للصحراء الغربية عام 1975م، واجهتها مظاهرات حاشدة مؤيدة للبوليساريو، ومعارضة للوحدة مع المغرب أو

---

[1]– مصطفى الكاتب، محمد بادي، ***نزاع الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق***،(دمشق: دار المختار،1998)، ص.41.

[2]–محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي ، وإدارة الحرب الإثيوبية الأريثيرية*** ،(بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة ،2004)ص.25.

[3]– SSI,war and insurgency ,***op.cit***, p.19

موريتانيا، فقامت هذه البعثة بإصدار تقرير لصالح حق تقرير المصير للصحراويين للاستقلال عن إسبانيا بإجراء استفتاء ابتدءا من 1975.

اعترضت المغرب وموريتانيا على صيغة الاستشارة الشعبية، وطالبتا بسيادتهم على الأراضي الصحراوية بحجة حقوقهم التاريخية على الإقليم، ولإطالة المسار لجأتا لمحكمة العدل الدولية مما أجل تاريخ الاستفتاء إلى ما بعد صدور قرار المحكمة، في 16 /1975/10أصدرت المحكمة قرارا يقضي بأن جميع الأدلة المادية والمعلوماتية المقدمة للمحكمة لا تثبت وجود روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة والمملكة الغربية وموريتانيا من جهة[1]، وعليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار الأممي 1514 المتعلق بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، وعلى الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة السكان الصحراويين[2].إلا أن المغرب فسر الحكم على خلاف ذلك معلنا المسيرة الخضراء التي عبر من خلالها يوم 06 نوفمبر 1975 حوالي 350 ألف شخص الحدود من المغرب إلى الصحراء الغربية للمطالبة بها من المستعمر السابق، وبتسهيل من إسبانيا التي كانت تعارض وبشدة في بداية الأمر أي مطالب مغربية أو موريتانية بتقسيم أرض الصحراء بسبب الدور الكبير الذي لعبته الجزائر في الضغط عليها، إلا أن أسبابا داخلية فضلا عن التطورات في المنطقة قد غيرت من موقفها حيث عقدت اتفاقية "مدريد" يوم 1975/11/14 بينها وبين المغرب وموريتانيا، ورغم أن بنودها ظلت سرية إلا أن البيان المشترك أكد على قرار اسبانيا بالانسحاب من الصحراء الغربية، وتسليم إدارة الإقليم المباشرة لإدارة مؤقتة مشتركة بين

[1]– إسماعيل معراف، ***مرجع سابق***، ص. ص.127. 130.

[2]–***المرجع نفسه***، ص ص.131. 132.

المغرب وموريتانيا والجماعة الصحراوية[1]،وتعيين حاكم عام اسباني يساعده مغربي وموريتاني، وعلى استكمال إسبانيا انسحابها من الإقليم قبل 28 /1976/02، واحترام الرأي العام الشعبي المعبر عنه من قبل الجماعة الصحراوية. على إثر هذا التقسيم أعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 1976/02/27 بالجزائر، ليشتد الصراع السياسي والعسكري والدبلوماسي بين الأطراف المتنازعة، وبعد عقد اتفاق الجزائر في 05أوت1979بين جبهة البوليساريو وموريتانيا خرجت هذه الأخيرة من النزاع، وانسحبت من الجزء الذي احتلته بموجب اتفاقية مدريد، وتبع هذا الانسحاب احتلال المغرب لهذا الجزء مدعما بالمساندة الفرنسية والأمريكية لينحصر النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو.

رغم تمكن هيئة الأمم المتحدة وقف النزاع في مساره العسكري بعد توقيع طرفي النزاع لوقف إطلاق النار في 06 سبتمبر 1991، إلا أن النزاع في مساره الدبلوماسي والسياسي مازال قائما رغم ظهور العديد من الأطراف، والفواعل الدولية، والإقليمية المطالبة بحل عادل للقضية، وإعطاء شعب الصحراء حقه في تقرير مصيره إلا أن الصحراء الغربية لا تزال المستعمرة الأخيرة في إفريقيا مدرجة في لائحة الأمم المتحدة للأقاليم الخاضعة لعملية تصفية الاستعمار، تقع حوالي80% من أراضيها تحت سيطرة المغرب(الشكل1) بعد قيامه ببناء الجدار الرملي العازل لصد ومنع هجمات جبهة البوليساريو، ورغم عدم وجود أي دولة في العالم تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية.

---

[1]–مسعود شعنان، ***نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2007) ص.132.

الشكل الثاني : المغرب الكبير حسب أطروحة حزب الاستقلال المغربي

المغرب الكبير كما تصوره علال الفاسي سنة1956

المصدر: المغرب وموريتانيا: من أطروحة الحق التأريخي إلى الاعتراف بالاستقلال/**http://elghavila.info**

يوم 28 ديسمبر 2016 الساعة:16.15

المطلب الثالث:البعد الديـموغرافي

إن النقوش المكتشفة في العديد من المناطق في الصحراء الغربية، والقطع الأثرية المأخوذة من هذه المناطق، والتي توجد في العديد من المتاحف الأثرية الأوروبية[1] تدل على وجود حياة نشيطة في هذا الإقليم، وأنه كان آهلا بالسكان على ما هو الآن، إلا أن الهزات التي مست المنطقة في العصر الحجري الثالث، والتي أثرت في طبيعتها وحولتها إلى أراضي يابسة، تحول معها نشاط السكان من امتهان الصيد البري، والصيد البحري إلى تربية الحيوانات، والزراعة المحدودة[2].

تسبب الاستعمار الروماني لشمال إفريقيا في القرن الثاني، والثالث الميلاديين في حدوث عمليات نزوح جماعية، غيرت الشكل الديموغرافي للمنطقة بنزوح العديد من السكان إلى أقاصي الصحراء، وقبل الفتح الإسلامي للشمال الإفريقي كانت الصحراء الغربية على الأرجح مأهولة بالأمازيغ – البربر– والزنوج واليهود في الشمال[3]، ومع مطلع القرن الثامن الميلادي، وصلت رايات الفتح الإسلامي الأولى للمنطقة وأحدث تغييرات جذرية في مجرى تاريخ المنطقة، عمقها تعاقب القبائل العربية المهاجرة من الجزيرة العربية ومن مصر، وشمل مجال تنقلهم مناطق السنغال، ومالي (السودان الغربي)، وكان بنو هلال الذين وصلوا مصر في العهد الفاطمي في القرن 11 ميلادي ثم منطقة الصحراء الغربية في القرن 13 ميلادي ليستقروا بالمنطقة.

---

[1]–علي الشامي، ***مرجع سابق***،ص.78.

[2]–محمد دحمان ، ***الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب*** ، (الرباط : مطبعة الكوثر، 2006) ص.85.

[3]- Maurice Barbier , ***le conflit du Sahara Occidental*** ,(Paris:l'harmattan ,1982) , p.16

استقر بنو حسان منهم تحديدا في الساقية الحمراء ووادي الذهب حاليا ليتوسع نفوذهم، ويشمل معظم الأراضي الموريتانية الحالية، ويمارسوا عليها سيادة مطلقة[1]، وكان لدور الداعية الإسلامي الشيخ"عبد الله بن ياسين" موجه ومؤسس دولة المرابطين في مطلع القرن 11 ميلادي أهمية كبيرة في تاريخ المنطقة، فبفضله عم المذهب السني المالكي هناك إلى اليوم، كما رسخ المسلمون في الصحراء الغربية أساس نظام اجتماعي متطور أنعش الحياة الاقتصادية، خاصة تجارة الذهب من مالي التي كانت تعرف في ذلك الوقت باسم السودان[2]، وطبعت المنطقة منذ ذلك الوقت بطابعها العربي الإسلامي المميز، وإن بقيت رواسب العصر الأمازيغي في تسميات الأودية والأماكن والمناطق المترامية والكثيرة[3].

عرف الصحراويون قديما بنظامهم المتميز، والمتمثل في مجلس"آيت أربعين"، وهي كلمة أمازيغية تعني "أهل" بمعنى حكم الأربعين، وهو مجلس من أعيان قبائل الصحراء الغربية تتم فيه العضوية على أساس الترشح القبلي، ورئاسته متداولة بين الأعضاء، وتصدر قراراته بالإجماع طبقا للأعراف والتقاليد، وعلى قاعدة الشريعة الإسلامية، وله عدة مهام وصلاحيات حيث يقوم هذا المجلس بسن القوانين الملزمة للجميع، ويسهر على الدفاع عن الوطن، وتأمين المراعي، وحماية آبار المياه، والحفاظ على الأماكن الصالحة للحرث، والإشراف على توزيعها، ومراعاة حدود التماس مع الجيران، كما أنه مخول للتفاوض باسم القبائل[4].

---

[1]– راغب السرجاني ، ***بين التاريخ والواقع***.(القاهرة : مؤسسة اقرأ ، ج3 ، 2009) ص. 139

[2]–المرجع نفسه، ص. 140.

[3]– محمد دحمان ، ***مرجع سابق***، ص. 89.

[4]– مصطفى الكاتب، محمد بادي، ***مرجع سابق*** ،ص.19.

عرفت المنطقة وفود الكثير من الأجناس الأوروبية من الشمال والزنجية من الجنوب، رغم أنهم قلة بالنسبة للسكان الأصليين من القبائل الأمازيغية "زناته، وصنهاجة"، ومن العرب الذين قدموا فاتحين في العهد الإسلامي، حيث أثبتت بعض الدراسات أن أبناء الصحراء الغربية يقتربون من أبناء الجزيرة العربية وهذا التشابه في البشرة السمراء، والشعر الأسود، والعينين كذلك[1].

نتيجة هذه الاختلاطات البشرية ولدت لدى سكان الصحراء الغربية هوية وطنية حديثة تشدد على الميزات اللغوية، الثقافية والبدوية والتقاليد التي يعتقد الوطنيون أنها توحد بشكل فريد كل الصحراويين، وتميزهم عن غيرهم، وكما هو معلوم تعكس اللغة مشاعر الهوية الوطنية حيث يتكلم الصحراويون "اللهجة الحسانية" المشتقة من العربية[2]، وهم يفضلونها على اللهجة المغربية " الدارجة"، وحتى الجيل الثاني الحالي من المستوطنين النازحين من المغرب إلى الصحراء الغربية يتحدثون هذه اللهجة، كذلك القبائل ذات الأصل البربري التي تستخدم لهجة " تاساسيت" مثل قبائل آيت بعمران أضحت تتكلم الحسانية، وعند استخدامهم اللغات الأوروبية فهم يظهرون تفضيلا لاستخدام اللغة الإسبانية عن اللغة الفرنسية التي يربطونها بالمغرب[3].

رغم انتهاج الحكومة المغربية سياسة جلب المواطنين إلى المنطقة، التي تهدف بنية مبيتة إلى تغيير الخريطة الديموغرافية التقليدية للإقليم، إلا أنه يمكن على ما تقدم حصر السكان في رافدين أساسيين هما الأصل الأمازيغي، والأصل العربي حيث يعرف عن المجتمع الصحراوي على أنه مجتمع قبلي مقسم

---

[1]–إسماعيل معراف، ***مرجع سابق*** ،ص.66.

[2]– المرجع نفسه، ص.66.

[3]- SSI,war and insurgency ,***op.cit***,p.19.

إلى قبائل تتمايز مكانة ووظيفة، بحيث تتكون القبائل الصحراوية مثلها مثل مختلف القبائل المغاربية من عنصرين أساسيين هما أمازيغ وعرب، أما من حيث الأصل والنسب فينقسمون إلى ثلاث طبقات قديمة منحدرة من المرابطين من صنهاجة، وطبقة من منحدرة من الأفراد القادمين من الفتوحات الإسلامية، وطبقة منحدرة من بني حسان عرب معقل، ومن هذه الطبقات تتكون ثلاثة أقسام اجتماعية وهي :

الزوايا : وهم مكلفون بالوظيفة الدينية في المجتمع من حيث التعليم، والقضاء والفتوى ودور اقتصادي حيوي كالزراعة، وتربية الماشية والتجارة وحفر الآبار.

مجموعة المحاربين : وهم بنو حسان يشكلون السلطة السياسية والعسكرية[1]يحتكرون استخدام السلاح ونفوذهم واضح داخل المجتمع الصحراوي، ويعملون أساسا بالصيد، وحماية المجموعات المستضعفة التي تخضع لهم.

مجموعة الفئات التابعة: يعملون بالصناعة والأعمال الحرفية كما يقومون بالرعي.

أما القبائل الصحراوية فيمكن تقسيمها إلى أربعة قبائل هي :

قبيلة الرقيبات: يمثلون نصف سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب، ويتمركزون في الساقية الحمراء ووادي الذهب الأوسط والشرقي وشرق تيندوف وشمال غرب موريتانيا[2]، وتنقسم إلى جزئين رئيسيين هما:

رقيبات الساحل: ومنهم أولاد موسى، السواعد، أولاد داوود، المؤذنين، أولاد الشيخ ،أولاد طالب التهالات .

رقيبات الشرق أو القاسم: ومنهم البيهات ، أهل إبراهيم، وداود الفقيرة.

---

[1]– مصطفى الكاتب ، محمد بادي ، ***مرجع سابق***، ص. 13.

[2]– علي الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 74.

قبائل ثكنة: وهم من أصل عربي أمازيغي يزاولون الزراعة والتجارة،ويتكونون من 12 قبيلة: منهم آيت عثمان ،آيت بلاد، آيت الجمال،آيت موسى وعلي ،أرزقيين ،آيت حسن، بكوت ،أولا تدارين العروسيين[1]

القبائل الصغرى : لا يعرف تاريخ استقرارها في الصحراء الغربية إلا أنه يغلب عليها الأصل العربي وغالبيتهم يقطنون في وادي الذهب، وأهم هذه القبائل أولاد دليم العروسيين، أولاد تدرارين، قبيلة توبالت، فيلالة، آل الشيخ ماء العينين.

الحواطيون : وهم لا يشكلون قبيلة بل طبقة تدخل في إطار التبعية لقبائل الرقيبات والثكنة وباقي قبائل الصحراء الغربية الأخرى، ويعمل أفراد هذه القبيلة بالصناعة وتربية الأغنام[2].

الفرع الأول : التـــعداد السكـــــــاني

من خلال كل المصادر التاريخية للشعب الصحراوي، فانه من المستحيل أن يتم الوقوف على إحصاءات دقيقة لأن أغلب الصحراويين غير مسجلين، ويرجع ذلك إلى نمط الحياة الرعوية التي يعيشها معظم سكان الإقليم، وتنقلهم المستمر بين المراعي المختلفة لتغذية مواشيهم، والبحث عن منابع المياه عبر هذا الإقليم الشاسع، فهم يتنقلون في المنطقة غير مبالين بالحدود، كذلك تعمد أطراف النزاع الإعلان عن العدد الذي يمكن من خلاله تحقيق سياساتهم وأهدافهم، ونظرا للتباين في التقديرات المعلنة، والتناقض الكبير في المصادر التي قدمت الإحصائيات السكانية للصحراء الغربية[3].

---

[1]–إسماعيل معراف ، ***مرجع سابق***، ص.ص.68 .69.

[2]–علي الشامي ، ***مرجع سابق***. ص. 75.

[3]–إسماعيل معراف ، ***مرجع سابق***، ص. 69.

قد حددت الموسوعة الجغرافية الايطالية "داغوسنيتي" عدد السكان عام1966 نقلا عن المصادر الاسبانية بحوالي 23793 نسمة، يوجد منهم في مدينة العيون عاصمة إقليم الساقية الحمراء 18542 نسمة، بينما يوجد في مدينة الداخلة 5221 نسمة دون الأخذ بعين الاعتبار السكان المقيمين خارج هاتين المدينتين[1]، لكن من 1968 إلى 1973 ضرب الجفاف المنطقة فحطم اقتصادهم التقليدي فتخلى أغلبية البدو الرحل عن تلك الحياة الصعبة، واستقروا في المدن والقرى، أي كانت لهم فرصة كبيرة للعمل والعيش في ظروف أحسن، وعندما شرعت اسبانيا في التحضير للاستفتاء، قامت بعملية إحصاء للسكان خريف 1974م[2]، وقدمت الرقم 95019منهم 21260 أوروبي، أي 74000 نسمة تقريبا بمعدل كثافة سكانية تقدر بـ0.35 في كلم[2].

كانت المملكة المغربية قد أعلنت عن إحصائيات رسمية في 30 مارس 1966 لسكان الصحراء الغربية، أن عدد السكان الإجمالي يبلغ 97376 نسمة، نصفهم يعيش خارج حدود الصحراء الغربية فمنطقة إقليم طرفاية توجد بها 27976 نسمة، ومنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب 48400 نسمة، وموريتانيا 9000 نسمة[3]، والجزائر 1200 نسمة، وشككت في الإحصاء الاسباني لعام 1974، وأوردت العديد من الحجج والبراهين، وأكدت أن آلاف الصحراويين قد اضطروا إلى مغادرة الأقاليم الصحراوية عام 1958 بعد المجازر التي ارتكبتها القوات الاستعمارية الاسبانية والفرنسية فيما عرف آنذاك باسم عملية

---

[1]– عبد الأمير عباس الحيالي ، مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي ، ***مجلة ديالي*** ، (العدد 25).(2007) ص.04.

[2]– مسعود شعنان ، ***مرجع سابق***،ص.37

[3]-http://ar.wikipedia.org/winddex le 10/08/2018

المكنسة[1]، وأن عددا هاما من الصحراويين فروا ولجئوا إلى شمال المغرب قبل إجراء الإحصاء، وبالتالي فان الإحصاء الاسباني لم يشملهم بينما هم صحراويين لهم الحق في التصويت في أي استفتاء يجري في الصحراء، وقدم أرقاما مغايرة، وقدمت موريتانيا أيضا إحصاءا آخر زعمت وجود 150000 لاجئ صحراوي في شمالها، لتدعي أن لها الحق في الإقليم[2]، واعتبرت جبهة البوليساريو أن 74000 نسمة أقل من الواقع السكاني في الصحراء، وقدمت في نشرة رسمية لوزارة الإعلام الصحراوية يوم 1981/02/27 أن عدد السكان هو 100.000 نسمة[3].

بتولي هيئة الأمم المتحدة لإدارة النزاع في الصحراء الغربية، وإنشاءها لبعثة حفظ السلام الأممية "المينورسو" سنة1991 لأجل مراقبة وقف إطلاق النار بين المغرب والبوليساريو، والتحضير لإجراء استفتاء تقرير المصير ليختار الشعب الصحراوي بين الاستقلال، وإنشاء دولة خاصة به أو الانضمام إلى المغرب والبقاء تحت السيادة المغربية، حيث بدأ مسلسل جديد من التضارب في الأرقام، فقد حددت الأمم المتحدة حوالي 86000 شخص ممن لهم الحق في الانتخاب[4]عام 1999 نصفهم يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها المغرب أما النصف الآخر فيعيشون في مخيمات اللاجئين بالجزائر وموريتانيا، وغيرها من الأماكن (كوبا، فنزويلا،اسبانيا).

قبلت جبهة البوليساريو بهذه القائمة كما فعلت مع القائمة السابقة التي قدمتها الأمم المتحدة، واعتمد في كلاهما على الإحصاء الاسباني لعام 1974، إلا أن المغرب رفضها مؤكدا أن المنظمة

---

[1]– عبد الأمير عباس الحيالي، ***مرجع سابق*** ، ص.4.

[2]– عبد المالك خلف التميمي، ***مرجع سابق***، ص.245.

[3]–إسماعيل معراف، ***مرجع سابق***، ص.74.

[4]– هيومن رايت واتش، ***حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تيندوف للاجئين*** ،2008. ص.22.

استثنت عددا كبيرا من المواطنين اللذين يعيشون هناك، وأصر على ضرورة إدراجهم، وتقدر الأمم المتحدة وجود ما يزيد عن20.000 لاجئ صحراوي في البادية بين "البرم" والحدود الموريتانية في الأراضي الصحراوية المحررة[1] الخاضعة لسيطرة البوليساريو، وتوثق عملية تسجيل اللاجئين لدى المفوضية العليا للاجئين وجود 26.000 لاجئ صحراوي في موريتانيا عام 2000 ممن يرغبون في العودة إلى الصحراء الغربية في حالة إجراء استفتاء لتقرير المصير[2] أما اللاجئين في الجزائر فيتواجدون في خمسة مخيمات رئيسية تحمل أسماء المدن الرئيسية في الصحراء الغربية وهي العيون، السريد، السمارة، الداخلة، ومخيم 27 فبراير بولاية تيندوف فتعداد سكان المخيمات 165000 حسب الحكومة الجزائرية، وهذا الرقم تستخدمه المنظمات غير حكومية، كما استخدمته المفوضية العليا للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي لجمع الأموال من أجل المعونة الغذائية للاجئين، وفي اجتماع لبرنامج الأغذية العالمي في العاصمة الايطالية روما سنة2004تم الاعتراف رسميا أن عدد اللاجئين 158000[3].

حسب توقعات لتعداد السكان في سبتمبر 2010 للجمهورية العربية الصحراوية على موقع ويكيبيديا فأن عدد السكان سيصل لـ585502 صحراوي، وللعلم فكلمة "صحراوي" إسم منسوب في اللغة العربية من الإسم "صحراء" وتعني أي شخص ينتسب إلى الصحراء، وقد ظهرت في منتصف القرن 20 ككلمة تعني السكان الأصليين للصحراء الاسبانية[4]، وفي السبعينات من نفس القرن أصبحت جبهة

---

[1]– ألينا فيد يان قاسمية ، ***التهجير المطول للصحراويين*** ، مركز دراسات اللاجئين ، جامعة أوكسفورد،2011 ص 6

[2]–***المرجع نفسه***، ص. 6.

[3]–هيومن رايت واتش ، ***مرجع سابق***، ص. 23.

[4]-SSI, war and Insurgency,***op.cit*** .p18

البوليساريو تحتكره، وتدعو إلى استخدامه بصفتها الجهة السياسية الموحدة لعدد من قبائل الصحراء، نتيجة لذلك أصبح المصطلح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحركات النضالية السياسية لجبهة البوليساريو، وتحديد القبائل يعد الأساس الذي يقوم عليه استفتاء تقرير المصير لفض النزاع القائم على الصحراء الغربية، فإن ذلك بالذات يعني أن تعريف القبائل والأفراد على أنهم "صحراويون" يعتمد إلى درجة كبيرة على النزاعات القانونية والسياسية.

منه على ضوء ما تقدم ومن خلال كل هذه الأرقام، نلاحظ أنها لم تبنى على حقائق ثابتة بقدر ما هي تقديرات وتخمينات تخضع في معظمها لأهداف سياسية لأطراف النزاع، يصعب معها معرفة العدد الحقيقي لسكان الصحراء الغربية، ولمزيد من التوضيح أنظر الشكل 3.

الشكل الثالث: خارطة توضيحية لمخيمات اللاجئين الصحراويين بمنطقة تيندوف الجزائرية

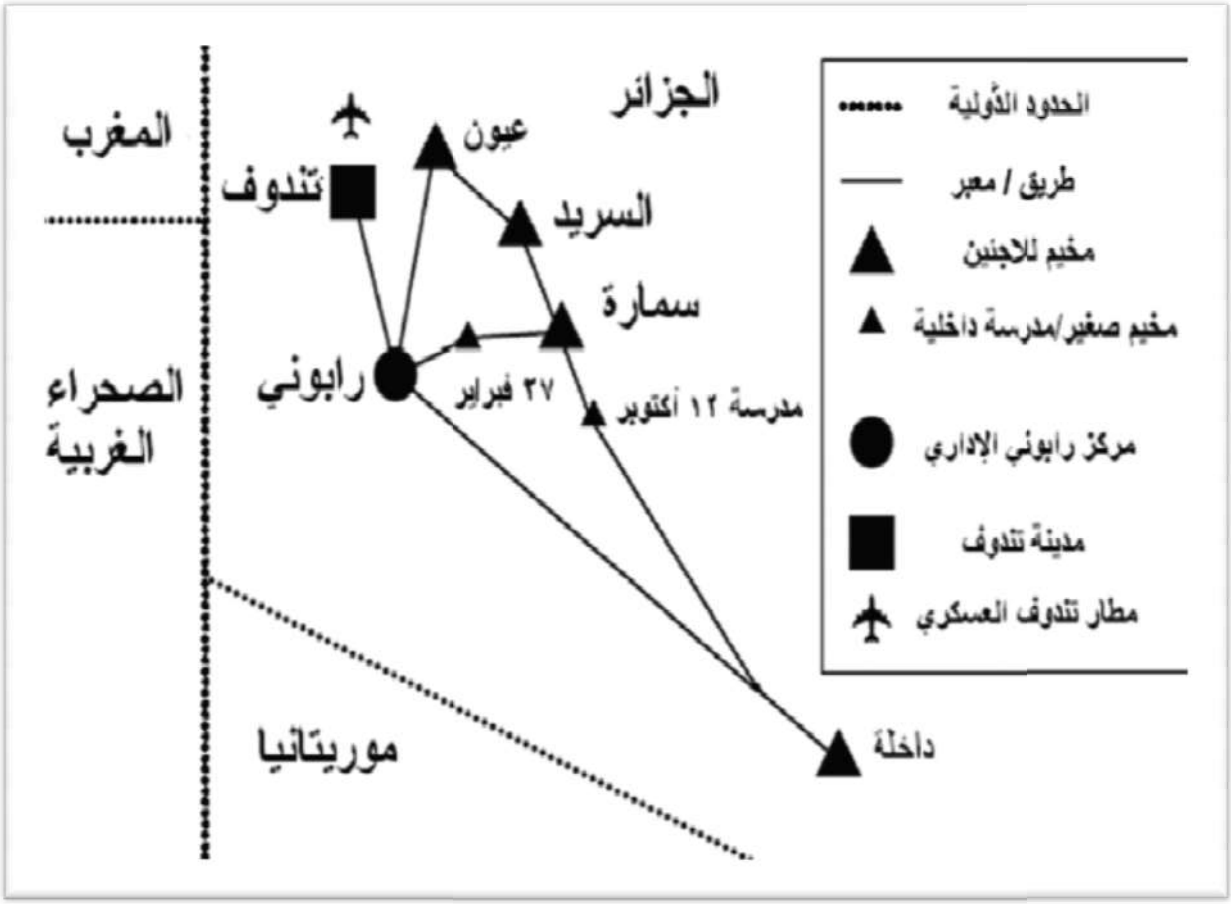

المصدر: د.إلينا فيديان قاسمية، التهجير المطول للصحراويين، مركز دراسات اللاجئين قسم الإنماء الدولي، جامعة أكسفورد 2011 ، ص.07

المبحث الثاني : البعد السياسي والاقتصادي للصحراء الغربية

في هذا المبحث سوف نقوم برصد التطور السياسي لقضية الصحراء الغربية وظهور جبهة البوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي، وإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية، والمقومات الاقتصادية للمنطقة ودورها في تمسك القوى لاستعمارية بها والبعد الطاقوي وما يمثله من دور في فهم القضية وفي تطور أبعادها الجيو اقتصادية.

المطلب الأول : البعد السياسي لقضية الصحراء الغربية.

شعب الصحراء الغربية يتسم بالبداوة والترحال يملك وحدة ثقافية ولغوية وإثنية، فهم يتكلمون لهجة عربية مميزة "الحسانية" يتميزون عن بقية السكان المتمركزين في المناطق الشمالية لجبال الأطلس، والذين ينحدرون من أصول أمازيغية، ويتكلمون اللهجات الأمازيغية، ولم تكن لهم سلطة سياسية مشتركة من شأنها أن تكون وطنا، فالسلطة هي سلطة القبيلة التي إليها يعود ولاء الأفراد فالولاء في الصحراء الغربية كان للقبيلة بحكم طبيعة المجتمع الصحراوي، فالطائفة والعائلة وكل ما يتعلق بحياتها السياسية، والاجتماعية تقرره الجمعية أو" الجماعة[1]"، التي كانت تعرف باسم" آيت أربعين"، والتي يتم تعيين قائدها السياسي، والعسكري، والقضائي من بين أعيان القبائل،إلا أنه لم يرقى ليشكل هيئة للوحدة السياسية.

[1]–إسماعيل معراف، ***مرجع سابق***، ص.26 .

الوطنية الحالية هي ظاهرة جديدة تشكلت خلال فترة الاحتلال الاسباني، ففي الخمسينيات التحق الكثير من سكان الصحراء الغربية بجيش التحرير الصحراوي في1956، الذي كان أغلب قادته مغاربة حيث كان هدف السكان آنذاك الثورة ضد الهيمنة الاستعمارية[1]واستعادة الحرية.

نتيجة للتحولات السياسية التي جرت في المنطقة بسبب المصالح الاقتصادية الاسبانية، قامت سلطات الاحتلال بعدة إجراءات منذ 1958، أعطت الانطباع بأن المنطقة تتطور لكيان سياسي حيث قامت بتقسيم الإقليم لمقطعات، وتعيين حاكم عام للإقليم، ونزع سلاح البدو الذين التحقوا بجيش التحرير، وتنازلت في اتفاقية "انكراسيترا"يوم 1958/04/01 للمغرب عن إقليم طرفاية[2]، والتي اعتبرها السكان الأصليين خيانة من اسبانيا لهم، وهم يعزون بداية الشعور الوطني الصحراوي إلى هذا الفعل، وبانتقال الإقليم للمغرب اكتشفت الصحراويون أن المغرب أكثر قمعا مما كان عليه الحال مع اسبانيا، فانتقل المؤسس الأول للحركة الوطنية الصحراوية "محمد سيدي إبراهيم بصيري" من طرفاية إلى إقليم السمارة في الصحراء الاسبانية للتنقل بحرية، وفرارا من قمع الأجهزة الأمنية المغربية إلى جانب نفور الكثير من سكان المنطقة[3]، وفي 04 يناير 1969 تنازلت اسبانيا للمغرب عن "إيفني" بموجب اتفاقية "فاس" مع ضمانها لامتيازات اقتصادية خاصة، والتعاون على تصفية جش التحرير الصحراوي، وقمع الحركة الوطنية في الساقية الحمراء ووادي الذهب رغم أن مطالبها كانت معتدلة نسبيا، وفي مذبحة الزملة 17 جوان 1970 بمدينة العيون اختفى " محمد سيدي إبراهيم بصيري الذي يعتبر أول ناشط صحراوي يضغط علنا من أجل الاستقلال، أدت وفاته لنتائج عكسية لاسبانيا فهو لم يكن محرضا ثوريا بل منظرا سلميا للتحرير العربي.

---

[1]- مسعود شعنان، ***مرجع سابق***، ص ص.106 .107.

[2]- SSI,war and Insurgency,***op.cit***,p20

[3]- ***Ibid***,p.20.

رغم تعدد التنظيمات السياسية السائدة في الصحراء مثل مجلس الأربعين، المنظمة الطلائعية لتحرير الصحراء، وحزب الإسلام، حركة المقاومة لتحرير الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاسبانية أو حركة الرجال الزرق "الموهوب"التي انفصل عنها مجموعة من أعضاءها من أصل مغربي طالبوا بالاندماج مع المغرب في إطار حزب جبهة التحرير والوحدة، وحزب الاتحاد الوطني الصحراوي، والجماعة الصحراوية التي أنشأت بتأييد من اسبانيا[1]،إلا أن ظهور الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "جبهة البوليساريو" التي دعت صراحة إلى الكفاح المسلح، وأسسها الولي مصطفى السيد عام1971 ، وعقدت مؤتمرها التأسيسي الأول في 10 ماي 1973 على الحدود بين الصحراء الغربية وموريتانيا.

بدأت جبهة البوليساريو أول نشاطاتها العسكرية في نفس السنة بدعم من ليبيا والجزائر وموريتانيا حيث قامت قواتها بمهاجمة المصالح الإسبانية بدءا من الغارات على المواقع العسكرية الصغيرة نسبيا، أما على الساحة الدولية فقد نجحت البوليساريو في لفت الانتباه إلى قضيتها في الأمم المتحدة[2] ففي ماي 1975، واجهت بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية مظاهرات مؤيدة لجبهة البوليساريو، ومعارضة للانضمام للمغرب أو موريتانيا، وفي 15 أكتوبر من نفس السنة أصدرت البعثة تقريرا لصالح تقرير مصير الصحراويين، وفي 16 أكتوبر 1975 أصدرت محكمة العدل الدولية حكما ضد مطالب المغرب وموريتانيا بالسيادة على الإقليم الصحراوي[3]، وطلبت الأمم المتحدة من اسبانيا أن تعلن انسحابها من الصحراء الغربية، ونقل إدارتها إلى الأمم المتحدة حتى يتم تحديد مصير الشعب الصحراوي، إلا أن المغرب رفضت ذلك، وأطلقت المسيرة الخضراء في 06 نوفمبر1975 حيث عبر 350ألف مغربي

---

[1]–محمد عمرون، ***مرجع سابق***، ص.51.

[2]– ميلود بن غربي، ***مرجع سابق***، ص.31.

[3]– ***المرجع نفسه***، ص.28.

الحدود من المغرب إلى الصحراء الغربية للمطالبة بها[1]، وفي 14 نوفمبر 1975 وقع ممثلون عن اسبانيا المغرب وموريتانيا اتفاقية مدريد التي قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا، لتعلن إسبانيا استكمال انسحابها رسميا من الصحراء الغربية في 26 فبراير 1976، فأعلنت جبهة البوليساريو تنديدها ورفضها لهذه الاتفاقية ورفضتها العديد من الدول وعلى رأسها الجزائر، وكان الرد من خلال اجتماع مدينة "القلتة زمور"،الذي عقد في 28نوفمبر1975الذي حضره67 عضو[2]من بين أعضاء الجماعة الصحراوية101 عضو، الذين استطاعوا الفرار من المدن المحتلة، وأصدروا وثيقة "القلتة" التي نصت على ما يلي:

1-أن الطريق الوحيد لاستشارة الشعب الصحراوي هو تمكينه من تقرير مصيره بنفسه، والحصول على استقلاله من غير أي تدخل أجنبي مهما كان نوعه، ولكون الجمعية لم تنتخب ديمقراطيا من قبل الشعب الصحراوي فإنها لاستطيع أن تقرر مصيره.

2- إن الجمعية العامة بإجماع أعضائها تقرر حل نفسها نهائيا، حتى لا تستغل اسبانيا هذه المؤسسة لخدمة مصالحها وأهدافها.

3- أن السلطة الشرعية والوحيدة للشعب الصحراوي هي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعترف بها من قبل الأمم المتحدة بعد الاضطلاع على ما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق التابعة لهذه المنظمة[3].

---

[1]- مسعود شعنان، ***مرجع سابق***، ص.130.

[2]-موفق عبد الصمد، ***قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب***،(الإمارات العربية المتحدة.1200)، ص.35.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص.35.

4- في إطار حل يقوم على أساس الوحدة الوطنية وخارج عن أي تدخل أجنبي أسس مجلس وطني صحراوي مؤقت.

5- نحن الموقعين وثيقة مدينة قلته: نؤكد من جديد تأييدنا غير المشروط للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصحراوي.

6- نؤكد من جديد إصرارنا على استمرار الكفاح من أجل عز وطننا حتى الاستقلال التام،والحفاظ على وحدته الترابية.

منه نستخلص أن جبهة البوليساريو لم تنشأ في فراغ لكنها برزت فوق أرضية سياسية محددة وسابقة على نشأتها، فساعدت خلال سنوات انطلاقها الأولى إلى التركيز على وضع برنامج سياسي واضح المعالم، وعلى تحديد الهدف الاستراتيجي لها، واللجوء إلى أساليب الوصول إلى هذا الهدف سواء كان أسلوبا سياسيا أو عسكريا أو مزيجا بينهما مثل كل حركات التحرير في ظل ظروف محلية، وإقليمية ودولية مميزة، ساعدت في معظمها على إعطاء عملية الانطلاق دفعة قوية، وساعدت على إعادة مكانة الصحراويين، وربطت حركتهم بحركة التحرير العالمي[1]، والنضال ضد الاستعمار.

إذا سلمنا بأن كل القوميات هي كيانات مصطنعة تخدم المصالح السياسية فقد لعب الاستعمار الاسباني دورا رئيسيا في تأسيس، وتطوير القومية في الصحراء الغربية، وساهمت سلوكيات المغرب خصوصا في 1975 إلى حد كبير في توحيد الصحراوين معا لمواجهة التهديد المشترك فتعرضهم معا كلاجئين للقصف بالطيران الحربي المغربي، والقمع من طرف أجهزة الأمن المغربية، ومواجهتهم

[1]- SSI,war and Insurgency, ***op.cit***,p.42.

لصعوبات عديدة جعل الفوارق القبيلة التقليدية تزول بينهم، وتعزز لديهم مفهوم المجتمع والهوية المشتركة[1]، ومهما يكن فإن مكاسب جبهة البوليساريو لم تقتصر على مسألة بناء هوية صحراوية قوية فالبعد الوطني للحركة المرتكز على مفاهيم مثل السيادة، ومناهضة الاستعمار، والتشبث بالهوية الوطنية الصحراوية مكنها من إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فبراير 1976 كدولة جديدة مستقلة ذات سيادة ويحكمها نظام ديموقراطي وإسلامي، وهي تناضل من أجل الاستقلال وسلامة أراضيها ومواردها وثروتها الطبيعية، وعقدت منذ نشأتها العديد من المؤتمرات، وصدرت عنها أدبيات سياسية تتجلى في قانون أساسي، وبرنامج عمل يحدد مهام وآليات مختلف مؤسسات وأجهزة الجبهة، وهي مكونة من مؤتمر شعبي عام ومكاتب عامة ومكتب أمانة وأمانة وطنية، ومنظمات جماهيرية وسياسية ونقابية وثقافية وتمثيليات دبلوماسية.لمزي من التوضيح أنظر الشكل 4.

[1]–فاطمة الزهراء حاجي، ***البعد الإعلامي في الدبلوماسية الجزائرية منذ 1975 : دراسة حالة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية***، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014) ص،ص. 157 – 158

الشكل الرابع : خريطة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

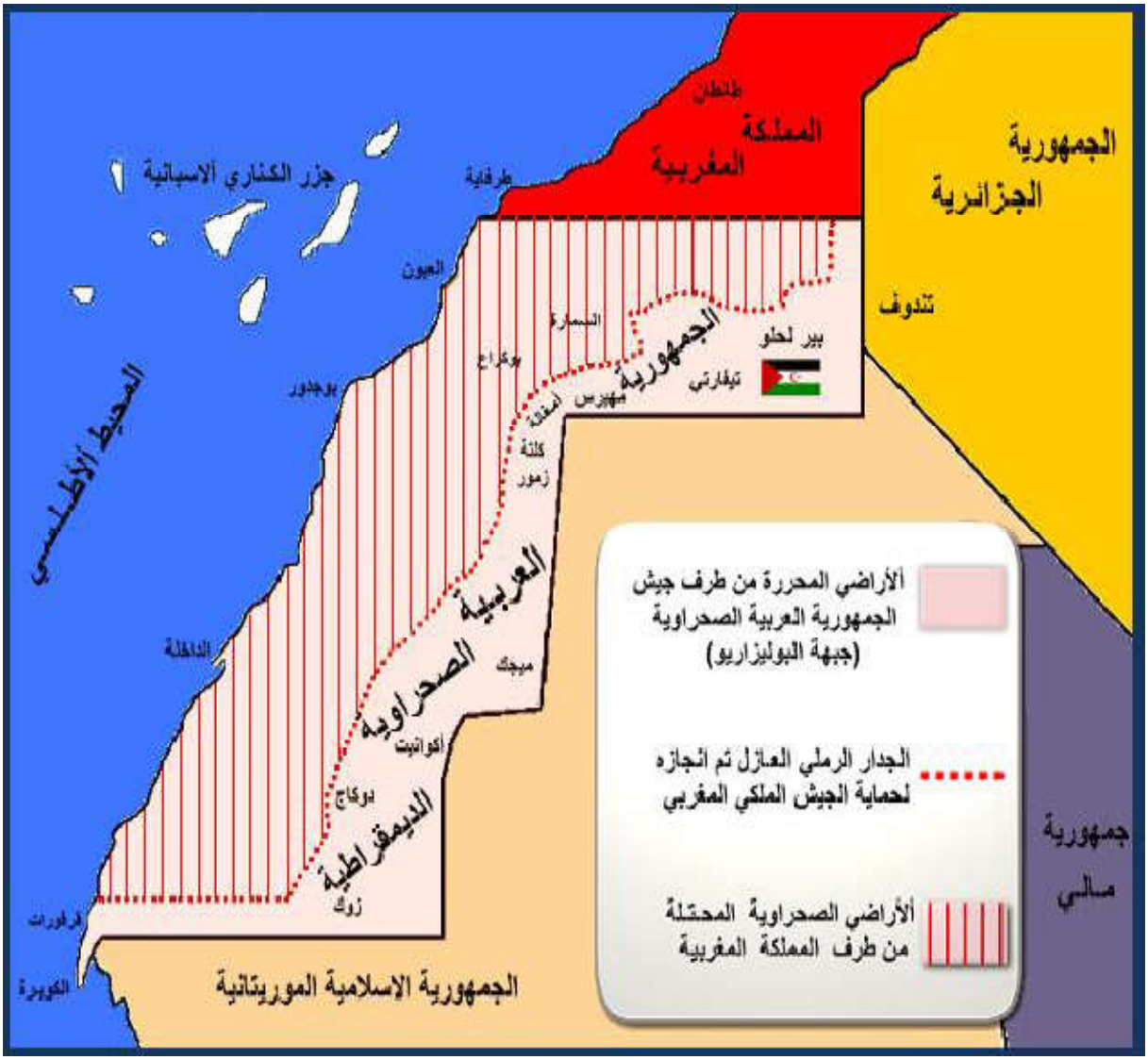

المصدر: https://www.knoozmedia.com/142349/

يوم 18مارس2017 الساعة 21.00

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي

تمثل الموارد الاقتصادية حجر زاوية في أسباب النزاع بين الدول نظرا لاعتبارات تجعل ميزان القوة يكون لصالح من يسطر عليها، ويحسن استغلالها واستخدامها، وإن تمسك إسبانيا بالصحراء الغربية يعود إلى التنافس الاقتصادي بين الدول الاستعمارية الأوروبية، فالعامل الاقتصادي كان هو المحرك الأساسي لسياسات الاستعمار في القارة الإفريقية[1] خاصة.

منطقة الصحراء الغربية بحكم موقعها الجيو استراتيجي الهام كانت محل أطماع الاستعمار الأوروبي بداية من القرن 15م، هذه المنطقة التي يسودها اقتصاد تقليدي يعتمد على الرعي، والزراعة بدرجة أقل نسبة لطبيعة المناخ السائد وجغرافية المنطقة، والذي لا يسمح بانتشار الزراعات[2]المتطورة، التي من شأنها أن تعمل على تطوير المنطقة،حيث لا توجد واحات حقيقية كما هو الحال في باقي الصحاري العربية، فعدد النخيل في كل الصحراء الغربية لم يكن يتعدى 4000 نخلة، حيث يمكن حصر بعض الواحات مثل(واحة السمارة، والكتلة، الكصيعات، العركوب، أمد يكلي، إمريكلي، المسيدو)، التي فيها فقط يمكن زراعة بعض المزروعات، والحبوب كالقمح والشعير نظرا لتمتع أراضي هذه الواحات بنوع خاص من الخصوبة، لوفرة المياه بها حيث بلغ الإنتاج السنوي حسب الإحصائيات الاسبانية عام 1974 عند بداية النزاع حوالي 210 طن والشعير 7000 طن تقريبا[3].

---

[1]– جاسم شعلان ، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على الأمن القومي العربي ، ***مجلة بابل للعلوم الإنسانية*** ، كلية التربية الأساسية ، م(19) ، ع(4) ، 2011 ص 6

[2]- war and insugency,***op.cit***,. p32

3– مسعود شعنان ، ***مرجع سابق*** ، ص.42

تربية الماشية: نظرا لطبيعة المنطقة ونمط المجتمع الصحراوي التقليدي، فإن تربية الماشية تصبح أهم نشاط اقتصادي للسكان لتوفر مناطق الرعي فحسب الإحصائيات الإسبانية لسنة 1975.

كان بالصحراء الغربية حوالي 63000 رأس من الإبل، وهو الحيوان الأكثر ملائمة لطبيعة المنطقة، 125000 رأس ماعز وهي ثروة مهمة لإنتاج الحليب،و10000 رأس من الغنم، و1600 حمار، 350 حصان[1]، أما حاليا فتتركز الثروة الحيوانية في المنطقتين الشمالية والوسطى من الصحراء، ففي المنطقة الشمالية (كلميم– السمارة) يصل عدد الماعز إلى 262 ألف رأس، تليها الأغنام بـ 600 ألف رأس، ثم الجمال 31 ألف رأس، في حين يوجد حوالي 7000 رأس من الأبقار[2].

أما المنطقة الوسطى (العيون– الساقية الحمراء) فيبلغ عدد الجمال 90093 رأس، أما الماعز فيبلغ تعدادها 258751 رأس تليها الأغنام 166802 رأس، أما الأبقار، فيبلغ عددها 1100 رأس، وهذه الثروة التقليدية تعد إحدى أهم الثروات التي توفر مصدر عيش للسكان الذين ألفوها منذ قرون عديدة رغم شح البيئة وجفافها المتفاقم3.

الصيد البحري: إن إطلال الصحراء الغربية على المحيط الأطلسي بشريط ساحلي طويل أكثر من 1200 كم جعل من سواحلها غنية بالثروة السمكية، التي يكمن أن تلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل، حيث قام الصيادون الإسبان المتواجدون بجزر الكناري باستغلال شواطئ الصحراء الغربية للصيد،وإصلاح شبكات الصيد وتجفيف الأسماك منذ القرن 16م، وإنشاء مستعمرات

---

[1]– مسعود شعنان، ***مرجع سابق***، ص. 43.

[2] – ***المرجع نفسه***، ص.ص.42 43.

[3]– ***مكونات إقتصاد الصحراء الغربية*** ، في الموقع:https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/11/5/

صغيرة في طول الشريط ساحلي، وقيام الشركة التجارية الاسبانية الخاصة بإفريقيا والمستعمرات التي تأسست عام1883 ، والتي ساهم فيها الملك الاسباني "ألفونسو السابع" ب300 ألف بسيتا[1]بالاستغلال في شواطئ الصحراء، وإقامة بعض المدن (الداخلة، الكويرة، بوجدور) عام 1885 بعد إصدار مرسوم ملكي 06/10/ 1884 يقضي بوضع كل الشواطئ الواقعة بين الرأس الأبيض، وبوجدور تحت مسؤولية وزارة ما وراء البحار في مدريد، حيث كان السمك المجفف من أساس الصادرات في القرن 20 حيث بلغ إنتاج السمك الغذائي حوالي 90 ألف طن حسب إحصائيات1974، فالثروة السمكية الهائلة نتيجة الظروف المساعدة على عملية التوالد، والتكاثر تعرضت لاستغلال كبير ففي سنة 1969 قامت سفن عدة دول بصيد حوالي 7.3 مليون طن من الأسماك أهمها (اسبانيا، اليابان، الإتحاد السوفيتي، كوريا الجنوبية جنوب إفريقيا، ايطاليا،البرتغال)[2] ،أما في الوقت الحاضر فيكتسي صيد الأسماك قبالة الساحل الصحراوي البالغ مساحته 150.000 كم مربع، ويبلغ حجم إنتاجه 10 طن للكيلومتر المربع الواحد أهمية اقتصادية كبيرة فقد جلب الصيد للمغرب البلد المحتل الملايين وربما المليارات من الدولارات، بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال عقود واتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، وبلدان أخرى.

نازعت الجمهورية العربية الصحراوية بقوة حول حق المغرب في السيطرة على هذه المياه[3]،وتصرفت في بعض الأحيان بالقوة مع قوارب الصيد الإسبانية وغيرها، مع ذلك ورغم هذه الإجراءات وموقف الأمم المتحدة من هذا الموضوع، أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مع المغرب حول مياه الصحراء الغربية 1996 وقد أُصدرت محكمة العدل الأوربية حكم ببطلان اتفاقيتين يشملان الصحراء

---

[1]– العملة الوطنية الإسبانية قبل اعتماد الأورو

[2]– مسعود شعنان ، ***مرجع سابق***، ص.44.

[3]– وكالة الأنباء الجزائرية يوم 13 جويلية2018 الساعة 17.29

الغربية، خاصة اتفاق الشراكة في مجال الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروبي القائم وفق بروتوكولات تفاهم متعاقبة، حيث تسمح الاتفاقية بموجبه للسفن الأوروبية(117سفينة) قرابة 100 منها سفن إسبانية بالصيد في مياه الأطلسية مقابل مساهمة الاتحاد الأوروبية المياه للمغرب تقدر 30 مليون أورو سنويا،إضافة إلى 10 ملايين أورو مساهمة من أصحاب السفن لمدة أربع سنوات، حيث دخل الاتفاق حيز النفاد في 2014 وينتهي في 2018/07/15 قابلة للتجديد[1]، السفن تمثل 11 دولة أروبية(إسبانيا ،البرتغال ، إيطاليا، فرنسا،ألمانيا إيرلندا، هولندا، بريطانيا، ليتوانيا، لاتفيا وبولونيا).

ينص قرار محكمة العدل الأوروبية الصادر في 2016 بوضوح على أن الاتفاقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع المغرب، لا يمكن أن تشمل الصحراء الغربية سوى بموافقة الشعب الصحراوي الذي ما زال يطالب إلى يوما هذا بحقه في تقرير المصير مثل ما تنص عليه لوائح ونصوص الأمم المتحدة، غير أنه في افريل 2018 انطلقت بالرباط مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي للوصول إلى اتفاق جديد بين الطرفين يتلاءم مع قرارات محكمة العدل الأوروبية، للإشارة الولايات المتحدة الأمريكية رفضت التفاوض مع المغرب على الصيد في مياه الإقليم المتنازع عليه مع الجمهورية العربية الصحراوية، بالإضافة إلى ذلك وردت تقارير أمريكية تؤكد أن مصالح صيد خارجية تقدم رشاوى المسؤولين المغاربة من أجل الصيد قبالة السواحل الصحراوية مما أدى إلى صيد مبالغ فيه ومدمر[2].

المعادن :الفوسفات أرض الصحراء الغربية غنية بالصخور الفوسفاتية الهائلة ذات الجودة العالية، ففي عهد الاحتلال الاسباني ثم اكتشاف مخزونات الفوسفات بكميات كبيرة عام 1947 بمنطقة بوكراع على

---

[1]– **المرجع نفسه**

[2]– أصوات مغاربية، ***ثروات الصحراء الغربية هل يملك المغرب حق استغلالها*** ،في الموقع :
https://www.maghrebvoices.com/a/420754.html

بعد 100كم من مدينة العيون تبلغ نسبة نقاوته 31% وهي أعلى نسبة في العالم، ويظهر بشكل طبيعي على سطح الأرض باحتياطي 1.7 بليون طن في منطقة بوكراع فقط، وفي عام 1962 أنشأ الإسبان شركة متخصصة بالمسح الجيولوجي للأراضي الصحراوية Empresa nacional Mineral del sahara وبدأ الاستغلال بشكل تجاري عام 1964، وفي سنة 1967 منحت الحكومة الاسبانية امتيازات لشركات اسبانية، وشركات أخرى أجنبية أمريكية كالشركة الدولية للمناجم والمجموعات الكيميائية[1] بشيكاغو International Mining and Chemical grops of Chicago إلا أن هذه الشركات تراجعت لعدة أسباب منها تدني السعر في السوق العالمية، ولغموض الوضعية السياسية للصحراء الغربية وكذلك للشروط التقييدية التي فرضتها الحكومة الاسبانية على هده الشركات.

أنشأت مؤسسة فوسفات بوكراع باستمارات كبيرة في عام 1969 ليبدأ الإنتاج في 1972 بمنجم بوكراع بنسبة عالية فاقت مليون طن سنة1975، هذا المنجم الذي يحتوي على أكثر من 69 % من الاحتياطي العالمي، و15% من احتياطي القارة الإفريقية، ليتم تصديره عبر أطول حزام ناقل يمتد على طول 100 كم إلى ميناء العيون حوالي 2.8 مليون طن في نفس السنة، لتصبح منطقة الصحراء الغربية ب06 حقول تمتد من العيون إلى الداخلة حسب تقديرات بعض المراجع ب28.5% من الاحتياطي العالمي للفوسفات[2] من بين الدول الأولى المنتجة، والمصدرة للفوسفات في العالم، بإمكانية إنتاج بلغت 10 مليون طن سنويا خلال عقد الثمانينات، ولهذا احتفظت اسبانيا في صفقة تجارية مع المغرب لنفسها ب 35% من أسهم شركة فوسبوكراع التي تدير الفوسفات الصحراوية للحفاظ على مصدر يمدها بالمادة

---

[1]– مسعود شعنان، ***مرجع سابق***، ص.45.

[2]– war and insurgency,***op.cit***,p.34.

الأولية من الفوسفات لحل مشكلة زراعة الحمضيات، وإنتاج حامض الفسفور الذي يحظى بطلب كبير في الأسواق العالمية[1].

بعد احتلال المغرب للإقليم الصحراوي قامت الحكومة المغربية بفتح الاستمارات الأجنبية في الصحراء وتجديد آليات الإنتاج، وفتح عدة مناجم أخرى، بحيث أصبحت عام 2001 أول مصدر للفوسفات في العالم، لتبلغ احتياطاتها من الفوسفات بعض ضم الإقليم الصحراوي لحوالي 85% من الاحتياطي العالمي لهذه المادة، وتبرز الأهمية المستقبلية لهذه الثروة طبقا لأحد الدراسات التي تؤكد نفوذ الإمدادات الأمريكية من الفوسفات في غضون 40 سنة المقبلة لكن المغرب لديه من الإمدادات ما يكفي على الأقل ل300 سنة[2]، مما يمكنه من السيطرة على السوق العالمية.

من المعلوم أن المغرب يعلم جيدا أهمية المادة فهي مصدر محدود وضروري بالنسبة للزراعة الصناعية الحديثة، والطلب العالمي عليه في تزايد كما أن سعره في ارتفاع، وفي الواقع سيكون الفوسفات على الأرجح ضروريا من أجل التنمية الزراعية في الهند، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي أجزاء أخرى كثيرة من العالم التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي.

إلى جانب الثروة الفوسفاتية فإن الأراضي الصحراوية تحتوي موارد طبيعية أخرى حاول الاستعمار الاسباني، وكذلك المغربي تغطية حقيقتها،مع ذلك فإن المعلومات المحصل عليها قد أثبتت أن الصحراء الغربية تضم احتياطات واعدة من الموارد الطبيعة.

---

[1] war and insurgency, ***op.cit*** ,.35

[2] ***Ibid***,p,36

الحديد: ثروة ذو أهمية إستراتجية في العالم تم اكتشافه في منطقة أغراشا شمال شرق الصحراء الغربية سنة 1947، وفي الجهة المقابلة لغار جبيلات بالجزائر، وتدل الإحصائيات الحديثة على احتياطي الحديد يقارب 4.6 مليار طن حيث تقدر نسبة الحديد في التربة ب 65%[1] فضلا عن النسبة المنخفضة من الشوائب غير معدنية الموجودة بهذه الخامات، علما أن هذه المعدلات من أكسيد الحديد تسمح بوضعها في الأفران مباشرة، مما يمكن من تحويل الحديد الخام إلى الفولاذ أو الصلب بكميات كبيرة بدون اللجوء إلى عمليات تكرير للمعدن، وقد أثبتت التحاليل التي أجريت على هذه الخامات اختلاطها بنسبة هامة من التيتانيوم والفاناديوم، ولهذين العنصرين أهمية بالغة في صناعة الطائرات، والمركبات الفضائية، والأجهزة الإلكترونية، والصناعات الدقيقة، كما له خصائص ومميزات صناعية أخرى هامة، وحسب بعض الدراسات ففي منطقة (أغراشا) منجم يمكن استخراج قرابة 10 مليون طن من التيتانيوم، وأكثر من نصف مليون طن من الفاناديوم، إلى جانب الحديد هذا الاحتياط من الفاناديوم يضع الصحراء الغربية بعد جنوب إفريقيا[2] في إنتاج هذه المادة.

دراسة جديدة لعينة من التربة لمنطقة أغوينيت (تيرس) جنوب شرق الصحراء الغربية في مختبرات المناهج الفيزيائية لدراسة المعادن، والرواسب المعدنية في جامعة موسكو للتنقيب والاستكشاف الجيولوجي، أظهرت وجود عدد من العناصر الأرضية النادرة على صورة أكاسيد بنسبة 15.76%منها أكسيد السير يوم، وأكسيد النيوبميوم، وأكسيد اللانتام، وأكسيد البرازيديوم، لهذه العناصر أهمية بالغة في الصناعات الحديثة خاصة في المجالات العسكرية والالكترونية الدقيقة، وفي مجالات البرمجيات والفضاء والطاقة

---

[1]– فاطمة الزهراء حاجي، ***مرجع سابق***، ص.110.

[2]– وكالة الأنباء المستقلة، ***الثروات المعدنية الصحراوية*** في الموقع:
https://mapnr.blogspot.com/2011/01/blog-post_1816.html

النووية، والصناعات التعدينية وصناعة الزجاج والسيراميك[1]، إضافة كذلك لوجود عدد من العناصر بقيم كبيرة ونوعية مثيرة للاهتمام أهمها أكسيد التيتانيوم بنسبة 30% وأكسيد الزركونيوم 30.34 % وأكسيد الثوريوم 1.04 وأكسيد النيوبيوم 1% تقريبا.

المعادن النفيسة: وجود تراكيب صخرية تحتوي على الذهب في منطقة وادي الذهب ومنجم للنحاس بمنطقة (أغوبيت) يحتوي على 1% من الذهب، ورواسب معتبرة من خامات النحاس في منطقتي (أدرار سطف) والساقية الحمراء، ووجود مناجم أخرى لم يحدد بعد حجم احتياطها ولا قيمتها التجارية من (اليورانيوم، القصدير، المنغنيز، التنجستين، الكروم، المغنيزيوم، والزركون....إلخ)، أما الأحجار الكريمة وأحجار الزينة فتوجد في منطقة أمسيد لكحل قرب العيون بكميات كبيرة كالزمرد، والياقوت بكل أنواعه وحجر البنفش والكوارتز بأشكال مختلفة، وقد استخدمت هذه الموارد منذ القدم في التجميل، والزينة التقليدية الصحراوية كما تستعمل في أغراض الديكور[2].

الملح: وجود مناجم هامة ومتفرقة من الملح الصخري في الأرض الصحراوية تتميز بسهولة استخراج كميات معتبرة من الملح النقي، وكميات قيمة من أملاح البوتاسيوم التي يمكن استخرجها بدون تكاليف كبيرة من المحيط الأطلسي، وتحتضن أراضي الصحراء الغربية 42 سبخة تشكل خزانات ضخمة من الملح، وفي الوقت الحالي يتم استغلال 09 سبخات بالطرق التقليدية من بينها سبخة (أريدال، طاح ،أم أظبع ، تيسرفين، عريظ)، والتي تشغل أكثر من خمسة ألاف عامل[3] وتنتج 4.5 مليون طن سنويا،

---

[1]– وكالة الأنباء المستقلة، الثروات المعدنية الصحراوية، ***المرجع نفسه***

[2]– ***نفس المرجع***

[3]– فاطمة الزهراء حاجي، ***مرجع سابق***، ص.110.

وحسب لجنة حماية الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية تقوم المغرب بتصدير من 2200 طن من الملح سنويا و 9.4 مليون طن من الرمال في تقريرها لسنة 2009[1]

بغرض المساعدة على الزيادة في التوضيح أنظر الشكل5.

الشكل الخامس: خارطة توضح الإمكانيات الاقتصادية للصحراء الغربية

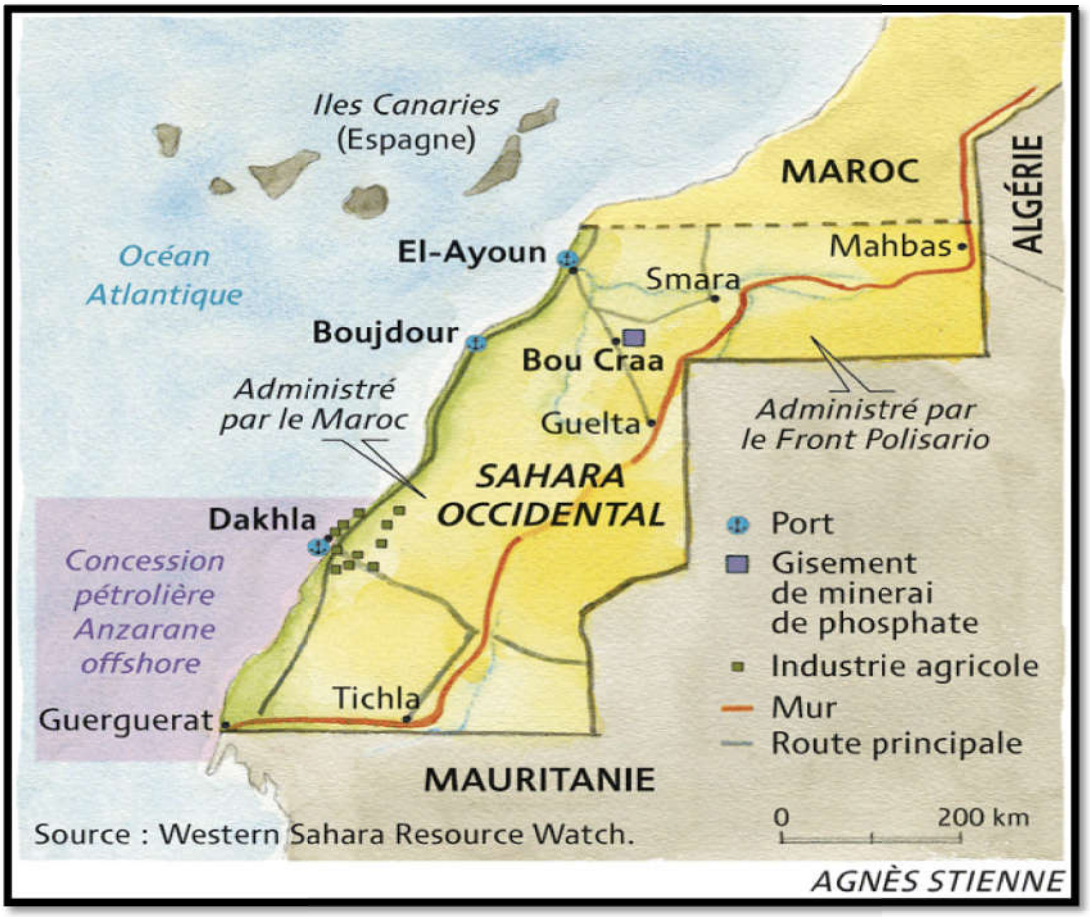

المصدر : https://www.monde-diplomatique.fr/cartes/saharaoccidental

[1]– وكالة الأنباء المستقلة، ***مرجع سابق***

المطلب الثالث : البعد الطاقوي لقضية الصحراء الغربية

بتشجيع من الحكومة الاسبانية التي عملت على رفع قيود الاقتصادية، وتشريع القوانين التي تشجع على الاستثمارات، ورأس المال في التنقيب عن النفط والغاز، حصلت عدة شركات(09 أمريكية و3إسبانية) على امتياز أعمال البحث والتنقيب[1]، حيث بدأت عمليات البحث عن النفط، وتم العثور على عدة مؤشرات تدل على وجود النفط بكميات اقتصادية في ثلاثة أحواض رسوبية تمتلك المؤهلات الجيولوجية والتركيبية التي تضعها في مصاف الأحواض البترولية وهي:

حوض داخلي هو **حوض تيندوف** في الجهة الشمالية الشرقية للصحراء الغربية في المنطقة المقابلة للحدود مع الجزائر، وحوضان ساحليان هما **حوض العيون طرفاية** في الجهة الشمالية الغربية، و**الحوض الموريتاني السنغالي** في المنطقة الجنوبية الغربية[2]، وقد تم اكتشاف البترول في سنة 1969 من النوع الثقيل من طرف شركة EXXON في حوض العيون طرفاية إلا أنه بسبب بعد الحقل عن الحدود، وعدم وضوح الرؤية والمستقبل السياسي للإقليم، وظهور الفوسفات بكميات كبيرة، وتزايد أهميته قد دفع الشركات إلى استغلال الفوسفات بكمية كبيرة بدلا من النفط.

بعد احتلال المغرب للإقليم أمضى اتفاقية لاستكشاف 07 مناطق على سواحل العيون طرفاية مع الشركة البريطانية (B.P) والشركة الأمريكية (Philip oil company)[3]،غير أن دخول المنطقة في دوامة الصراع والتوتر، أدى لوقف كل الأنشطة البترولية في الصحراء الغربية، وظلت الشركات البترولية الأجنبية تتحاشى الاستكشاف في المياه الإقليمية الصحراوية، وإن كان القسم المغربي من حوض

---

[1]– فاطمة الزهراء حاجي، ***مرجع سابق***، ص.110.

[2]– مهيمن عبد الحليم الوادي، ***مرجع سابق***، ص.446.

[3]– مسعود شعنان ، مرجع سابق، ص.1

العيون طرفاية قد شهد نشاط استكشافي لشركات أمريكية وبريطانية نهاية التسعينات،أما مع بداية القرن الحالي ونظرا للنتائج الايجابية التي أسفرت عنها الدراسات الاستكشافية في موريتانيا في نوفمبر 2002، حيث تم الإعلان عن اكتشاف احتياطات هامة من البترول والغاز في حقلين (شنقيط وتيوف) وهما حقلين نفطيين منفصلين على مقربة من الساحل الغربي للعاصمة نواكشوط، وفي فبراير 2006 دخلت موريتانيا نادي الدول المصدرة للبترول بتصدير أول شحنة من الخام الموريتاني من حقل شنقيط بقدرة إنتاجية تصل إلى 75 ألف برميل يوميا[1].

نتيجة تطور التكنولوجيا ووسائل التنقيب في المناطق البحرية العميقة، والأزمات المتلاحقة في مناطق الإنتاج التقليدية كالشرق الأوسط وفنزويلا ونيجيريا وغيرها والإغراء الناتج عن الارتفاع المطرد في أسعار البترول في السنوات الأخيرة، وقرب السواحل الصحراوية من أسواق البلدان ذات الاستهلاك الواسع كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي،عرفت الصحراء الغربية مرحلة جديدة غير مسبوقة من النشاط الاستكشافي خاصة في منطقة الحوضين الساحليين، حوض طرفاية العيون شمالا والحوض الموريتاني السنغالي جنوبا، ويرجع ذلك لمنح كل من المغرب والجمهورية العربية الصحراوية لتراخيص التنقيب والاستكشاف، فقد منحت الحكومة المغربية هذه التراخيص بعد أن وضعت توفير مصادر الطاقة ضمن أولوياتها بسبب ارتفاع كلفة فواتير الطاقة في البلاد، التي لم يعد الاقتصاد المغربي قادرا على تحملها، حيث تعهدت الحكومة المغربية باستثمار حوالي 17 مليار$ في المنطقة عبر ما أسمته نموذج

[1]– د.غالي الزبير، ***البترول في الصحراء الغربية جبهة جديدة في نزاع قديم متجدد*** في الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85392&r=0

تنمية أقاليم الجنوب[1]، أما الجمهورية العربية الصحراوية فقد ارتبطت مع عدة شركات أجنبية بثمانية اتفاقيات للتنقيب على البترول والغاز، وسبع اتفاقيات للتنقيب عن المعادن، فقد تم يوم 16 مارس 2006 التوقيع في العاصمة البريطانية لندن على 08 اتفاقيات مع 09 شركات بريطانية، قدمت أحسن العروض وفقا لإعلان مناقصة دولية للتنقيب عن البترول والغاز في الصحراء الغربية، بموجب هذه الاتفاقيات تقوم الشركات الموقعة بعمليات استكشافية،ل09 مناطق على الساحل الصحراوي في المنطقة البحرية وداخل التراب الصحراوي في (حوزة المحبس، بئر لحلو، الحقونية، ميجك، بوجدور، الكويرة والقلعة) ، من المفروض أن تصبح هذه العقود نافدة لتبدأ عمليات استغلال هده الحقول التي ستكتشف فور تسوية القضية الصحراوية، وانخراط الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في منظمة الأمم المتحدة كبلد كامل السيادة على التراب الصحراوي بما يحتويه من ثروات.

الشركات الموقعة هي: برمير اويل ليميتد ، أوفير أويل إنيرجي ذات الأسهم الانجليزية الأسترالية، والجنوب إفريقية أويل أندغاز، مغرب أكسبلوريشن ليمتد، سولا هيدروكربون ليميتد ، نيتهوك إنيرجي ليمتيد ، أنكور أويل بي أل سي، وكوميت بتروليوم ليميتد، كما تشير مصادر صحراوية إلى توقع انضمام شركات من السويد وكوريا الجنوبية، وغيرها من الشركات المهتمة بالتنقيب عن البترول والغاز بالصحراء الغربية[2] .

---

[1]– عقود تنقيب عن النفط قبالة الصحراء الغربية تنذر بتوتر في الموقع:
https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/morocco/2013/11/20

[2]–غالي الزبير، ***مرجع سابق***، ص.07.

رغم أن الإمكانيات الهيدرو كربوراتية للصحراء الغربية مازالت محل دراسة وتنقيب إلا أن المؤكد أن أرض الصحراء الغربية، تضم ثلاثة أحواض رسوبية تمتلك المؤهلات الجيولوجية والتركيبة التي تضعها في مصاف الأحواض البترولية[1] وهي :

حوض تيندوف : تقع الأجزاء الجنوبية الغربية من الحوض الرسوبي في الأراضي الصحراوية، يمتد داخل الأراضي الجزائرية شرقا والمغربية شملا والموريتانية جنوبا مشكلا بذلك منخفضا كبيرا تبلغ مساحته 160 ألف كم^2 تقريبا بطول 875 كم وعرض يقارب 250 كلم، المحتوى الرسوبي لهذا الحوض يقدر بحوالي 750 ألف كم^3 يشابه حوض تيندوف في مكوناته وتركيبته، وفي تاريخ تطوره الجيولوجي الأحواض الرسوبية الداخلية الغنية بالبترول والغاز في المناطق الممتدة من وسط وجنوب ليبيا لتشمل قسما واسعا من الأراضي الجزائرية، التي تشكل إقليما بتروليا يضم بعض من أغنى وأكبر حقول البترول والغاز الطبيعي في العالم.

حوض العيون طرفاية : يبدأ شمال مدينة طرفاية جنوب غرب المغرب ويستمر في اتجاه جنوب غرب ليشمل بذلك جزءا كبيرا من أراضي الصحراء الغربية، ومياهها الإقليمية من زمور وحتى رأس بار باس جنوب مدينة الداخلة ممتدا في المحيط الأطلسي إلى الجنوب من جزر الخالدات مغطيا بذلك مساحة قدرها 460 ألف كم^{2}تقريبا بغطاء من الصخور الرسوبية يبلغ حجمه حوالي 3.7 مليون كلم^3، ويشكل القسم البحري 2/3 من مساحته، وفي هذا الشأن كتب البروفيسور الروسي فيسوتسكي المتخصص في الجيولوجيا البترولية للحواف القارية في معهد جيولوجيا البلدان الأجنبية في روسيا[2]،على الرغم من عدم

---

[1]– غالي الزبير، ***المرجع نفسه*** ، ص 01.

[2]– ***المرجع نفسه***، ص.02.

اكتشاف البترول بكميات تجارية في حوض العيون طرفاية حتى الآن، فإن خصائصه الجيولوجية بالإضافة إلى ظهور البترول والغاز في أماكن محددة (أثناء عمليات الحفر) تسمح بتصنيفه ضمن الأحواض البترولية، فحسب خبراء شركة إنتر برايز أويل الانجليزية الذين أجروا دراسات جيو فيزيائية لمدة 18شهرا مابين 1998 – 1999، فإن هذه المنطقة تمتلك إمكانيات بترولية واعدة كفيلة بجعلها إقليما بتروليا كبيرا، وهذه الشهادة تتطابق مع ما نشرته مجلة روسية متخصصة في ميدان الدراسات البترولية في عددها الصادر في شهر يناير 2001،عن اعتزام شركة فانكو إينرجي الأمريكية القيام بمد خط أنابيب للغاز الطبيعي من الشواطئ الغربية لإفريقيا حتى أوروبا بعد قيامها بدراسات زلزالية مكثفة ، دلت تحاليلها على وجود مخزون كبير من الغاز الطبيعي في المناطق البحرية من المغرب حتى السنغال، وبناءا على التحليل الأولي للمعطيات المحصل عليها أخيرا من أعمال المسح الزلزالي في حوض العيون الطرفاية، أكد جيولوجيو شركة كيرماك جي بأنهم تمكنوا من تحديد وجود عدد كبير من المواقع المتنوعة ذات الأهمية، والتي تتشابه في مظهرها مع تلك المميزة لخليج المكسيك[1] .

الحوض الموريتاني السنغالي : أكبر أحواض الحواف القارية في شمال غرب إفريقيا، يمتد من رأس برباس جنوب مدينة الداخلة في الصحراء الغربية ليضم المناطق الساحلية جنوب غرب الصحراء الغربية وغرب موريتانيا والسنغال وغامبيا وغينيا بيساو، أي يشمل منطقة واسعة على اليابسة والمحيط الأطلسي تبلغ مساحته حوالي 425068 كم^2 تقريبا، في القسم الواقع في الصحراء الغربية من هذا الحوض لم تحفر إلا بئر واحدة هي(97 – 1) الواقعة بين رأس بار باس والرأس الأبيض على اليابسة في حين تم حفر 13

[1]– السالك مفتاح ، ***البترول في الصحراء الغربية جبهة جديدة في نزاع قديم جديد***، الحوار المتمدن،1789،يوم 08 يناير 2007: https://www.spsrasd.info/news/ar/search/node/Search

بئر في القسم الموريتاني من الحوض منذ1968، بئران في اليابسة و11 بئر في مياه المحيط، وفي 2001 تم حفر بئرين جديدين هما بئر شنقيط غرب نواكشوط وكوربين في الجنوب الغربي.

في المنطقة السنغالية من الحوض تم اكتشاف حقلين بتروليين هما (ديام فيادي) قرب العاصمة دكار و (دوم فلور) الواقع في منخفض كازامانس على بعد 70كم من الساحل[1]،وللإشارة فقد التقى يومي 04 و05 جويلية 2018بمدريد اسبانيا ممثلين عن الجمهورية العربية الصحراوية،وممثلين عن الشركات الحاصلة على التراخيص في الأراضي الصحراوية لدراسة سبل التعاون وتقييم سير العمل بالاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.

[1]- السالك مفتاح، ***المرجع نفسه***

المبحث الثالث : أطراف النزاع المباشرة في قضية الصحراء الغربية ومساره

سنتطرق في هذا المبحث لنزاع الصحراء الغربية وأطراف النزاع المباشرة فيه منذ خروج الاحتلال الاسباني ودخول القوات المسلحة المغربية والجيش الموريتاني للأراضي الصحراوية، بعد اتفاقية مدريد الثلاثية، وبداية المقاومة الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو، ودراسة مسار النزاع وتحوله من صراع عسكري انتهى بوقف إطلاق النار في 1991 واستمراره دبلوماسيا بين طرفي النزاع.

المطلب الأول :موقف المغرب اتجاه الصحراء الغربية

يرى المغرب أنه عندما حصل على استقلاله في سنة 1956 لم يكن بعد قد استرجع كامل ترابه الوطني على أساس أنه قد تعرض للاستعمار الفرنسي، والاسباني فضلا عن الإدارة الدولية لطنجة، وأنه كان متجها للتفاوض عبر مراحل من أجل استرجاع مختلف أجزائه الترابية، وذلك يتطابق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار، هذا النهج التفاوضي السلمي مكنه من استرجاع سيادته على إقليم طرفاية في1958 ثم إقليم إيفني1969[1]، ويؤكد أنه صاحب المبادرة الأولى لإدراج القضية الصحراوية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يرى تناقض بين فلسفة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار بصورة عامة، وفي الصحراء الغربية بصف خاصة، وبين السياسة التي دعا إليها من أجل تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الاسباني[2]، كما يرى بأن إقراره بحق تقرير المصير للصحراء الغربية لا يعني التخلي عن جزء من أراضيه، بل هو إصرار على استرداد كل الأراضي، ومن تم فإن مساهمته في صياغة قرارات الأمم المتحدة منذ 1965 الخاصة بتقرير المصير، تعني إعادة دمج

[1]– إسماعيل معراف، ***مرجع سابق***، ص.40.

[2]– حنان علي إبراهيم الطائي، فؤاد علي وهاب، ***مرجع سابق***، ص.202.

الصحراء الغربية بأراضي المملكة المغربية، كما أنه لا يوجد شك في أن أطراف النزاع في هذه القضية هما إسبانيا والمغرب فقط، لذلك يرى أن التطبيق السليم لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 والقرارات الأخرى المتصلة بها، ذات الصلة بالقضية يكمن في الجمع بين مبدئي إنهاء الاستعمار، واحترام وحدة المغرب الترابية وسلامته الإقليمية[1]، وقد حدد شروطا لإجراء استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي تمثل في انسحاب القوات الاسبانية وجهازها الإداري من الصحراء، وتولي الأمم المتحدة لإدارة الإقليم إداريا وعسكريا، وأضاف شرطا أساسيا لصيغة الاستفتاء، وهو أن يكون الاستفتاء بهدف تحديد رغبة الشعب الصحراوي في البقاء تحت سلطة إسبانيا أو الانضمام للمغرب مستندا في ذلك إلى العديد من الحجج في مطالبته بإقليم الصحراوية الغربية[2]، وأهم هذه الحجج:

الشرعية التاريخية : تقوم على أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من إقليم المملكة المغربية منذ القدم[3] وأن إقليم الساقية الحمراء، وإقليم وادي الذهب هما إقليمان مغربيان بموجب الاتفاقيات الدولية الموقعة بين المملكة المغربية، والدول الأجنبية في القرن 18 و 19 قبل الاحتلال الاسباني والفرنسي، وأنه يجمع بين المغرب والصحراء تاريخ مشترك، وهي امتداده في العمق الإفريقي، فمجاورة الصحراء الغربية للمغرب والطبيعة الصحراوية للإقليم تعتبر امتداد للمغرب مع جنوبه، وحملات السلاطين في المنطقة الجنوبية من بلاد السوس عامي 1882 – 1886، ودور الشيخ ماء العينين كممثل شخصي للسلطان في الصحراء الغربية، ومقاومة المغرب للوجود الاستعماري في المنطقة[4]، ولعدة روابط تاريخية مشتركة، ومن الناحية

---

[1]- Abdelkhaleq berramdane,***sahara occidentale :enjeu magrébin***,(paris :khartrala,1992) p.25.

[2]– طاهر مسعود، ***نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو***(دمشق: دار المختار للطباعة،1997)،ص ص.34.35

[3]– مهيمن عبدالحليم الوادي، ***مرجع سابق***، ص.443.

[4]– علي الشامي، ***مرجع سابق***، ص ص.178 .180.

الاقتصادية والاجتماعية فإن سكان الصحراء الغربية شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية، واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية.

الشرعية الدينية : تستند هذه الشرعية إلى الشهادة التي أداها العلماء أمام الله تعالى ، وجسدها وزير الأوقاف للشؤون الإسلامية : السيد "عبد الكريم العلوي المدغري" بقوله "إن الصحراء الغربية جزءا لا يتجزأ من المغرب، وأن البيعة في عنق أبناء الصحراء لجلالة الملك، عهد لا يحل لمسلم نكته أو نقضه، وإن المسألة مسألة دين قبل أن تكون مسألة أرض وسياسة، وإن كل من ينازع المغرب في صحرائه أو يشكك في قيمة رابطة البيعة التي تربط الصحراء بعاهلها، إنما ينازع في شرع الله، ويشكك في مبادئ الشريعة التي جاء بها الإسلام ..."، وتتمثل في وجود رابطة البيعة بين السلطان والسكان وظهور مرسوم ملكي بتعين القادة والقضاة في الصحراء الغربية من قبل السلطان، وكذلك مبايعة بعض أهل الصحراء للملك محمد الخامس بصفته أمير المؤمنين، ولجوء بعض الشخصيات الصحراوية بعد إعلان جبهة البوليساريو الحرب إلى الملك الحسن الثاني مقدمين بيعتهم له، وهذه المبايعة في نظر النظام الملكي تعد عقدا سياسيا تترتب عنه ظاهريا السيادة على أرض وسكان الصحراء الغربية، فمسألة السلطة والحدود لدى المغرب مؤطرة أساسا بمفهوم البيعة كرابطة سياسية بالمعنى الحقوقي والتملكي، فمفهوم البيعة ينشأ ويترتب عنه علاقات سيادة بالمفهوم القانوني الغربي، وبالتي فإن حدود السيادة هي حدود البيعة، وأن الحدود تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء وتبايع السلطان، ولا تحدد على أساس إقليمي أو جغرافي[1]، ذلك أن نظام الحكم الملكي المغربي قبل الاستعمار اعتمد في ممارسة نفوذه على فرض السيادة على الشعب وليس على الأرض، فالدولة وفق هذا التصور الإسلامي ليست وحدة

[1]–عبد القادر محمودي، ***النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945-1985*** (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار،2015)ص،245.

إقليمية، ولكن تجمع بشري له خاصية سياسية ودينية، وينتمي إلى المجموعة الدينية المشتركة[1] " الأمة" أين يصبح لعقد البيعة، والذي هو ديني في جوهره خاصية سياسية تؤسس لعلاقة سيادة بين الإقليم ومجموع الأمة .

الشرعية الدستورية : وتقوم على أساس أن النظام السياسي المغربي قد ثبت في الدستور المغربي التزامه باسترجاع كامل التراب المغربي، وعليه فالنظام السياسي ملزم أمام الشعب بتحقيق ذلك حيث يتضح ذلك في تصريح الملك محمد الخامس في 25 فيفري 1958، والذي أعلن في تمسك المغرب بالصحراء الغربية، ويظهر كذلك في نص المادة 04 من الدستور المغربي الصادر في 02 جوان 1961 حيث تؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية، ثم أيضا نجد المادة 19من دستور المغرب الصادر في 10مارس1972، والتي تتكلم عن إقليم المملكة المغربية في جذورها التاريخية السافلة الذكر، والتحفظ الذي أبداه "الملك الحسن الثاني "، في ما يتعلق بالحدود أثناء توقيع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في سبتمبر 1963 مؤكدا أنه سيواصل مسيرة المطالبة بحقوقه التاريخية[2].

نجد إلى جانب المطالب الرسمية مطالب حزبية تتجسد كما سبق ذكره في مطالب حزب الاستقلال المغربي المبنية على أطروحة زعميه "علال الفاسي " في الكتاب الأبيض الذي أصدره سنة 1955، وبين خريطة ما أسماه بالمغرب الكبير والتي جاءت بفكرة الإمبراطورية المغربية وهي فكرة قائمة على أسس دينية وثقافية فقد ألقى خطابا في طنجة يوم 18جوان 1956 قائلا"...أنه مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة والصحاري الاسبانية في الجنوب من تيندوف إلى عطار والأقاصي الجزائرية

---

[1]- Abdelkhaleq,berramdane, ***opcit***,p.34

[2]- محمد بوعشة، ***مرجع سابق***، ص.84

المغربية لم تنزع عنها الوصاية، فاستقلالنا يبقى مبتورا، وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها.."، ثم المسيرة الخضراء التي أطلقها المغرب في 06 نوفمبر 1975 حيث عبر 350 ألف مغربي الحدود من المغرب إلى الصحراء الغربية للمطالبة بها ، وتوقيعها على اتفاقية مدريد الثلاثة في 14 نوفمبر 1975، والتي تقضي بانسحاب اسبانيا من الإقليم في 26 فيفري 1976 ، وتقسيم الإقليم بينهما[1] الثلثين للمغرب ولموريتانيا الثلث من الصحراء الغربية إضافة إلى عدة ممارسات شعبية أحدثت إجماع وطني داخل المغرب بمغربية الصحراء.

الهاجس الجيوسياسي: تمسك المغرب بالإقليم نابع مما يمثله له من رهان سياسي واقتصادي وإستراتيجي، فالصحراء تزيد من مساحة وامتداد العمق الجغرافي للمغرب جنوبا، كما تكسبه وزنا إضافيا في المنقطة، وللخروج من العزلة المفروضة حوله، وليفرض احترام دول الجوار له، يضاف إلى ذلك أن للمغرب عقدة أو هاجس التفوق والريادة في المنطقة مع الجزائر التي هي قوة جهوية مزاحمة له، وبالتالي يسعى لزيادة القوة، وتعديل ميزان القوى لصالحه[2] فمنذ احتلاله للإقليم، وخروج موريتانيا من النزاع، ومن الجزء الذي احتلته بسط المغرب سيطرته على حوالي 80% من أرض الصحراء[3]، وعمل على توفير أقصى الإمكانيات المتاحة لمواجهة متطلبات النزاع في الصحراء الغربية، فأقام سلطات إدارية محلية بإقليم الصحراء منتهجا بذلك سياسات محلية معينة وإقامة تحالفات مصلحية، ودخل في معارك دبلوماسية على المستوى الإقليمي والدولي، وسخر كل إمكانياته العسكرية والأمنية، واستعمال وسائل إستراتيجية كالجدار الأمني العازل لمواجهة الهجمات العسكرية لجبهة البوليساريو، وتغيير التركيبة الديموغرافية قصد

---

[1]– مهيمن عبد الحليم الوادي، ***مرجع سابق***، ص.444.

[2]– محمد الصالح كروم***سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية1975– 2010***(جامعة الجزائر3:كلية العلوم السياسية والإعلام ،2011) ص.108.

[3]– أنظر الشكل 4

بسط السيطرة، واستعمال وسائل دعائية، وإمكانيات اقتصادية هامة حيث عمل على بناء وتوسيع البني التحتية التي تساعد في استغلال الثروة الصحراوية لصالحه من طرق، وموانئ ومطارات، وشبكات كهرباء ... لتنفيذ سياسته التوسعية ، وضم الإقليم ودمجه كليا مع المملكة المغربية.

المطلب الثاني : موقف جبهة البوليساريو من نزاع الصحراء الغربية

تفند جبهة البوليساريو ما تدعيه المغرب من أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من تراب المغرب منذ القدم وأن لديها وثائق تثبت أن الشيوخ بعض القبائل الصحراء الغربية كانوا قد بايعوا العرش العلوي إنما هو محض إدعاء لا يوجد عليه أي دليل، وتعطي أدلة تشير إلى خلاف ذلك منها الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 1975/10/16، والذي لم يقر بوجود علاقة سيادية[1] تحول دون تطبيق مبدأ حق تقرير المصير لشعب لصحراء الغربية، وترى البوليساريو أن هناك العديد من الفواصل بين شعب الصحراء، وشعب المغرب منها الفاصل الجغرافي عبر سلسلة جبال الأطلس، اللهجة الحسانية، نمط العيش والاقتصاد، الاختلاف الواضح في اللباس والسكن، وفي ثقافة وعادات البيضان[2].

تذكر الجبهة أيضا أن عدم إدعاء المغرب منذ استقلاله 1956، وحتى 1975 بعائدية الصحراء الغربية له، وقبوله مشروع التقسيم بينه وبين موريتانيا طبقا لاتفاقية مدريد14 نوفمبر 1974، التي تتنافى مع سياسة تصفية الاستعمار المتبعة من طرف الأمم المتحدة مؤشرا صادقا على استقلالية الصحراء، وتسقط الحق التاريخي للمغرب وتبطل ادعائه، كما يشيرون إلى قرارات الأمم المتحدة[3]، ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا، والاتحاد الإفريقي حاليا الداعية لاحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار تجنبا للحروب،

---

[1]– إسماعيل معراف، ***مرجع سابق***، ص.128.

[2]– علي الشامي، ***مرجع سابق***، ص.264.

[3]– عمر صدوق، ***مرجع سابق***، ص.169.

كما ترفض إدعاء المغرب من أن جبهة البوليساريو لا تمثل الشعب الصحراوي، وإنما هي مجرد أداة بيد النظام الجزائري، حيث ترد على ذلك بقولها إن النظام الجزائري لا يملك القدرة على إيجاد مثل هذه الإدارة، والمحافظة على وجودها واستمرار تحركها كل هذه المدة، ولما استطاعت إعلان قيام دولة اعترفت أكثر من سبعين دولة بها وحصولها على عضوية منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي حاليا، والجبهة تفاوض ووقعت خطة تسوية واتفاقية وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة[1]، وتبرر رفض المغرب إجراء استفتاء لتقرير مستقبل الصحراء للحفاظ على الوضع الراهن كونه المستفيد الأول والوحيد بسبب ما يجنيه من عائدات مادية نتيجة استغلاله لثروات الصحراء الطبيعية.

الأساس القانوني للجمهورية العربية الصحراوية : عرف العمل الدولي عدة سوابق في إنشاء حكومات مؤقتة تم الاعتراف بها من طرف دول، ومنظمات كثيرة وأصبح القانون الدولي يعترف ويقر بهذه الحكومات ككيان قانوني يخولها حق التحدث باسم الشعب المكافح حتى، وإن كانت هذه الحكومات ليست لها ممارسات فعلية على الإقليم، إذ طالما أن الجهاز الشعبي مستمر على كفاحه، فان هذا يكفي للاعتراف بها كسلطة شرعية في المنفى، وهذا ما تؤكده السوابق الدولية، وللتدليل على ذلك نجد حكومات بولندا والنرويج ويوغسلافيا لم تكن سلطة فعلية على الإقليم أثناء الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك قد اعترفت بها الحكومة البريطانية، وسمحت لها بالإقامة في لندن، واعتبرت أنها السلطات القانونية رغم أنها كانت رمزا أكثر منها واقع وإذا كان هذا هو حال حكومات المنفى، فإن إعلان الجمهورية العربية الصحراوية يختلف على ذلك، إذ تعتبر كدولة بمعنى الكلمة بمعنى أخر أن سيادة استرجاع الإقليم انتقل

---

[1]– عمر بوزيد ، نزاع الصحراء الغربية وأزمة التسوية الأممية و التقاطب المغربي الجزائر ، ***مجلة العصر الالكترونية*** ، 18 ديسمبر 2004 . ص. 14.

إليها بمجرد مغادرة اسبانيا، واضعة أمام أعينها بطلان اتفاق مدريد وعدم شرعية الوجود المغربي، ومن ثم فهي تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الدول في مجال العلاقات الدولية كحقها في الانضمام إلى المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، وتبادل البعثات الدبلوماسية، وإقامة المعاهدات[1].

قيام الجمهورية العربية الصحراوية على الأراضي المحررة فقط لا ينقص في شيء من سيادتها، إذ أن الوجود العسكري المغربي على بعض أراضي الصحراء الغربية لا يعد أن يكون أكثر من تدخل خارجي تعمل جبهة البوليساريو بالكفاح المسلح في إزالته استنادا إلى حق الدفاع الشرعي وحقها في العيش والاستقلال، ومن ثم فوجود المغرب في أرض الصحراء الغربية مجرد واقعة مرتبطة به وتزول بزواله، وبالتالي ليس لها أي تأثير قانوني على قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، والأساس الذي ترتكز عليه في قيامها نابع من حقها في تقرير المصير[2]، إذ لا يشترط أن يكون الاستفتاء هو الطريق الوحيد لقيام الجمهورية، فكما هو معلوم أن الاستفتاء لا يشكل إلا وسيلة من وسائل ممارسة حق تقرير المصير، وبالتالي فان التعبير عنه يكون بالاستفتاء كما يكون بطرق أخرى.

أعلنت حركات تحررية عديدة عن استقلالها المبكر، فقد أعلنت تيمور الشرقية بصفة منفردة يوم 28 نوفمبر 1975 استقلال جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية[3]، كذلك إعلان جبهة البوليساريو في 27

---

[1]– مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***،(أبوظبي:مركز الخليج للأبحاث،2012)، ص ص.62-64.

[2]– عبد النبي مصطفى، ***إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر1 ،كلية الحقوق،2014) ص ص31 .32

[3]– ميلود بن غربي، ***موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية***، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة،2011)ص،126

فبراير 1976 بصورة مبكرة استقلال الجمهورية العربية الصحراوية، ففي هذه الحالات لم تقم منظمة الأمم المتحدة بإدانة الإعلان المبكر للاستقلال، وسكوتها هذا يعد بمثابة قبول وإقرار ضمني للإعلان.

نفس الموقف اتخذته الهيئة الدولية اتجاه جبهة التحرير الوطني حين أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، وكذلك غينيا بيساو، وعلى العكس من ذلك نجد منظمة الأمم المتحدة أدانت الإعلان الغير القانوني لروديسيا الجنوبية (حاليا الزيمبابوي) فهكذا تصدى مجلس الأمن لهذه العملية باتخاذ قرار يدين فيه اغتصاب السلطة من طرف أقلية عنصرية من المعمرين في روديسيا الجنوبية ويعتبر الإعلان من طرف الأقلية خال من أية قيمة قانونية.

تهدف جبهة البوليساريو إلى تحقيق الاستقلال التام للأراضي الصحراوية، وإقامة دولة الصحراء الغربية المستقلة، فمنذ أن أعلنت اتفاقية مدريد سنة 1975، وجبهة البوليساريو تواجه معارك ضارية دار معظمها في الجزء الموريتاني من الصحراء متجاوزا نطاق الأراضي الصحراوية أحيانا بتنفيذ هجمات عديدة على مدن في عمق الأراضي الموريتانية بما في ذلك الهجوم مرتين على العاصمة نواكشط[1]، وقد اتسمت فترة ما قبل انسحاب موريتانيا من الصحراء باعتمادها إستراتيجية ضرب الحلقة الضعيفة فتم التركيز على موريتانيا الطرف الأضعف لتكسير التحالف المغربي الموريتاني.

رغم أن جبهة البوليساريو قد فقدت أجواء المساندة للحركات التحررية الثورية، كما فقدت كثيرا من أوراقها بعد تراجع الأنظمة اليسارية عن دعمها فإنها لا تزال الطرف الأهم المنازع للمغرب، وهي تجزم أن

---

[1]– محمد عمرون، ***تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975–2005***، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية،2006)،ص.61

الاستفتاء من أجل حق تقرير المصير برعاية الأمم المتحدة سيكون لصالحها معولة في ذلك على التشبث العاطفي للشعوب بالاستقلال والحرية.

المطلب الثالث: مسار النزاع في الصحراء الغربية

يمكن القول بأن اتفاقية مدريد 1975 هي العامل المنبه والرئيسي لاشتعال الحرب، والمواجهات بين كل من موريتانيا والمغرب من جهة، وجبهة البوليساريو من جهة أخرى بحيث تجلى لجبهة البوليساريو من خلال هذا المؤتمر الأطماع المغربية الموريتانية في الصحراء الغربية، والتي اعتبرتها استعمارا جيد خلفا للاستعمار الاسباني[1]،إضافة إلى هذا نجد إعلان جبهة البوليساريو الاستقلال عن اسبانيا، وإعلانها قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية سنة 1976م، والذي اعتبره المغرب مساس لسيادته الوطنية، وأنها حركة انفصالية يجب قمعها بالقوة[2].

قامت القوات العسكرية المغربية باجتياح إقليم الصحراء الغربية من الشمال، والقوات العسكرية الموريتانية باجتياحه جنوبا، فأصبحت جبهة البوليساريو عاجزة عن مواجهة جيشين نظاميتين في آن واحد، فقامت بالتركيز على موريتانيا الحلقة الأضعف في هذا الصراع، حيت تمكنت جبهة البوليساريو من تحقيق نجاحات مرضية من خلال تصدير الأزمة إلى داخل موريتانيا، فقامت باستنزاف طاقتها البشرية والاقتصادية، وتحطيم معنويات جنودها، كما ركزت عملياتها العسكرية على ضرب العمق الموريتاني بجعل العاصمة "نوا كشط" هدفا مباشرا وثابتا للعمليات العسكرية[3]، مما خلق تدمرا في صفوف الجيش والشعب الموريتاني، ودفع ضباط الجيش الموريتاني للقيام بانقلاب عسكري أطاحوا به بنظام الرئيس

---

[1]– مصطفى الكاتب ، محمد بادي ، ***مرجع سابق*** ، ص 46 .

[2]– مليود بن غربي ، ***مرجع سابق***، ص، 70

[3]– محمد عمرون، ***مرجع سابق***، ص .61

"مختار ولد داده"، وإعلان رغبتهم في إخراج بلادهم من الحرب الدائرة في الصحراء، تبعا لذلك أعلنت جبهة البوليساريو وقف إطلاق النار من جانب واحد، ليتوج بعد ذلك بعقد اتفاق الجزائر في 1979/08/05، وانسحاب الجيش الموريتاني من الجزء الذي احتلته بموجب اتفاقية مدريد هذا الانسحاب أكسب جبهة البوليساريو شرعية سياسية خاصة بعد اعتراف موريتانيا بها، وبمطالبها مما عجل بعزلة المغرب الإقليمية والدولية.[1]

بانسحاب موريتانيا من الحرب.ركزت جبهة البوليساريو نشاطها ضد القوات المسلحة المغربية التي اعتبرت اتفاق الجزائر عملا تآمريا وعدائيا ضدها، فقامت باحتلال الجزء الذي انسحبت منه موريتانيا، ليدخل النزاع فصلا جديدا ليصبح صراعا ثنائيا بين المغرب وجبهة البوليساريو، الذي لا زال قائما إلى اليوم. يمكن تقسيم النزاع إلى مرحلتين :

الفرع الأول: مرحلة الصراع المسلح

ابتدءا من 1979انطلقت جبهة البوليساريو في عملية واسعة ضد القوات المغربية في كل المناطق حيث بلغ تعداد قواتها حوالي 20000 مقاتل[2] مجهزين بمختلف الآليات والأسلحة الحديثة، التي كانت تأتيها من ليبيا والجزائر وكوريا الشمالية مما مكنها من الوصول لأعلى درجات الفعالية[3]. حيث كانت البداية مع الهجوم على القواعد العسكرية والمواقع المغربية، واستهداف قوافل الإمداد في مناسبات عديدة، نتيجة لذلك أصبحت العديد من المواقع المغربية لا تصلها الإمدادات بشكل منظم خصوصا "طان طان و طرفاية

---

[1]– فرج ناصر الحرياطي،***صراع الصحراء الغربية ينتهي بالاستفتاء***،جريدة الأنباء الكويتية الاثنين الموقع

https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/reports-and-issues/161492/03-01-2011-

[2]– war and insurgency,***opcit***,p.47..

[3]– طاهر مسعود ، ***مرجع سابق*** ، ص.74.

والعيون" إلى درجة أن الإمداد تعين بذلك توفيره عبر البحر، كما هاجمت قوات جبهة البوليساريو، التي كانت تعرف "**بجيش التحرير الشعبي الصحراوي**" مناجم الفوسفات في بوكراع متسببا في تعطيل استخراج الفوسفات لمدة 06 أشهر[1]، ولإدراكها الجيد لنقاط الضعف العسكرية لدى المغرب، خططت جبهة البوليساريو لإصدار نسخة صحراوية لهجوم "**تيت**" المستوحى من حرب فيتنام،وجاء هجوم **هواري بومدين** ليكون هجوما منضما، وشاملا على مواقع الجيش الملكي، والأهداف الاقتصادية في الصحراء وداخل المغرب، ومكنت هذه الهجومات من إلحاق أضرار كبيرة عسكرية اقتصادية، وتقويض مصداقية قوات الحكومة المغربية، وبالتالي تؤدي لثني إرادة المغرب في البقاء في الصحراء الغربية، وكما خططت جبهة البوليساريو كان لهذه الهجمات تداعيات خطيرة في المغرب.

أدرك الرأي العام المغربي أن الحرب لم تكن تسير على ما يرام كما زعمت الحكومة، فقامت الأحزاب المغربية بالدعوة لعقد جلسة برلمانية لمناقشة قضية الصحراء، ومع حلول شهر مارس اعترف الملك الحسن الثاني بخطورة الوضع، وأعلن عن تشكيل مجلس وطني يعنى بالأمن يضم مجموعة كبيرة من مختلف الأحزاب السياسية[2]، كما أعاد تنظيم الجيش الملكي، حيث تم مضاعفة تعداده من 60000الف في 1975 إلى ضعف هذا العدد في 1979 نشر معظمهم في الصحراء، وبالرغم من القروض السخية الممنوحة من المملكة العربية السعودية للتخفيف من العبء المالي، وزيادة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من حجم دعمها العسكري، بالإضافة إلى ذلك كان من بين الدول التي وفرت الأسلحة للمغرب في حربها مع البوليساريو كل من مصر، وإيران في عهد الشاه، والعراق، جنوب إفريقيا ،بلجيكا، ايطاليا ، اسبانيا والبرازيل ومساعدات تقنية من إسرائيل،إلا أن الاستنزاف الاقتصادي

---

[1]- SSI. War and insurgeucy, ***op.cit***, p.48.

[2]- ***I bid***,p. 52 .

والعسكري كان واضحا على المغرب، فقد بلغت النفقات العسكرية حوالي 40%من الميزانية العامة للدولة بالرغم من وجود تقديرات أخرى اقل[1]، هذه الأوضاع رسخت قناعة لدى القادة العسكريين المغاربة أنهم لن يستطيعوا هزيمة البوليساريو نهائيا إلا بملاحقة قواتها داخل الجزائر، وهو شيء لم يكن ممكنا مما اضطرهم لتغيير خططهم بتبني إستراتيجية جديدة للدفاع، بحصر تواجد قواتهم فيما يسمى بالمثلث النافع (بوكراع، السمارة، العيون)، بالتالي التركيز على منطقة مهمة استراتيجيا لكثافتها السكانية نسبيا، وقيمتها الاقتصادية، وبناء سلسلة من الحواجز أو المصدات الدفاعية المدعمة جيدا، والمعروفة باسم"الحزام الرملي" أو "الجدار"، الذي شرع المغرب في بناءه من 1981على مراحل اكتمل آخرها في 1987بطول 1500 كلم، مما جعله أكبر جدار عسكري في الخدمة في العالم وهو محمي بحقول من الألغام والأسلاك الشائكة، وأجهزة استشعار الكترونية، ومراكز اتصال على طول امتدادها يحرسها من 100000الى 170000جندي مجهزين بأحدث الأسلحة[2]، مكنت إستراتجية الجدار المغرب من السيطرة على 80%من الصحراء الغربية، ووضع سكان المنطقة خارج دائرة تأثير جبهة البوليساريو وتوفير الأمن للقوات المغربية بإبقاء مقاتلي البوليساريو خارج الأراضي المحتلة، وحماية المصالح الرئيسية، و إنشاء الإدارة المدنية في أجزاء هامة من الصحراء الغربية، و التمهيد لإدماج الصحراء الغربية في المملكة المغربية.

الفرع الثاني: المرحلة الدبلوماسية

بعد وصول طرفي النزاع لقناعة أنهم لم يعودوا قادرين على إبقاء الوضع كما هو عليه، فالمغرب الذي اعتقد أن تفوقه العسكري سيمكنه من ضم الأراضي الصحراوية بسهولة لم ينجح في تحقيق ذلك، أما

---

[1]- ***I bid***,p.54.

[2]- ***I bid***. P.56

جبهة البوليساريو فقد أثر الجدار الرملي على تحقيق إستراتجيتها العسكرية، فأصبحت هناك قناعة سائدة بين الطرفي في اللجوء إلى تحقيق السلام بينهما، إضافة إلى تغير الظروف الدولية بنهاية الحرب الباردة، وبروز نظام دولي جديد يتميز بالأحادية القطبية تهيمن عليه وتقوده الولايات المتحدة، وكذلك بروز دور منظمة الأمم المتحدة من جديد في إقرار سلام أممي في المنظمة من خلال التوقيع على اتفاق وقف إطلاق الناري 1991/09/06 لتنتهي بذلك المرحلة العسكرية من النزاع[1].

لتبدأ مرحلة تتعالى فيها الأصوات لإيجاد حل سياسي يكون كفيلا لإنهاء هذا النزاع الذي طال أمده، وعطل كل مشاريع الوحدة المغاربية مازال قائما إلى الآن، وتسويته مازالت بعيدة المنال.

من المعلوم أن نزاع الصحراء الغربية لم يكن عسكريا فقط، فقد أخد مسارا دبلوماسيا أيضا فمند إعلان جبهة البوليساريو عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فبراير 1976 حتى سعى كل طرف لكسب التأييد الدولي لصالحة فوجهت جبهة البوليساريو دبلوماسيتها لكسب اعتراف الدول بها، وبدعم من الدبلوماسية الجزائرية التي كانت في أوج رواجها خاصة في الدوائر العربية، والإفريقية ودول عدم الانحياز، والأمم المتحدة ، حيث استطاعت الجمهورية العربية الصحراوية كسب اعتراف العديد من الدول بها[2]، وحصولها على العضوية الكاملة في منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984ثم عضوا مؤسسا للاتحاد الإفريقي منذ 2004.

ترفع جبهة البوليساريو حاليا راية حقوق الإنسان كأحداث مخيم "اكديم ازيك" في 2010/11/08، الذي كانت من نتائجه مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن بوضع آليات جديدة لفرض احترام

---

[1]– Martine de froberville, ***Sahara occidental, la confiance perudue, (*** paris : l'harmattan , 1996) p189

[2]– عمر بوزيد، ***مرجع سابق***، ص. 14.

حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، وإظهار الانتهاكات المفرطة لقوات الأمن المغربية، والمتكررة ضد الشعب الصحراوي، وإسناد ذلك بتقارير الهيئات الحقوقية الدولية والإقليمية، واتهام المغرب باستنفاذ الثروات الطبيعية في الصحراء بالإستغلال المفرط لها، مما كانت له تداعيات قانونية، وسياسة على المغرب فرضت عليه انتهاج، وتغيير إستراتيجيته الدبلوماسية للتعاطي مع هذه القضية، التي لطالما روجت لها الدبلوماسية المغربية على أنها قضية تحرير، واسترجاع لأراضيها، وأنها تدافع على الوحدة القومية العربية، وأن النزاع هو وجه من وجوه الحرب الباردة، وأن البوليساريو حركة انفصالية، ومجموعة مرتزقة تعمل ضد الوحدة الوطنية بدعم من الجزائر[1]، مما مكنها من كسب التأييد الغربي والعربي لموقفها من النزاع، وسحب بعض الدول لاعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية، ولكن من دون الاعتراف بسيادتها على الصحراء الغربية، وما زال النزاع قائما لحد الآن في بعده الدبلوماسي بهدف الوصول لحل سلمي للقضية في إطار الشرعية الدولية.

1-مهيمن عبد الحليم الوادي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 447.

خلا صة :

أهمية الموقع الاستراتيجي لإقليم الصحراء الغربية بين المغرب شمالا وموريتانيا جنوبا والجزائر من الشرق والمحيط الأطلسي غربا جعل لها أهمية إستراتيجية، ومحل أطماع القوى الاستعمارية والإقليمية، وأدى اكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية التي تزخر بها أرضها، ونظرا لطول ساحلها بثروة سمكية هائلة وثروات طبيعية ومعادن كالحديد والبترول والغاز الطبيعي والفوسفات الذي يجعلها ترتقي لمصاف الدول المنتجة والمصدرة في العالم، وجعل منها آخر مستعمرة في إفريقيا.

تعدد الدراسات حول أصول السكان إلا أنها تتفق في أن هذا الإقليم كان يوجد به بعض الشعوب القادمة من إفريقيا السوداء ثم البربر الذين نزحوا من شمال إفريقيا، ثم العرب الفاتحين الذين بسطوا سيطرتهم على المنطقة خصوصا الهلاليين في منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب، والشعب الصحراوي يتكون أساسا من ثلاثة مجموعات قبلية، وبعض القبائل الصغرى، حيث يصعب على باحث في موضوع الصحراء الغربية أن يعطي العدد الحقيقي لسكان الإقليم نظرا لتضارب الأرقام، وتعدد الأطراف التي تعطي أرقاما لإحصائيات بما يخدم مصالحها في الإقليم.

بعد تنازل اسبانيا عن الإقليم لصالح المغرب وموريتانيا بعد اتفاقية مدريد مخالفة بذلك مواثيق ولوائح الأمم المتحدة، فكان منا نتائجه دخول المغرب وموريتانيا للصحراء الغربية، وقيام حركة المقاومة الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو للعمليات المسلحة، وإعلان قيامها للجمهورية العربية الصحراوية ليتحول النزاع من طابعه الاستعماري لنزاع إقليمي، وبعد أن خرجت موريتانيا من الصراع بعد اتفاق سلام. انحصر النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو، وبعد تدخل الأمم المتحدة وقع اتفاق وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع إلا أن العراقيل المغربية المتكررة أدت لاستمرار النزاع في مساره الدبلوماسي.

الفصل الثاني :

قضية الصحراء الغربية بين مواقف الدول الإقليمية والكبرى والشرعية الدولية

المبحث الأول : دور ومواقف الدول الإقليمية من قضية الصحراء الغربية

المبحث الثاني : مواقف الدول الكبرى من قصية الصحراء الغربية

المبحث الثالث : دور وجهود الأمم المتحدة في تسوية نزاع الصحراء الغربية

نظرا لموقع الصحراء الغربية الهام الذي يمثل عمقا استراتيجيا للدول الإقليمية المملكة المغربية وموريتانيا والجزائر وليبيا مع عدم وجود حواجز طبيعية ونظرا لأهميتها الاقتصادية واختلاف الأنظمة السياسية لهذه الدول وتضارب مصالحها وأهدافها فقد اختلفت مواقفها وأدوارها من هذا النزاع فموريتانيا التي كانت طرفا في النزاع حسب اتفاقية مدريد وليبيا التي كانت الداعم الأساسي لجبهة البوليساريو والجزائر بحكم موقعها وموقفها شكلت معطيات أثرت في مسار هذه القضية.

استقطبت قضية الصحراء الغربية اهتمام الدول الغربية الكبرى المؤثرة على الساحة الدولية وهذا لتضارب المصالح، ومحاولة استغلال مناطق النفوذ ومنه فمواقف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أهم فاعل دولي واسبانيا باعتبارها القوة الاستعمارية القديمة وفرنسا الحليف الطبيعي للمغرب ولعلاقاتها التاريخية بدول المنطقة، كانت لها مواقف وأدوار مختلفة تدخل في إطار إستراتيجية الدول الغربية في خلق بؤر توتر في المنطقة توظفها في علاقاتها الثنائية بالدول الإقليمية لاستمرار تدخلها في العمق الاستراتيجي للمنطقة المغاربية.

بعد فشل جهود منظمة الوحدة الإفريقية في تسويته في منتصف الثمانينات ،أحيل ملف نزاع الصحراء على الأمم المتحدة،ورغم نجاح منظمة الأمم المتحدة بوقف النزاع عسكريا عام 1991 بتطبيق قرار وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع إلا أنها فشلت في إجراء إستفتاء رغم تنصيب بعثة خاصة مكلفة بهذه المهمة، وتعيين عدة مبعوثين أمميين خاصين بالصحراء الغربية قدموا عدة حلول،ورغم مساعي منظمة الأمم المتحدة عبر مختلف وكالاتها وأجهزتها من محكمة العدل الدولية، ومجلس الأمن إلى الجمعية العامة من خلال إصدار العديد من القرارات لم توفق إلى الأن في إيجاد حل سلمي للقضية يلقى قبول طرفي النزاع .

المبحث الأول : دور ومواقف الدول الإقليمية من قضية الصحراء الغربية

نظرا لموقع الصحراء الغربية الهام الذي يمثل عمقا استراتيجيا للدول الإقليمية المملكة المغربية وموريتانيا والجزائر وليبيا مع عدم وجود حواجز طبيعية ونظرا لأهميتها الاقتصادية، واختلاف الأنظمة السياسية لهذه الدول وتضارب مصالحها وأهدافها فقد اختلفت مواقفها وأدوارها من هذا النزاع فموريتانيا التي كانت طرفا في النزاع حسب اتفاقية مدريد، وليبيا التي كانت الداعم الأساسي لجبهة البوليساريو، والجزائر بحكم موقعها وموقفها شكلت معطيات أثرت في مسار هذه القضية.

المطلب الأول : الجزائر وقضية الصحراء الغربية

تعتبر مقاربة الجزائر من نزاع الصحراء الغربية من بين المواضيع التي اختلفت فيها الآراء والتحليلات، فمنذ أن طرحت القضية في هيئة الأمم المتحدة اتخذت الجزائر موقف واحدا هو تصفية الاستعمار وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهو نفس موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أكدته في كل دوراتها، ومن هذا الموقف أكدت الجزائر أنها متضامنة مع جميع الشعوب المطالبة بحقها في تقرير المصير والاستقلال الدائم والشامل، ومن هذا المنطلق كانت الجزائر دائما تتحرك على المستوى المغاربي والإفريقي والدولي ... الخ[1].

من هذا المبدأ الذي لم يتغير عبر الزمن عملت الجزائر على التنسيق بين الدول المجاورة للصحراء الغربية،لإنهاء كل الخلافات بين بعضها البعض، والعمل على الإسراع بتحرير هذا الإقليم العربي الإفريقي، وقطع كل السبل لمناورات المستعمر الاسباني كأخذ خلافات دول الجوار فيما بينها ذريعة

---

[1]– مصطفى الكاتب، محمد بادي ، ***النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق***،(دمشق : دار المختار، 1998)،ص. 101 .

لإطالة بقاءه ونهب ثروات الصحراء[1]، حيث يستند الموقف الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية إلى ثلاثة ركائز أساسية هي أساس أي تحرك سياسي واستراتيجي[2]:

1- تعتبر الجزائر طرفا مهتما بموضوع نزاع الصحراء الغربية، والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الأساس .

2- أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليميته اتجاه إقليم الصحراء الغربية فقبل تقسيم الصحراء بين المغرب، وموريتانيا أبدى الرئيس الموريتاني المختار ولد داده رفضه لان تكون له حدود مباشرة مع المغرب بعد أن يتم تقسيم الصحراء، وذلك لتخوفه من إعادة إحياء المغرب لمطالبها التاريخية، واقتراح منطقة ثالثة للجزائر تكون حاجزا بينهما، ورغم أن الموقف العربي مال أيضا لهذا المقترح، إلا أن الجزائر رفضته، وبقيت متمسكة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وضرورة أجراء استفتاء حر وعادل في المنطقة[3].

في سنة 1967 أعلم الرئيس هواري بومدين مجلس الثورة الذي يترأسه، باتصال الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول به بخصوص الصحراء الغربية يطلب فيه من الجزائر ويعرض عليها تقاسمها مع المغرب الذي يدعي تبعيتها له، ويطمح في ضمها إليه في إطار ما يصفه " بالمغرب الكبير"، وهو العرض الذي رفضه مجلس الثورة معلنا تمسكه بالشرعية الدولية[4]، وهذا ما يفند أي ادعاء بأن للجزائر أطماع ترابية في

---

[1]- عمر صدوق، ***قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية (دراسات قانونية سياسية)*** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص ص.256 ، 257

[2]- CHIEKH Slimane .***L'Algérie porte de L'Afrique*** , Alger :casbah édition 1999 p 224

[3]- محمد عمرون ، ***تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975 – 2005*** رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2007) ص. 81 .

[4]- بن عامر تونسي، ***تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية*** (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطابعة 1987) ص ص.268 ، 269.

إقليم الصحراء الغربية فقد كان باستطاعتها تحقيق هذا الهدف بأبسط السبل، وما كان المغرب ليرفض ويعترض، وهو الذي قبل تقسيم ومنح ثلث الصحراء الغربية لموريتانيا، أما الجزائر فموقعها ثابت" لا شبر زيادة ولا شبر تنازل"،كذلك تصريح للرئيس بومدين في 1975 " إننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليست لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية ... ولكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير ... ولن نكون ضد الأمم المتحدة ".، مما يؤكد تماشي موقف الجزائر بهذا المعنى مع مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو موقف ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية[1].

3- حق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي

في هذا الصدد أكد مندوب الجزائر في الدورة الواحدة والعشرون لهيئة الأمم المتحدة في 14 /1966/2 " أن مشكل الصحراء الغربية مشكل معقد ولا يمكن لأي كان أن يتجاهل بأن هذا المشكل هو مشكل استعماري، تشكل تصفيته ضرورة قصوى ليس فقط بالنسبة لإفريقيا بأجمعها، وإنما كذلك بالنسبة للبلدان التي لها حدود مع هذا الإقليم"[2].

كما أكدت الجزائر في ردها على أسئلة لجنة تقصي الحقائق الدولية المرسلة للصحراء الغربية في ماي من سنة 1975"إن الحكومة الجزائرية تعتبر أن أساس تصفية الاستعمار تكمن في ممارسة السكان الخاضعين للاستعمار الاسباني حقهم في تقرير المصير، وهذا المفهوم مطابق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية عند انضمامها إلى هاتين المعاهدتين ".

---

[1]- علي الشامي ، ***مرجع سابق***، ص. 234.

[2]- عبد الصمد موفق، ***قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب*** (الإمارات العربية المتحدة : دار النون،2010) ص . 10.

بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية في 16 /1975/10 تمسكت الجزائر برؤية المحكمة من حيث عدم ثبوت وجود أي رابطة من روابط السيادة الترابية بين الصحراء الغربية، وبين أي من المملكة المغربية أو الجمهورية الموريتانية[1]، هذا ما أدى بها لمعارضة اتفاقية مدريد الثلاثية التي تضمنت تقسيم الصحراء الغربية بين المملكة المغربية وموريتانيا،ومع تطور القضية الصحراوية، وقيام المغرب بالمسيرة الخضراء، حيث قام حوالي 350الف مغربي بدخول أراضي الصحراء الغربية،ثم تلاها دخول الجيش المغربي الأراضي الصحراوية من ناحيتها الشمالية، والجيش الموريتاني من الجنوب، وتقسيم الإقليم بينهما كتركة استعمارية،نشرت الجزائر جنودها على الحدود مع المغرب تحسبا لأي طارئ، واصفة السلوك المغربي ب "العملية الانتحارية " حسب بيان صادر عن وكالة الأنباء الجزائرية[2].

قدمت الجزائر للشعب الصحراوي أشكالا متعددة من الدعم، كان أولها إيواء اللاجئين الذين تعرضوا إلى الإبادة والتطهير العرقي اثر ما سمي بالمسيرة الخضراء، وما تبعها من قنبلة الطيران المغربي، وحرقه بالنبالم والفسفور لمخيمات اللاجئين في القلتة و تيفاريتي وأم الدريكة[3]،وبعد كل هذه التطورات الخطيرة قامت بفتح حدودها لآلاف اللاجئين لإقامة مخيمات لهم بمنطقة تيندوف الحدودية، وحمايتهم من الهجمات العسكرية المغربية، وبعد إعلان جبهة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية في 1976/02/26، وتأسيس أول حكومة لهم جاء الاعتراف الجزائري بهذه الحكومة، لتعزز بذلك دعمها المادي بالدعم الدبلوماسي[4]، فقد صرح الرئيس "هواري بومدين" بتاريخ

---

[1]– مصطفى الكاتب، محمد بادي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص.68 ، 69.

[2]– عمر بوزيد ، ***مرجع سابق***، ص. 12.

[3]– عبد الصمد موفق ، ***مرجع سابق*** ، ص ص.24 ، 25.

[4]– ***نفس المرجع***، ص. 25.

جويلية 1978 "أن الجزائر لا تسمح بدخول أي جندي جزائري إلى الحدود المغربية أو الموريتانية، ولا تسمح لأي جهة باختراق حدودها ".

يمكن أن نجزم أن قضية الصحراء الغربية بالنسبة للجزائر هي أولا قضية مبدأ فحسب وثيقة لموقع ويكيليكس المتخصص في تسريب الوثائق الاستخباراتية عن وثيقة من الأرشيف الأمريكي لوثيقة بمثابة توثيق لمجريات اللقاء الذي جمع بباريس بين وزير الخارجية الجزائري السيد "عبد العزيز بوتفليقة"و"هنري كسنجر" وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ 17 /1975/12 حول الصحراء الغربية، حيث يؤكد موقف الجزائر من قضية الصحراء حيث يقول السيد "عبد العزيز بوتفليقة" في رده على "كسنجر" حول أي حل تقصده الجزائر في ما يخص هذه القضيةٌ " إن قضية الصحراء الغربية هي قضية مبادئ والحل الوحيد لها هو إجراء استفتاء عادل والجزائر ستقبل بنتائجه أي كانت فلا مشكل لديها إذا قرر الصحراويون الانضمام إلى المغرب أو موريتانيا أو الاستقلال[1]".

إن تأكيد الجزائر على مبادئها الثابتة، ودعمها المادي والمعنوي لجبهة البوليساريو مع استنكار كل السلوكيات المغربية، كاعتبارها للمسيرة الخضراء خرقا للمواثيق الدولية، وشنها لحملة سياسية ودبلوماسية ضد " اتفاقية مدريد " وعدم اعترافها بها، يعكس مدى اللا توافق بين المغرب والجزائر،الذي برز مع حرب الرمال1963، التي كانت عاملا مؤسسا لنمط الإدراكات السلبي وللتقاليد النزاعية بين الطرفين، فقد أصبحت قضية الصحراء الغربية عاملا مغذيا لها[2]، وقد أعطت قوانين الأمم المتحدة للدولة الجزائرية حق دعم الشعب الصحراوي بكل الأشكال مادام قد قرر الكفاح المسلح وسيلة للتحرر، فقد ورد في القرار

---

[1]- أنظر للملحق2 .

[2]- رياض بوزرب، ***النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 – 1988*** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة : كلية الحقوق ،2008) ص. 96.

الأممي 2625 " إن على الشعوب عندما تكون بصدد تحقيق تقرير مصيرها أن تبحث وتتلقى الدعم وفقا لأهداف ومبادئ قانون الأمم المتحدة "[1]، والحقيقة أن الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية لم تورد إلى غاية اليوم أي نص تمنع فيه الجزائر عن استقبال اللاجئين الصحراويين،وإقامة مخيمات لهم في تندوف بل إنها قد شجعتها على فعل ذلك وترسل هيئاتها الإغاثية هناك[2].

أدى دعم الجزائر للشعب الصحراوي في حق تقرير مصيره واستقلاله، ومطالبتها بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وإجراء استفتاء حر ونزيه مستعملة ثقلها الدبلوماسي قاريا ودوليا إلى توتر خطير في العلاقات الجزائرية المغربية، حيث ساقت هذه الأخيرة عدة اتهامات للجزائر، وحشدت وسائل إعلامها ودبلوماسيتها للتأكيد بأن النزاع هو مغربي جزائري محض[3]، رغم أن الموقف الرسمي يفند ذلك ونستشف موقف الجزائر من أنها ليست طرف في النزاع،ففي كلمة ألقاها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بتلمسان أنه "لا يوجد أي مشكل بين الجزائر والمغرب ومشكلة الصحراء الغربية هي مشكلة أممية ، والمغرب بلد جار وشقيق يجب أن نتعاون وسنتعاون"، كذلك في رفض الجزائر أية محاولة للبحث عن حل للصحراء الغربية خارج إطار مخطط التسوية الأممية، فقد أكدت على لسان وزير خارجيتها السيد "عبد العزيز بلخادم" في ماي 2004 عن رفضها لدعوة فرنسا مشاركة الجزائر في قمة رباعية تجمع فرنسا واسبانيا والمغرب والجزائر لإيجاد حل للقضية[4].

---

[1]– عبد الله منقلاتي ، دحمان تواتي ، ***البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا*** (الجزائر: دار الشروق 2009) ، ص. 78.

[2]– بطرس بطرس غالي ، حرب الصحراء في المغرب في المغرب العربي ، ***مجلة السياسة الدولية*** ، ع 44 ، 1976 ص ص. 223 ، 224.

[3]– عمر بوزيد، ***مرجع سابق*** ، ص. 78 .

[4]– فايزة ويكن، ***طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على المسار التكاملي المغاربي*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016) ، ص. 251 .

نستخلص مما سبق بأن موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، هو سلوك سياسي اتخذته وفق محددات،وثوابت معينة أهمها المبادئ التي حكمت توجهات السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، وهي تعتبر نفسها أفها لم تتملص في يوم من الأيام من مسؤوليتها في التعجيل بتحرير الصحراء الغربية المحتلة، وجعلت من مبدأ تصفية الاستعمار، ومساندة الشعوب في تقرير مصيرها في أي جزء من العالم مبدأ ثابت في سياستها الخارجية، ينبع من مدى تعلقها بالحرية، واعتبار الصحراويين ضحايا استعمار من حقهم أن ينالوا حق تقرير المصير وفق للمواثيق والقوانين الدولية.

المطلب الثاني: موقف ودور موريتانيا اتجاه قضية الصحراء الغربية

وضعية موريتانيا مختلفة عن المغرب فهي لم تكن موجودة كدولة خلال الفترة الاستعمارية،بل هي نفسها كانت إقليما مستعمرا، ففي 01 جويلية 1957 وفي خطاب "للمختار ولد داده" بمدينة عطار "أدعو إخواننا في الصحراء الإسبانية التفكير في الأهمية الاقتصادية والروحية لموريتانيا"[1]، ومنذ ذلك التاريخ تعتمد الحكومة الموريتانية في سياستها اتجاه الصحراء الغربية على قاعدتين أساسيتين فمن جهة كانت مطالبتها بالصحراء الغربية تعتمد على:

أولا: الروابط العرقية والثقافية واللغوية والعلاقات الاقتصادية والجغرافية، وكانت تسميها " موريتانيا الاسبانية " بدلا من الصحراء الإسبانية،وهي تعتبر جزء لا يتجزأ من موريتانيا لاعتبار تاريخي، وثقافي لأن المجموعة التي تسمى البيضان تقيم بهذا الإقليم الذي يعرف ب "تراب البيضان"، والذي يمتد من الساقية الحمراء شمالا إلى أندر جنوبا وأزاواد شرقا[2]، هذه المجموعة وهذا الإقليم تحكمها نفس الثقافة واللغة كما أن نمط الحياة في هذه الأرض واحد، واللهجة الحسانية هي لهجة الجميع بالإضافة إلى

---

[1]–مسعود شعنان، **مرجع سابق** ، ص .99 . 100

[2]– طاهر مسعود ، **نزاع الصحراء بين المغرب و البوليساريو** ، (دمشق : دار المختار للطابعة ، 1998) ص . ص ،34 ، 35

اللهجة البيضانية، لقد كان "المختار ولد داده" مستحضرا في ذهنه الوحدة الترابية لأرض البيضان، حيث إفتتح كلمته يوم نجح كنائب لرئيس مجلس الحكومة سنة 1957 " أن رض البيضان من الساقية الحمراء إلى أزاواد إلى أكميني أندر"[1]، لهذا كانت تؤكد دائما على دعمها " لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها "القرار الأممي 1514 المتعلق بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية منذ 1962 بصفة رسمية في العديد من المنابر الدولية خصوصا في هيئة الأمم المتحدة، حيث كانت تؤكد دائما عن قناعتها بأنه لو خير شعب الصحراء الغربية بالانضمام لأية دولة سيختارون الانضمام لموريتانيا، ولذلك صوتت لصالح كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصحراء الغربية.

ثانيا :الأساس السياسي للإقليم الذي ظل تاريخيا جزءا من موريتانيا، ولم يتم الفصل بين موريتانيا، وإقليم الصحراء إلا عام 1900[2]، حين تقاسمت فرنسا واسبانيا المنطقة فأخذت إسبانيا "موريتانيا الصحراوية"، وكانت " موريتانيا الموريتانية من نصيب فرنسا،ونص اتفاق التقسيم بين البلدين على عدم السماح للنفوذ المغربي بتجاوز وادي درعه، وعلى تشكيل لجنة لرسم الحدود بين البلدين، ولكن هذه اللجنة لم تجتمع أبدا لتبقى الحدود غير مرسومة.

حاولت إسبانيا في بداية السبعينيات ترسيمها لكن موريتانيا رفضت ذلك بقوة[3]،لأن مستقبل الصحراء يهم موريتانيا أهمية بالغة، إذ أن الميناء الموريتاني "بور أت بين " يجاور الحدود القائمة بينهما، ومن جهة أخرى كانت تخشى من تنازل اسبانيا للمغرب عن الصحراء كتعويض عن " سبتة " ومليلة "، ومنه كان تأكيدها لقوة العلاقات العرفية، والثقافية بين معظم هذه القبائل من جنوب الصحراء

---

[1] - Khadija mohsenfinan ,***sahara occidental : du conflit oublie ou nouvelles formes de lutte*** Sciencepoet Chercheure associeé , Université de paris , France 2005 , p 04

[2]– علي الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 263

[3]– ***المرجع نفسه*** ، ص .264

الغربية موريتانيا لذلك كانت تطالب دائما بهذه الجزء من الصحراء[1]،حيث قدمت طلبها لمحكمة العدل الدولية تدعي فيه أحقيتها في الإقليم، محاولة دعم مطالبها ببعض الوثائق التي تقدمت بها الحكومة المغربية نفسها مثل الوثيقة البيضاء المطبوعة في عام 1960، والوثيقة التي نشرتها وزارة الشؤون الخارجية المغربية سنة 1966 "...موريتانيا إقليم شاسع يتضمن المناطق الجنوبية للمغرب بين منطقة تيندوف والساقية الحمراء في الشمال[2] ..." ،والمحيط الأطلسي في الغرب ونهر السنغال في الجنوب"، إلا أن قرار المحكمة الصادر في 16 أكتوبر 1975 فند هذه الادعاءات.

منه فموقف موريتانيا كان يقوم دائما على مبدأ المحافظة على حدودها، وضمان استقرارها الداخلي، فهي تتخوف دائما من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء الذي يشمل موريتانيا، إلا أن قيام الدولة الموريتانية وقبول عضويتها في الأمم المتحدة يوم 1961/10/28 شكل الاختلاف الأول في تماسك الحق التاريخي للمغرب، وأسقط حقه في هذا البلد،ونظرا لموقفها الهامشي في المنطقة المغاربية مقارنة بالجزائر والمغرب،فقد انتهجت منذ السبعينيات سياسة توازن بين الجزائر والمغرب،دون أن تلتزم بتحالف ثنائي كما كان الأمر في الستينيات، فإنها وبمرور الوقت تلاشت محاولاتها للحصول على مركز مساو لميزان القوى الجهوي مما دفعها لإتخاد موقف تكتيكي، والدخول في اتفاقية مدريد واقتسام الصحراء مع المغرب واجتاحت قوتها جنوب الصحراء الغربية[3]، إلا أن اصطدامها بقوات البوليساريو التي حققت نجاحات مهمة، واستطاعت أن تهاجم العاصمة نواكشط في جويلية 1976، وتجعلها هدفا ثابتا ومباشرا للعمليات العسكرية، فقد كان هجوم قوات جبهة للبوليساريو على العاصمة نواكشط، بحيث تمكنوا من ضرب القصر الرئاسي ومباني دبلوماسية، والحي الأوروبي، وأخذ بعض الرهائن الفرنسيين، وضرب

---

[1]– عبد الملك خلف التميمي ، ***أضواء على المغرب العربي : رؤية عربية مشرقة*** (الجزائر ، دار البصائر ، 2011) ، ص 258

[2]– مسعود شعنان ، ***مرجع سابق*** . ص 100

[3]- Khadija Mohsen Frinan ،***op.cit***، p 07

المنشآت الاقتصادية في مدينة الزويرات التعدينية[1]،عبر استنزاف طاقتها البشرية والاقتصادية بداية الخروج من الملف الصحراوي.

كلفت الحرب 40 % من الميزانية الوطنية الموريتانية عام 1977 ثم ارتفعت إلى 60 % عام 1978، ومع أن النظام الموريتاني بدعم فرنسي ومغربي استعاد بعض معنوياته، وحقق بعض الانتصارات، إلا أن المتطلبات العسكرية للحرب، والتكلفة الاقتصادية الباهظة خذلتا "ولد داده" في طموحه،وساعدت على تفجير الوضع الداخلي الموريتاني، وهيأت لإستلام عناصر الجيش للسلطة[2] وأمام تردي الأوضاع العامة للجيش الموريتاني حدث انقلاب عسكري في جويلية 1978 أطاح بحكم الرئيس " المختار أحمد ولد دادة"، نتج عنه تحول في السياسة الموريتانية، حيث أعلن القادة الجدد رغبتهم في إخراج بلادهم من الحرب الدائرة في الصحراء، وانسحابهم من الحرب مكتفين لموريتانيا بدور الحليف لأحد القطبين المغاربيين حسب الظروف ومستويات التقارب[3]، وبعد الإعلان بيومين أعلنت البوليساريو وقف إطلاق النار مع موريتانيا، لترسخ بعد ذلك بعقد اتفاق سلام في الجزائر يوم 1979/08/05، وبذالك تم خروج موريتانيا من الجزء الذي احتلته بموجب اتفاقية مدريد ثم من النزاع من الناحية العملية والرسمية،ثم اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية رسميا بتاريخ 27 فبراير1984، ولم تعد طرفا أساسيا في النزاع، وإن فرض عليها قربها منه واشتراك سكانها مع سكان الصحراء في القبيلة، والعادات الاجتماعية متابعته والاهتمام بتطوراته،حيث أصبحت توفد ممثلين عن وزارة الدفاع والبرلمان الموريتاني لحضور الاستعراضات العسكرية التي تقوم بها جبهة البوليساريو،[4]وتشارك في معظم النقاشات التي تنظمها الأمم المتحدة لإيجاد حلول وتسوية لهذه القضية،وكان أخرها لقاء جنيف في 04 و05

---

[1]- SSI, war and insurgency,***op.cit***, p 28

[2]- ***I bid***, p 48

I bid,pp 50 , 51-4

[4]– وكالة المغرب العربي للأنباء المستقلة ، *موقع الأخبار الموريتاني* ، 27 / 12 /2017

ديسمبر 2018 بصفة مراقب بوفد دبلوماسي يرأسه وزير الخارجية والمبعوث الأممي الأسبق لليمن السيد "إسماعيل ولد الشيخ أحمد".[1]

بعد خروجها من النزاع اتبعت موريتانيا سياسة الحياد الايجابي أي سياسة متوازنة مع جميع الأطراف، فقضية الصحراء مسالة جد حساسة بالنسبة لها، فعلى الصعيد الداخلي سمحت لجبهة البوليساريو بالتحرك في إقليمها الشمالي، لأن المجتمع الموريتاني منقسم بين معارض ومناصر لأطراف النزاع، فانتهاج سياسة أو موقف غير محسوب قد يؤدي لخلق مشاكل سياسية كبيرة فقبيلة الرقيبات، وهي أحد اكبر قبائل الصحراء الغربية متواجدة بقوة في موريتانيا، وتسيطر على عدة جوانب في الاقتصاد الموريتاني، ضف إلى ذلك عدد اللاجئين الصحراويين المقيمين[2] على أرضها كما ذكرنا سابقا مما خلق نوعا من التململ في المجتمع الموريتاني. ففي حالة تسوية النزاع لصالح المغرب، قد تحاول إعادة رسم الحدود للصحراء الغربية لتضم كل القبائل الصحراوية في الجنوب والناطقة باللهجة الحسانية، والمعروف أن قبيلة الرقيبات تتوزع على جنوب المغرب وبعض أراضي موريتانيا والجزائر، ما يعني اقتطاع جزء هام من موريتانيا، مما سيفتح المجال لوضع أخطر مما هو عليه الأن.

من خلال تتبع سياسة موريتانيا اتجاه قضية الصحراء الغربية، نستخلص أنها أيضا تتقاسم مخاوف الجزائر فهي تخشى من سطو نشوة ضم الصحراء الغربية للمغرب، أن تتطلع هذه الأخيرة إلى الأراضي الموريتانية والمطالبة بها تحقيقا لمشروعها القديم المعروف باسم "المغرب الكبير".

---

[1]– جريدة القدس العربي الالكترونية ، 07 ديسمبر 2018

[2]- Crisis Group , Rapport Moyen Orient, Afrique du nord n°65,***sahara occidental le cout du Conflit***, juin , 2007 p 18

المطلب الثالث: موقف و دور ليبيا من قضية الصحراء الغربية

يعتبر الدعم الليبي لجبهة البوليساريو السند الأهم إقتصاديا، وعسكريا في السنوات الأولى للنزاع، فقد فتحت ليبيا خطا تمويليا غير محدود لجبهة البوليساريو مكنها من شراء السلاح المتطور من الأسواق التي لم تكن ممنوعة عليها في حقبة الحرب الباردة مثل أوروبا الشرقية، حيث تعتبر ليبيا أول دولة ساعدت البوليساريو، بحكم التوجهات الثورية لها، حيث وجدت فيها حليفا سخيا مدها بالمال والسلاح والتكوين على مدار سنوات طويلة خصوصا بدايتها[1]،وكان هذا الدعم في الأساس لجبة البوليساريو باعتبارها حركة تحرير وطنية في مواجهة الاستعمار الاسباني،حيث كان القائد الليبي "معمر القذافي" يعتبر نفسه المؤسس المنشئ للبوليساريو، الذي جعل منها قوة حية تتصدي للوجود الاسباني في الصحراء، وهذا ما يبدو واضحا من خلال خطابه بمناسبة ثورة الفاتح ن سبتمبر 1987 بقولة " أستطيع أن أتكلم عن قضية الصحراء أكثر من أي طرف آخر لأن البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، نحن اللذين أسسناها عام 1972م، نحن اللذين دربناها، وسلحناها لتطرد الاستعمار الاسباني، ولم نسلحها لإقامة دولة،ولم نقل لهم انضموا إلى موريتانيا أو الجزائر أو المغرب أو لا تنضموا، دربناها وسلحناها لتحرير الأراضي العربية من الاستعمار الإسباني[2]، حيث قدمت ليبيا دعما ثمينا لدبلوماسية جبهة البوليساريو، ومكنتها من عقد الاتصالات مع الأوساط العربية والأجنبية بالعاصمة طرابلس، وشاركت في ندوات عربية وافريقية، فقبلت الجبهة في 1974 في عضوية مؤتمر الشبيبة الأوروبية العربية وفي حركة الشبيبة الإفريقية، كما كانت طرابلس القاعدة الرئيسية للجنة العلاقات

---

[1]–مصطفى الكاتب، محمد بادي ، ***مرجع سابق***، ص.87.

[2]– مونية رحيمي ،" أفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي" ، ***مركز الجزيرة للدراسات*** ، قطر 2011/12/19 ، ص.2 .

الخارجية الممثلة لجبهة،ومنها استطاعت الجبهة سنة 1974 م توجيه أول برنامج إذاعي لها تحت عنوان "الساقية والوادي في طريق التحرير[1]".

يمكن فهم الدعم الليبي لجبهة البوليساريو"الصحراء الغربية" انطلاقا من التصور الخاص لمستقبل الوحدة العربية لدى "القذافي"، فحماسه للوحدة وهدفه لتحقيقها جعله يقف لجانبها ضد المغرب، التي كان يرى فيها مملكة محافظة تريد ضم الصحراء الغربية، وهدفه هو محاصرة المغرب، وتطويقها بدول تقدمية ثورية مثل الجزائر، وليبيا ثم دولة الصحراء الغربية في المستقبل، مما قد يؤدي إلى تحويل المملكة المغربية لدولة ثورية، فالوحدة العربية ستظهر فقط عندما تكون هناك وحدة إيديولوجية في العالم العربي، وذلك بالقضاء على الأنظمة التقليدية والمحافظة[2]، وهو مايتوافق وفكرة تحقيق "الولايات المتحدة للصحراء الإفريقية"، التي لم تفارق مخيلة العقيد "معمر القذافي" التي تصورها من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، بل وكان يسميها أحيانا " اتحاد الصحراء الإسلامية حينما كان يدرج ضمنها صحراء المملكة العربية السعودية، وفي إطار هذه الرؤية يمكن فقط هزيمة إسرائيل بحمية عصبية، وقدرات سياسية معتبرة وموارد نفطية واسعة.

مع تطور الأحداث في نزاع الصحراء الغربية، تصادمت أهداف "القذافي" القومية مع واقع سياساته المنتهجة[3]، حيث استطاع الملك الحسن الثاني بمهارة دبلوماسية قطع الدعم الليبي عن جبهة البوليساريو بعد التوقيع على اتفاق 1984/08/12 والمعروف باسم " الاتحاد العربي الإفريقي " بين ليبيا والمغرب لإنشاء وحدة بينهما، فكان من نتيجته أن غيرت ليبيا من مواقفها باتجاه دعم المغرب، وهي التي كانت

---

[1]- ميلود بن غربي، ***مرجع سابق*** ، ص.71.

[2]- مسعود شعنان، ***مرجع سابق***، ص. 145.

[3]- مونية رحيمي، ***مرجع سابق***، ص. 06.

تعتبر الحليف الاستراتيجي للبوليساريو والجزائر، وكانت مساعدتها للبوليساريو تمثل 80% من المساعدات الإجمالية التي تتلقاها، مما انعكس بشكل إيجابي على الإستراتيجية الأمنية المغربية، حيث يذكر "بول باليطا" أن القوات المغربية استطاعت بناء الجدار الثالث في وقت قياسي بين ديسمبر 1983 وماي 1984[1]،حيث يؤكد الملك المغربي ذلك بقوله "كان أبنائي آنذاك يتعرضون لقصف مدفعين أحدهما جزائري والأخر ليبي، وكان من واجبي إسكاتها، لقد جعلت القذافي محايدا، وحصلت على التزامه بعدم تقديم أي مساعدة لأعدائي وللبوليساريو[2] ".كذلك يظهر الموقف الليبي في تصريح وزير الخارجية الليبي "علي عبد السلام التريكي" إن قضية الصحراء هي مشكل مغربي جزائري، والدول التي سحبت اعترافها بالبوليساريو في أفريقا وأمريكا اللاتينية كلها تأكدت أن النزاع بين المغرب والجزائر وأن البوليساريو مجرد أداة تتحكم فيها الجزائر لمعاكسة المغرب ...".

رغم إدانة ملك المغرب لهذا الاتفاق 1986،لم تعد ليبيا تدعم جبهة البوليساريو كما في السابق، واكتفت بموقف الحياد ودعم جهود الأمم المتحدة مع حرصها إلى إبقاء نوع من الروابط مع البوليساريو باستقبال وفود الطلبة الصحراويين للدراسة[3]، مع موازنة مواقفها مع كل من المغرب والجزائر، حيث أعلن العقيد "القذافي" مرارا أن مشكلة الصحراء الغربية هي العقبة في استكمال الاتحاد المغاربي، وأعلن في رسالة للرئيس"عبد العزيز بوتفليقة" استعداد ليبيا لقبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية في الاتحاد الإفريقي، وذلك في مرحلة تكوين الاتحاد خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية من أجل الحصول على دعم الجزائر.

1- Balta Paul , ***Legrand Maghreb des l indépendance à l an 2000*** , Paris la découverte 1990,p

2- [2]lourentEric , ***Hassan 2 mémoire d un roi*** , Paris , édition Plon , 1998, P 86

3-كارلوس رويث ميغال، الصحراء الغربية 1975 – 2005 تبدل متغيرات نزاع معاصر، ***نشرة معهد إيلكانو الملكي***، رقم 2005 / 04 ، تر: مصطفى الأمين 2005/03/30، ص. 02.

رغم أن ليبيا اعترفت بقيام الجمهورية العربية الصحراوية في 15 أفريل 1980، إلا أن سياستها المتقلبة اتجاه قضية الصحراء الغربية، ولدت غموض وتناقض واضحان يصعب معهما تصنيف الموقف الليبي، وإدراجه ضمن المساند للقضية أو نقيض ذلك[1]، وبعد الثورة الليبية وسقوط نظام "معمر القذافي" في 2011، أصبح المجلس الوطني الانتقالي هو السلطة السياسية في ليبيا،فكان من مواقفه السياسية الاعتراف بمغربية الصحراء الغربية، والتأكيد على عدم الاعتراف بالبوليساريو، وهو ماعبر عنه "أبو قاسم علي" مبعوث المجلس الوطني الانتقالي الليبي إلى المغرب بقوله " لن تبقى ليبيا طرفا داعما لجبهة البوليساريو ما بعد نظام "القذافي" بل ستدعم الوحدة الترابية للمغرب "، وهو نفس المبدأ الذي أكده السيد "جمعة القماطي"المتحدث باسم المجلس الوطني الانتقالي في لندن في تدخل له عبر الهاتف في قناة العيون الجهوية ضمن نشرتها المسائية بتاريخ 2011/08/31 بقوله " لا مستقبل للصحراء الغربية إلا تحت السيادة المغربية[2]"، ثم بعد ذلك تم إلغاء الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية بتاريخ 16 جويلية2012.

---

[1]– عبد الرحمان الطنطاوي، قضية الصحراء الغربية في أفق تحولات المغرب العربي تونس وليبيا أنموذجين ، ***المسألة العربية*** ، 2007/04/24، مصر : ص 02

[2]– مونية رحيمي، ***مرجع سابق***، ص. 10.

المبحث الثاني : مواقف الدول الكبرى من قضية الصحراء الغربية

استقطبت قضية الصحراء الغربية اهتمام الدول الغربية الكبرى المؤثرة على الساحة الدولية وهذا لتضارب المصالح، ومحاولة استغلال مناطق النفوذ، ومنه فمواقف الولايات المتحدة باعتبارها أهم فاعل دولي واسبانيا باعتبارها القوة الاستعمارية القديمة، وفرنسا الحليف الطبيعي للمغرب ولعلاقاتها التاريخية بدول المنطقة، كانت لها مواقف وأدوار مختلفة تدخل في إطار إستراتيجية الدول الغربية في خلق بؤر توتر في المنطقة، توظفها في علاقاتها الثنائية بالدول الإقليمية لاستمرار تدخلها في العمق الاستراتيجي للمنطقة المغاربية.

المطلب الأول : موقف الولايات المتحدة من نزاع الصحراء الغربية

بدأت الولايات المتحدة تدرك الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي أثناء الحرب العالمية الثانية حيث وفر هذا الفضاء القواعد المثلى للجبهة الجنوبية في ساحة القتال، وخلال الحرب الباردة عندما حاول الاتحاد السوفيتي التغلغل في إفريقيا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، حيث شكل تهديدا لمصالح حلفاء أمريكا، وتحديا لسياسة الإحتواء التي وضعت للحد من هذا المد، والعامل الأخر هوإدراك واشنطن بعلاقة الدول المغاربة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ التسعينات على تجميع دور سياسي فعال في المغرب العربي في سبيل إقامة سلام شامل مع إسرائيل[1].

[1] أيمن البار، منير بسكري ، ***مكانة المغرب العربي في السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية*** (الإسكندرية : مكتبة الوفاء، 2014) ص ص . 36 . 37.

ترى الإدارة الأمريكية في منطقة المغاربية منطقة حيوية لمصالحها، وتتجلى أهميتها في كونها تقع في منطقة حساسة للمخططات العسكرية الأمريكية، فهذه المنطقة تطل على البحر المتوسط الذي يمر منه خمس التجارة العالمية، ويبحر فيه باستمرار "الأسطول السادس" الأمريكي، وقريبة من قاعدة "روتا " في الجنوب الاسباني،التي يخطط "البنتاغون" لجعلها أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الخارج وذات دور حيوي للمخططات العسكرية المستقبلية[1]، حيث تشهد مياه البحر الأبيض المتوسط مناورات عسكرية بحرية بين القوات الجزائرية والأمريكية، أو بين القوات المغربية والقوات الأمريكية،فهذا المنفذ البحري الهام يجعل الآلة العسكرية الأمريكية البحرية على تماس جغرافي بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، أما وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية فترى أن المنطقة حيوية سياسيا في محاولة لتحجيم دور الاتحاد الأوروبي، الذي يهدد زعامة الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا فهي منطقة تعني الكثير للإستراتيجية الأمريكية، التي كثيرا ما تركز على ضرورات المنافذ المائية لتكريس الوجود الأمريكي في مختلف نقاط العالم[2]، ومنه فالاهتمام الأمريكي بالمنطقة ينطوي على عدة ملفات أمنية واقتصادية، فالملف الأمني تجسده التقارير التي تصنف منطقة الصحراء الكبرى على أنها بؤرة رئيسية للجماعات الإرهابية في إفريقيا، وخاصة بعدما أصبحت المنطقة المغاربية أحد المعابر الرئيسية لتلك الجماعات نحو أوروبا تحت ستار الهجرة السرية، أما الملف الاقتصادي فقد زاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في ظل وجود مؤشرات بوجود النفط بموريتانيا، والسنغال والصحراء الغربية، علاوة عن الحديث عن أنبوب مستقبلي للبترول ينطلق من البحر الأحمر ويصل إلى المحيط الأطلسي، ويحمل النفط السوداني

---

[1]– عبد الله تركماني ، ***التنافس الأمريكي ، الأوروبي حول منطقة المغرب العربي*** " ورقة مقدمة في مؤتمر من اجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي والعلمي في المغرب العربي / الدورة الثانية لمؤتمر : كلفة اللا مغرب ، مركز مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (14–16 فيفري 2008) ص ص .7.6.

[2]– يحي أبو زكريا ، " **التنافس الأمريكي – الفرنسي على المغرب العربي** " في :
http://www.voltaire.net.org/article91205.html(23.04.2016)

والسعودي والليبي والجزائري وذالك المكتشف في أفريقيا الغربية[1]، كما يبدو أن سواحل المنطقة الممتدة من شمال السنغال إلى خليج ليبيا ووفرة الطاقة والإنتاج الزراعي والمعدني مغرية للجانب الأمريكي.

منه باتت العلاقات الأمريكية بدول المنقطة تعرف نشاطا وتطورا سياسيا لافتا في المرحلة الحالية، فالولايات المتحدة كما هو واضح تريد أن تستفيد من المزايا المتعددة التي توفرها كل دولة من دول المنطقة[2]، وبالنظر إلى السياسة الأمريكية اتجاه الصحراء الغربية، فرغم العلاقات التاريخية والمتينة التي تربطها بالمغرب، الذي له مكانة خاصة في الدبلوماسية الأمريكية، وتخطيطها الاستراتيجي إلا أنها اتسمت بدعم موقف المغرب عسكريا من دون الوصول إلى درجة دعم الموقف السياسي للمغرب أو الدفاع عنه أمام المحافل الدولية،حيث يتجلى ذلك في موقف الولايات المتحدة الأمريكية كعضو دائم في مجلس الأمن، فرغم أن المغرب الحليف الاستراتيجي الأول خارج حلف الناتو[3] أثناء فترة الحرب الباردة وبعدها، حيث تعود العلاقة بين البلدين إلى سنة 1787 تاريخ توقيع معاهدة مراكش للسلام والصداقة، أقدم معاهدة مستمرة دون انقطاع في تاريخ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة،التي صادق عليها الكونغرس الأمريكي، واعتراف المغرب بالمستعمرات الأمريكية كدولة ذات سيادة موحدة،قدتم إعادة التفاوض حول المعاهدة في 1836 ، وهي لا تزال سارية المفعول ليومنا هذا،حيث قدمت ومنحت مساعدات عسكرية، ومالية للمغرب مباشرة بعد استقلال هذا الأخير في 1956، واحتفظت الولايات المتحدة بقواعدها العسكرية البحرية فيه لغاية 1978[4] إلا أن نزاع الصحراء لا يشغل بال العديد من

---

[1]– كفاح عباس رمضان : الإستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي ، ***مجلة دراسات إقليمية***، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل (ع.23) (جويلية، 2011) ، ص.229.

[2]– ***المرجع نفسه*** ،ص 230 .

[3]– SSI.war and insurgency***,op.cit***,p.14.

[4]- yahiazoubir,lemaroc et les usa restant proches tant que la guerre antiterroriste se poursuit,interviewaccordeé a world politicsreview,liberté,alger,le 05 aout2012,p.10.

صناع القرار الأمريكيين كما تشغلهم بعض الصراعات الأخرى في العالم، مقابل ذلك تظل الولايات المتحدة الأمريكية، أهم فاعل خارجي واقعي، ومؤثر في هذا النزاع.

يثير مسار السلوك الأمريكي في موضوع نزاع الصحراء طيلة السنوات الماضية الملاحظات التالية:

الولايات المتحدة الأمريكية لم تنظر إلى قضية الصحراء من منظار واحد بل تعددت رؤاها في الموضوع ذلك أنها اتخذت في 1977 موقف الحياد في نزاع الصحراء، رغم أن الدبلوماسية الأمريكية نفسها هي التي عملت على دفع إسبانيا إلى اتخاذ موقف يلتقي مع مطالب المغرب في استرجاع الصحراء، والقبول بمعاهدة مدريد التي تخلت بمقتضاها إسبانيا في نوفمبر 1975 عن الصحراء لصالح المغرب[1]،حيث صرح وزير الخارجية "هنري كيسنجر" في أواخر 1974 لصحيفة المصور اللبنانية "أن الولايات المتحدة لن تقبل بقيام دولة في الصحراء الغربية تكون حليفا لأعداء أمريكا، فالولايات المتحدة ترى أن الصحراء يجب أن تبقى مغربية لأن هذا يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة[2]، إلا أن هذا التأييد تغير مع صعود الديمقراطيين، ففي الفترة الأولى لحكم الرئيس "جيمي كارتر" عرفت العلاقات الأمريكية المغربية في بداية حكمه أزمة 1978، عندما جمدت الولايات المتحدة الأمريكية مبيعاتها من السلاح إلى المغرب، إلا أنها انفرجت تحت تأثير ضغوطات أعضاء الكونغرس، الذين كانوا يقدمون المغرب كحليف استراتيجي في فترة الحرب الباردة، وبسبب الانتصار الذي حققته جبهة البوليساريو على القوات المغربية واستعمالها أسلحة سوفيتية، ثم أعادت فترة حكم الرئيس "رونالد ريغان" التعامل مع المغرب، وطورت مقاربتها للنزاع بتصنيفه صراعا «بالوكالة»، يدخل في إطار الحرب الباردة[3]، مصنفة جبهة البوليساريو كحليف للاتحاد

---

[1] SSi,War and Insurgeny,***op.cit***,p.28

[2] –فرج ناصر الحرياطي ، ***صراع الصحراء الغربية ينتهي بالاستفتاء*** ، جريدة الأنباء الكويتية الاثنين2011/01/03 .
https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/reports-and-issues/161492

[3] – SSI, War and Insurgency***,op.cit,*** p.56

السوفيتي،رغم ذلك تميزت هذه الفترة بسياسة أمريكية تقوم على الحياد الإيجابي المتمثل في دعم المغرب عسكريا دون الوصول إلى درجة دعم موقفه سياسيا المتمثل في الدعوة إلى الاستفتاء في منتصف الثمانينيات، أو دفعه إلى تطوير هذا المنظور السياسي للنزاع، والمرافعة عنه داخل المنتظم الدولي[1].

تراجعت الأهمية الإستراتيجية للمغرب بعد نهاية الحرب الباردة في السياسة الأمريكية، وتراجعت التحالفات القديمة هذا التحول كان له تأثير على مجرى الاهتمام الأمريكي بقضية الصحراء، لكن أهم ما ميز الموقف الأمريكي في هذه المرحلة هو الحياد والدعوة علانية للبحث له عن حل سلمي، ويلاحظ أنه رغم الدور الذي لعبه المغرب في حرب الخليج بعد تدخل العراق في الكويت، وهو دور مؤيد للتحالف الدولي، واستعداده خلال هذه المرحلة للعب دور الوسيط في التقارب العربي الإسرائيلي لإنجاح عملية السلام، وكذا علاقات المغرب المميزة مع إسرائيل ويهود المغرب، وهي كلها إشارات مغربية تهدف بالمقابل إلى التأثير على حياد الولايات المتحدة في قضية الصحراء، إلا أنها أصرت على أن يظل موضوع الصحراء بين يدي الأمم المتحدة، حيث ذكر "جورج بوش" خلال لقائه بالملك "الحسن الثاني" سنة 1991، أن اتخاذ القرار بشأن الصحراء تعود مسؤوليته إلى الأمم المتحدة[2]، وهو موقف ينطوي على أكثر من تفسير في مرحلة التسعينيات، من جهة يحسن من صورة الولايات المتحدة ويؤكد تمسكها بالشرعية الدولية، ومن جهة أخرى يقود إلى بداية بناء الولايات المتحدة لسياستها في منطقة المغرب

---

[1]- عبد الرحيم منار سليمي ، ***الولايات المتحدة وقضية المتحدة وقضية الصحراء : جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية*** ، مركز كار ينغي للشرق الأوسط ، بيروت 16 / جوان 2009 / ص 02
https://carnegieendowment.org/files/sahara.pdf

[2]- ***المرجع نفسه*** ، ص.5.

العربي بعد نهاية الحرب الباردة، التي تهدف من خلالها إلى إبقاء المغرب كحليف له دور جيواستراتيجي دون أن يضر ذلك بمصالحها الاقتصادية مع الجزائر.

استمر الموقف الأمريكي المحايد خلال ولايتي "بيل كلينتون" الذي لا يعترف بمغربية الصحراء،لكنه يدافع بالمقابل عن إيجاد حل سلمي للنزاع ترعاه الأمم المتحدة[1]،والتفكير في إمكانية انهيار هذه المساعي، وتعرض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة للخطر، ويشكل في نفس الوقت خطرا محتملا على منطقة جنوب أوربا، فرغم الدعم الواضح للولايات المتحدة الأمريكية للمغرب في قضايا التعاون الثنائي خلال فترة "جورج بوش" الإبن فقد ظل الموقف السياسي الأمريكي، المبني على الحياد ثابتا مستقرا، رغم تدخلها في ملفات أخرى مرتبطة بالمغرب، مثل حالة الوساطة في قضية "جزيرة ليلى" في الصراع مع إسبانيا[2].

بتاريخ 09جويلية2003 مررت الإدارة الأمريكية بيان يقضي بدعم خطة جيمس بيكر لحل النزاع في الصحراء، (إما حكم ذاتي للمحافظات الصحراوية ضمن إطار مملكة فيدرالية مجهولة الترسيم الحدودي، أو القبول بقرار تقسيم الصحراء)، ثم تراجعت لتؤكد على أن حل قضية الصحراء لن يفرض على المغرب لحساسية الملف في سياسته الداخلية، وهو موقف يفسر بخضوعه في جوهره لإستراتيجية شن الحرب على الإرهاب الدولي، إذ أن السلوك الأمريكي إزاء نزاع الصحراء ارتبط في هذه المرحلة بمسألة التعاون المغربي في محاربة الإرهاب، وفي2004 أنشأت الولايات المتحدة مع المغرب منطقة

---

[1]– أمينة مالكي، ***مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991 – 2012*** رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية ، 2013) ص. 50.

[2]– عمر بوزيد، ***مرجع سابق*** ، ص. 29

تجارة حرة[1]،التي صرح بشأنها "روبرت زويليك" كاتب الدولة الأمريكي للتجارة في 20 جويلية 2004 أن إتفاق التبادل التجاري الحر مع المغرب سيطبق فقط على الأراضي المغربية المعترف بها دوليا،وأن ذلك لا يشمل الصحراء الغربية، ومنحت له صفة أكبر حليف خارج بلدان الناتو،نتيجة لذالك قدمت له عدة مساعدات مالية وعسكرية ليست عادة في متناول البلدان غير أعضاء في حلف الناتو[2]، وقد حاول المغرب توظيف هذا النوع من التعاون بدوره، ببناء خطاب يستند إلى نوع من الإلتقائية بين تسوية قضية الصحراء، ومخاطر انتشار الجماعات الإرهابية في صحراء شمال إفريقيا، لكن هذا الخطاب ظل محدودا لكون المغرب والجزائر وجدا نفسيهما متساويين من حيث درجة انخراطهما في السياسة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، بل مدفوعين أحيانا تحت الضغط الأمريكي إلى تبادل المعلومات حول موضوع الإرهاب بعد الإعلان عن ميلاد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي،إلا أن مشروع الإدارة الأمريكية المقدم لمجلس الأمن في 2013، الذي تضمن طلب توسيع مهام قوات "المينورسو" لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، يوحي بتضارب الموقف الأمريكي اتجاه هذا النزاع[3].

يمكن تحليل الموقف الأمريكي اتجاه قضية الصحراء الغربية من خلال موقف مؤسستين هامتين لأنه يسمح لنا بقياس درجة أهمية هذه القضية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

المؤسسة الأولى الكونغرس: موقفه ليس موحدا من قضية الصحراء، إذ إن هناك مؤيدين للمغرب بنوا حججهم على العلاقات التاريخية، وعلى الحرب على الإرهاب، وقضية الشرق الأوسط، والتطور

---

[1]– كفاح عباس رمضان، ***مرجع سابق*** ، ص. 246 .

[2]– ***المرجع نفسه***، ص . 245

[3]– سمير بنيس ، تر : يوسف القيدي ، ***فرضيات " الموقف الغامض " للإرادة الأمريكية من الصحراء الغربية*** ، الاثنين 09 / 05 / https://ar.yabiladi.com/articles/details/722052016

الديمقراطي داخل المغرب، مقابل وجود مواقف معارضة للمغرب، تعتمد حجة تقرير المصير وحقوق الإنسان في الصحراء،وتضاف إلى ذلك مواقف شبه محايدة تميل إلى رؤية تناول قضية الصحراء في بعدها الإقليمي أكثر من معالجة القضية كأزمة بين جبهة البوليساريو والمغرب،ويبدو في السنوات الأخيرة انقسام واضح للكونغرس بين المدافعين عن الحكم الذاتي، والمدافعين عن حق تقرير المصير[1].

المؤسسة الثانية الإدارة الأمريكية: فقد انتقلت في السنوات الأخيرة في مرحلة أولى إلى الضغط بتهديد "جون بولتون" السفير الأمريكي السابق في الأمم المتحدة، بسحب البعثة الأممية من الصحراء، بل وصلت إدارة "بوش" الإبن الأولى إلى حد تداول مسألة نقل الملف من الفصل السادس للميثاق إلى الفصل السابع[2]،الذي تترتب عنه مسؤوليات جزائية خطيرة في حالة رفض مقتضياته، لتعود الإدارة الأمريكية في مرحلة ثانية إلى الحياد المدعوم بخطاب الشرعية الدولية متجاوزة مرحلة الضغط، فالموقف الذي تبنته في السنوات الأخيرة لا يُعبّر فقط عن المواقف المتضاربة داخل الإدارة نفسها، ولكن أيضا عن كون العلاقات المغربية الأمريكية لم تصل بعد إلى المستوى الذي من شأنه إكسابها المناعة اللازمة ضد تقلبات تغير الإدارة الأمريكية، فخلافا لعلاقات المغرب مع فرنسا وإسبانيا اللتين تبنتا في السنوات الأخيرة موقفا واضحا من النزاع بغض النظر عن الحزب الذي يقود الحكومة، فإن طبيعة العلاقات المغربية الأمريكية مازالت تحكمها خلفيات الحزب الذي يصل إلى البيت الأبيض.

وهذا ما جعل الملك "محمد السادس" يؤكد في خطابه في الرياض يوم 20افريل 2016على "أن المغرب لديه مشكل مع المسئولين بالإدارات التي تتغير بشكل مستمر... ، ومع كل تغيير يجب بذل الكثير من

---

[1]– عبد الرحيم منار سليمي، ***مرجع سابق*** ، ص 04 .

[2]– ***المرجع نفسه*** ، ص ، 04

الجهود لتعريفهم بكل أبعاد ملف الصحراء المغربية"[1]، كذلك أيضا ما جعله يطلب من الإدارة الأمريكية في نوفمبر 2014 أن توضح موقفها من النزاع، فخلال الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى 39 للمسيرة الخضراء في 6 نوفمبر 2014، تطرق الملك إلى موقف الولايات المتحدة الغامض من النزاع وقال: "في الوقت الذي نقدر فيه دعمها (الولايات المتحدة) لجهود المغرب ولعملية المفاوضات على أساس مبادرة الحكم الذاتي، فإني أطلب اليوم اتخاذ موقف واضح من هذا النزاع".[2]

أما حاليا في فترة الرئيس "دونالد ترامب" فقد أعرب مستشاره للأمن القومي، "جون بولتون"يوم 13 ديسمبر 2018 بواشنطن عن إحباطه أمام انسداد تسوية نزاع الصحراء الغربية، مؤكدا بأن الوقت قد حان لتضطلع "المينورسو" بمهمتها، وخلال لقاء صحفي نظم عقب نقاش حول الإستراتيجية الجديدة للإدارة الأمريكية بأفريقيا، قال "بولتون" لدى تطرقه لقضية الصحراء الغربية "إحباط، إحباط"، وتابع يقول "يتعين عليكم التفكير في الشعب الصحراوي، والصحراويين الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات"، مضيفا أن "الصحراويين وأبناءهم بحاجة إلى العودة إلى ديارهم لعيش حياة عادية".[3]

إن موقف الحياد يفسر بكون مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب ليست هي نفسها المصالح في الجزائر، فالمغرب في السياسة الأمريكية هو حليف يعود إلى زمن الحرب الباردة، وهو يشكل حاليا مدخلا جيوستراتيجيا للولايات المتحدة في جنوب أوربا وإفريقيا، كما يشكل مدخلا سياسيا للعالم العربي يستعمل كنموذج في مجال إصلاح، وبناء المعادلات الديمقراطية في المنطقة، أما الجزائر فهي اكتشاف اقتصادي جديد للولايات المتحدة في شمال إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهي سوق استثماري

---

[1]– سمير بنيس ، ***مرجع سابق***

[2]– ***المرجع نفسه.***

[3]– يوسف الدحماني، ***مستشار ترامب للأمن القومي يعبر عن خيبة أمله من عدم التوصل إلى حل لنزاع الصحراء***.https://www.hespress.com/orbites/305387.html

مستقبلي، وحقل للصراع الاقتصادي مع بقايا فاعلي الحرب الباردة في المنطقة، وحليف عملي في محاربة الإرهاب.

نستخلص من مواقف الولايات المتحدة أنها لم تساند أي طرف على حساب الأخر ما جعل المغرب والجزائر يتنافسان على كسب انحيازها، مما يعني حصولها على دور مهم في المنطقة من دون التفريط في مصالحها مع الجزائر والمغرب[1]، واستغلت ملف النزاع بحكم اضطلاعها الجيد على قضية الصحراء الغربية من خلال تولي دبلوماسيين أمريكيين إدارته بعد انتقاله للأمم المتحدة، وتدرجه من مخطط التسوية، وعمليات "المينورسو""لاتفاق هيوستن" لإحراز تقدم في عملية اختراق المنطقة.

المطلب الثاني : دور وموقف فرنسا من قضية الصحراء الغربية

تربط فرنسا بدول المنطقة المغاربية علاقات خاصة نتيجة عدة عوامل منها ما هو ثقافي، وتاريخي بحكم الماضي الاستعماري، وعامل القرب الجغرافي حيث لا يفصل جنوب غرب أوربا عن مدينة طنجة المغربية سوى 15 كلم و160 كلم عن تونس، ولا تستغرق الرحلة جوا من مرسيليا إلى مدينة الجزائر سوى ساعة واحدة من الزمن، ومنها العامل الجيوسياسي حيث شكلت المنطقة المغاربية دائما ورقة ضغط في لعبة التوازنات الدولية، وساحة للاستقطاب السياسي في حقبة الحرب الباردة فقد انحازت الجزائر وليبيا للمعسكر الشرقي، والمغرب وموريتانيا وتونس للمعسكر الغربي[2]، أما بعد الحرب الباردة فقد مثلث منطقة المغرب العربي بؤرة اهتمام القوى الدولية كفرنسا، الولايات المتحدة ، روسيا ، الصين، مما جعلها منطقة تنافس حاد خاصة من فرنسا التي تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها، وخط أحمر في إستراتيجيتها.

---

[1]– أيمن البار ، منير بسكري ، ***مرجع سابق***، ص ص ، 40. 41 .

[2] –محاضرة بمركز الشعب للدراسات الإستراتيجية " تنافس حاد على حوض المتوسط معطيات افريقية مغربية " ***العالم الاستراتيجي***، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ع1(مارس2008)، ص13.

فهي منطقة جيو سياسية جد هامة في إستراتيجية الدول الكبرى، فالولايات المتحدة الأمريكية حققت تواجدا هاما بعد أحداث 2001/09/11 في مجال مكافحة الإرهاب الدولي باعتبار المنطقة بؤرة تصدير محتمل لنشاط الجماعات الإرهابية[1]، ونقطة مراقبة لأي تهديد محتمل في محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة، ومترابطة بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، فالبعد الإفريقي جنوبا والبعد الشرق أوسطي شرقا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا مما زاد المنطقة أهمية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، فموقع المغرب العربي المميز بشريط ساحلي طويل مطل على البحر الأبيض المتوسط الذي تمر به 1/5 من التجارة العالمية، و65% من واردات النفط والغاز الأوروبية.

هذا الموقع جعل من دوله نقاط مراقبة متلاحقة للملاحة البحرية، فالجزائر تتحكم في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية، والمغرب يشكل معبرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط وأفريقيا[2] وحارسا على مضيق جبل "طارق"، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني فرنسا بالخصوص، وباقي الدول الكبرى ضف إلى ذلك العمق الإفريقي، فالمنطقة تعتبر البوابة الشمالية الرئيسية نحو إفريقيا جنوب الصحراء، والبوابة الجنوبية لفرنسا نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي حيث المصالح التقليدية لها، الموروثة من العهد الاستعماري، ومنه جاءت أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية، وأداة إستراتيجية هامة بالنسبة لفرنسا في سياستها المتوسطية، والأفريقية على حد سواء، وهي مستعدة لخوض صراع

---

[1]- مصطفى بخوش، ***حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف***(القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ،2006) ص.

[2]- فاطمة بيرم ، ***أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة***، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية ،2010)ص.94.

حتى لوكان منافسها الولايات المتحدة، ففرنسا تدرك أن من يسيطر على المغرب العربي يستطيع أن يسيطر على حوض البحر الأبيض المتوسط ، وعلى العمق الإفريقي بالإضافة إلى الشرق الأوسط[1].

كذلك تشكل المنطقة رهانا اقتصاديا استراتيجيا هاما بالنسبة لفرنسا، فالمنطقة تمتلك موارد طبيعية اقتصادية هامة، فالجزائر تعتبر من أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كبيرة من المحروقات، فهي تحتل المرتبة الخامسة في العالم بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي، و14 بالنسبة لاحتياطي النفط،كما أنها تحتل المرتبة 12 في مجال إنتاج المحروقات، والمرتبة 09 في تصديرها عالميا، وهي بذلك ثالث أكبر دولة مصدرة للغاز، وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال المميع[2]، وثالث أكبر مورد لفرنسا وأوروبا بالغاز، أما المغرب فرغم افتقاره للمحروقات فهو يمتلك احتياطات كبيرة من مادة الفوسفات، حيث يبلغ حجم احتياطه 70% من احتياطي الفوسفات العالمي حيث يعتبر أول مصدر للفوسفات في العالم، وامتلاكه لثروة سمكية معتبرة، ويعتبر الشريك الاقتصادي الأول لفرنسا، وبذلك فالجزائر والمغرب سوق تجارية، واقتصادية واستثمارية، واستهلاكية من حوالي 80 مليون نسمة، لذلك يعتبر البعد الاقتصادي بعدا هاما في رسم السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر والمغرب، وتحديد علاقتها بهما خصوصا، فقد قننت علاقاتها الاستغلالية في إطار معين للتبعية تحت لواء التعاون الاقتصادي، والعلاقات التجارية المتبادلة[3]سواء بشكل انفرادي أو من خلال قيادتها للإتحاد الأوروبي، مما مكنها من امتلاك شبكة كبيرة من المصالح، والعلاقات في شتى المجالات مع البلدين.

---

[1]– فاطمة بيرم، ***المرجع نفسه***، ص.95 .

[2]–Laure borgomanoloup et autres, ***le Maghreb stratégique première partie***, Italie : Natodefensecollége, 2005.p21

[3]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص. 97.

كل هذه الأسباب والعوامل فرضت على فرنسا انتهاج سياسة خاصة بهدف الحفاظ على مصالحها بالدرجة الأولى، وإغلاق الباب على الولايات المتحدة وعلى أي قوة دولية أخرى لعدم النفاذ لشمال إفريقيا[1]، ومنه فدور فرنسا وموقفها من قضية الصحراء الغربية تأخذها أولا من علاقاتها التقليدية بالمنطقة، فعلاقة فرنسا بالأراضي الصحراوية تظل مرتبطة بصفة مباشرة، وغير مباشرة حيث أن الدول الثلاث ذات الصلة بالنزاع كانت مستعمرة من طرفها[2].

ساهمت التغييرات السياسية في الحكم الفرنسي من اليمين إلى اليسار في اتخاذ موقف من نزاع الصحراء الغربية، ففي فترة حكم "شارل ديغول"، كانت فرنسا تتبنى سياسة محايدة تقوم على المحافظة على تحالفات مفيدة مع أنظمة من مختلف الإيديولوجيات، والتيارات السياسية في مستعمراتها السابقة، لكن بعد وصول " جيسكار ديستان" للحكم في 1974، تغيرت الإستراتيجية الفرنسية التي كانت قائمة على بناء علاقات حسنة مع كل الدول الإفريقية إلى إستراتيجية تقوم على التحالف مع الأنظمة المحافظة، والقوى اليمينية في أفريقيا[3]، فقد تدخلت القوات الفرنسية في تشاد وهزمت الجبهة التشادية للتحرير الوطني، وفي موريتانيا، ووقفت بشدة ضد الحركات التحررية بما فيها البوليساريو مبررة سياستها في إفريقيا، وتدخلاتها العسكرية بدفاعها عن العالم الحر، ومصالحها وحماية القوى الموالية للغرب،لمواجهة محاولات اللا إستقرار المدعمة من طرف الاتحاد السوفيتي، وأن فرنسا القوة الوحيدة التي

---

[1]– مسعود شعنان ، **مرجع سابق**، ص. 148.

[2]– مجدي علي عبيد "صراع الصحراء الغربية "، **مجلة السياسة الدولية**، ع95، 1998، ص. 130.

[3]– أمينة مالكي، ***مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991-2012***، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013) ص. 44.

يمكنها القيام بهذه المهمة بحكم ماضيها الاستعماري[1]، هذه السياسة التي انتقدها الشيوعيون الفرنسيون، ووصفوها بتحول فرنسا إلى دركي الإمبريالية الأمريكية في إفريقيا، حيث يظهر هذا الدور في النزاع الصحراوي في موقفها المتحيز لصالح المغرب،الذي كان سببا في تعقيد العلاقات المغاربية فقد لعبت فرنسا دورا أساسيا في الضغط على اسبانيا لعقد اتفاقية مدريد الثلاثية1975[2]، الخاصة بتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا،وأعلنت تأييدها الصريح للمغرب وموريتانيا عند بداية النزاع، ورفضت الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، بحجة أن سكان الإقليم لا يملكون العدد الكافي لإقامة دولة، وانخرطت في الحرب ضد جبهة البوليساريو بعد أن طلبت موريتانيا مساعدتها في 1977.

حين تعرضت البوليساريو لاستهداف المصالح الفرنسية بشكل كبير خارج نواكشوط عندما واجهت وصول المركبات الفرنسية "ALM10" [3]، واعتقال جبهة البوليساريو لتقنيين فرنسيين يشتغلون في مناجم منطقة " الزويرات"واعتبرتهم أسرى حرب، فكان الرد الفرنسي أن أصبح أكثر انخراطا في النزاع بالاستفادة من قاعدتها العسكرية في "دكار" بالسنغال،تواصل هذا التدخل حتى جوان 1978 عندما كانت الهزيمة الموريتانية واضحة، ورغم إخلاء سبيل كل التقنيين الفرنسيين، إلا أن الأمر وصل إلى حد سيطرة القوات الفرنسية على الجزء الذي أخذته موريتانيا حسب اتفاقية مدريد،بحيث كان هناك أكثر من 150 ضابطا فرنسي في نواكشط بعضهم يشغل مناصب رسمية مثل وزارة الدفاع، أحد الضباط كان ملحقا بالرئيس والإدارة الموريتانية كانت تسير من قبل المتعاونين الفرنسيين، مما مكنها من لعب دور بارز في مساعدة موريتانيا للانسحاب من نزاع الصحراء الغربية، بتوقيع اتفاق سلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو

---

[1]– مسعود شعنان ، ***مرجع سابق***، ص 149.

[2]– حسين بوقارة ، ***إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي*** ،(الجزائر :دار هومة، 2009) ص .81.

[3]–SSI, war and Insurgency,***opcit***, p .24

بالجزائر في 10 أوت 1979[1]، ليبدأ الموقف الفرنسي بالتغير نسبيا، فأصبحت فرنسا تنتهج سياسة واقعية تقليدية، تتسم بالحفاظ على علاقات جيدة مع إفريقيا والجزائر خصوصا،بدلا من الاستمرار في الدعم المكشوف للمغرب والمنبوذ من طرف اليسار الفرنسي، فقدمت مشروعا يتضمن إقامة دولة صحراوية في "تيرس الغربية"،التي تتحد فدراليا مع موريتانيا،لكن الفكرة رفضها المغرب وجبهة البوليساريو[2].

في عهد "فرنسوا ميتران" وبفضل البترول الجزائري تم التأثير على سياسة فرنسا في المنطقة، فاستقبلت وزارة الخارجية الفرنسية وفدا من جبهة البوليساريو، وسمحت للجبهة بفتح مكتب رئيسي لها في باريس في فيفري 1982، والملاحظ أن سياستها في هذه الفترة اتجاه قضية الصحراء، اتسمت بالحياد مع الدفاع عن الوضع القائم أي مساعدة المغرب سرا، والدفاع عن الوحدة الترابية لموريتانيا، مع الإبقاء على علاقات جيدة قدر الإمكان مع الجزائر[3]، منتهجة بذلك سياسة إيجاد توازن خاص يضمن مصالحها مع كل الأطراف، فهي تدرك أن من مصلحتها التوصل إلى حل للقضية تقتنع به المغرب والجزائر، باعتبارها الداعم لجبهة البوليساريو في التسعينيات خرج الموقف الفرنسي عن الحياد ليصبح حليفا واعدا للمغرب ففي 1994 زار وزير الداخلية الفرنسي شارل "باسكوا" مدينة العيون الصحراوية، كذلك زار وفد من مجلس الأمة الفرنسي مدينتي الداخلة والعيون المحتلتين 1996، ورغم التصريحات الرسمية التي حاولت تبرير هاته الزيارات حيث صرح وزير الخارجية الفرنسية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية "أن فرنسا أعربت

---

[1]– war and Insrgecy,op.cit,p.25

[2]– مسعود شعنان، ***مرجع سابق***، ص. 150.

[3]– ***المرجع نفسه*** ، ص.151.

دائما عن موقفها المحايد فيما يخص هاته القضية الشائكة، ودعمت دائما مجهودات الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنظيم استفتاء تقرير المصير[1]"،إلا أن الصحراويين يفندون ذلك، وهذا ما يتضح في تصريح الرئيس الصحراوي في 11 ماي1998 بخصوص موقف فرنسا من النزاع، حيث يقول "نحن لسن ضد مصالح فرنسا في المغرب، ولا ضد الروابط المميزة التي تملكها مع هذا البلد، نحن نطالب فقط من باريس أن لا يكون موقفها اتجاه المغرب على حساب مصالح الشعب الصحراوي"، داعيا في الوقت نفسه فرنسا إلى دعم المخطط الأممي للسلام بكل وضوح، وتجنب كل المواقف المنحازة في الصراع بالصحراء الغربية "، وهي التي طالما تدخلت وأدارت هدا النزاع لما كانت القضية معروضة أمام منظمة الوحدة الأفريقية التي تضم عدد كبير من الدول المرتبطة بالسياسة الفرنسية، ودعمت الحل الثالث الذي يعطي سلطات واسعة للبوليساريو في إطار السيادة المغربية، أي الحكم الذاتي الموسع كحل مرحلي يمكن الصحراويين فيما بعد من التفاهم مع المغرب سياسيا، وقد يتخذ شكل كنفدرالية أو اتحاد،الذي أصبح مطلبا رسميا لدى مجلس الأمن في اجتماعه في 13 ماي 2000[2].في نفس السنة وفي ندوة صحفية يطلب الرئيس الصحراوي "محمد عبد العزيز" من فرنسا " أن تسمح للمجتمع الدولي تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي" إشارة للموقف الفرنسي الداعم للمغرب، والمعيق لعملية السلام،الذي وصفه وزير الخارجية الصحراوي "محمد ولد السالك" في 18 جويلية 2000 "بالمؤامرة" حيث صرح في ندوة صحفية اتهم فرنسا بشكل غير مباشر بتكريس وضع الحرب، والأزمة في المنطقة قائلا "بأن قوى خارجية وتماشيا مع مصالحها الاقتصادية، والتجارية ولاعتبارات سياسية خاصة بها في

---

[1]–Thomas de saint Maurice ***, sahara occidental 1991-1999 l'enjeu du référendumd'auteldétermination*** , (Paris , l'harmattan , 2000)p153

[2]– أمينة مالكي، ***مرجع سابق***، ص.47.

منطقة شمال غرب أفريقيا، تريد إعادة ما عملت على تمريره سنة 1975 عندما قررت تجاوز حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، والاستقلال من خلال اتفاقية مدريد التي رمت بالمنطقة في حرب..."[1]،رغم ذلك الرئيس الفرنسي جاك شراك يصف "الصحراء الغربية وينعتها بالأقاليم الجنوبية للمغرب" أثناء زيارته للمغرب في ديسمبر 2001، والتي جاءت بعد زيارة السيدة "دانيال ميتران" حرم الرئيس الفرنسي الراحل في نوفمبر من نفس السنة، ورئيسة مؤسسة فرنسا للحريات لمخيمات اللاجئين بتندوف ثم المغرب فالأراضي الصحراوية في إطار دعم "حقوق الشعب الصحراوي"، لكن السلطات المغربية منعتها من دخول أراضي الصحراء المحتلة[2].

الملاحظ أن فرنسا كانت دائما السند الأساس للمغرب، والداعم له فيما يخص ملف الصحراء الغربية،وأنها نادرا ما وجهت له انتقادات علنية في مجال حقوق الإنسان، سواء في قضية الصحراء الغربية أو أي قضية أخرى رغم طرد السلطات المغربية لمنظمات حقوق الإنسان، ومؤسسات التضامن الفرنسية مع الشعب الصحراوي، وناشطين حقوقيين، ومع هذا أشاد الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" عند زيارته للمغرب في 2007/10/23 بالتعددية والانفتاح والتقدم الواضح في مجال الحريات، الذي يشهده المغرب الديمقراطي[3]، وهو الذي صرح في يناير 2016 خلال مشاركته في محاضرة لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بأبو ظبي حيث قال "أنه من غير المقبول إقامة دويلة صغيرة جنوب المغرب، وأنه بات على قناعة تامة بالوحدة الترابية للمملكة ...وأن الوقت قد حان لإغلاق هذا

---

[1] عمر بوزيد، "نزاع الصحراء أزمة التسوية الأممية والمغربي الجزائر"، ***مجلة العصر الالكترونية***، يوم 2004/09/05 ص .16.

[2] – ***المرجع نفسه***، ص .17.

[3] – عبد النبي مصطفى، ***استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر1 : كلية الحقوق ، 2014) ص. 179.

الملف الذي مس وحدة المغرب الترابية بشكل نهائي ..." كما قال كذلك "فرنسوا هولاند" خلال زيارة رسمية للمغرب في أفريل 2013، أنه بفضل الخطة المغربية التي ترفض فكرة استقلال الصحراء الغربية وتقترح بدلها الحكم الذاتي للصحراويين في إطار السيادة المغربية "[1]،هذه التصريحات الرسمية للرؤساء لفرنسيين تعبير واضح عن الموقف التقليدي الرسمي لفرنسا المساند دائما للمغرب في قضية الصحراء الغربية، ففرنسا تعتبر المغرب "حليف أساسي"، فقد طلبت الحكومة الفرنسية من النواب الفرنسيين في البرلمان الأوروبي للعمل على تقوية المغرب في القضية التي عرضتها جبهة البوليساريو على محكمة العدل الأوروبية، بخصوص نهب الثروات واتفاق الصيد مع الاتحاد الأوروبي الذي ألغته بحكم صدر في21 ديسمبر2016، واقترحت وقف المتابعات القضائية بخصوص فوسفات بوكراع، استنادا لقرار محكمة العدل الأوروبية في مقابل الدخول في جولات تفاوض بين المغرب وجبهة البوليساريو[2].

منه بدراسة الموقف الرسمي الفرنسي من النزاع بتأني نستخلص أنه موقف يشي بحرص فرنسا الدفين على إبقاء القضية الصحراوية طي الاشتعال، كي تضمن ذريعة التدخل في شؤون المنطقة من خلفية تاريخية،فقد عرقلت المبدأ الوحيد لتجسيد الشرعية الدولية المتمثل في حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره عبر الاستفتاء، لسبب بسيط هو أنها في حد ذاتها أسست للاستعمار، وموقفها الرسمي المعلن في مجلس الأمن كعضو دائم يتمتع بحق الفيتو تصادق على تجديد مهمة المينورسو، ولا تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، لكن في الميدان فرنسا تتماشى وطرح النظام المغربي على حساب

---

[1]– فاطمة الزهراء حاجي، ***البعد الإعلامي في الدبلوماسية الجزائرية منذ 1975***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر3:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014) ص. 164.

[2]–***المرجع نفسه***، ص. 165.

الشرعية الدولية[1]، كل ذلك من أجل الحفاظ على مصالحها مع كل أطراف النزاع، كما نستخلص أن لها دور كبير في إدارة التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية الناتج عن مشكلة الصحراء الغربية.

رغم ذلك فموقف المجتمع المدني الفرنسي اتجاه نزاع الصحراء الغربية يختلف عن الموقف الرسمي، وهو يؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وإضافة لما ذكرناه سابقا فقد احتضن مؤخرا مقر الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 2018/06/22 الاجتماع الأول للشبكة البرلمانية الدولية لدعم تقرير المصير بالصحراء الغربية، طبقا لمقررات الاجتماع البرلماني الذي تم تنظيمه على هامش الندوة الثانية والأربعون للتنسيقية الأوروبية للتضامن مع الشعب الصحراوي بباريس[2].

المطلب الثالث : دور وموقف إسبانيا

سياسة إسبانيا اتجاه قضية الصحراء الغربية يجب أن ينظر إليها من المنظور التاريخي أولا، لأن تاريخ الإقليم ارتبط بها لفترة طويلة، فهي الدولة المستعمرة وصاحبة السلطة الإدارية على الإقليم، فقد يبدو ظاهريا أن اهتمام اسبانيا، وتدخلها في قضية الصحراء الغربية قد تراجع بعد توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية الأطراف، مع كل من المغرب وموريتانيا غير أن سياستها في التأثير على القضية مستمرة[3]،فهي تنتهج سياسة خاضعة لمصالحها في المنطقة وللظروف والمستجدات سواء الداخلية أو الخارجية منها، فالدور الإسباني بالغ الأهمية بيد أن مسؤوليتها استثنائية كذلك، كما لها من تأثير في هده الساحة بصفتها

---

[1] إسماعيل دبش، ***سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي***(الجزائر: دار هومة،2017)،ص.213.

[2] – ***وكالة الأنباء الصحراوية*** ، يوم 21 جوان 2018 .

[3]- Yahia Zouhir and Daniel Volman « International Dimensions of Western Sahara conflict " West part , Praeger , 1993 p17

المستعمرة السابقة التي ما تزال مسئوليتها قائمة على الإدارة، حسب فتوى السيد "هانس كوريل" مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية في 2002/01/29[1]، حيث يقع على اسبانيا واجب قانوني سياسي، وأخلاقي لاتخاذ جميع الوسائل الضرورية لضمان حق تقرير المصير الفعلي لشعب الصحراء الغربية والمساهمة في استقرار المنطقة[2]، فمسؤوليتها اتجاه الإقليم لا تنتهي حتى يتم إجراء استفتاء حر ونزيه لتقرير المصير، الذي هو الضمان الأساسي لتطبيق الشرعية الدولية في الصحراء الغربية، فبموجب أحكام المادة 73 ثم الفقرة "**ب**"، و "**هـ**" من نفس المادة، والمادة 74 من الفصل 11 والمادة 103 من الفصل 16 من الميثاق الأممي، مازالت اسبانيا تعتبر القوة الإدارية للإقليم، رغم تخليها عن واجباتها التاريخية بعدم تمكين الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، فالصحراء الغربية كانت مستعمرة إسبانية منذ 1884 وأدرجت عام 1963 في قائمة الأقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي بموجب الفصل 11 من الميثاق الأممي، وابتداء من 1962 أحالت اسبانيا معلومات تقنية،وإحصائية عن الصحراء الغربية للأمم المتحدة بموجب المادة 73 فقرة "**هـ**" من ميثاق الأمم المتحدة، وقامت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بدراسة هده المعلومات، وفي سلسلة اللوائح الصادرة عن الجمعية العامة بشأن قضية الصحراء الاسبانية(الصحراء الغربية)، أعيد تأييد انطباق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على الإقليم، وقامت إسبانيا بإبلاغ الأمين العام الأممي في 1976/02/26، أنها قامت اعتبارا من ذلك التاريخ بإنهاء تواجدها في الصحراء

---

[1]–كارلوس رويث ميقال، الصحراء الغربية 1975–2005 تبدل متغيرات نزاع محاصر، ***نشرة معهد إيلكانو الملكي***، رقم 2005/40 ترجمة مصطفى الأمين 2005/03/30 ص8

[2]– وردية حدوش،***قضية الصحراء الغربية بين الإخفاق والركود وأفاق فعلية حق الشعوب***(تيزي وزو الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ،2018) ص. 325.

الغربية، والتنازل عن مسؤوليتها على الإقليم[1]، ومنه فان لإسبانيا المسؤولية القانونية والتاريخية والأخلاقية اتجاه الصحراء الغربية،التي تفرض عليها إعادة النظر في مواقفها إزاء وضع الشعب الصحراوي، فهي تملك السلطة الإدارية في الإقليم، وبإمكانها اتخاذ العديد من الإجراءات لمساعدة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، كما يجب عليها التدخل رفقة المجتمع الدولي لإيقاف الاعتداءات العديدة والمتكررة، التي تمارس ضد الصحراويين لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان ضدهم، ولتفادي عودة النزاع المسلح بين المغرب وجبهة البوليساريو،الذي له تداعيات خطيرة على استقرار المنطقة ككل، والكثير من بلدان المجتمع الدولي يعيرون أهمية خاصة لموقفها في النزاع لتحديد مواقفهم منه وهذا ما يحصل مثلا مع معظم الدول الإسبانو ــ أمريكية والاتحاد الأوروبي[2].

الحكومات المتعاقبة على الحكم في إسبانيا مند التحول الديموقراطي في 1976 بعد سقوط الديكتاتورية ووفاة الجنرال "فرانكو"، اتسمت سياستها الخارجية بتحسن علاقاتها مع المملكة المغربية على المطالبة بتطبيق حق تقرير المصير، والتمسك بمبدأ الشرعية الدولية المعمول بها، بحكم الأهمية الإستراتيجية للمغرب في طبيعة العلاقات الاسبانية المغربية[3]، التي لها أبعاد متعددة في السياسة الخارجية لأسبانيا، منها المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والجيواستراتيجية بحكم أن المغرب هي التي تدير الموارد الطبيعية للصحراء الغربية، التي تمثل أهمية كبرى للاقتصاد الأسباني، وكذلك الموقع الجغرافي الهام للمغرب في مراقبة تدفق حركة المهاجرين نحو أوروبا، وكذلك الجماعات الإرهابية، ما جعلها تتبنى سياسات قريبة من المغرب وموافقة لطرحه، حيث يتضح ذلك مثلا من خلال تصريح وزير الخارجية

---

[1]– وردية حدوش ، ***المرجع نفسه***، ص، 327.

[2]– كارلوس رويث ميقال، ***مرجع سابق***، ص. 8.

[3]– أمينة مالكي ، ***مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991–2012***، مذكرة ماجستير مقدمة لجامعة الجزائر 3 ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013 ص 45

الأسباني "موراثينوس" لجريدة " ألموندو" في 11 جويلية 2004 "أن إجراء استفتاء في الصحراء الغربية الآن سيسبب أزمة في المغرب العربي ككل" مظهرا ميوله نحو خيار أخر،"حل سياسي يرضي الكل بإعطاء الجميع حقوقهم"، معتبرا أن الوضع الحالي يختلف عما كان عليه في 1991 حين قبل المغرب بإجراء الاستفتاء، وعما كان عليه قبل 30 سنة حين تأهبت اسبانيا لأجرائه[1]، كذلك تأكيد رئيس الحكومة "خوسيه لويس رودريغس تاباثيرو" في مقابلة مع التلفزيون الرسمي في 19 يناير 2005"أن الحل الوحيد يمر بالاتفاق مع المغرب"، وأن الاستراتيجيات المعدة من قبل أطراف بعيدة عن النزاع لم تثمر أبدا مما يفهم منه رفض لمشروع "جيمس بيكر"، كذلك نقل وكالة أنباء أوروبا في 2005/01/20 طلب كاتب الدولة الأسباني لشؤون الهجرة من الإتحاد الأوروبي تمويل نظام مراقبة خاص للحدود المغربية مع الجزائر وموريتانيا رغم أن الصحراء الغربية تفصل بين المغرب وموريتانيا، ثم كذلك تواجد "خوسيه سيكورا" مندوب الحكومة الكنارية في العيون يوم 2005/03/12 مصحوبا بوفد كناري تجاري[2]، وهي المرة الأولى التي يطأ فيها موظف حكومي سياسي أرض الصحراء الغربية منذ انسحاب إسبانيا كل هذه التصريحات بما في ذلك اعتبار الجزائر كطرف في النزاع، رغم أن الأمم المتحدة تؤكد أن المغرب والبوليساريو هما فقط طرفي النزاع، بالإضافة إلى بعض المبادرات المروجة إلى مغربية الصحراء، وفي نفس الوقت تنتهج سياسات قريبة من البوليساريو، فتحت الضغط الجزائري الذي كان يدعم حركة استقلال جزر الكناري(le MPAIA)[3]، وتطور المبادلات التجارية بين إسبانيا والجزائر، حمل إسبانيا لإعادة النظر في سياساتها بالمنطقة حيث جاء في البيان المشترك الذي في ختام زيارة الوزير الأول الاسباني

---

[1]-كارلوس روث ميقال، ***مرجع سابق***، ص.8.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص.9.

[3]- علي الشامي، ***مرجع سابق***، ص.192.

"أدولفو سواريز غونزاليس" في 1979/04/30 للجزائر بأن" تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية تعرف تأخرا كبيرا وهذا المشكل يحتاج إلى حل سريع"[1]،بعد اتفاق الجزائر بين جبهة البوليساريو وموريتانيا في 1979/08/05 أعلنت الخارجية الاسبانية ترحيبها بالاتفاق، ورفضها إلحاق الجزء الذي انسحبت منه موريتانيا بالمغرب، ودعت لأجراء استفتاء للصحراويين يمكنهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم ليظهر تطور الموقف الاسباني من القضية الصحراوية باعتراف الحكومة الاسبانية بجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي.

نتيجة لذلك تعلن الحكومة الاسبانية بأن اتفاقية مدريد قسمت الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، وأنها سلمت إدارة الإقليم، ولم تسلم السيادة عليه، وتعتبر أن حضور المغرب في الصحراء هو مهمة إدارية فقط حتى إجراء استفتاء تقرير المصير.أما الرأي العام الاسباني فكانت المنظمات غير حكومية وشبه حكومية وأحزاب اليسار متعاطفة مع القضية الصحراوية والحرب التي تقودها البوليساريو، وتعقد صلات بالشعب الصحراوي في مخيمات تيندوف، وتقدم له الدعم المادي وتسوقه على مستوى المنظمات الأوروبية لدعم قضيته ونضاله وحاليا تتمتع قضية الشعب الصحراوي بقدر ملحوظ من الدعم الشعبي في اسبانيا هذا الدعم الذي يمتد من الناشطين السياسيين اليساريين إلى الضباط العسكريين المحافظين ، يترجم إلى فوائد ملموسة اقتصادية ومن نوع أخر لصالح العديد من الصحراويين والذي نجم في أغلبه عن الإدراك الجماعي بالذنب إزاء أحداث 1975[2]، وعن الاعتقاد بأنه كان بمقدور إسبانيا أن تغير مسار الأحداث في الصحراء وبشكل حاسم، فقد كان بالإمكان أن تستقل الصحراء الغربية بحيث

---

[2]–محمد عمرون ، ***تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005*** ، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2007)، ص.86.

[2]SSI.War and Insurgency,***op.cit***,p.26.

تضمن مصالح اسبانيا، كما كان بالإمكان معارضة ضم المغرب وموريتانيا للإقليم[1] وتجدر الإشارة هنا إلى أن القضية الصحراوية كسبت دعم أحد أهم المناصرين الدبلوماسيين والسياسيين المحافظين الإسبان مثل رئيس الوزراء السابق "خوسيه ماريا أثنار" الموالي للولايات المتحدة الذي أولى دبلوماسية عملية، ومساعدة أخلاقية لقضية الصحراء أكثر ممن سبقوه وخلفوه من الاشتراكيين.

يمكن أن نستخلص من هذه السياسة الاسبانية أنها تراجعت عن فكرة إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير على أن تمنح الإقليم حكما ذاتيا، وكان تمسكها بمبدأ حق تقرير المصير، والشروع في بناء دولة صحراوية من خلال التنظيم السياسي للجماعة الصحراوية ما هي إلا عوامل كانت تستغلها للحفاظ على مصالحها في هذا الإقليم، وأنها وقعت اتفاقية مدريد الثلاثية لأنها ترى في المغرب حليفا قادرا على حماية المكتسبات التي حرصت على الاستفادة منها بعد خروجها من الصحراء، حيث قامت ببعض الاتفاقات التي تنص على اشتراك إسبانيا مع المغرب في استغلال مناجم الفوسفات في الصحراء، وبقاء أسطول صيدها في المياه الصحراوية وضمان قاعدتين عسكريتين لها قبالة جزر الكناري،بدل الاعتماد على جبهة البوليساريو الحديثة العهد، والتي يمكن أن تكون دولة فتية غير مضمونة الولاء.

كذلك من خلال تتبع مسار السياسة الاسبانية اتجاه قضية الصحراء نستخلص أنها تدخل في إطار الإستراتيجية الكبرى للغرب اتجاه العالم الإسلامي عامة، وفي المنطقة المغاربية للشمال الإفريقي بالخصوص، فعملية تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية كانت جارية بين جبهة البوليساريو، والاستعمار الإسباني قبل 1975، إلا أنها لم تجسد واقعيا فالتأجيل وخلق بؤرة توتر في المنطقة أولى من تجسيد الشرعية الدولية فإسبانيا دولة عضو في منظمة الحلف الأطلسي، وسياستها يجب أن تعكس إرادات

---

[1] ***Ibid***,26.

واستراتيجيات الدول الغربية في خلق بؤرا للتوتر في المنطقة توظفها في علاقاتها الثنائية[1]بالدول الإقليمية لاستمرار تدخلها في العمق الجيوسياسي للمنطقة المغاربية، وترتبط كذلك بمتغيرين أساسيين للدولة الإسبانية والإتحاد الأوروبي:

أولا: المتغير الاقتصادي فالمنطقة غنية بالموارد الطبيعية كالثروة السمكية وما تحققه من عائدات مالية في قطاع الصيد البحري لأسبانيا والدول الأوروبية عامة وحقوق استغلال مناجم الفوسفات التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد الاسباني ما تمثله.

ثانيا: وضع مدينتي "سبته ومليلية" المحتلتين من طرف إسبانيا،اللتان تمثلان وحدة الدولة الاسبانية فمن مصلحتها بقاء ملف الصحراء الغربية شائكا دون حل، مما يضمن تحييد المغرب عن المطالبة برد المدينتين.

[1]– إسماعيل دبش، ***مرجع سابق***، ص.212 .

المبحث الثالث : الجهود الأممية لتسوية نزاع الصحراء الغربية

أحيل ملف نزاع الصحراء على الأمم المتحدة بعد فشل جهود منظمة الوحدة الإفريقية في تسويته في منتصف الثمانينات، ولم تكن أول مرة تعرض فيها القضية على المنظمة الأممية، بل سبق لها أن تدخلت عبر إحدى أجهزتها الرئيسية وهي محكمة العدل الدولية بعد أن أحيلت القضية إليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974، إثر رفع المغرب وموريتانيا دعوة للمحكمة بأحقيته في امتلاك الصحراء الغربية، وأقرت محكمة العدل الدولية بأن حججهما غير كافية لإثبات سيادتهما على إقليم الصحراء الغربية، ورغم نجاح الأمم المتحدة بوقف النزاع عسكريا عام 1991، بتطبيق قرار وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع إلا أنها فشلت في إجراء استفتاء رغم تنصيب بعثة خاصة مكلفة بهذه المهمة، وتعيين عدة مبعوثين أمميين خاصين بالصحراء الغربية قدموا عدة حلول،ورغم مساعي منظمة الأمم المتحدة عبر مختلف وكالاتها وأجهزتها من محكمة العدل الدولية، ومجلس الأمن إلى الجمعية العامة من خلال إصدار العديد من القرارات من أجل إيجاد حل سلمي للقضية يلقى قبول طرفي النزاع.

المطلب الأول : دور الأمم المتحدة في تسوية نزاع الصحراء الغربية

تعتبر الصحراء الغربية المستعمرة الأخيرة في إفريقيا عرضت قضيتها على الأمم المتحدة في فترة الاستعمار الاسباني في 1963 حيث سجلت ضمن قائمة الأقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي، التي يجب تصفية الاستعمار فيها وفقا للقرار الأممي1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15ديسمبر 1960،الذي شاركت الدبلوماسية الجزائرية في صياغته والقاضي:

بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[1]، حيث صاحب دخول القضية الصحراوية وضع متميز بتنامي موجات التحرر في نقاط عديدة من العالم، والذي كان عاملا مساعدا في دعم المنظمة الأممية للقضية الصحراوية[2]،عندما عرضت قضية الصحراء الغربية على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام1965 اتخذت قرارها 2072 الذي تضمن مطالبة إسبانيا بإنهاء احتلالها للصحراء، ثم في 1966 أثيرت القضية في الدورة 22 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقدمت كل من إسبانيا والمغرب وموريتانيا مذكرات تدعي أحقيتها في الصحراء الغربية، فاتخذت الجمعية العامة قرارها رقم 2229 بتاريخ 20ديسمبر 1966، الذي يؤكد الحق الثابت لشعب الصحراء في تقرير مصيره وفي 19 ديسمبر 1967 جاء قرار الجمعية العامة رقم 2354 القاضي بإجراء استفتاء في الصحراء الغربية[3]، لتحديد مستقبل المنطقة، وتوالت القرارات اللاحقة لتؤكد كلها إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية لتقرير المصير.

أمام تأزم الوضع ووصوله إلى نقطة حرجة نتيجة الأطماع المغربية والموريتانية من جهة واندلاع الصراع بين جبهة البوليساريو، والمستعمر الاسباني من جهة،أرسلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة تقصي الحقائق في الصحراء الغربية،وضمت هذه اللجنة ممثلي(ساحل العاج، كوبا، إيران)لدى الأمم المتحدة، وقد حلت بالصحراء الغربية من 12_20ماي1975 حيت واجهتها مظاهرات درامية مؤيدة لجبهة البوليساريو ومعارضة للوحدة مع المغرب أو موريتانيا[4]، وقد قامت اللجنة بزيارة اسبانيا ما بين 21_24ماي تم الجزائر ما بين 28_30ماي، وأنهت زيارتها للمنطقة بزيارة موريتانيا في الفترة ما بين 4_9جوان من نفس السنة وفي 15 أكتوبر أصدرت اللجنة تقريرا لصالح تقرير المصير

---

[1]– إسماعيل معراف، ***مرجع سابق***، ص. 89 .

[2]– علي الشامي، ***مرجع سابق***، ص. 341.

[3]– عبد الله منقلاتي، دحمان تواتي ، ***البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا*** (الجزائر: دار الشروق، 2009) ص. 126.

[4]– SSI , War and Insugeny,***op.cit***, p. 25.

للصحراويين[1]تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي نوفمبر قامت لجنة تصفية الاستعمار في الأمم المتحدة بتبني حل لمشكلة الصحراء الغربية بعد أن كانت محكمة العدل الدولية أصدرت حكمها، ورأيها الاستشاري في 16 أكتوبر 1975 القاضي بعدم وجود روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار 1514، المتعلق بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية،حيت عملت اللجنة على الاعتراف بجبهة البوليساريو ممثلة للشعب الصحراوي، وصدر القرار رقم 3734 بتاريخ 21نوفمبر 1975 مؤكدا على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[2]، إلا أنه طيلة هذه الحقبة من عرض القضية على الأمم المتحدة لم تتحرك المنظمة الأممية بفاعلية لتسوية النزاع باستثناء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية،لتبدأ جهود منظمة الوحدة الإفريقية في السعي لإيجاد حل وتسوية لهذه القضية.

رغم أن المنظمة الإفريقية وفقت إلى حد ما في المساهمة بنجاح في الجهود التي بدلت لإيجاد تسوية مرضية للنزاع الحدودي الجزائري المغربي، فإن مبادرتها المتعلقة بتسوية نزاع إقليم الصحراء الغربية اصطدم بعدة عراقيل وصعوبات، وذلك ليس لأن المنظمة لم تنتهج نفس الأسلوب السياسي الدبلوماسي التوفيقي بين أطراف النزاع، وإنما لأن هذا النزاع يتميز كذلك بكونه لا يرتبط فقط بالوضعية الحدودية، بل ويشمل أيضا إقليما صحراويا مهما من حيث مداه الجغرافي وموارده الطبيعية، كما يتميز هذا النزاع بكونه لا يهم فقط الأطراف السياسية الطبيعية في كل صراع دولي، أي لا يهم فقط الدول، وإنما يشمل أيضا حركة لا تتوفر على كل العناصر القانونية، والسياسية الأساسية لترقى إلى مستوى الدول بل إلى مستوى حركة تحرر وطني، لقد شهدت المنظمة اهتماما كبيرا بقضية الصحراء الغربية، فلم يكن موقفها دائما لصالح المغرب، ففي مؤتمر القمة بالموزنبيق يناير1976 أوصت لجنة التحرير التابعة

---

[1]- ***Ibid***, p. 25

[2]- Segura lomasAntoni***, la Question de sahara dans la dynamique géopolitique du-MaghrebComfluencesmèditerraneé***, N31 auto – mne France . 1999

لمنظمة الوحدة الإفريقية بالاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحرير إفريقية، وفي اجتماع وزراء خارجية المنظمة في "جزر موريس"جوان 1976 تبنوا التوصية، وتتجلى الاعتبارات المتصلة باعتماد خطة السلام الإفريقية، في مصادقة اللجنة الرابعة للأمم المتحدة في نوفمبر 1985م على مشروع التوصية التي تقدمت به الجزائر، والتي تؤكد على أن حل مسالة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار رقم 104 الذي اتخذه مؤتمر القمة الإفريقي التاسع عشر، وهو القرار الذي يحدد الطرق، والوسائل الكفيلة بالتوصل إلى حل سياسي عادل، وحاسم للنزاع فقد صادق مؤتمر القمة المنعقد في الخرطوم جوان 1978 على عقد مؤتمر قمة استثنائي حول الصحراء الغربية،وشكل لجنة من الحكماء تتألف من خمسة رؤساء دول من بينهم رئيس المنظمة للتقويم، وحصر كل معطيات قضية الصحراء الغربية بما في ذلك حق تقرير المصير، وفي اجتماع لجنة الحكماء في الخرطوم سنة 1979 تبنت اللجنة قرارا يوصي بالوقف الفوري لإطلاق النار، وممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير مصيره، عن طريق استفتاء عام وحر، ثم قبول الجمهورية العربية الصحراوية كعضو كامل العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية،واعترافها بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره.

انسحبت المغرب من المنظمة احتجاجا على ذلك في1984مما حال دون استمرار منظمة الوحدة الإفريقية في مساعيها لإيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية[1]وإعادة إدراجه في الأمم المتحدة، وبناءا على خطة كانت منظمة الوحدة الإفريقية قد وضعتها،وقدمتها للجمعية العامة للأمم المتحدة التي اتخذت القرار 41/39في 05ديسمبر 1984 في الدورة39 حيت أكد ما يلي:

1_اعتبار مشكلة الصحراء الغربية قضية إنهاء استعمار.

[1]– أحمد سيد ، مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات "***مجلة السياسة لدولية*** " (ع 150) ، (أكتوبر 2002) . ص. 129

2_حل مشكلة الصحراء الغربية يكمن في تبني وتنفيذ القرار الصادر عن القمة الافريقية19.

3_تطلب من طرفي النزاع الدخول في مفاوضات مباشرة لإيقاف إطلاق النار لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء استفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة.

4_تأييد الجهود التي تبدلها منظمة الوحدة الإفريقية والهادفة إلى التوصل لحل عادل وحاسم لمشكلة الصحراء الغربية وفقا لقرارات كلتا المنظمتين[1].

أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة موقفها من الصراع في الدورة الأربعون حيث أصدرت في 1985/12/03 القرار50/40وفي نهاية 1986 بدأ الأمين العام للأمم المتحدة "خافيير بيريز دي كويلار" مساعيه الحميدة لإيجاد حل لقضية الصحراء الغربية،حيث اتسمت مساعيه بسرية الاتصالات بين أطراف النزاع، والتركيز في الحصول على المعلومات حول القضية من مصادر محايدة، والاعتماد على مشاركة وسطاء مثل رئيس منظمة الوحدة الإفريقية.

توجت هذه المساعي بزيارة بعثة مشتركة مشكلة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية، والأمم المتحدة في الفترة ما بين 01_10ديسمبر 1987للمنطقة، وذلك بهدف دراسة وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها إجراء استفتاء، فأعلنت جبهة البوليساريو عن وقف إطلاق النار حتى تتمكن البعثة من تنفيذ مهمتها،في 1988/09/20 أصدر مجلس الأمن قراره رقم88/621، الذي يقضي تعيين ممثل خاص

[1]– أحمد السيد، ***المرجع نفسه***، ص.131.

للأمين العام للأمم المتحدة مكلف بقضية الصحراء الغربية[1]،كما صدر عن الجمعية العامة في دورتها 43 في 1988/11/22القرار 33/43،الذي رحبت من خلاله بالموافقة المبدئية لكل من المغرب وجبهة البوليساريو في 1988/08/30على الاقتراحات المقدمة من طرف كل من رئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، والأمين العام للأمم المتحدة،بشأن إجراء استفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية بإشراف الأمم المتحدة، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية[2]، وفي سنة 1990قام الأمين العام الأممي"خافيير بيريز دي كويلار" بجولة لدول المنطقة في محاولة لإقناع الأطراف بالإسراع في تنظيم هذا الاستفتاء،ليتم بعده إصدار القرار الأممي 690 بتاريخ 1991/04/29، الذي يتضمن المصادقة على مشروع مخطط السلام الأممي المقدم من طرف مجلس الأمن، الذي يضع الترتيبات لتنظيم الاستفتاء، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحضير استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية " MINORSO"، وطبقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم 22464 تنقسم هذه البعثة إلى ثلاث مكونات: (وحدة مدنية – وحدة عسكرية – وحدة أمنية)، يتكون طاقمها من 250 إلى 450 شخص ما بين مراقب عسكري وشرطي مدني، وشخصيات عسكرية ومدنية،مقرها مدينة العيون بالصحراء[3] وينتمي هؤلاء الأشخاص إلى 25دولة.ليدخل وقف إطلاق النار بين الطرفين حيز التنفيذ يوم 1991/09/06تنتهي بإعلان نتائج الاستفتاء في يناير 1992، حيث كانت عناصر مخطط التسوية الأساسية كالآتي:

1_تكون عبارتا "نعم للاستقلال" و "الانضمام للمغرب" هما صيغتا السؤال المطروح على المقترعين.

---

[1]– محمد عمرون، ***تطور النزاع الصحراء من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005***، رسالة ماجستير غير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2006–2007) ص. 116.

[2]– اسماعيل معراف،***مرجع سابق***، ص. 180.

[3]- Michel liégeois,Saloméponsin,la minurso,25ans au service de la paix au saharaoccidental,***recheresinterationales***(n :103),(avril,guin2015),p.128.

2_ تقليص القوات المغربية في الصحراء الغربية إلى 60350جندي خلال 11 أسبوعا ابتدءا من دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

3_إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسجناء وتبادل سجناء الحرب تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في اقرب الآجال.

4_تحديد هوية وتسجيل الناخبين الصحراويين المؤهلين للانتخاب و يشكل شرطا أساسيا لمقترح التسوية، إسناد مهمة تحديد الهوية للمينورسو "MINORSO "[1].

إلا أن خطة إجراء الاستفتاء توقفت بسبب ظهور خلافات حادة بين المغرب وجبهة البوليساريو،تتمثل بثلاث أمور جوهرية هي :

1_مسألة التفاوض المباشر.

2_ تحديد معايير لتحديد هوية المشاركين بالاستفتاء طبقا لمقتضيات خطة الأمين العام للأمم المتحدة.

3_مسألة تعيين شيوخ القبائل من كل جانب في لجنة تحديد الهوية.

بضغط من المغرب أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في فيفري 1992تأجيل الاستفتاء، ودخول ملف الصحراء مرحلة الجمود(توقيف القتال وتوقيف المفاوضات) استمرت حوالي 05سنوات، وهي فترة خدمت الوجود المغربي بالأراضي الصحراوية بممارسته لسياسة الاحتلال، والتوطين تحسبا لكافة السيناريوهات المستقبلية أكثر مما خدمت مشروع تنفيذ مخطط الاستفتاء، كما خدمته من حيث تقليل

---

[1]– Martin De frobevrille, ***Sahara Occidental (la confiance Perdu)***,(Paris : l'harmattan, 1996)p.121

نفقاته العسكرية على الحرب التي كانت على حساب التنمية الداخلية أمام استفحال الأزمات الاقتصادية،والاجتماعية التي عرفها المغرب منذ بداية النزاع[1].

بعد تعيين "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق سنة 1997 كممثل شخصي للأمين العام للولايات المتحدة، وبفضل مساعيه وقع المغرب وجبهة البوليساريو في سبتمبر من نفس السنة على"اتفاقية هيوستن"، التي ألزمت الطرفين بعملية تحديد الهوية، وإعادة اللاجئين والسجناء المحتجزين وإبقاء القوات الخاصة محصورة، والامتثال لقواعد السلوك الخاصة بالاستفتاء[2].

كما وافق الطرفان على أن تكون "المينورسو" السلطة الأساسية للإشراف على عملية الاستفتاء وتم زيادة عدد عناصر القوة الدولية لحفظ السلام ل 2500عنصر، وشرعت بعثة الأمم المتحدة فعلا مع بداية 1998 بمتطلبات إجراء استفتاء على أساس أنها ستقوم خلال فبراير 2000 بنشر لوائح المصوتين التي احتج عليها المغرب، بحجة استخدام الهيئة الأممية لسجلات استعمارية اسبانية، وشهادات لزعماء قبائل من الصحراء، وقدم المغرب عشرات الآلاف من الطعون مما تسبب في عرقلة المخطط الأممي[3] الأمر الذي دفع الأمين العام "كوفي عنان"للطلب من مجلس الأمن إسقاط مشروع الاستفتاء لعدم وجود "آلية ملزمة" لأطراف النزاع بقبول النتائج النهائية لقوائم المصوتين،فقد وصف تقريره حول الصحراء الغربية الذي نشره مجلس الأمن بتاريخ 2002/02/19، بأنه اعتراف رسمي للأمانة العامة للأمم المتحدة بفشل مهمتها في وضع حل للنزاع ولصعوبة ملف النزاع ، وكذا بضعف الإدارة الدولية أمام إرادة

---

[1]- ***I bid***, p.125.

[2]- كارلوس لويس،"الصحراء الغربية الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني"، ***مجلة الحوار المتمدن الالكترونية***، (العدد 1308) ،(05 / 09 / 2005)، ص. 07.

[3]- إدريس ولد القابلة " حل قضية الصحراء الغربية لا يزال بعيد أو الخوف من تدخل أمريكي بالمنطقة،***مجلة الحوار المتمدن***،(العدد 1770) ، (2006/12/20)، ص.10.

دولة واحدة (المغرب) واعترف قائلا :"إذا كانت الأمم المتحدة قد عجزت في ضمان تطبيق الاستفتاء المتفق عليه، والمنسجم مع القانون الدولي، فبأي وسيلة ستضمن حكما ذاتيا غير واضح المعالم بالنسبة لأي طرف من الأطراف، يسري داخل حدود دولة ذات سيادة هي المغرب".

بفشل الآليات القانونية للأمم المتحدة بتنظيم استفتاء لتقرير مصير مستقبل الصحراء الغربية، بدأت بالبحث عن حلول سياسة ممكنة لحل النزاع عبر المبعوث الخاص الأممي السيد "جيمس بيكر" الذي دعا طرفي النزاع للتخلي عن فكرة "الفائز يغنم كل شيء "، وإلى البحث عن " الحلول السياسية الممكنة"، التي تمنح لكل طرف منها جزءا لكن ليس كل ما يريده مما يمكن الطرف الآخر من القيام بالشيء نفسه، حيث قدم مشروعين للتسوية إلا أنهما باءا بالفشل.

رغم المفاوضات المباشرة التي بدأت في الثمانينات، والتي ما زالت متواصلة حتى الآن تحت ضغط الأمم المتحدة، وبرعايتها لتقريب مواقف أطراف النزاع، ورغم تعدد المبعوثين الأمميين المكلفين بملف الصحراء الغربية، إلا أن مؤشرات الحل السياسي المتوافق عليه تبدو بعيدة المنال، والوضع في الصحراء الغربية ما زال على حاله"لا حرب، ولا سلام" فبعثة الأمم المتحدة "المينورسو"، أصبحت مهمتها فقط مراقبة وقف إطلاق النار، وتفتقر لآلية مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الشعب الصحراوي من طرف السلطات المغربية في الأراضي الصحراوية المحتلة، ومجلس الأمن أصدر العديد من القرارات إلا أنها لم تتضمن مقترحات محددة لتسوية النزاع الصحراوي، جاءت متشابهة بمضامينها تتناول إلتزام المجلس بمساعدة طرفي النزاع للتوصل لحل سياسي عادل يتماشى، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعوته لهما ولدول المنطقة بمواصلة تعاونهم مع الأمم المتحدة، وأجهزتها المختلفة لإيجاد حل للنزاع،والموافقة على تجديد عمل بعثة المينورسو"MINORSO"من دون أن تظهر قوة الإلزام في قراراته، فقد مضت الآن 27 سنة على إنشاء بعثة الأمم المتحدة بالصحراء الغربية بعد اتفاق وقف

إطلاق النار بين جبهة البوليساريو والمغرب، رغم ذلك لم يحقق أي تقدم في هذا النزاع المصنف كواحد من أشد الصراعات المستعصية على الحلول التوافقية إقليميا، ودوليا وهو ما يوحي بعدم وجود إرادة سياسية لدى مجلس الأمن الدولي لحل هذه القضية.

المطلب الثاني : الحلول الأممية لتسوية نزاع الصحراء الغربية

شهدت قضية الصحراء الغربية على مدار أكثر من أربعين سنة من اندلاعها تقديم العديد من المقترحات لتسويتها غير أنه لم يكن من السهل في ظل التحديات، والعراقيل أن يتم تسوية هذه القضية،حيث يرى "نيكولاس مارتوريس" مدير مرصد السياسة الخارجية، وهو من أهم المراكز الإسبانية للدراسات والأبحاث أنه لن يكون هناك أبدا حلا للنزاع الصحراوي دون اتفاق مسبق بين الجزائر والمغرب، كما أكد على أن هذا النزاع هو قضية معقدة جدا، ويجب انخراط جميع النيات الحسنة لإيجاد حل دائم ومتوازن له.

شهدت سنة 1988 انتقال عملية حل النزاع الصحراوي من المنظمة الإفريقية إلى هيئة الأمم المتحدة التي كانت حتى هذا التاريخ تكتفي بإصدار توصيات تدعو لحل سياسي عادل للقضية ارتكازا على القرار 1514 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 14 ديسمبر 1963، والداعي للقضاء على كافة أشكال الاستعمار، حيث بدأت الأمم المتحدة سلسلة من الإجراءات نتجت عنها عدة اقتراحات لتسوية القضية.

الفرع الأول: المشاريع الأممية

المقترح الأول : مقترح خطة الاستفتاء

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت قرارها رقم 50/40 في ديسمبر 1985 بشان أزمة الصحراء الغربية، ونص على تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بالعمل على إيجاد حل يرضي أطراف

النزاع، على أن تكون بداية المساعي للتوصل لوقف إطلاق النار الذي يعتبر حسب القرار الأممي شرطا أساسيا لأي عمل سلمي.

طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة "خافيير بيريز دي كويلار" في 1988 على المغرب وجبهة البوليساريو، خطة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية[1]إستادا للإحصاء الذي أجرته إدارة الاحتلال الإسباني عام 1974، ويقود هذا التصور في حالة إجراء الاستفتاء إلى أحد الخيارين إما الانضمام للمغرب أو الاستقلال والانفصال عنه، حيث لقيت هذه الخطة نجاحا في البداية تمثل في قبول طرفي النزاع جبهة البوليساريو والمغرب بالخطة في 1988/08/30.

– الموافقة على وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 1991/09/06.

– إنشاء بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالتحضير للاستفتاء في الصحراء الغربية المعروفة اختصار ببعثة المينورسو" MINORSO"[2] بتاريخ 30اوت1988بقرار من مجلس الأمن الدولي يحمل الرقم 1991/690، وطبقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم (S/22464) وخلال 08 سنوات من العمل قدمت بعثة المينورسو جملة من الاقتراحات من ضمنها لائحة لمن يحق لهم التصويت في الاستفتاء،إلا أنها فشلت في إجرائه، وحوصرت بعقبات الإدارة المغربية[3]، حيث قدم المغرب 131 ألف طعن في هذه اللائحة مما منعها من تأدية مهامها على أكمل وجه، لتعلن المينورسو توقف خطة الاستفتاء الأممية بسبب الخلافات الحادة بين الطرفين على من يحق له التصويت، وعلى ذلك الأساس تم إلغاء الموعد الذي كان مقررا للاستفتاء في الصحراء الغربية وهو يوم 1998/12/06.

---

[1]– عمر بوزيد، ***مرجع سابق***، ص.13.

[2]– ***المرجع نفسه***، ص ص.13. 14

[3]– khadiga mohsen finan ,« ***sahara occidental :lamaintien du statu quo*** »,mai2004,p.05.http://www.ceri.sciences.po.org

المقترح الثاني: الإتفاق الإطار أو الحل الثالث أو مشروع بيكر الأول

صدر في 25 جويلية 2000 قرار من مجلس الأمن رقم 1309المتضمن للمبادرة الفرنسية الأمريكية التي تقترح حلا سياسيا لقضية الصحراء الغربية، والذي يعرف كذلك بمخطط بيكر الأول،حيث استطاع السيد "بيكر"إقناع المغرب وجبهة البوليساريو بالتوقيع على اتفاق هيوستن 1997، وإجراء أول مفاوضات مباشرة تم خلالها تشكيل الهيئة المشرفة على الاستفتاء، وقد قبل المغرب الحل الثالث وتحمس له بينما رفضته جبهة البوليساريو، وتجسد هذا الرفض في لقاء رئيس الجمهورية العربية الصحراوية "محمد عبد العزيز"بالمبعوث الأممي "جيمس بيكر" يوم 05 ماي 2001، حيث جدد له رفض جبهة البوليساريو للاتفاق الإطار جملة وتفصيلا، ورفضته الجزائر أيضا وقدمت انتقادات شديدة لمضمون ومحتوى الاتفاق الإطار في رسالة ومذكرة دبلوماسية بعث بها الرئيس" عبد العزيز بوتفليقة" للأمين العام للأمم المتحدة، وإلى مبعوثه الشخصي في الصحراء السيد "جيمس بيكر" في 22 ماي 2001[1] باعتباره يمثل التفافا على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

المقترح الثالث :حل التقسيم

ظهر هذا الحل في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في فبراير 2002، والذي طرح فيه فكرة تقسيم إقليم الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو، بحيث يعطى المغرب إقليم الساقية الحمراء الذي يمثل ثلثي مساحة الصحراء الغربية، ويعطى إقليم وادي الذهب (الجزء الموريتاني حسب اتفاقية مدريد سابقا) لجبهة البوليساريو لتقيم دولتها المستقلة، وهو المقترح الذي رفضه الجانبين،واتهم المغرب الجزائر بالوقوف وراء فكرة التقسيم، وذلك في بيان للحكومة المغربة يوم 2002/02/21 بينما رد الجزائر

[1]- عبد النبي مصطفى، ***إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية***،أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر1: كلية الحقوق،2014)ص ص.203.204.

تجسد في خطاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" يوم 2002/03/16، حيث صرح كجواب منه واضح حول فكرة التقسيم"أن الجزائر لا تملك أي أطماع في الصحراء الغربية ولا تطلب غير تطبيق الشرعية الدولية...ولا يمكن لها أن نتآمر مع المملكة المغربية ضد شعوب أخرى "[1]،أما جبهة البوليساريو فلا ترغب فيه لأنها تريد إقليم الصحراء مستقلا بأكمله.

هذا المقترح الذي رفضه المغرب كذلك لأنه يمس بسيادته، وإقتطاعا لجزء من أرضه حيث عبر وزير الخارجية المغربي السيد"محمد بن عيسى" عن هذا الموقف في تصريح له لجريدة الشروق اليومي الجزائرية "...إن الحل النهائي للقضية الصحراوية يكمن في مقررات الاتفاق الإطار، الذي حدده المبعوث الأممي جيمس بيكر، وهو حل نهائي وشامل يرضي جميع أطراف النزاع، ولا يجب البحث مطولا في حل أخر غير ذلك...".[2]

المقترح الرابع :الحل الوسط

يعرف أيضا بمخطط بيكر الثاني، وقد ورد هذا المقترح في قرار اتخذته الأمم المتحدة بشأن النزاع يحمل رقم 1495 وصدر بتاريخ 2003/07/30، ويشكل هذا القرار "حلا وسط" يجمع بين خطة التسوية التي اقترحها "جيمس بيكر"، ومواصلة الجهود مع الأطراف المعنية للتوصل إلى اتفاق عام، يقضي المقترح بإعطاء حكم ذاتي لسكان الصحراء الغربية يمكن إدارته المحلية من الإسهام الفاعل في سياسة المغرب الخارجية، بالإضافة لإنشاء مجلس قضاء أعلى في الإقليم الصحراوي، مع تقليص عدد القوات المسلحة المغربية في منطقة الحكم الذاتي لمدة تتراوح ما بين أربع وخمس سنوات، ثم يقام الاستفتاء لتحديد مصير شعب الصحراء الغربية بعد هذه المدة، يتشارك فيه كل السكان المقيمين في الإقليم بما فيهم اللذين

---

[1]- عمر بوزيد، ***مرجع سابق*** ، ص.25.

[2]-عبد النبي مصطفى، ***مرجع سابق***، ص.214.

هاجروا من مناطق أخرى أو المواطنين المغاربة، وهو ما رفضته جبهة البوليساريو أولا ثم قبلت به وقبلت به الجزائر كقاعدة للمفاوضات رغم تضمنه لبعض البنود والنقاط، التي يمكن أن تؤدي لنتائج خطيرة في حال تطبيقها على مبدأ تقرير المصير، وشكل قبول جبهة البوليساريو للمخطط مفاجئة للملك المغربي الذي كان يجزم برفض الجبهة له[1].

الحكومة المحلية الصحراوية التي تدير الإقليم في هذه المدة، يتم انتخابها من طرف ناخبين يتم تحديد هويتهم من السكان الأصليين للمنطقة،تشرف على إحصائهم بعثة المينورسو، وهو ما رفضته المغرب بحجة أن خيار الاستقلال هو من بين الخيارات المطروحة للاستفتاء، وينال من السيادة المغربية واعتبرته خيانة للمخطط السابق"الحل الثالث"، وأنه سيؤدي لعرقلة مبادرات التنمية في كافة منطقة المغرب العربي.

يرى المحللون السياسيون أن المغرب رفضت المخطط وتمسكت بالمقترح المتضمن الاتفاق الإطار خوفا من أن يؤدي التصويت في الأخير لصالح الاستقلال، وكان بيان وزارة الخارجية المغربية يؤكد على تأييد المغرب لأي حل سياسي واقعي يحفظ السيادة المغربية ووحدتها الترابية،وأيدت فرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية المغرب في هذا الرفض[2]، رغم تأييد هذا المقترح من طرف مجلس الأمن أولا.

مقترح احتمال الانسحاب الأممي:

في عام 2000 أجرت الأمم المتحدة تقويما شاملا لتسع سنوات من محاولة تنفيذ مخطط التسوية، فخلص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في فبراير 2000، إلى أن كافة الجهود التي بذلت من أجل

---

[1]–عبد النبي مصطفى، ***المرجع نفسه***، ص.210.

[2]–قضية الصحراء الغربية، في الموقع:https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/11/2

التوفيق بين طرفي النزاع باءت بالفشل، فصرح "كوفي عنان" أنه بناء على المشاورات التي أجراها مع مبعوثه إلى الصحراء الغربية، فإن تنفيذ خطة التسوية تعرقلت سنة بعد أخرى على مدى السنوات التسع الماضية بفعل خلافات أساسية بين الطرفين، ومع استحالة تنظيم الاستفتاء فإن اتفاق الإطار أو الحل الثالث مرفوض من طرف البوليساريو والجزائر، وكذلك خيار التقسيم مرفوض مسبقا من المغرب، ولذلك يرى "كوفي عنان" أنه أمام الوصول إلى الطريق المسدود يصبح خيار خروج الأمم المتحدة من الأزمة مطروحا[1]، خاصة وأن الأزمة قد كلفت المنظمة الأممية 1.5 مليار دولار في 11 عاما.

الفرع الثاني:مبادرة الحكم الذاتي المغربية

أكد وزير الخارجية المغربي أن مشروع الحكم الذاتي كان جاهزا سنة 2006، وطرح في 2007 بسبب أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لم تتبقى من عهدته إلا 06 أشهر، وتم طرحه بعد تولي الأمين العام الجديد "بان كي مون"[2] أملا منه في أن يكون الأمين العام الجديد أكثر تفهما، وميلا للطرح المغربي، هذا المشروع الذي يعد انقلابا دبلوماسيا وسياسيا على الحلول الأممية لتسوية قضية الصحراء الغربية، حيث طرح المغرب مبادرة جديدة لقيام حكم ذاتي للصحراء الغربية تحت السيادة المغربية.

من الناحية الشكلية تتكون المبادرة من 35 مادة أو بند، وصيغت بأسلوب يمزج بين اللغة القانونية واللغة السياسية، وذلك عبر تأسيس المجلس الملكي الاستشاري للشئون الصحراوية، والمكون من 142 عضواً ممثلين لقبائل الصحراء الغربية، إضافة إلى ممثلين لبعض المنظمات غير الحكومية والناشطين الحقوقيين، مع التأكيد على وحدة التراب المغربي، ورفض أية خطط لا تستبعد خيار إجراء استفتاء على الاستقلال، وهو ما صعبت معه مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للأم المتحدة وقتئذ

---

[1]- عمر بوزيد، ***مرجع سابق***، ص.23.

[2]- تصريح ناصر بوريطة وزير الخارجية المغربي لقناة*medi1TV* يوم 2016/03/18

(فان فالسوم) خاصة بعد رد جبهة البوليساريو الذي أيدته الجزائر برفض المبادرة، والإصرار على تنفيذ خطة السلام واحترام حق الصحراويين في تقرير المصير، وبعد أربع جولات تفاوض برعاية الأمم المتحدة وأمينها العام الجديد "بان كي مون" ما بين 18 جوان 2007 و18 مارس 2008، لم تأت الأمور بجديد.[1]

لقي هذا المقترح معارضة قوية من طرف جبهة البوليساريو والجزائر الداعمة لها، لكونه لا يجسد الشرعية الدولية وحق تقرير المصير في الصحراء الغربية عن طريق الاستفتاء كمستعمرة مثل بقية المستعمرات[2]، حيث عرضت جبهة البوليساريو مقترحا للتسوية في 10أفريل 2007 يدور حول الاستقلال وقدمت ضمانات للمغرب، ورد مجلس الأمن على المقترحين في 30 أفريل 2007 بالقرار 1754، الذي دعا فيه الطرفين للتفاوض بدون شروط مسبقة تحت الرعاية الأممية، بغية الوصول لحل سياسي سريع مقبول من الطرفين، والذي يمنح حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، والقرار الأممي هو اعتماد للطرح الذي كان قد قدمه جيمس بيكر من قبل.

حسب "ستيفن زونيس" أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم الدراسات حول الشرق الأوسط بجامعة سان فرانسيسكو، مقترح الحكم الذاتي ينطلق من فرضية أن الصحراء الغربية هي جزء من المغرب وهذا موضوع خلاف دائم مع الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والاتحاد الإفريقي فقبول المقترح المغربي

---

[1]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز ***كتاب موسوعة مقاتل من الصحراء***،موضوعات سياسية ، مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/sec16.doc_cvt.htm

[2]- اسماعيل معراف، ***مرجع سابق***، ص.244

للحكم الذاتي، سيكون بمثابة سابقة تاريخية لأنه مند تأسيس الأمم المتحدة، والمصادقة على ميثاقها سيقوم المجتمع الدولي بتبني سياسة بلد بالتوسع بالقوة العسكرية.[1]

إذا كانت الأمم المتحدة قد عجزت عن ضمان تطبيق الاستفتاء المتفق عليه، والمنسجم مع القانون الدولي، فبأي وسيلة ستضمن حكما ذاتيا غير واضح المعالم بالنسبة لأي طرف من الأطراف، يسري داخل حدود المملكة المغربية وفي إطار سيادتها،ورغم تعثر الوصول إلى اتفاق على أي من هذه المقترحات لم يطرح مشروع بديل، مما يعني أن المخاوف ما تزال قائمة بسبب الفراغ السياسي، الذي قد يؤدي مجددا إلى عودة النزاع المسلح في حال سحبت المنظمة الأمم المتحدة بعثة حفظ السلام، التي كلفت الملايين من الدولارات من دون جدوى، ورغم تعاقب عدة دبلوماسيين دوليين(المبعوثون الأمميون للصحراء الغربية) على قيادتها، لم يكن انجازهم أكثر من تنظيم جولات مفاوضات بين أطراف النزاع.

يمكن أن نستخلص أنه رغم تنوع وتعدد المقترحات الأممية لحل هذا النزاع، إلا أن الفترة الممتدة ما بين المقترح الأول سنة 1991 (تدويل القضية الصحراوية) والمقترح الثاني سنة 1997 هي فترة طويلة نسبيا في إطار الاهتمام الأممي، مما يوحي بشيء من عدم الجدية الأممية في سرعة المتابعة والحل، ورغم أن المقترحات التالية قلت فيها الفترة، إلا أن طول أمد القضية وبقاءها دون حل حتى الآن، يؤكد عدم الجدية ويؤكد ضلوع الجهات الأممية في التورط في ممارسة أدوار شكلية داخل إطار التسويات المعلنة ضمانا للنفوذ الدولي في منطقة الصراع، كما نلاحظ أن مواقف الجزائر والمغرب كانت دائما مختلفة اتجاه هذه الحلول.

---

[1]- ستيفن زونس، ***أوباما يتجاهل الاحتلال المغربي اللا شرعي وانتهاكات حقوق الإنسان***.مقال الانترنيت 25-12-2013 upesonline.info /word/

المطلب الثالث : المبعوثين الأمميون المكلفين بنزاع الصحراء الغربية

بعد تولي الأمم المتحدة إدارة ملف نزاع الصحراء الغربية بغية إيجاد حل لتسوية هذا النزاع صادق مجلس الأمن على القرار رقم 621 في 20سبتمبر 1988 الذي يقضي بتعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة مكلف بقضية الصحراء الغربية فكانوا على التوالي:

الدبلوماسي الأوروغواياني هكتور غروس إيسبييل: عينه الأمين العام للأمم المتحدة السيد "خافيير بيريز دي كويلار" في 20 سبتمبر 1988 مبعوثا خاص للصحراء الغربية، وقد أحدث المنصب قبل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع،وهو الذي عمل على انطلاقة الجهود الأممية لتسوية ملف نزاع الصحراء الغربية تحت الرعاية الأممية في الوقت، الذي كانت تعيش فيه المنطقة حرب مستعرة بين طرفي النزاع جبهة البوليساريو والمغرب[1]، واستمر في منصبه إلى غاية 1990.

ثاني المبعوثين الشخصيين للأمين العام للأمم المتحدة "خافيير بيريز دي كويلار" كان الدبلوماسي السويسري جوهانس مانس، الذي عين بالمنصب بتاريخ 19 يناير 1990، حيث شهدت عهدته القصيرة[2] خروج البعثة الأممية "المينورسو" للواقع شهر أفريل سنة 1991، كأحد توصيات القرار الأممي رقم 690، حيث قام بلعب دور هام لإيقاف نزيف الحرب المستعرة بين جبهة البوليساريو والمغرب، ليوقع في حضرته الطرفان اتفاق وقف إطلاق النار في 06 سبتمبر 1991، تم تفعيله حينا لإفساح المجال لجهود التسوية السياسية، وقد قدم استقالته من منصبه موضحا عدم تنبه الأمم المتحدة لصفة التعقيد، التي يتميز بها

---

[1]- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، ***مشكلة الصحراء العربية (البوليساريو)*** في الموقع :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/sec09.doc_cvt.htm

[2]- مسعود شعنان، ***مرجع سابق***، ص.209.

[3]- ***المبعوثين الأمميون إلى الصحراء الغربية*** : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/8/17

مشروع الاستفتاء على النحو المطروح حينها، إلى جانب تعنت الموقف المغربي الذي كان وراء فشل مهمته.

الدبلوماسي الباكستاني زاده يعقوب خان: ثالث المبعوثين الشخصيين عينه الأمين العام للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي" بتاريخ 25 مارس 1992، وهو الذي أسس فعليا لإنشاء لجنة تحديد الهوية المعهود لها بانتقاء المصوتين في الاستفتاء بالصحراء، وفق معايير متفق عليها بين طرفي النزاع والأمم المتحدة، وكذا فتح مكتبين أمميين في العيون لتسهيل العملية نهاية سنة 1993[1].

الدبلوماسي البريطاني إيريك جنسن: رابع المبعوثين الخاصين عينه الأمين العام للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي"، في 15مارس 1994 إلى غاية 1997، أكمل ما استهله من سبقوه في عملية تحديد الهوية لمن يحق لهم المشاركة في الاستفتاء إلى حدود سنة 1995، حيث شهدت ولايته أول زيارة من نوعها لبعثة خاصة من مجلس الأمن لدول المنطقة، حيث قامت البعثة بزيارة أقاليم الصحراء الغربية والمغرب ثم الجزائر وموريتانيا، فيما عرفت نهاية السنة ظهور بوادر خلافات جوهرية بين طرفي النزاع حول شروط ومعايير الانتقاء في الاستفتاء، ما أفضى لتجميد الأمم المتحدة للعملية برمتها في انتظار الوصول لصيغة توافقية تستكمل بموجبها عملية تحديد الهوية، وقد أصدر كتابا عن قضية الصحراء الغربية عام 2005 بعنوان "الصحراء الغربية تشريح المأزق"[2]

وزير الشؤون الخارجية الأمريكي الأسبق **جيمس بيكر**:عينه الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان"مبعوثا خاص بتاريخ 17مارس 1997، عرفت في عهده قضية الصحراء الغربية إمساك الأمم

---

[1]- المبعوثين الأمميون إلى الصحراء الغربية، ***المرجع نفسه***

[2]- ***المرجع نفسه***.

المتحدة بزمام الأمور، وحراكا دبلوماسيا منقطع النظير، بدء بعد شهر من تعيينه في المنصب زيارة ميدانية للمنطقة كانت من نتائجها جلوس لطرفي النزاع على طاولة المفاوضات المباشرة في لندن صيف 1997، ليكمل مشواره بتوقيع اتفاقية هيوستن المفضية لتحديد هوية المستفتين وتبادل أسرى الحرب[1]، الشيء الذي اعتبر آنذاك مؤشرا حقيقيا لقرب انتهاء فصول ملف شائك أرق الأمم المتحد، وأعاد إحياء أشغال تحديد هوية ناخبي الاستفتاء سنة1998 بعد تجميد العملية خلال عهدة البريطاني "إيريك يانسن"، بيد أن الحدث الهام الذي طبع عامه الأول كممثل خاص، هو زيارة أول أمين عام للأمم المتحدة مدينة العيون، يتعلق الأمر ب"كوفي عنان"في إطار جولة بالمنطقة، واستمرت جهود "جيمس بيكر" في نسق تصاعدي على الرغم من التحديات المرتبطة بملف تحديد الهوية، التي تجاوزها حيث عقد سلسلة مشاورات خلال سنة 2000 في لندن، ثم جنيف ثم في برلين، دعا من خلالها الأطراف إلى ضرورة التوصل إلى حل وسط عرف باسم "الحل الثالث"، والشروع في المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي لنزاع الصحراء، حسب التقرير رقم S/2000/683 المؤرخ في 13 جويلية 2000.

خلال تقديم مشروع الاتفاق الإطار الذي عرف بـ "**مخطط بيكر الأول**" في جوان 2001،اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، أن هذا المخطط يعطي ما يمكن اعتباره الفرصة لحل هذا النزاع، كما ناشد جميع الأطراف لاغتنام هذه الفرصة، حيث أيد مجلس الأمن في قراره رقم 1359الصادر في 29 جوان 2001 هذه التوصية، وشجع الطرفين على دراسة مشروع الاتفاق الإطار[2]، والتفاوض بشأن أي تغييرات محددة يرغبان إدخالها على هذا المقترح، ومناقشة أي مقترح آخر تقدمه الأطراف من أجل التواصل إلى اتفاق لحل سياسي توافقي.

---

[1]- عمر بوزيد، ***مرجع سابق***، ص.14.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص.20.

استجابة لهذا القرار قبل المغرب الاتفاق الإطار كأساس للتفاوض من أجل التسوية النهائية لهذا النزاع، بينما رفضته جبهة البوليساريو كما رفضت التفاوض بشأنه وفق اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة،كما رفضته الجزائر لسببين:

الأول: احتلال المغرب للصحراء الغربية التي هي محل لوائح أممية تقضي بحق تقرير المصير الاستفتاء التي قبل بها المغرب ذاته.

الثاني: كون الفكرة تعبير عن واقع احتلال آخر يريد المغرب تكريسه بطريقة أخرى، وقد أرسلت الحكومة الجزائرية مذكرة موجهة لامين العام للأمم المتحدة تعلن رفضها صراحة، وبشكل رسمي لما يعرف باتفاق الإطار في ديسمبر 2001.

بعد ذلك اقترح "جيمس بيكر" مخطط السلام الذي عرف بـ "**مخطط بيكر الثاني**" ودعم مجلس الأمن، في قراره رقم 1459 الصادر في 30جويلية2003، هذا المخطط بموافقة الأطراف[1]، ونظرا للخلافات العميقة بين الأطراف حول مخطط بيكر الثاني، اعتبره مجلس الأمن لاغيا، وسحب دعمه له كأساس للتفاوض حول هذا النزاع، وبموجب القرار رقم 1541 المؤرخ في 29 أفريل 2004، تبنى مجلس الأمن بصفة نهائية موقفا يقضي بإيجاد حل سياسي متفاوض بشأنه لتسوية قضية الصحراء الغربية، كما وضع هذا النزاع في سياقه الإقليمي الحقيقي، داعيا في الوقت ذاته دول المنطقة إلى التعاون مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وقد فشلت خطة "بيكر" لتسوية القضية،وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هي من يحق لهم التصويت، والمعايير التي تعتمد لتحديدهم استقال من مهمته في جوان 2004 بعد تراجع المغرب

[1]- أمينة مالكي، ***مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991. 2012*** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، ص.66.

عن كل تعهداته والتزاماته التي قطعها للأمم المتحدة، وخاصة تخليه عن اتفاقية "هيوستن"، التي أنجزت تحت الإشراف المباشر للسيد "بيكر"،فضلا عن تهرب المغرب من تنفيذ مخطط السلام الأممي في صوره المتعددة، وقد صرح "جيمس بيكر" "بأن المغرب رفض الذهاب نحو الاستفتاء بعدما تأكد أنه الخاسر في مثل تلك الاستشارة"،كما اعترف "أنه لم يستطع بعد سبع سنوات من العمل المضني أن يرفع هذه القضية للبند السابع من الميثاق الأممي في وجود قوة في مجلس الأمن ترفض ذلك " في إشارة لفرنسا وغض الطرف الذي تمارسه الإدارة الأمريكية، وتلقي التعاون من إسبانيا[1]،وهذا أيضا ما أكده "جون بولتون"ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن، ومستشار الأمن القومي الأمريكي حاليا في كتابه "الاستسلام ليس خيارا" بأنه "بالرغم من نفوذ جيمس بيكر والجهود الحثيثة التي بذلت لجعل الأطراف المتنازعة تتفق على قواعد التصويت للاستفتاء لم نتمكن من ذلك".

بعد استقالة "جيمس بيكر" تم اقتراح الدبلوماسي ألفارو دي سوتو من البيرو، التي رفضت جبهة البوليساريو استقباله كمبعوث جديد للأمين العام للأمم المتحدة، واتهمته بالانحياز للمغرب، وإعداد تقارير غير موضوعية عندما كان ممثل للأمم الأمم المتحدة في نزاع الصحراء الغربية جوان2003، عندما اشرف على قوات حفظ السلام"المينورسو" في الصحراء الغربية، لذلك لم تدم مهمته وانتهت قبل بدايتها في سنة 2004[2].

الدبلوماسي الهولندي بيتر فان والسوم عينه الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان"، تسلم مهامه في يناير 2005، وتميزت مهمته بتنظيمه سنة 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية، جولات محادثات لأول مرة بين طرفي النزاع "جبهة البوليساريو والمغرب"، لكنها لم تفضي لنتائج واقعية، وفي نهاية مهمته صرح

---

[1]- فاطمة الزهراء حاجي، ***مرجع سابق***،ص.209.

[2]- ***المرجع نفسه***،ص.209.

قائلا في أفريل 2008 "أن خيار الاستقلال الذي تطالب به البوليساريو خيار غير واقعي[1]، وأن خيار استفتاء تقرير المصير الذي طرح سابقا أمر تجاوزه الزمن، ودعا البوليساريو إلى بحث مقترح الحكم الذاتي لاعتباره الحل الأمثل، والواقعي الممكن للتطبيق"، اتهمته جبهة البوليساريو بعدم الحياد، والانحياز للمغرب وأعلنت رفضها التعامل مع فان والسوم، ورفضت تقريره وهددت بالعودة إلى خيار حمل السلاح بسبب تراجع الأمم المتحدة عن خيار تقرير المصير،إثر إشادته بالمقترح المغربي القاضي بمنح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا سنة2007، واعتباره أرضية لإيجاد تسوية للملف، ما فسر رفض جبهة البوليساريو المتشبثة بمبدأ "حق تقرير المصير" للتعاون معه إلى غاية سنة 2009.

وصف المغرب تصريح فان والسوم بالموقف الشجاع لكن مجلس الأمن قال أن تصريح "يعبر عن رأيه الشخصي"[2]، وأشادت الجزائر بتبرؤ مجلس الأمن من موقف بيتر فان والسوم المنحاز للمغرب.

الدبلوماسي الأمريكي كريستوفر روس:عين بالمنصب من طرف الأمين العام ألأممي بان كي مون يناير 2009، جاء تعيينه كمحاولة من الأمم المتحدة لإيجاد حل لهذا النزاع بعد أن فشلت عدة جولات من المفاوضات غيرالمباشرة بين المغرب، وجبهة البوليساريو عقدت من 2007، برعاية الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية، واجتماعات رسمية بينهما في العاصمة النمساوية فيينا، فرغم جهوده الدبلوماسية، وزياراته للدول المعنية بملف النزاع من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف، إلا أنه لم

---

[1]- محمد معروف، ***الصحراء الغربية : مذكرة فالسيوم بين ارتياح المغرب وسخط البوليساريو***، يوم 2008/04/25: https://www.swissinfo.ch/ara/6608620

[3]- ***المرجع نفسه***

يتمكن من جلب المغرب وجبهة البوليساريو إلى طاولة المفاوضات، حيث دعا السيد "روس" في تقرير له مجلس الأمن إلى توسيع آليات مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، على أن تتولى "بعثة المينورسو"المهمة، إلا أن المغرب اعتبر أن كل تدخل في مجال مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية مساس بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية[1].

تعرض السيد "روس" لانتقادات حادة من المغرب وأعلنت السلطات المغربية سحب الثقة منه ماي 2012، واتهمته بالانحياز لجبهة البوليساريو، وبعدم الموضوعية بسبب تهميشه لمقترح الحكم الذاتي في تقريره لمجلس الأمن، واتهامه المغرب بالتجسس على قوات المينورسو، والحقيقة أن المغرب تحفظت منذ البداية على تعينه بسبب المنصب الذي شغله كسفير سابق للولايات المتحدة بالجزائر، ليعلن المغرب فقدان الثقة به بسبب عدم الحياد. لعل أبرز تجليات ذلك الصدام الأممي المغربي جراء تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" أثناء زيارته للمنطقة، حيث أقر في تقريره لسنة 2016،بفشل محادثات السلام في الصحراء الغربية، وقال "مازلت أشعر بالأسف لأن العملية السياسية التي بدأت في أفريل 2007 لم تمهد الطريق أمام مفاوضات حقيقية"، وخشية من إبداعه لخطة جديدة تربك المغرب تمزج بين معطيات التأريخ والجغرافيا، تكفل للصحراوين وطنا ظلوا لعقود يناضلون لأجله، فمعروف على السيد كريستوفر روس أنه، يجيد معرفة ملف النزاع ويلم بحيثيات وتفاصيل القضية ويهضم لغة أهله[2].

الرئيس الألماني السابق هورست كولر: ثامن المبعوثين الشخصيين للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في عهدته الأولى على هرم المنظمة الأممية، الذي من مهمته تجديد الجهود الرامية إلى إعادة

---

[1]- فاطمة الزهراء حاجي، ***مرجع سابق***، ص ص.210. 211.

[2]- وكالة المغرب العربي للأنباء المستقلة، ندوة فكرية: ***مشكلة الصحراء الغربية سيناريوهات متعددة ومخرج واحد*** في الموقع: https://mapnr.blogspot.com/2012/05/blog-post_5971.html

تنشيط عملية المفاوضات، وذلك بهدف التوصل إلى حل من شأنه أن يتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وقد نجح السيد "كولر" في جمع أطراف النزاع جبهة البوليساريو والمغرب، بالإضافة إلى ممثلين عن الجزائر وموريتانيا كملاحظين حول مائدة مستديرة يومي 04 و 05 ديسمبر 2018 بجنيف "سويسرا"، خرجت بتوصية تنظيم جولة محدثات جديدة في مارس 2019 تكون مرجعيتها القرار 2440 لمجلس الأمن[1]، الذي يؤكد في فقرته الثانية أن الهدف من هذه المحدثات، هو توصل إلى حل واقعي وعملي وقائم على التوافق، وقد أبدت المغرب عدم رضاها على قراره القاضي بتوسيع المشاورات مع أطراف تعتبرها غير معنية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي.

[1]- ***نزاع الصحراء الغربية: تفاؤل حذر لدى المغرب والبوليساريو رغم موعد جديد للمحادثات في 2019***:
https://www.france24.com/ar/20181206

خلاصـــة الفـصـل:

اختلفت المواقف الإقليمية والدولية من قضية الصحراء الغربية حسب مصالحها وأهدافها، فظل موقف الجزائر ثابت منذ بداية النزاع، وهي تعتبر نفسها أفها لم تتملص في يوم من الأيام من مسؤوليتها في التعجيل بتحرير الصحراء الغربية المحتلة، وجعلت من مبدأ تصفية الاستعمار ومساندة الشعوب في تقرير مصيرها في أي جزء من العالم، مبدأ ثابت في سياستها الخارجية، واعتبار الصحراويين ضحايا استعمار من حقهم أن ينالوا حق تقرير المصير وفق للمواثيق والقوانين الدولية.

أما موقف موريتانيا فبعد خروجها من النزاع اتبعت سياسة الحياد الايجابي أي سياسة متوازنة مع جميع الأطراف فقضية الصحراء مسالة جد حساسة بالنسبة لها، فهي تخشى من سطو نشوة ضم الصحراء الغربية للمغرب أن تتطلع هذه الأخيرة إلى الأراضي الموريتانية والمطالبة بها تحقيقا لمشروعها القديم المعروف باسم "المغرب الكبير".ولكون المجتمع الموريتاني منقسم بين معارض ومناصر أطراف النزاع وانتهاج سياسة أو موقف غير محسوب قد يؤدي لخلق مشاكل سياسية كبيرة.

ليبيا ورغم أنها كانت الداعم الأول لجبهة البوليساريو واعترفت بقيام الجمهورية العربية الصحراوية في إلا أن سياستها المتقلبة اتجاه قضية الصحراء الغربية ولدت غموض وتناقض واضحان يصعب معهما تصنيف الموقف الليبي وإدراجه ضمن المساند للقضية أو نقيض ذلك وبعد الثورة الليبية، وسقوط نظام معمر القذافي في 2011 وأصبح المجلس الوطني الانتقالي السلطة السياسية في ليبيا، تم إلغاء الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية بتاريخ 16 جويلية2012.

أما المواقف الدولية فتدخل في إطار الإستراتيجية الكبرى للغرب اتجاه العالم الإسلامي عامة، وفي المنطقة المغاربية للشمال الإفريقي بالخصوص، وتعكس إرادات واستراتيجيات الدول الغربية في خلق بؤرا للتوتر في المنطقة لتوظفها في علاقاتها الثنائية بالدول الإقليمية لاستمرار تدخلها في العمق الجيوسياسي

للمنطقة المغاربية، فالولايات المتحدة لم تساند أي طرف على حساب الأخر ما جعل المغرب والجزائر يتنافسان على كسب انحيازها، مما ساعدها على لإحراز تقدم في عملية اختراق المنطقة والحفاظ على مصالحها مع الطرفين.

أما اسبانيا فبحكم أنها البلد المستعمر لم تجسد عملية تنظيم الاستفتاء، التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة وعملت على خلق بؤرة توتر في المنطقة على تجسيد الشرعية الدولية، فالمتغير الاقتصادي للمنطقة ووضع مدينتي سبته ومليلية المحتلتين من طرف اسبانيا يجعل من مصلحتها بقاء ملف الصحراء الغربية شائكا دون حل مما يضمن تحييد المغرب عن المطالبة برد المدينتين.

موقف فرنسا يتجسد في إبقاء القضية الصحراوية طي الاشتعال كي تضمن ذريعة التدخل في شؤون المنطقة من خلفية تاريخية فمن جهة تصادق على تجديد مهمة المينورسو في مجلس الأمن، ولا تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية في الميدان تؤيد طرح المغرب على حساب الشرعية الدولية من أجل الحفاظ على مصالحها مع كل أطراف النزاع.

رغم جهود الأمم المتحدة المتواصلة التي بدأت في الثمانينات، ورغم تعدد القرارات وتعدد المبعوثين الأمميين المكلفين بملف الصحراء الغربية، وتعدد مشاريع التسوية إلا أن مؤشرات الحل السياسي المتوافق عليه تبدو بعيدة المنال، والوضع في الصحراء الغربية ما زال على حاله "لا حرب ولا سلام"، وبعثة الأمم المتحدة "المينورسو"، أصبحت مهمتها فقط مراقبة وقف إطلاق النار، فهي تفتقر لآلية مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة، ويؤكد ضلوع الجهات الأممية في التورط في ممارسة أدوار شكلية داخل إطار التسويات المعلنة ضمانا للنفوذ الدولي في منطقة الصراع، كما نلاحظ أن مواقف الجزائر والمغرب كانت دائما مختلفة اتجاه هذه الحلول.

الفصل الثالث:

تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول : تأثير قضية الصحراء الغربية على توجهات الدبلوماسية الجزائرية والدبلوماسية المغربية

المبحث الثاني : المبادئ الموجهة للدبلوماسية الجزائرية وللدبلوماسية المغربية اتجاه الصحراء الغربية

يتميز الوضع العام العلاقات الجزائرية المغربية منذ الاستقلال بالطابع النزاعي، والاختلاف في عدة مستويات، لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية، فضلا عن العوامل الدولية، فطبيعة الأنظمة السياسية وفلسفتها المنتهجة في كلى البلدين، ثم النزاع الحدودي الذي وقع مباشرة بعد الاستقلال،لتظهر قضية الصحراء الغربية، وتصبح عاملا مغذي لهذه العلاقات النزاعية، فترجمت التصادم في إرادات الدولتين والتضارب في المواقف والتفاعلات النزاعية، التي أخدت أشكالا مختلفة فهي توجد في قلب صراع دولي ليس لأهميتها الجغرافية أو ثرواتها الطبيعية فقط، بل باعتبار دورها في تعميق تبعية دول المنطقة أيضا، واستمرت هذه الوضعية رغم انتهاء الحرب الباردة، وعملت في نفس السياق كذريعة للتدخل الأجنبي في المنطقة من جهة ثانية طوال الأربعين سنة الماضية، فالجزائر نظرا لمكانتها المحورية في المنطقة بحكم موقعها الجغرافي، وفي إفريقيا باعتبارها دورها الريادي في الدفاع عن شعوب ومصالح القارة، تمسكت بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي في سياستها الخارجية، بالإضافة لعدة مبادئ أخرى حكمت توجهات دبلوماسيتها اتجاه هذه القضية، أما المغرب فكانت له سياسة مغايرة اتجاه الصحراء الغربية تحكمها أهداف اقتصادية، وجيوسياسية وفق مبدأ الحق التاريخي، حكمت التوجهات الدبلوماسية المغربية وجعلت منها قضية وجود للأمة المغربية.

المبحث الأول: تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية

يتميز الوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية عموما، بالتناقض الحاد بين البلدين إزاء قضية الصحراء الغربية خصوصا، لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية فضلا عن العوامل الدولية، وهي عوامل أثرت على مقاربات وأهداف الجزائر والمغرب اتجاه قصية الصحراء الغربية، وعبرت عن تصادم إراداتهم.

المطلب الأول : طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية

يتميز الوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية عموما، والتناقض الحاد بين البلدين إزاء قضية الصحراء الغربية خصوصا، لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية فضلا عن العوامل الدولية، وهي عوامل تشكلت طوال الأربعين سنة الماضية، دون إغفال رواسب الماضي،ويمكن تركيز هذه العوامل في النقاط الثلاث التالية:

المستوى الأيديولوجي:تعد الإيديولوجية من أهم المفاهيم الرئيسية في دراسات العلاقات الدولية، كونها تقدم تصور شاملا للعالم السياسي المثالي بما يعنيه ذلك من حركة تغييرية لما يجب أن يكون عليه الوضع، وحين يعتنق صاحب القرار إيديولوجية معينة، فإن تأثير مفعولها على إدراكه للواقع لا يمكن إخفاؤه، فقد أدى تبني القادة السوفيات الإيديولوجية الماركسية إلى التعامل مع المشكلات والأزمات الدولية بمنطق أنه لا معنى للخسائر قصيرة الأمد، طالما أنها ستؤدي في الأخير حسب اعتقادهم إلى نصر نهائي على المدى الطويل، وعلى عكس ذلك كان القادة الأمريكيون يتبنون الإيديولوجية الليبرالية، ولا يهملون الخسائر أو المكاسب في المدى القصير، وفي هذا يرى آرثر شليز نغر ArthusShlesingerأن هيمنة المنظور الإيديولوجي على صانع القرار، يجعله عاجزا عن إدراك الحقائق والميل إلى تحويل

الصراعات المحدودة إلى صراعات غير محدودة، ورفض الحلول الوسط حيث يقول "إن لعنة الايدولوجيا تمكن أنها لا تفقدنا الإحساس بالواقع فقط، لكنها تفقدنا القدرة على الإبداع كذلك".[1]

تعطي الطروحات الليبرالية خاصة مقاربة السلام الديموقراطي، أهمية حاسمة لهذا المستوى التحليلي في تفسير النزاعات الدولية، حيث تعتبر الأنظمة مصدرا من مصادرها الأساسية، فالاختلاف في طبيعة الأنظمة بين دولتين أو أكثر، يعبر أساسا عن التباين الإيديولوجي وطبيعة فلسفة الحكم، التي تمثل الإطار الذي يحدد مواقفها واتجاهاتها،مما قد يؤدي إلى زيادة احتمالات التضارب وإمكانيات التهديد الذي قد يمثله نظام بالنسبة لأخر يختلف عنه، كما في حالة العلاقات النزاعية بين النظام الجزائري و النظام المغربي، وفي هذا الصدد يؤكد"ميكافلي" في كتابه الأمير" أن أفضل طريقة للمحافظة على الدولة وحمايتها من الثورات الداخلية هي، عبر اختلاق عدو خارجي يعتبر وجوده قضية مشتركة لدى الشعب"[2]. بالتالي فإن المطالب الإقليمية ماهي إلا ذرائع للنزاع بين نظامين ليسا مختلفين فقط، ولكن ينظر كل منهما إلى الأخر على أنه مصدر تهديد، وتبلور ذلك بوضوح في التمايز الذي عرفه كلا النظامين السياسيين للبلدين، نظام ملكي(تيار محافظ) في المغرب، وآخر جمهوري (تيار تقدمي) في الجزائر،[3]ما استتبع ذلك من تنامي خوف مغربي من تمدد جزائري للهيمنة عليه، لا سيما في ظل الحضور المتعاظم عربيا وإفريقيا ودوليا للجزائر[4]،وقد برز هذا بوضوح في مضامين الحرب الإعلامية الأيديولوجية بين البلدين مباشرة بعد حرب الرمال سنة 1963، حيث اعتبر العاهل المغربي أن طبيعة النظام الذي اختارته بلاده هي التي تقلق الجزائر، واعتبرت الجزائر أن الاشتراكية هي التي تقلق المغرب، حيث عملت

---

[1]– محمد السيد سليم ، ***تحليل السياسة الخارجية*** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989) ص ، 207

[2]– يوسف حتى ناصف،***النظرية في العلاقات الدولية*** ، (بيروت : دار الكاتب العربي ، 1985) ص 313

[3]– عبد القادر محمودي ، دور اختلالات النظام الاقليمي العربي الوظيفية في إنسحاب النزاعات العربية الداخلية الحالية في : دفاتر السياسة والقانون العدد 6 ، جانفي 2012 ، جامعة ورقلة ، ص 100

[4]– علي الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص 216

الدولتين على تدعيم منظومة القيم التي يعتنقها مواطنوها،ورأت كل دولة أن هذه المنظومة صالحة لتطبيقها على المستوى الدولي[1]، ضف إلى ذلك اختلاف التطور التاريخي للبلدين.

الخلاف الحدودي: تعتبر الحدود تقليديا معيار للسيادة، ومقياسا لدرجة تطور العلاقات الإقليمية بين الدول، من هذا المنطلق تدافع الجزائر عن حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي، في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار، والتي تمثل معاهدة "لالة مغنية 18 مارس 1845" إطارا مرجعيا لها[2]، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا،التي تنص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب، وإيالة الجزائر لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب في وضعية غامضة، وقد تلت هذه الاتفاقية بروتوكولي عام 1901 و1902 ووفق البروتوكولين فإن كل من عين الصفراء، بشار والساورة ،وتوات واقعة في الأراضي الجزائرية باعتراف المغرب الرسمي[3]، والحقيقة أنه بعض فرض نظام الحماية على المغرب،بقيت الحدود الجزائرية المغربية على شكلها، ذلك أن فرنسا لم يكن لها الحق وفق المعاهدة الدولية التي حددت دورها في مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي استمر طيلة ثلاثة أشهر من 15 يناير 1906 حتى 07 إبريل 1906 في أن تقتطع جزءا من الأراضي لتمنحها للجزائر، ولا أن ترسم حدودا جديدة للمغرب، قبل أن يستعيد المغرب استقلاله.

منذ حصول المغرب على استقلاله ومشكلة الحدود مع الجزائر مطروحة،ففي مؤتمر طنجة لسنة 1958، الذي لم يكن له جدول أعمال مضبوط، أصر حزب الاستقلال المغربي على حضور جبهة

---

[1]– إجلال محمد رأفت ، إبراهيم أحمد نصر الدين ، ***القرن الإفريقي : المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية*** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1985) ، ص .113 .

[2]– محمد رضوان ، ***منازعات الحدود في العالم العربي : مقارنة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية*** (الدار البيضاء : افريقيا الشرق،1999) ص40–42

[3]–عبد الله مقلاتي، ***العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية*** ، ج 2 (الجزائر : دار السبيل للنشر والتوزيع 2009) ص . 298

التحرير الوطني فيه، حيث حاول الوفد المغربي إثارة مشكلة الحدود المغربية الجزائرية[1]، والتي رفضها الوفد الجزائري، حيث يقول زكي مبارك في كتابه "مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي الدواعي والخلفيات والمصير" نقلا عن السيد عبد الحميد مهري أحد ممثلي جبهة التحرير الوطني في المؤتمر "... وكأي مؤتمر لم يكن مؤتمر طنجة ليخلو من مفاجآت فقد قام المهدي بن بركة في الكواليس بتوزيع خريطة حزب الاستقلال للمغرب العربي وفيها المغرب الكبير الذي يمتد شرقا إلى عين صالح بالصحراء الجزائرية، وجنوبا إلى نهر السنغال، وحول هذه المناورة اجتمع الوفد الجزائري للتشاور، وقد طرح بومنجل ثلاثة احتمالات: هل نواصل المشاركة في المؤتمر أم ننسحب ؟ أم نتجاهل الموضوع ؟ وفضل الوفد في النهاية الاحتمال الأخير، لكن عندما أثيرت المسألة في المداولات كان جواب فرحات عباس : الحدود الفرنسية يمكن النظر فيها لكن لسنا مؤهلين للخوض في هذه المسألة، وعندما تستقل الجزائر يمكن التحدث مع المغرب حول مسألة الحدود أسوة بالبلدان المجاورة الأخرى، وأعاد بن بركة الكرة محاولا أن يستصدر توصية في الموضوع لكن بوصوف اعترض بقوة على ذلك، وهكذا تجنب المؤتمر الخوض في هذا الموضوع الشائك".[2]

أعيد طرح الموضوع مرة أخرى من طرف ملك المغرب رسميا مع الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الزيارة، التي قام بها وفد حكومي يترأسه السيد فرحات عباس للمغرب في الفترة ما بين 03 إلى 09 جويلية 1961، حيث طلب المغرب مناقشة قضية الحدود في مرحلة كانت الحكومة الجزائرية تواجه مناورة فرنسية للاحتفاظ بالصحراء،وبعد نقاش طويل تم الاتفاق على تأجيل النظر في مشكل الحدود إلى مابعد الاستقلال، وتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكل إرضاءا للمغرب، وتم توقيع اتفاقية على ذلك في

---

[1]– زكي مبارك ، مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي : الدواعي والخلفيات والمصير في : صعوبات و أفات تفعيل اتحاد المغرب العربي، ***أشغال ندوة دولية*** ، يومي 16 – 17 افريل 2009 كلية الحقوق ، جامعة محمد الأول وجدة المغرب .

[2]– ***المرجع نفسه*** ، ص 44 .

06 جويلية 1961، وقد تم نشر محتوى الاتفاقية في جريدة المجاهد يوم 19 جويلية من نفس الشهر إلا أن السلطات المغربية لم تعلن عنها إلا في 22 أكتوبر 1963[1] أثناء حرب الرمال. هذا ما يفند الطروحات المغربية بأنها أجلت طرح مشكل الحدود إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في 05 جويلية 1962 حتى لا تعتبر طعنا للثورة الجزائرية، بل حاولت الاستفادة من الوضع لتحقيق مكاسب ترابية على حساب الجزائر، فمنذ الوهلة الأولى لاستقلالها واجهت مشكل الحدود مع المغرب، وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة.

رغم حدوث صدام مسلح بينهما فيٌ حرب الرمالٌ[2]، إلا أن الجزائر توجهت لمنظمة الوحدة الإفريقية، رغم عدم تأسيس كل هياكلها خاصة لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، التي يرجع إليها قانونا مهمة الفصل في النزاعات التي قد تحصل بين الدول والأعضاء، حيث اضطرت المنظمة إلي تشكيل لجنة رباعية تظم الإمبراطور الاثيوبي "هيلا سيلاسي" والرئيس المالي "مديبو كيتا" والرئيس الجزائري "أحمد بن بلة"والملك المغربي"الحسن الثاني"،[3] تمكنت في وقت قصير رغم تعقد الصراع إلي توقيع الجزائر والمغرب، اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار بالعاصمة المالية باماكو في 30 أكتوبر 1963 يدخل حيز النفاذ في 02 نوفمبر 1963[4]. وأهم ما جاء فيه وقف أطلاق النار، تكوين لجنة عسكرية من ضباط الدول (الجزائر المغرب أثيوبيا ومالي) لتحديد منطقة تنسحب إليها القوات الجزائرية و المغربية ،و تأمين سلامة وحياد المنطقة، تكوين لجنة مراقبة وقوة عسكرية محايدة ترابط في المنطقة المنزوعة السلاح، امتناع الطرفين المتنازعين عن مهاجمة كل منهما الأخر عن طريق وسائل الإعلام، بحث مشكل الحدود

---

[1]– محمد بوعشة ، ***مرجع سابق***، ص 86

[2]– عبد القادر المحمودي ، ***النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (1945-1985)*** (الجزائر: مؤشرات المؤسسة الوطنية للاتصلال والنشر والاشهار ، 2002) ص.245.

[3]– عبد الهادي بوطالب ، ***مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد و العشرين*** (الدار البيضاء : دار الثقافة ، ط.1 ،2004)،ص،121.

[4]– محمد بوعشة، مرجع سابق، ص.86.

موضوعيا ووضع مقترحات فعالة للجانبين لتسوية النزاع نهائيا، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 بعض أسباب النزاع، إلا أن المشكل الحدودي بقي عالقا خصوصا بعد اكتشاف الحديد بالمنطقة،وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة، ولم يخل التوتر من بعض الصدامات العسكرية الطفيفة[1]،ما غذى النزاع بقوة هو صعوبة استغلال الحديد المكتشف، إلا إذا تم نقله عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي أي عبر المرور على المغرب، باعتبار الكلفة الكبيرة لنقله من منطقة تيندوف إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال، وهو ما فرض على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح الاستغلال المشترك لمناجم الحديد في مقابل الاعتراف المغربي بالحدود القائمة، كان من ثماره اتفاقية إيفران في 15 يناير 1969، ثم اتفاقية تلمسان 27 ماي 1970،ثم معاهدة الرباط 15 جوان 1972، التي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية، نصت على اعتراف المغرب بالحدود الحالية مع الجزائر، واتفاق شراكة في إنتاج وتسويق حديد غار جبيلات تيندوف، على أن يؤمن المغرب للجزائر المرور عبر سكة حديدية لإفراغ إنتاج المنجم في ميناء مغربي على الأطلسي لتصديره وتسويقه.[2]

تلا ذلك تصريحات جزائرية حول قضية الصحراء، منها تصريح الرئيس الجزائري في مؤتمر القمة العربي بالرباط في أكتوبر1974، بأن مشكلة الصحراء لا تهم سوى المغرب وموريتانيا، وأن الجزائر مع الدولتين وتؤيد تحرير كل شبر من الأرض، لا فقط في الصحراء الغربية بل أيضا في سبتة ومليلية وكل الجزر التي لا تزال تحت الاحتلال الإسباني،[3]غير أن اتفاقية مدريد الثلاثية بين المستعمر الاسباني من جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى،لاقتسام الصحراء الغربية وتهميش دور الجزائر ساهم في احتداد النزاع حول الصحراء الغربية، وهو ما برز بوضوح بداية منذ1975، فتأكيد الجزائر على مبادئها الثابتة،

---

[1]– علي الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 232 .

[2]– institut thomas more, ***pour une sécurité durable ou Maghreb*** , rap port spécial , avril 2010 p20

[3]– علي الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص 334

ودعمها المادي والمعنوي لجبهة البوليساريو مع استنكار كل السلوكات المغربية، واعتبار المسيرة الخضراء خرقا للمواثيق الدولية، وشنها لحملة سياسية دبلوماسية ضد اتفاقية مدريد، وحدوث مواجهات عسكرية بين البلدين في واقعتي مغالة01 في 29 يناير 1976 ثم مغالة02 في 15 فيفري1976، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، التي أعلن عن قيامها في 27 فيفري1976 فوق الأراضي الجزائرية.

رغم أن مشكل الحدود بين البلدين انتهى بشكل رسمي بعد تصديق المغرب على معاهدة ترسيم الحدود سنة 1992،[1]إلا أن الخلاف في التوجهات والمقاربات بين البلدين مازال قائما إلى اليوم حول إدارة قضية الصحراء الغربية على مختلف المستويات اليوم،حيث يرى المغرب أن الجزائر ساندت جبهة البوليساريو، لتضمن إشغال المغرب ولتزعزع استقراره ولثنيه عن المطالبة بمنطقة تيندوف الجزائرية، وأن إسبانيا اختارت موقفا لا يخلو من مساندة الصحراويين حتى لا يتحرك المغرب للمطالبة بتحرير سبتة ومليلية والجزر المحتلة من طرفها، كما أن الجزائر مازالت تغلق حدودها البرية مع المغرب بسبب التصرف الأحادي الجانب الذي قامت به المغرب بعض فرضها التأشيرة على الجزائريين سنة 1994، بهدف منع التهديدات الأمنية التي تأتي من الأراضي المغربية المخدرات والتهريب ...إلخ،رغم الطلبات العديدة للمغرب لفتحها.

العامل الدولي: يرى شاتشنايدر"schatt schneder" أن مصلحة أي صراع في العالم، لا تتوقف على قوة الطرفين المتصارعين، وإنما هي مرتبطة بالأطراف الأخرى التي تتدخل في هذا الصراع كلما اتسعت

[1]- SSI, war and insurgency,***op.cit***.p.24.

رقعته لذلك، فإن أهم عنصر في الاستراتيجية السياسية هو تحديد ساحة الصراع، وتوزيع دائرته لتغيير ميزان القوى خاصة للدول التي لا تتمتع بالقوة الكافية.[1]

منه فالمنطقة المغاربية هي منطقة حيوية للأمن الإستراتيجي ولأوروبا ولحوض المتوسط، وهو ما جعلها تمثل بؤرة من بؤر الصراع الدولي منذ بداية هذا القرن، حيث عرفت المنطقة صراعات دولية حادة حضرت فيها كل القوى الدولية الكبرى والقوى الاستعمارية التقليدية، ولعل التدخل الدولي الراهن على اختلاف أشكاله الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، هو بمثابة "استمرار للمعالجة الدولية التنافسية الساعية إلى تحديد شروط غلبة إستراتيجية لأحد الأطراف الدولية[2]المتنازعة، حيث أن سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة المغاربية ارتكزت على التحكم في العلاقات المغربية الجزائرية، والموازنة بين طرفي هذه العلاقات، سواء أثناء الحرب الباردة أو ما بعدها، بحسب الأولوية المحددة من طرف القوى الأجنبية التي ترى في المنطقة الجزائر خزانا نفطيا والمغرب موقعا إستراتيجيا،فضلا عن كونها سوقا للسلاح بامتياز، وهي اعتبارات عززها الماضي الاستعماري لفرنسا، التي تعتبر المنطقة مجال نفوذ تقليدي لها.

رغم انهيار الاتحاد السوفيتي فإن رياح الحرب الباردة لم تغادر المنطقة، حيث حافظت الجزائر على علاقتها العسكرية الإستراتيجية مع روسيا، واستمرت هذه الأخيرة في تبني المواقف الجزائرية بخصوص نزاع الصحراء الغربية داخل مجلس الأمن الأممي، وفي المقابل نجد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أكثر مراعاة ودعما للمطالب المغربية بخصوص هذا النزاع، حيث ساهم الصراع الدولي في مرحلة الحرب الباردة[3] في توظيف الصراع حول الصحراء المغربية لتحقيق عدة أهداف، منها التحكم في الممرات

---

[1]– علي الشامي ، ***مرجع سابق***، ص 335.

[2]– بيتر تيلور ، كولن فلنت ، ***الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصرة*** تر : عبد السلام رضوان ، إسحاق عبيد ، ط 4 (الكويت : مطابع السياسة ، 2002) .ص.57.

[3]– محمد بوعشة ، ***مرجع سابق***، ص .86.

المائية وتشكيل الأحلاف العسكرية، إلا أن أهم هدف خدمته القضية هو أنها أصبحت أداة إشغال وإبعاد لغرب العالم الإسلامي والعربي عن شرقه، وخصوصا أن المغرب والجزائر سبق أن عبرتا عن انشغال معتبر بالقضايا العربية والإسلامية، كما أثبت ذلك د.علي الشامي في دراسته عن "الصحراء الغربية..عقدة التجزئة في المغرب العربي".

أفضت تطورات الصراع في المنطقة إلى ارتفاع الحاجة إلى الدعم الأجنبي عسكريا واقتصاديا، لهذا النظام أو ذاك، ما جعل القضية عنصر استنزاف للمقدرات الذاتية من جهة، وعنصر تعميق للارتهان والتبعية من جهة أخرى، ما أصبح يعطي مبررا للتدخل الأجنبي، فحسب "د.الشامي علي"فسيكون التعاطي مع موضوع الصحراء إحدى الوسائل الهادفة إلى إطالة عمر المصالح الأجنبية في المنطقة المغاربية، وشمال إفريقيا خصوصا والقارة الإفريقية عموما[1]"، وهو ما جعل التعاطي الدولي يخضع لسياسة اللا حسم لفوائدها الأمنية والإستراتيجية، ولخدمتها لخيار التجزئة والاستنزاف والتبعية لدول العالم الإسلامي، على أساس توازن دقيق بين الجزائر والبوليساريو من جهة والمغرب من جهة ثانية، مارسته في مرحلة أولى فرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ثانية، والعامل الدولي مستمر حتى الآن.

نستخلص من هذه العوامل أن العلاقات الجزائرية المغربية ذات طبيعة نزاعية في الأصل، وقضية الصحراء الغربية عامل مغذي لها، حيث ترجمت التصادم في إرادات الدولتين والتضارب في المواقف والتفاعلات النزاعية التي أخذت أشكالا مختلفة، فهي توجد في قلب صراع دولي ليس لأهميتها الجغرافية أو ثرواتها الطبيعية فقط، بل باعتبار دورها في تعميق تبعية دول المنطقة أيضا، واستمرت هذه الوضعية رغم انتهاء الحرب الباردة، وعملت في نفس السياق كذريعة للتدخل الأجنبي في المنطقة من جهة ثانية.

[1]– رياض بوزرب ، ***مرجع سابق***،ص..117.

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية لقضية الصحراء الغربية

الاسترضاء أو التهدئة هي من أكثر أهداف السياسية الخارجية للدول احتمالا للجدل، فهي تقوم على فرضية أن تلبية مطالب الدول العدوانية، وغض الطرف عنها يحول دون قيام حرب، لكن الإشكال المطروح في هذه المقارنة في أن رغبة هذه الدول نادرا ما تشبعها أو تكفيها هذه الطريقة في التعامل، حيث إن الإذعان أو الانصياع لمطالبها يزيد في أطماعها ورغبتها في التفوق، ما يجعلها أكثر قوة على المدى الطويل، يبدو أن سياسة مماثلة قد تزيد خطر نشوب الحرب بدلا من تقليلها[1]، فمثلا في الثلاثينيات انتهجت بريطانيا وفرنسا سياسة التهدئة مع ألمانيا، التي لم تخفي أطماعها التوسعة في أوروبا، التي كان قد شرحها"أدولف هتلر"بوضوح في كتابه "**كفاحي**"، فقد شن "هتلر" حملة دعائية ضد الحكومة التشيكوسلوفاكية، مدعيا قيامها باضطهاد"ألمان السوديت"، وقد كان إدعاؤه صادقا بعض الشيء....، فطالب بأن تخضع مقاطعة السوديت إلى الحكم الألماني، وزاد الضغط على الدولة التشيكوسلوفاكية التي رفضت هذا الأمر، فألحت الدول الغربية على عقد مؤتمر دولي للنظر في هذه المسألة لاجتناب حروب أروبية، وتم التوقيع في30 سبتمبر1938 على اتفاق ميونخ، الذي نص على أن تصبح مقاطعة السوديت خاضعة للسيادة الألمانية[2]، بضمانة بريطانيا وفرنسا لاحترام الحدود الجديدة لتشيكوسلوفاكيا، لكن بعد مرور ستة أشهر غزت ألمانيا تشيكوسلوفاكيا وسيطرت عليها بالكامل، ثم اجتاحت بولونيا، وكل أوروبا الشرقية، فبدلا من أن يبعد اتفاق ميونيخ الحرب، عمل في الواقع على زيادة إمكاناتها، ورجح كفة توازن القوى لألمانيا.

---

[1]– مارتن غريفتش ، تيري أوكلاهان ، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*** (دبي : مركز الخليج للأبحاث،2008) ، ص.53.

[2]– بيير رينو فان ، جان باتيست دوروزيل ، ***مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية*** (بيروت : نشورات عويدات ، ط3 ، 1989) ،ص. 298.

منه نستخلص أن سياسة الاسترضاء أو التهدئة كانت فاشلة، ومنها يستخلص العبرة صانعو السياسة والقرار ورجال الدولة لتبرير سياستهم الخارجية، فمثلا صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية قاموا بالاضطلاع مجددا على قضية "ميونخ" في محاولة لتبرير تورطهم في حرب العراق.[1]

فسياسة الاسترضاء وغض الطرف قد يؤدي إلى نتيجة خطيرة، لذلك لايمكن إدانة أي سياسة يمكن أن تستخدمها دولة ما تستشعر أنها قد تعود عليها بالضرر مستقبلا، أو قد تكون فقط تأجيل لمواجهة محتومة، وزيادة في قوة الطرف الأخر، هذا مادفع الجزائر لتبني سياسة رفض ومعارضة المغرب في ضم أراضي الصحراء الغربية، فقد تتقوى المغرب بها لتطالب بأجزاء من الجزائر تحقيق لطموحاتها في إقامة المملكة المغربية التاريخية،التي ذكرها "علال الفاسي" زعيم حزب الاستقلال في الكتاب الأبيض 1955[2]، والتي نشرت خريطتها في الصحف المغربية، حيث يتضح ذلك من خلال نهج المغرب لهذه السياسة في سياستها الخارجية، فمثلا تحفظات المغرب على البنود المتعلقة بالحدود عند توقيعه على وثيقة منظمة الوحدة الإفريقية، وتأكيد الملك الحسن الثاني مواصلة مسيرة المطالبة بحقوقه التاريخية، حيث قامت القوات المسلحة الملكية المغربية بمهاجمة الجزائر في08 أكتوبر1963 "حرب الرمال"،مستغلا الظروف والمشاكل التي تعيشها الجزائر غداة الاستقلال، بغرض إفتكاك أجزاء هامة من ترابها بحجة أنها تابعة تاريخيا للمملكة[3]، مما يوحي بمعاودة إحياء مطالبه الإقليمية.

بعد عقد اتفاقية "إفران" بين الجزائر والمغرب، التي اعترف المغرب من خلالها بالحدود وفق الترسيم القائم، ولإظهار نواياها الطيبة اتجاه المغرب، أمرت الحكومة الجزائرية بتوقيف عدد من المعارضين المغربيين الذين كانوا قد لجأو للجزائر، وقامت بتسليمهم للشرطة المغربية إرضاءا للمغرب، إلا

---

[1]– غريفتشس ، أوكلاهان ، ***مرجع سابق*** ، ص. 54.

[2]– مصطفى الكاتب ، محمد بادي ، ***مرجع سابق،*** ص. 40.

[3]– محمد بوعشة ، ***مرجع سابق،*** ص .85.

أن المعارضة المغربية أحست بالخيانة، فنظمت حملة لمنع تصديق البرلمان المغربي على الاتفاقية مع الجزائر[1]، واتهمت الملك "الحسن الثاني" بأنه باع بالمراخصة جزءا كبيرا من الأراضي الوطنية لما تنازل للجزائريين عن تيندوف، مما اضطر "الحسن الثاني" إلى أن يرجئ إلى أجل غير مسمى التصديق على الاتفاقية مما أغضب الجزائر، وفي هذا السياق أيضا يأتي تصريح الأمين العام لحزب الاستقلال في01 ماي 2013 بوجوب استرجاع بعض الأراضي من الجزائر،هذا التصريح الذي أغضب المسؤولين الجزائريين، حيث اعتبرته وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تصريحا خطيرا يستدعي الرد عليه بقوة،محذرا من أية محاولة لإعادة النظر في معاهدة رسم الحدود بين البلدين لعام 1972[2]، مما يعيد حالة التوتر بين الجانبين حول مسألة من المفترض أنها حلت منذ فترة طويلة.

هذه السياسات العدوانية للمغرب حكمت الصورة الإدراكية للجزائر اتجاه المغرب، ولعبت دورا في عملية التنبؤ والتوقع بسياسة المغرب اتجاه الجزائر، فتهميش دور الجزائر في اتفاقية مدريد الثلاثية، وضم المغرب للصحراء الغربية بالقوة، أسس لهاجس الخوف واللا ثقة في سلوكات المغرب، وبني لمدركات تقوم على أن المغرب في الرؤية الجزائرية نظام يملك باستمرار أدوات تهديد مصيرية ضد الجزائر[3]، وهي الرؤيا التي ساهمت في صياغة السياسة الدفاعية الجزائرية، التي اعتبرت الخطر بري والمغرب مصدره، وهذا ماعبر عنه الرئيس الجزائري آنذاك"هواري بومدين" قائلا : " نحن نعرف الآراء التوسعية للمغرب، ولا أحد يعرف متى وأين ستنتهي ..."[4] ، لهذا فإن استقلال وقيام دولة الصحراء الغربية يعني كبح لتوسعات، وأطماع المغرب التوسعية، وإجراء استباقي لمنع وقوع حرب في المنطقة.

---

[1]- علي الشامي ، ***مرجع سابق***، ص. 214.

[2]- إيف لاكوست ، ***الجغرافيا السياسية للمتوسط*** (أبو ظبي : هيئة أبو بظي للثقافة والتراث ، 2018)، ص .298.

[3]- رياض بوزرب ، ***النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 – 1988*** رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة : كلية الحقوق 2008)، ص. 120.

[4]- Abdelkalq Berramdane , le Sahara occidentale:***enjeu maghrébin*** (paris :Khartrala , 1992) PP 55.56

يمكن استنتاج مما سبق ذكره هدف الجزائر من موقفها من قضية الصحراء الغربية، ومعارضة ضمها للمغرب بالقوة، بعامل الحفاظ على توازن القوى في المنطقة من منطلق أن كسر هذا التوازن يمكن أن يهدد الاستقرار، وهذا ما يعكسه تصريح الرئيس "هواري بومدين" في نوفمبر 1975 حيث قال "إن السياسة التي تابعتها الجزائر تهدف إلى الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، والتي تضمن مصالح كل طرف..."[1].

العامل الاقتصادي: يعتبر رواد المدرسة الواقعية الجديدة أمثال "كينيث والتز Kenneth Walts"، أن الدولة تسعى للحصول على المزيد من القوة من أجل الحفاظ على الوضع الراهن، وذلك من الجانبين الدفاعي والهجومي، وأن كل ما تقوم به الدولة يكون باسم جمع وتكديس عناصر القوة، باعتبار أن العامل الاقتصادي هو أحد أهم عناصر القوة، وأن الصحراء الغربية تمتلك ثروات طبيعة هائلة وموقعا استراتيجي هام، لذلك كان تنافس بعض القوى الإقليمية والدولية عليها، ومنه نجد العديد من السياسيين يرفضون مقولة أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو مطامع اتجاه الصحراء الغربية، وأن مبدأ حق تقرير المصير في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه قضية الصحراء الغربية، ماهو إلا مبدأ تكتيكي في خدمة إستراتيجية تتجاوز حقوق الشعب الصحراوي[2]، لأن الصحراء الغربية غنية بالفوسفات فهي مع المخزون المغربي تشكل 85% من الاحتياطي العالمي، مما يمكن المغرب من احتكار السوق العالمية لهذه المادة، فضلا عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء الغربية لنقل خامات الحديد من منجم" غاز جبيلات" بتند وف إلى المحيط الأطلسي، حيث لا تزيد المسافة عبر هذا الممر عن 400 كم، في حين تكون المسافة أكثر من 1600 كم باتجاه ميناء وهران على البحر المتوسط.

---

[1]- علي الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص.239.

[2]- بوعلام غمراسة، "لن يتحقق مغرب عربي مزدهر دون حل مشكلة الصحراء الغربية "، ***جريدة الشرق الأوسط الالكترونية***، ع 12145 ، 2012/02/28 ، ص .06.

إضافة لاحتمال وجود النفط بمنطقة تيندوف بكميات معتبرة، وهما السبب في اهتمام الجزائر بقضية الصحراء الغربية لأنها تريد، من خلال جبهة البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على هذا الممر[1]، كما أن الموقع الجيوسياسي للصحراء الغربية يمكن أن يمنح واجهة أطلسية للجزائر،ويسمح لها بمعادلة التفوق المغربي في هذا المجال.[2]

لنصل حسب هذه التحليلات إلى أن قضية الصحراء الغربية في السياسة الجزائرية ليست متعلقة بمبدأ قانوني بقدر ماهي خاضعة لحسابات إستراتيجية، رغم تأكيد الرئيس "هواري بومدين" في خطاب 1975 "إننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليست لها أطماع ... في الصحراء الغربية ..... ولكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقها أن تنادي بمبدأ حق تقرير المصير[3] ..."،رغم أنه من المعلوم أن الجزائر كان بمقدورها الحصول على هذا الممر وأكثر، بطلب من فرنسا في 1967، وما كانت المغرب لترفض،وهو ما ذكرناه سابقا في موقف الجزائر.

كذلك وجود وجهة نظر أخرى تنطلق من فكرة تطابق بين المبدأ والمصلحة في سياسة الجزائر اتجاه هذه القضية، بمعنى أن هذه السياسة تحكمها عقلانية مختلطة، تجعل من مبدأ حق تقرير المصير الذي تنادي به الجزائر، خاضع لضرورة المصلحة الذاتية والاعتبارات الأخلاقية العامة الواردة في الميثاق الوطني،"الجزائر بلد إفريقي تندرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا يكون التحرير الكامل لإفريقيا جزء من كفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله وكرامته ..."،[4]وهذا يتفق مع المكانة المحورية للجزائر في المنطقة

---

[1]– رياض بوزرب ، ***مرجع سابق*** ، ص .121.

[2]– سعد بن بشير العمامرة ، ***هواري بومدين الرئيس القائد*** (الجزائر : المطبوعات الجميلة للنشر 1997) ، ص .144.

[3]– الجزائر، جبهة التحرير الوطني ، ***الميثاق الوطني*** ، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني ، 1976 ، ص . 176.

[4]– فايزة ويكن ، ***طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على المسار التكاملي المغاربي*** أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016) ص، ص 360 ، 361 .

بحكم موقعها الجغرافي، وفي إفريقيا باعتبارها دورها الريادي في الدفاع عن شعوب ومصالح القارة، ومع رؤية الرئيس "هواري بومدين" للقارة الإفريقية كلها إذ أكد " أن الجزائر معنية بكل ما يجري في إفريقيا من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح، وأنه لابد أن يؤخذ برأيها في كل ما يهم القارة".

المطلب الثالث : الأهداف والمقاربات المغربية من قضية الصحراء الغربية.

المفهوم الواسع للجيوبوليتيك هو دراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية في سياسة الدول الخارجية، أو دراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية، أي التحليل الجغرافي للعلاقات الخارجية،وتعرف أيضا:"بأنها المطالب المكانية للدول لأنها تحاول حل جميع المشكلات الخاصة بمجالها الأرضي"، والجيوبوليتيك أيضا هي استعمال الأسس والمبادئ الجغرافية في لعبة القوة،أو هي علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية،فالفكرة الأساسية لنظرية "ألفرد جون ماكيندر"1861–1947، التي تركز على العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ، فلا تاريخ بدون جغرافية، ولا جغرافية بدون تاريخ[1]، ومنه فلا معنى للمغرب الكبير والمملكة المغربية وريثة دولة الأدارسة ودولة المرابطين ودولة الموحدين، إن لم تسيطر على الأرض أي أن تبسط سيادتها على كل الأقاليم التاريخية، غرب الجزائر، الصحراء الغربية، موريتانيا ولا معنى لدولة الصحراء الغربية، وهي بدون هوية تاريخية أي لا تملك امتداد تاريخي، وكانت لعدم قيام سلطة ضابطة في هذا الإقليم وقلة سكانه، الحافز للمغرب على ضم هذه البقعة من الأرض، ومن ثم الانتقال إلى المطالبة ببقية الأقاليم، ففي حالة المملكة المغربية تعتبر قضية الصحراء الغربية، أنها إقليم موحد جغرافيا من تراب المملكة في الشمال والصحراء الغربية في الجنوب، أي وحدة طبيعية وبالتالي ينبغي لها وحدة سياسية تحت سلطة مركزية موحدة هي النظام الملكي المغربي، ومنه كان زحف الجيش المغربي على الصحراء،ثم المسيرة الخضراء تجسيدا لذلك.

---

[1]– عبد الكريم شكاكطة، ***محاضرات حول الجغرافيا السياسية***، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016/2015) ، ص .38 .

بعد تولي الحسن الثاني الملك واجه خلال 15 سنة تقريبا، عدة محاولات لتنفيذ انقلابات عسكرية كان أخطرها عام1971 بالقنيطرة وانقلاب 1972 بالصخيرات، كما تصدى لعدة مؤامرات حيكت ضده داخل جهازه الأمني الخاص محاولة اغتياله[1]، وتكتل القوى السياسية المعارضة ضد النظام الملكي. كذلك اندلاع ثورات في مدن الصفيح خاصة الدار البيضاء، حركات تمرد فلاحية وإضرابات العمال مابين 1968 و1971، والمظاهرات الطلابية المتواصلة مابين 1969 – 1973،أمام هذا الوضع الداخلي المتأزم ذو طموحات اشتراكية، حفزها نجاح النموذج الجزائري، فقد أغرى النخب السياسية وحتى العسكرية المغربية، ودفعتها إلى التفكير في بناء نظام شبيه بالنظام الجزائري[2]، الذي حول في ظرف زمني قصير الجزائر للقطب الأكثر أهمية في المنظمة المغاربية، نتيجة المجهودات الدبلوماسية المقدمة على المستوى العربي والإفريقي والدولي في الدفاع عن حقوق العالم الثالث والمساهمة في تغيير النظام الدولي، كان على الملك الحسن الثاني تحويل الرأي العام المغربي من الاهتمام بأزماته الداخلية، نحو قضية خارجية مقدسة يجدد معها شرعية النظام الملكي ويحقق الإجماع الوطني[3]. لكن لا يتحقق ذلك إلا بخلق نزاع خارجي، فكانت قضية الصحراء الغربية التي جعل منها قضية الوحدة الترابية المقدسة، فمنذ احتلال المغرب للصحراء الغربية 1975، قويت شوكة النخبة الدينية، ومعظم مثقفيه يعتبرون أن مؤسسي المملكة المغربية الأوائل أو المؤسسين الجيوسياسيين للمغرب، قد جاؤوا من الصحراء قبل1000 سنة، وأن السلالة الحاكمة الحالية بما تقوم به من وظائف دينية، هي استمرار للسلالات التي سبقتها[4]، فإلتف الشعب والمعارضة حول الملك باسم الوحدة المقدسة، وصرف المؤسسة العسكرية للحرب في الصحراء.

---

[1]–إيف لاكوست ، ***مرجع سابق***، ص.314.

[2]– رياض بوزرب ، ***مرجع سابق***، ص. 117.

[3]– إيف لاكوست، ***مرجع سابق***، ص.315.

[4]– ***المرجع نفسه***، ص.314.

كان من أهداف المغرب الحقيقة في ضم الصحراء الغربية تعزيز قوتها الإقليمية ومكانتها الدولية بزيادة قوتها،وبتكديس عناصر القوة حسب المدرسة الواقعية، وباعتبار العامل الاقتصادي أحد أهم عناصر القوة، تبرز منه أهمية الصحراء الغربية الاقتصادية للمغرب، فهي منطقة غنية بالثروات الطبيعية مثل البترول والغاز الحديد والملح ...الخ، الأمر الذي يجعل منها بالنظر لقلة سكانها وقيمة الموارد الطبيعية التي تحتويها، أغنى منطقة في إفريقيا أو كويت جديدة في المغرب العربي،[1] ويفسر "بول باليطا" نزاع الصحراء الغربية برهانات الموارد الثلاث (الفوسفات،البترول، السمك) *LES ENJEUX DETROIS P*.

الثروة السمكية: سواحل الصحراء الغربية الأطلسية التي يبلغ طولها حوالي1400 كم، يبلغ معدل الثروة إنتاجها 10 طن للكم^{2}الواحد، فهي سواحل غنية بالثروة السمكية الهائلة نتيجة الظروف المساعدة على عملية التوالد والتكاثر للعديد من الأنواع، حيث تفوق 200صنف من الأسماك و60نوع الرخويات.

الفوسفات: ذو أهمية بالغة فضم المغرب للصحراء الغربية، يجعل منها أول منتج ومصدر للفوسفات في العالم واستهلاك 80% من الاحتياطي العالمي، مما يمكننا من الهيمنة على السوق العالمية للفوسفات،الذي زادت أهميته بعد ارتفاع سعره من 14دولار للطن في 1972 إلى 68 دولار للطن مع بداية1975[2]، وهو مكان حافزا للمغرب لاحتلال الصحراء الغربية، والأهمية الاقتصادية للفوسفات تمثل أحد الأعمدة المالية للعائلة الملكية، من خلال مؤسسة الديوان الشريفي للفوسفات،كذلك إبعاد أي منافسة أو مزاحمة في السوق من طرف دولة جديدة في الصحراء الغربية.

---

[1]– أنظر الملحق.2.

[2]– عيد ون حامدي، ***أمن الحدود وتداعياته الجيو سياسية على الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية . 2015) ص.89.

البترول: الذي بدأ ظهوره في عام 1969 في المناطق البحرية، بعد منح الحكومة الإسبانية رخصا للشركات الغربية للتنقيب عليه في المياه البحرية[1]، ففي بداية السبعينيات تقلبت أسعار النفط لعدة عوامل منها موجات التأمينات التي احتاجت البلدان المنتجة للنفط، حيث ارتفع من 1.80 دولار للبرميل[2]عام 1970 إلى 36 دولار للبرميل 1980، وصدمة النفط بسبب المقاطعة التي نظمها أعضاء من منطقة أوبك[3] ردا على الدعم الغربي لإسرائيل في حرب 1973، هذا الإرتفاع في الأسعار أدى إلى تدفق إيرادات ضخمة جديدة على البلدان المنتجة للمعدن والنفط، فحين يكون حجم إيرادات النفط هائلا ينعكس طردا على حجم الحكومات، حيث تبقى حكومات البلدان المنتجة للنفط أكبر حجما بنسبة 50 %تقريبا من حكومات البلدان غير النفطية، وفي البلدان ذات الدخل المنخفض يمكن أن يحدث اكتشاف في النفط انفجارا في الشؤون المالية[4]، ففي سبعينات القرن العشرين كان كثير من المتخصصين في رسم السياسة يعتقدون أن العالم قد دخل حقبة جديدة من ارتفاع أسعار النفط ارتفاعا مزمنا، فقد أكد تقرير لنادي روما الصادر1972 تحت عنوان "حدود النمو"، أن السلع الأولية ستصبح أكثر ندرة في العقود المقبلة، مانحا البلدان المعنية بالموارد موقعا مميزا في النظام العالمي.[5]

كل هذا كان حافزا للمغرب للتحرك في هذه الفترة لاحتلال الصحراء الغربية الغنية بالمعادن والنفط الذي سيعزز إيرادات الحكومة المغربية ويساعد على نموها، ويعزز أنشطة النمو في جوانب أخرى من الاقتصاد المغربي.

---

[1]– رياض بوزرب، ***مرجع سابق***، ص.118.

[2]– مسعود شعنان ، ***مرجع سابق***، ص.48.

[3]– مايكل إل. روس ، **نقمة النفط**،تر:محمد هيثم نشواتي،(الدوحة : منتدى العلاقات العربية والدولية 2014)، ص. 98.

[4]– ***المرجع نفسه***،ص. 33.

[5]– ***المرجع نفسه***.،ص. 99.

الأهمية الجيو سياسية للصحراء الغربية: انطلاقا من مفهوم المغرب لعناصر قوة الدولة المغربية عبر التاريخ،التي تمتد من الشمال للجنوب،وسعيها لضم الصحراء الغربية خدمة للمصالح القومية للملكة المغربية، فالصحراء الغربية تمثل منطقة أمن المغرب من الناحية الجنوبية، ومن جهة أخرى فإن قيام دولة صحراوية يرى فيه المغرب تهديدا له، حيث يضعفه استراتيجيا واقتصاديا، يحاصره من الجنوب ويلغى الطموح المغربي لقيادة المنطقة المغاربية[1]، ويوفر للجزائر منفذا على المحيط الأطلسي من خلال دولة تدور في فلكها، فالجزائر تسعى لتعطيل وإفشال الدور الجيوسياسي للمغرب، باعتبارها تشكل قوة كبرى نظرا لمساحتها الواسعة، فهي ستة أضعاف مساحة المغرب، ولتوفيرها على ثروات نفطية هامة لا تملكها المغرب الذي له واجهة أطلسية،تتجلى هذه الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية للمغرب من خلال خطاب الملك حسن الثاني بمناسبة عيد الشباب سنة 1974، حيث يلخص الأبعاد الجيوسياسة المهمة بالنسيبة للمغرب، حيث قال:"...أترك وصية لكل مغربي أنه لا يعقل أن يتم تنصيب دولة مزيفة لا حقيقة لها في جنوب ترابنا، لأنه من الناحية الإستراتجية ومن الناحية الهيدرولوجية، ومن ناحية المنافذ على البحر، وعلى المحيط الأطلسي لا يعقل مثل هذا لأنه سيشكل خطرا على سلامة البلاد ...وعلينا وعلى أولادنا وعلى أحفادنا والأجيال القادمة، فهذه ليست مسألة عاطفية فحسب بل مسألة حيوية لكل مغربي كان مدنيا أو عسكريا ..."[2]

منه تصح مقولة الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزلت"إن الحاجات الاقتصادية والمالية لدولة ما تدوس على جميع الحقوق حتى الدولية"، وهذا ما ينطبق على المغرب فهو يتطلع للحصول على هذه المنطقة بما تقدمه من مزايا اقتصادية، حتى لو كان ذلك على حساب حقوق الغير.

---

[1]- محمد صالح كروم، ***سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية 1975-2010***، رسالة ماجستير منشورة (جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص. 125.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص.116.

من خلال تحليل هذا الخطاب يتضح لنا أن سياسة المغرب اتجاه الصحراء الغربية، تحكمها أهداف اقتصادية وجيوسياسية، وليس المبدأ الحق التاريخي التي تنادي به المغرب، فهذا المبدأ أسقط وأسقطت حججه بمجرد قبول تقسيم الصحراء الغربية مع موريتانيا وفق معاهدة مدريد الثلاثية، لأن المبدأ لا يخضع للمساومة ولا للتنازل ولا للقسمة، فسياسة المغرب في هذا النهج يجعل من مبدأ الحق التاريخي في محل تساؤل، فهل هناك حق تاريخي ثانوي؟، وحق تاريخي أساسي؟ ، كما يتساءل على الشامي في كتابه[1].

[1]– علي الشامي، ***مرجع سابق***،ص.241.

المبحث الثاني:ضوابط الدبلوماسية الجزائرية والمغربية لإدارة قضية الصحراء الغربية

عند دراسة مبادئ دبلوماسية أي دولة، لابد من التطرق لدور الضوابط التي تحكم توجه هذه الدبلوماسية وتفرض نمط ومنهج معين في أدائها، فقد تقدم الدولة الكثير حيال قضية ما، وتتشبث بمبادئها، وقد لا تكثرت اتجاه قضية أخرى، ولهذا سنسلط الضوء في هذا المبحث على أهم الثوابت والقواعد، التي ميزت منهج عمل الدبلوماسية الجزائرية والمغربية في إدارة قضية الصحراء الغربية.

المطلب الأول : ضوابط ومقومات الإدارة الدبلوماسية.

تعرف عادة السياسة الخارجية لدولة ما، بأنها النهج أو الخطة التي تتبناها في علاقاتها مع غيرها من أعضاء الجماعة الدولية، وهي كما يقول " مارسيل مارل" " جزء من نشاط دولي يتجه نحو الخارج" بمعنى آخر هي النشاط الذي يتناول القضايا التي تطرح ما وراء الحدود، وذلك على عكس السياسة الداخلية"، في هذا الإطار يصح القول مع السيدين "بريار وجليلي" الذين يستندان على تحديد "مارسيل مارل" السابق من أن"الدولة تبحث بواسطة سياستها الخارجية على أن تتجاوب مع سلوك الإطراف الدولية الأخرى، وبصورة أعم، على أن تؤثر في محيطها للحفاظ عليه كما هو عندما يكون في صالحها، ولتعديله عندما يظهر لها انه في غير صالحها"[1]، فعلى هذا الأساس تشكل السياسة الخارجية جزءا أساسيا من السياسة العامة للدولة، حيث تعتبر مرآة سياستها الداخلية وامتدادا لها، وبهذا تصبح السياسة الداخلية والخارجية مقولتين غير متناقضتين بل متكاملتين على حد تعبيرها.[2]

---

[1]- علي حسين الشامي ، ***الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات،*** (عمان : دار الثقافة ، ط ، 2009) ص.36.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص.36.

يعرفها كذلك"ليون نوايل" " السياسة الخارجية هي فن إدارة آو توجيه علاقات دولة مع الدول الأخرى، فهي طريقة إدارتها، وخاصة المبادئ، والاتجاهات العامة والأهداف الأساسية لعمل دولة خارج حدودها"[1]، أما الأستاذ "عبد المجيد العبدلي" فيعرفها بأنها" فن تسيير سياسة الدولة الخارجية في جميع الميادين، مع بقية الممثلين الدوليين، سواء كانوا أشخاصا دوليين: دول ومنظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى"، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية[2]، وهناك من يعرفها بأنها " جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أن نشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنضوي وتندمج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه إسم السياسة الخارجية "أوهي" منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ثم إختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة، حدثت فعلا، أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل"،باعتبار العلاقات الدولية هي حاصل جمع السياسات الخارجية، والدبلوماسية هي إدارة هذه العلاقات فهي الوسيلة الأولى لصناع القرار لتسويغ قراراتهم، وإقناع الآخرين بها في إطار حركة التفاعل الدولي.

الفرع الأول: إدارة النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية.

لكون العلاقات الجزائرية المغربية تحتل مرتبة متقدمة بين العلاقات البينية المتوترة، لاكتسابها طابعا نزاعيا، ولارتباطها بأطراف متعددة ومختلفة سياسيا واقتصاديا[3]، فقد ساهمت قضية الصحراء الغربية في تغذية هذا النزاع، بحيث بقيت الجزائر محافظة على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، في حين إعتبرها المغرب قضية وجود لا مسألة حدود، فأدى تصادم إرادات ومصالح الدولتين الذي نتج عن الاختلاف في الدوافع والتصورات والأهداف والموارد والإمكانيات بالدولتين، لانتهاج سلوكات وسياسات

---

[1]– léon Noél, ***politique et diplomatie dans les affaires étragéres***, (paris : P.U.F. 1959).P. 99

[2]– عبد المجيد العبدلي ، ***قانون العلاقات الدولية***،(تونس : شركة أوربيس ، ط2 ، 2005) ص، 222

[3]– محمد مزيان، المغرب والجزائر: الجوار الصعب، ***مجلة سياسات عربية*** ،(العدد 13)،(يناير 2015)، ص.42.

تختلف أكثر مما تتفق، فالعديد من الدراسات والأدبيات المتخصصة في دراسة طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية تعتبرها نزاعية لتعارضها في الحقوق القانونية، التي قد تسوى بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية[1]، في حين يشار إليها في بعض الدراسات أنها علاقات صراعية، بسبب التعارض في المصالح والتوتر نتيجة لعدم التوافق على وسيلة تحقيق هذه الأهداف والمصالح.

قد يعني النزاع مرحلة سابقة للصراع، فمقارنة مفهوم النزاع بمفهوم الصراع توضح أن مفهوم النزاع يشير إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات عن الصراع ، وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه، فالنزاع صدام لكنه ليس مادي"عسكري"، إنما صدام بين إرادات دولتين أو أكثر، لاختلاف الأهداف والمواقف والتصورات...إلخ[2]، التي يمكن تحقيقها دون اللجوء إلى العنف المادي في حالات عديدة، فالنزاع ليس حول مصادر مادية دائما وإنما حول الهوية، الاعتراف...إلخ، وقد يأخذ النزاع شكلين مختلفين: عنيف violent conflict، ونزاع غير العنيف peace full –no violent conflict، ويشمل كافة أشكال الصراع الأخرى بخلاف الحرب أو ما يعرف عادة بوسائل التنافس السلمي، كإجراءات القسر الدولية الأخرى باستثناء الاستخدام الفعلي للعنف، والدبلوماسية بصورها المختلفة من الإجراءات المتخذة لتجنب أو تلطيف أسوأ ما فيه من إفراط، والسعي لتفادي أو إنهاء العنف بين الأطراف بشكل خاص، وتتم عادة بواسطة استراتيجيات الردع المتبادل العام، وينظر تقليدياً إلى ميزان القوى على أنه نظام لإدارة الصراع استناداً إلى هذه الأفكار، حيث يمكن لوضع لا حرب لا سلام ضمن نظام من الردع المتبادل العام أن يستمر لمدة طويلة نسبياً، وتظهر العلاقات بين الخصوم المفترضين عادة علامات تحسن

---

[1]– حسين أحمد الطراونة، ماجد عبد المهدي المساعدة ، ***إدارة التفاوض وحل النزاعات***، (عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ، ط 1 . 2016) ص.197.

[2]– **المرجع نفسه** ، ص201 .

أو تدهور حسبما يكون عليه الحال[1]، فإذا امتد التدهور ليصل إلى العنف عندئذ يمكن إعادة الإدارة بالدبلوماسية، وتتمثل قاعدة إدارة هذه العلاقات النزاعية دبلوماسيا بالعمل على توظيف عناصر القوة لطرف ما من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب أو أقل قدر من الخسائر، والعمل على زيادة عناصر القوة الذاتية من ناحية، وتعميق ثغرات الضعف لدى الخصم المقابل من ناحية أخرى[2].

يتطلب تنفيذ هذه السياسة اتحاد مجموعة من السلوكيات، التي هي كل تصرف قولي أو فعلي محدد زمانا ومكانا، يقوم به الأشخاص الحكوميون المخولون رسميا للتصرف بإسم الوحدة، والموجه للوحدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية[3]، وطبقا لهذا التعريف يمكن أن نشخص خصائص السلوك السياسي الخارجي كالتالي:

التحديد الزمني والمكاني لوحدة التحليل: أي أن السلوك هو وحدة التصرف لها موقع محدد، أي أن لها بداية ونهاية محددة.

الرسمية: ذلك السلوك الصادر من صانعي القرار في السياسة الخارجية، الرسميين والمخولين بالتصرف بإسم الدولة في المجال الخارجي ومن يمثلونهم.

الإرتباط بتحقيق أهداف السياسة الخارجية، إذ أنه ليس كل ما يصدر من صانعي القرار الرسميين يدخل في نطاق سلوك السياسة الخارجية، وإنما ينبغي أن يكون الغرض الرئيسي لهذا السلوك هو تنفيذ أهداف السياسة الخارجية[4].

---

[1]– غراهام إيفانز. جيفري نوينهام، ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية***، تر: مركز الخليج لأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة:نابغون للنشر، ط 2، 2000)

[2]– وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، ***مجلة سياسات عربية***، (العدد 06)،(يناير 2014)، ص.34.

[3]– محمد السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية***، (القاهرة: مكتبة العربية ، ط2 ، 1998) ص . 58

[4]– علي حسين الشامي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 38 .

باعتبار أن الدبلوماسية هي العملية السياسية التي تتحقق بها علاقات الدولة ومصالحها، فإنها تصبح على علاقة وطيدة مع السياسة الخارجية، بل وتشكل جزءا أساسيا منها، فبقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية، بقدر ما تكون أداة تحضير وإعداد لها في ذات الوقت.

فموقع الدبلوماسية من السياسة الخارجية هو كموقع الثانية من السياسة الداخلية، وبهذا الصدد يقول "فودريه" (F.Foderé)"أن الدبلوماسية تثير بالفعل فكرة تسيير الشؤون الدولية، ومعالجة العلاقات الخارجية، وإدارة المصالح الوطنية للشعوب، والحكومات في اتصالهم المادي سواء السلمي أو العدائي، ويمكن القول تقريبا بأن ذلك هو قانون البشر المطبق"[1].

كما أن "كايديه (Cahier)" يعتبر أن قيادة إدارة الشؤون الخارجية للدول هي الدبلوماسية بذاتها، وبتعبير آخر يمكن تمييز السياسة الخارجية عن الدبلوماسية كون الأولى هي اختيار أهداف وخطوط كبرى موجهة للدولة تتبع إزاء دولة أخرى، وكون الثانية هي تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية[2].

الفرع الثاني: مقومات الإدارة الدبلوماسية لقضية الصحراء الغربية

نظرا لتميز العلاقات الجزائرية المغربية بتشعب مجالاتها في إدارة قضية الصحراء الغربية،التي تجعل من الصعب الإلمام بجميع المتغيرات والحديث عن ثوابت محددة، ونظرا لتوالي الأحداث العالمية والتغيرات الكثيرة والشاملة لكافة نواحي الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية،كل هذا التغيير أثر بطبيعة الحال على العمل الدبلوماسي، فقد حدث تقدم ملموس في الدبلوماسية المعاصرة باعتبارها مكونة من تفاعلات بين أنماط متباينة من الكيانات، وذلك بفضل التكامل بين الجهات الدبلوماسية التقليدية الرسمية، والجهات الدبلوماسية الموازية الحديثة، بحيث تعتبر هذه الظاهرة جديدة وعلى قدر كبير من الأهمية، بحيث تفوق الأهمية التي كانت تميزها فيما مضى.

---

[1]– علي حسين الشامي، ***المرجع نفسه***، ص. 38.

[2]– ***المرجع نفسه***، ص.39.

فجهود الجهات الدبلوماسية التقليدية من أجل الاستجابة للتغيير في النظام الدولي المعاصر والاقتصاد العالمي والتكنولوجيا، متواصلة في إحداث التغيير والتكييف في المهام الدبلوماسية،فكانت نتيجة هذا التغيير والتكييف، هي أن الوظائف الدبلوماسية المحورية(التمثيل والاتصال) قد أصبحت مختلفة، وبالتالي نقلتها إلى بعد آخر أكثر أهمية وإلحاحاً في خضم تلك التحولات[1].

منه اعتمدت الجزائر والمغرب دبلوماسية تتناسب مع التحديات القائمة في إدارة قضية الصحراء الغربية تمثلت في ما يلي:

القوات المسلحة(Military Power):تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية، ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي، ذلك أن الأداة العسكرية "تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها"[2]، والقوات المسلحة تستخدم في أكثر من مظهر واحد، فبالإضافة إلى استخدامها التقليدي،(الاستخدام الفعلي) وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم القوات المسلحة أيضاً وقت السلم للضغط والردع، من أجل رضوخ الأطراف الأخرى المعادية، وتحقيق المصالح القومية.

إن استخدام القوات المسلحة كوسيلة للضغط والردع وقت السلم هو الذي يبرر النفقات الباهظة عليها، ويزيد من قناعة المواطن العادي بأهمية النفقات وتحمل آثارها، فعدم دخول القوات المسلحة في

---

[1]- عبد الهادي بوطالب، ***مرجع سابق***، ص ص.66. 67.

[2]-أندرياس فيرايكه، بيرند ماير هوفر، فرانتس كوهوت، ***أطلس العلوم السياسية***، تر: سامي أبو يحي(بيروت: المكتبة الشرقية،ط1،2012)، ص ص.169 173.

حرب دفاعية أو هجومية لا يعني توقف فاعليتها، بل إن استخدام القوات المسلحة في السلم للضغط والردع يفوق استخدامها في الحرب، ذلك أن القتال استثناء والسلام هو القاعدة.

دبلوماسية الأدوات الاقتصادية(Diplomacy Eeconomic Instruments):

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية ترجمة للبعدين الاقتصادي والسياسي للدبلوماسية التقليدية، وبصفة فعلية هي استغلال ما تتيحه الدبلوماسية التقليدية من قنوات اتصال، وأطر للتعاون مع البلدان الأخرى خدمة لأهداف، واقتصاد البلاد من حيث البحث عن أسواق جديدة، واستقطاب للاستثمارات الأجنبية.ففي هذا الإطار يعتبر تحديد الأهداف وتعبئة الموارد من الشروط لتمكين الدولة من الوسائل الضرورية، لتجسيد هذه الدبلوماسية، فالأدوات الاقتصادية احتلت مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة[1].

نظرا لزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول،الذي ترتب عنه زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية، التي تستعملها الدول كوسيلة للسياسة الخارجية منها:

المساعدات الخارجية (Foreign Aid) : هي الأداة الأكثر فعالية في السياسة الخارجية وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول من استخدمها بعد الحرب العالمية الثانية كمشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا ووسيلة فعالة لاحتواء المد الشيوعي وبسط النفوذ الغربي، ونشر النظام الليبرالي في الدول النامية[2].

لكن منذ منتصف الستينات بدأت الدول النامية الغنية تستخدم المساعدات الخارجية كوسيلة لتحقيق أهداف خارجية مختلفة.

المساعدات الفنية(Technical Assistance):تلجأ الدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى المساعدات الفنية كأداة للسياسة الخارجية، حيث تقوم الدول بتقديم الخبرات الفنية في مجالات فنية مختلفة مثل (الزراعة، الصحة، الصناعة، التعليم،...)، فمثلا: إسرائيل نظراً لتوفرها على الخبرات العلمية والإمكانيات

---

[1]- عبد الهادي بوطالب، ***مرجع سابق***، ص.69.

[2]- سموحي فوق العادة، ***معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية***،(بيروت: مكتبة لبنان،1986)، ص.127.

الفنية ونتيجة لقلة مواردها المالية، فهي كثيراً ما تلجأ إلى استخدام المساعدات الفنية كأداة لسياستها الخارجية خصوصاً في الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية.

دبلوماسية الدعاية (Diplomacy Propaganda) :تعني الدعاية أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة، تحقيقاً لهدف عام معين والدعاية تشترك مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي بالدرجة الأولى، غير أنها تختلف عن الدبلوماسية في أنها توجه إلى شعوب الدول الأخرى[1] لا إلى حكوماتها،لكن لتكون الدعاية ناجحة وفعالة، يجب أن يتوفر بها عدد من الشروط الأساسية، فتعتبر وسائل الإعلام وتكنولوجيات التواصل الاجتماعي الحديثة واحدة من القنوات المستخدمة في الدبلوماسية الدعائية الإعلامية، فهي تهدف لرسم تصورات في قضايا معينة، فتستخدم وسائل الإعلام للتأثير على عامة الناس، بالإضافة إلى جمهور النخبة الذي لها تأثير على الرأي العام،ومن بين الوسائل المستعملة لهذا الغرض التبادل الثقافي العلمي بين البلدان للطلبة والمثقفين والعلماء والفنانين، والمشاركة في المهرجانات والمؤتمات والمعارض، بالإضافة إلى بناء وصيانة المراكز والمعالم الثقافية[2] والتعليمية، وتعليم اللغات وإقامة بطولات وندوات ودورات في مختلف الرياضات والأنشطة الاجتماعية والثقافية.

كما يجب أن تتسم دبلوماسية الدعاية بالقدرة على جذب الانتباه وإثارة اهتمام الجماهير وتحريك عواطفها،فكلما كانت الدعاية مرتبطة بالواقع الذي تعيشه الجماهير، كلما قوي جذبها للتعاطف وتقبل السياسات والأهداف المسطرة.

---

[1]– فاطمة الزهراء حاجي، ***مرجع سابق***، ص.39.

[2]– ***المرجع نفسه***،ص.40.

المطلب الثاني : مبادئ الدبلوماسية الجزائرية لإدارة قضية الصحراء الغربية

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال بالاعتدال والوسطية، وبدبلوماسية تلتزم بعدد من الثوابت والمبادئ، التي ارتكزت عليها تلك السياسة من أجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة، والالتزام بمبدأ الشرعية الدولية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية مما أكسبها مكانة دولية مميزة، ما يجعلنا نقول أنها تتميز بحنكة وقدرة على مواكبة التطورات الحاصلة في السياسة العالمية، وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها. بحيث يمكن تحديد أهم المبادئ التي ارتكزت عليها الدبلوماسية الجزائرية في إدارة قضية الصحراء الغربية في ما يلي:

الفرع الأول: مبدأ ضبط الحدود وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار.

يعود أصل مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو ترجمة للعبارة اللاتينية " UTi Possideti Juris" أو"أوتي بوسيتيديس جوريس"مأخوذ من قاعدة في القانون الروماني، مفادها الإقرار بأيلولة الممتلكات غير منقولة والمتنازع عليها بين شخصين،إلى الشخص الذي يملكها بحكم الواقع حتى ولو لم تكن لديه وثيقة إثبات الملكية، بهدف الحفاظ على الوضع الراهن، ويطلق عليه في الفقه العربي(مبدأ قدسية الحدود)، ويعني انتقال ملكية الأراضي وأماكن حدودها من الدولة الاستعمارية السابقة إلى دولة جديدة، والحدود الدولية طبقا له خط شرعي تم تأسيسه على أساس ملكية قانونية، وهو يتكون من عنصرين هما:السند فوق الإقليم الذي يمنح الدولة التي تحوز الإقليم سندا شرعيا في ممارسة سيادتها عليه، ومكان الحدود الذي ينبغي أن يكون عليه خط الحدود الدولية للإقليم،[1]وتطور مبدأ قدسية الحدود حيث أصبح أحد المبادئ المركزية في القانون الدولي، بعد أن تبنته شعوب أمريكا اللاتينية بعد استقلالها من الاستعمار الاسباني أوائل القرن19، لحفظ وحماية الوضع الراهن للحدود الموروثة عن الاستعمار

[1] -Boualem Bouguetaia***, les frontières méridionales de l'Algérie , de l'indépendance à l' utipossidetis,***(alger : sned , 1981) p177

الأوروبي، حيث أدرك قادة الدول الجديدة ضرورة تبني مبدأ "أوتي بوسيتيديس"بعد ظهور عدة نزاعات حدودية بين الدول المستقلة،أما في إفريقيا ونظرا لعدم اهتمام الدول الاستعمارية عند تقسيمها للمستعمرات، وترسيم الحدود بين ممتلكاتها الجديدة بانتشار، وتداخل القبائل الإفريقية بين عدة أقطار وأقاليم.

بازدياد عدد النزاعات الحدودية بين بعض الدول الإفريقية، قرر رؤساء الدول بعد تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية،وفي مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة عام 1964،تم تبني مذهب "أوتي بوسيتيديس" بإصدار القرار 1/16 الخاص بالنزاعات الحدودية، حيث اعتبر حدود الدول الإفريقية منذ اليوم الأول لاستقلالها تشكل حقيقة ملموسة،وبالتزام الأعضاء باحترام هذه الحدود، وذكر أحد الفقهاء بأن مبدأ أوتي بوسيتيديس تم تطبيقه في إفريقيا، وإعادة تفسيره لحفظ وصيانته وحدة الأراضي، حيث يؤكد ذلك صياغة المادة الثالثة الفقرة 03 من ميثاق المنظمة الأفريقية، التي تنص على احترام السيادة الإقليمية لكل دولة وحقها الثابت في الوجود المستقل ...،وقرار عدم المساس بالحدود.[1]

منذ استقلالها تمسكت الجزائر بمبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، واعتبرته استمرار لمبادئ ومكتسبات ثورتها، منه كان توقيعها على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية تجسيدا لهذا النهج، وهي تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار،حيث نصتالمادة91من الدستور الجزائري لعام 1976"لا يجوز البتة التنازل على أي جزء من التراب الوطني"[2]،لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودها بينها المغرب أياما بعد الاستقلال، ووفق هذه القاعدة، حيث عقدت مع المغرب اتفاقية إفران 1969/01/15، ثم اتفاقية تلمسان في 1970/07/27 ثم معاهدة الرباط 1972/06/15 وتم من خلالها معالجة مشكلة الحدود معه، لتلتف إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود مع تونس يوم

---

[1]– محمد مزيان ، " المغرب والجزائر: الحوار الصعب، ***مجلة سياسات عربية***، العدد 13 ، (يناير 2015)، ص. 45.

[2]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1976

1970/01/06 ثم اتفاقية أخرى يوم 1983/05/19، كما تم التوقيع مع موريتانيا على اتفاقية يوم 1983/12/13، ومع النيجر في 1983/01/05، ومع مالي يوم 1983/05/08 أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956[1].

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها مع الجيران، من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء عل كل أسباب النزاع، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلاله.

الفرع الثاني: مبدأ حق تقرير المصير ومساندة حركات التحرر الوطني.

يعتبر مبدأ حق تقرير المصير ومساندة حركات التحرر الوطني، مبدأ له تأصيل تاريخي في تاريخ العلاقات الدولية للجزائر، التي عبرت دائما عن إعجابها بكفاح الشعوب من أجل حريتها وتقرير مصيرها حيث يتضح ذلك في شخصية الجزائر الدولية قبل 1830، ففي لقاء بين "الداي حسن" ووفد رسمي عن الدولة الأمريكية عبر "الداي حسن" عن عواطفه الودية، وإعجابه بكفاح الأمريكيين للتحرير حيث قال " أنه معجب بالشعب الأمريكي، ويقدر فيه الطريقة التي تحدى بها ثواره كابوس هذه الأمة البغيضة "بريطانيا" وقال للوفد ببشاشة "إنه معجب بالولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأمة الجديدة، وذلك أن أي أمة تزيل عن نفسها كابوس أمة قوية مثل بريطانيا تستحق الإعجاب من العالم..."[2].

---

[1]– سليم العايب، ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، 2011) ص ص . 83 ، 84

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم ، ***شخصية الجزائرية الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830*** (الجزائر: شركة دار الأمة، ط 2،2007) ج 1، ،ص . 248

ليستمد شرعيته كمبدأ أصيل من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار الفرنسي في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني التي قادت مسيرة النضال من أجل الاستقلال، حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ، التي لا يجب التفريط أو الحياد عنها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شرط مع حركات التحرر الوطني، والكفاح ضد الامبريالية، والاستعمار في القارة الإفريقية،وخارجها دون استثناء بشكل شامل وكلي، والتركيز على إفريقيا بسبب الإمكانيات التي بحوزتها، وبحكم خصائصها الجيوسياسية على المستوى الإقليمي، وبسبب الحنكة والإرادة السياسية التي ظهر بها القادة الجزائريون، كل هذا جعل من المبدأ المحور الرئيسي في السياسة الخارجية للجزائر في إفريقيا، ويتضح ذلك من خلال إنشاءها لجهاز خاص مكلف بالاتصال والعلاقات الخارجية مع الحركات التحررية سنة 1964، وفي هذا الصدد يقول "سليمان الشيخ" بأن إفريقيا شكلت المسرح المفضل للدبلوماسية الجزائرية في فرض نفسها خارج إفريقيا[1].

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا، وأسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا رئيسيا للسياسة الخارجية الجزائرية، فمنه جاء تكريس الجزائر لهذا المبدأ في كل الدساتير والمواثيق الوطنية، كونه مبدأ يتطابق مع مبادئ المنظمات الإقليمية، والدولية مثل هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية، حيث نصت المادة 27 من دستور 1963، "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري"[2]

---

[1] - Cheikh Slimane ***, l' Algérie et le réforme de l' ordre international,*** revue de l' institue nationale des études stratégie globale , 1991 PP , 21.22 .

[2]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبة 1963

الميثاق الوطني 05 جويلية 1976، الذي حمل فصلا كاملا عن السياسة الخارجية ولعل أهم اقتباس متعلق بهذا المبدأ "... الجزائر باعتبارها بلدا من بلدان العالم الثالث متضامنة مع كل الشعوب في أسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية من أجل التحرر السياسي ودعم استقلالها.[1].."

دستور فيفري 1989 ونوفمبر 1996، نظرا لإحتوائها على نفس المبادئ للسياسة الخارجية الجزائرية، رغم التغيير في رقم المواد، ودستور 1996 هو المعمول به حاليا لأن التعديلات لم تطل مبادئ السياسة الخارجية، حيث نصت المادة 26 من دستور 1989 والمادة 27 من دستور 1996، "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي، والاقتصادي والحق في تقرير المصير ضد كل تمييز عنصري[2]".بحيث يتضح ويتجلى ذلك من خلال الممارسة الفعلية، والميدانية للجزائر مع مختلف القضايا المطروحة أمامها كدعمها لقضية الصحراء الغربية، ودعم قضية استقلال"سلطنة البروناي" عن ماليزيا، وقضية استقلال"تيمور الشرقية" عن إندونيسيا.

الفرع الثالث: مبدأ المساواة بين الدول وحل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة.

يعد مبدأ المساواة بين الدول وحل النزاعات بالطرق السلمية الذي لا تزال المجموعة الدولية تناضل من أجل تثبيته، وإقراره على مستوى الواقع حتى الأن بالرغم من إقراره نظريا في ميثاق الأمم المتحدة، مبدءا أصيلا في تاريخ العلاقات الدولية للجزائر، فالاستعراض السريع لبعض المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع دول شمال غرب أوروبا، خلال القرن الثامن عشر يبين أن الدبلوماسية الجزائرية تعاقدت على قاعدة واحدة مع جميع الدول دون النظر إلى حجمها وقوتها[3]،مما يعني أن الجزائر كانت من الدول السباقة للتعامل في علاقاتها الخارجية وفق هذا المبدأ.

---

[1]– الميثاق الوطني الجزائري 1976.

[2]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 89 – 96

[3]– جمال فنان ، ***معاهدات الجزائر مع فرنسا 1916 – 1830*** (الجزائر : دار هومة ، 2010) ص، 306.

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة، ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة والتهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق، الوساطة، التحكيم، التفويق، والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدولي.

هذا أيضا له تأصيل تاريخي في الدبلوماسية الجزائرية، فالتصور الجزائري للعلاقات الدولية عبر التاريخ كان دائما هو أن العلاقات السلمية بين الدول هي العنصر الدائم في التعامل مع بعضها البعض، وحالة الحرب هي خاصة واستثنائية لا يجوز أن تبنى العلاقات على أساسها"[1]،وهو مبدأ يشجب الرؤية الانتهازية لهذه العلاقات،فنبذ استعمال القوة في المعاملات الدولية وعدم الانصياع لها، من الخصائص التي تميزت بها الدبلوماسية الجزائرية منذ نشأتها في العهد العثماني، فالجزائر تشجب وتندد بأسلوب استعمال القوة على اعتبار أنه وسيلة غير أخلاقية من جهة، وغير عملية من جهة أخرى، لكونها لن تؤدي إلى أية نتيجة، فقد حرصت على تأكيد هذا المبدأ بالمسلك الذي تبعته في الأزمات التي نشبت بينها وبين الدول طوال ثلاثة قرون، فكثيرا ما كان المسؤولون الجزائريون يرددون في مراسلاتهم مع المسؤولين الأوروبيين "إن كلمة طيبة تدرج في رسالة يكون لها من المفعول والتأثير، يفوق ما تحدثه جحافل الجيوش والأساطيل"، وبالمقابل فإن مسلكها في القضايا الدولية كان يتلخص في كلمتين، كثيرا ما رددتها المراسلات الدبلوماسية، وسجلت حتى في المعاهدات وهما كلمتي"حق معقول[2]"، فعدم الرضوخ للقوة تمسكت به الجزائر إلى أخر المطاف، وتحملت من أجل ذلك كل النتائج التي تترتب عنه، ولا يبدو أنها تأسفت لاتخاذ مثل هذا الموقف مهما بلغت فداحة الخسائر التي منيت بها.

منذ الوهلة الأولى لاستقلال الجزائر واجهت مشكل الحدود مع جيرانها، وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب فيٌ حرب الرمالٌ، إلا أن

---

[1]- جمال فنان، ***المرجع نفسه***، ص. 304 .

[2]- ***المرجع نفسه***، ص.305 .

الجزائر توجهت لمنظمة الوحدة الإفريقية، رغم عدم تأسيس كل هياكلها خاصة لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، التي يرجع إليها قانونا مهمة الفصل في النزاعات التي قد تحصل بين الدول والأعضاء، حيث اضطرت المنظمة إلي تشكيل لجنة رباعية تظم الإمبراطور الاثيوبي "هيلا سيلاسي" و الرئيس المالي "مديبو كيتا" والرئيس الجزائري "أحمد بن بلة" والملك المغربي "الحسن الثاني"[1]، حيث تمكنت في وقت قصير رغم تعقد الصراع إلي توقيع الجزائر والمغرب، اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار بالعاصمة المالية باماكو في 30 أكتوبر 1963 يدخل حيز النفاذ في 02 نوفمبر[2]1963،أهم ما جاء فيه وقف أطلاق النار، وتكوين لجنة عسكرية من ضباط الدول (الجزائر المغرب أثيوبيا ومالي) لتحديد منطقة تتسحب إليها القوات الجزائرية والمغربية،وتأمين سلامة وحياد المنطقة، تكوين لجنة مراقبة وقوة عسكرية محايدة ترابط في المنطقة المنزوعة السلاح، امتناع الطرفين المتنازعين عن مهاجمة كل منهما الأخر عن طريق وسائل الإعلام، بحث مشكل الحدود موضوعيا ووضع مقترحات فعالة للجانبين لتسوية النزاع نهائيا،بعد تولي المنظمة الإفريقية حل هذا النزاع ابتعد شبح تحوله إلي نزاع أيديولوجي، وقطبي ووجه من وجوه الحرب الباردة، لهذا عملت الجزائر بقوة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية لاحتواء نزاعها مع المغرب[3].

إن تمسك الجزائر بمبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار في علاقاتها بدول الجوار، ينبع من رغبتها لتفادي قيام نزاعات بين الدول الحديثة الاستقلال، وعدم إعطاء فرصة لعودة الاستعمار، وحل النزاعات بالطرق السلمية، ونبذ القوة في معاملاتها الخارجية هو إيمانها بعالم مثالي يسوده السلام، وأن العلاقات السلمية بين الدول هي العنصر الدائم في التعامل مع بعضها البعض، وحالة الحرب هي خاصة واستثنائية، وتمسكها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي يبرز مدى أهمية البعد الإنساني في سياستها

---

[1]– محمد بوعشة، ***مرجع سابق*** ، ص ص 86 – 87 .

[2]– ***المرجع نفسه***، ص.86

[3]– سليم العايب، ***مرجع سابق*** ، ص ،29.

الخارجية واحترامها لحقوق الإنسان،هذا العامل الذي أصبح منذ انتهاء الحرب الباردة يمثل مطلبا ملحا في السياسة والعلاقات الدولية، رغم أنه نسبي فقط في علاقات بعض الدول التي تعتبر نفسها من أعرق الدول ديمقراطية والمدافعة عن حقوق الإنسان، فقد ساهمت الدبلوماسية الجزائرية وفق هذه المبادئ المتطابقة مع مبادئ الشرعية الدولية، في حل واحتواء الكثير من الأزمات والنزاعات الدولية[1]، مما أكسبها الرواج والريادة في العالم الثالث.

[1]– بلقاسم لحلوح، ***دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة البليدة : قسم القانون العام، 2004)، ص ، 46.

المطلب الثالث: المبادئ الدبلوماسية المغربية في إدارة قضية الصحراء الغربية

احتلت قضية الصحراء الغربية مكانة مهمة،ومتميزة ضمن أولويات السياسة الخارجية المغربية، بالشكل الذي أثر بشكل كبير على الملامح الكبرى لهذه السياسة منذ بداية النزاع، فقد تميزت بدبلوماسية تقوم على الدفاع عن معتقدات الدولة أمام التحديات التي يواجهها من المعتقدات الأخرى، كأحد أهداف السياسة الخارجية خاصة إذا كانت ستترك أثارا على النظام السياسي للدولة، وعلى قيم ووحدة المجتمع. بالرجوع إلى قضية الصحراء الغربية، والمراحل التي قطعتها كأحد المحددات الأساسية في رسم التوجه للعمل الدبلوماسي المغربي، كلها عوامل دفعت الدبلوماسية المغربية إلى إعادة النظر في تقوية علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، من خلال منظور جديد وتوظيفه عبر أسس إستراتيجية جديدة على مستوى الأهداف والوسائل، في ظل دبلوماسية توازي بين الأداء السياسي والاقتصادي والثقافي والديني...إلخ ارتكزت هذه الدبلوماسية على عدة مرتكزات وثوابت وأسس، منها ما هو ديني وثقافي ودستوري في إدارتها لملف الصحراء الغربية.

الفرع الأول: المحدد الديني والدستوري.

يعد الإسلام العمود الفقري لنظام السياسي المغربي إذ يستمد الملك سلطاته منه على المستويين الداخلي والخارجي[1]، إذ يعد الملك أمير المؤمنين ومبايع من قبل المغاربية والممثل الأسمى لهم، كل هذا يمنح الملك المغربي صلاحيات تتجاوز النصوص الدستورية الأمر الذي يفرض على باقي الفواعل السياسية رفع المساءلة والمحاسبة عنه.[2]

---

[1]–عمر المختار لمعرق، ***السياسة الخارجية المغربية اتجاه دول الخليج في ظل المتغيرات الراهن***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجلفة: قسم العلوم السياسية،2016)، ص.25.

[2]– يونس برادة، الإشكالية الانتخابية في المغرب: مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي في: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي 17 ، أكسفورد ، 2007 ص،6.

لقد شكل السند الديني ركيزة أساسية للملك في تدبير شؤون الخارجية للمغرب لاسيما في عهد الملك "الحسن الثاني"، وذلك منذ أول خطاب عند اعتلاءه الحكم في 03 مارس1961، حيث قال" أعاهد الله وأعاهدكم على أن أدافع عن حوزة التراب المغربي واستقلاله وسيادته "، وهو نفس الأمر الذي سار عليه إبنه محمد السادس منذ 30 جويلية1999، حيث أكد في خطابه للشعب المغربي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء في 06نوفمبر2014 " ...الصحراء ستبقى جزءا من المغرب إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها...". رغم وجود بوادر جديدة في عهده مثل إشتراك فاعلين جدد في رسم السياسة الخارجية، لاسيما في قضية الصحراء التي كانت حكر على وزارة الداخلية في عهد "إدريس البصري"، ليتم بعد ذلك إشراك وزارة الخارجية، وبعض الأحزاب والفواعل الأخرى.

يعد الإرث السلطاني للدولة عامل مهم نحو دفع الملك ليكون المحرك الأساسي، بالإضافة إلى تكريس إسلامية السلطة في ممارسة الحكم "أمير مؤمنين"في المجال الخارجي هذه المؤسسة الملكية وظفت الشرعية الدينية من أجل توسيع الصلاحيات على المستوى الخارجي، فالمحدد الديني والروحي في السياسة المغربية مستمد من الإسلام[1]، مما جعل الدبلوماسية المغربية تعتمده كأهم المحددات،التي تربط المغرب بعالمه الخارجي، ما دفع لخلق نوع خاص من الدبلوماسية وهي"الدبلوماسية الروحية"، التي تهدف لتدعيم وتقوية روابط الصداقة مع دول العالم الإسلامي، من خلال الروابط الدينية خاصة مع الدول الإفريقية التي ربطتها بالمغرب روابط روحية قديمة.[2]

يتضح هذا التوظيف الديني في الدبلوماسية في قول الملك محمد السادس"...وقد وجهنا دبلوماسيتنا كي تعمل على حسن استثمار التقدم الديموقراطي لبلدنا،وإشعاعه الروحي ورصيده التاريخي

---

[1]– دستور المملكة الغربية2011 المادة 06

[2]– محمد رضوان، ***منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية*** (الدار البيضاء : إفريقيا الشرق ، 2002) ص، 97

وموقعه الجيو استراتيجي..."، وهو ما يعني استثمار العامل الديني والروحي في توجيه الدبلوماسية المغربية،لخدمة أهداف السياسة الخارجية المغربية وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية، وغيرها من القضايا الإقليمية، من هذا المنطلق عملت هذه الدبلوماسية على نسج علاقات دبلوماسية للمغرب مع الدول الإسلامية، وخصوصا مع دول غرب إفريقيا على أسس وأبعاد دينية.

السمات الدينية للسلطة الملكية للمغرب، تتجسد في النسب الشريف للملوك العلويين"الأسرة العلوية الحاكمة"، التي يرتفع فيه نسبها للرسول صلى الله عليه وسلم، مما يعني أن الملك يشترك في المعجزة النبوية، وفي البيعة التي تحقق له الإجماع حول شخصه[1]، فالبيعة هي التي تؤسس الولاية فإليها يعود الدور الأساسي في التجسيد العملي لممارسة الحكم واستمراره، وهي حسب "محمد السادس"بيعة الإمامة الشرعية التي تطوق عنقنا... موثوقة السند بكتاب الله وسنة رسوله الكريم..."،فهي تفرض المسؤولية على الذين يبايعون بالطاعة في المنشط والمكره لولي الأمر أمير المؤمنين، وتعطي الشرعية لمن تتم له البيعة، مما يشعره بالقوة ويمنحه الثقة بوجود مقومات لبناء النظام السياسي.

بدخول المغرب المرحلة الدستورية، جاءت النصوص الدستورية لتكرس مؤسسة إمارة المؤمنين وتمنح للملك سلطات وصلاحيات واسعة في كافة المجالات، فقد نص الدستور المغربي على أن البيعة تشكل أحد المكونات الأساسية لمؤسسة إمارة المؤمنين، والملك بوصفه أمير المؤمنين يعتبر راعي شؤون المغاربة الروحية والسياسية، وشخص الملك أمير المؤمنين مقدسة ولا تنتهك حرمتها[2].

منه ففكرة القداسة التي يحظى بها الملك في الدستور، تلتقي مع تصوير البيعة لفكرة العصمة التي يعتبر الإمام شخصا مقدسا ومنزها عن الانزلاق في الخطأ، حتى في الممارسة السياسية المحكومة بمنطق

---

[1]– عبد الله حمودي ، ***أنثروبولوجية الملكيات : الملكية المغربية نموذجا المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي*** (الدار البيضاء، عدد 19 ، 20 ربيع وصيف 2003) ص. 3.

[2]– الفصل 23 من الدستور المغربي 2011

النسبية،فمغربية الصحراء تستمد شرعيتها من هذا المفهوم للبيعة،هذه الشرعية التي تستند إلى الشهادة التي أداها العلماء أمام الله تعالى، وجسدتها وزارة الأوقاف للشؤون الإسلامية ،" إن الصحراء الغربية جزءا لا يتجزأ من المغرب، وأن البيعة في عنق أبناء الصحراء لجلالة الملك، عهد لا يحل لمسلم نكثه أو نقضه وإن المسألة مسألة دين قبل أن تكون مسألة أرض وسياسة، وإن كل من ينازع المغرب في صحرائه أو يشكك في قيمة رابطة البيعة التي تربط الصحراء بعاهلها، إنما ينازع في شرع الله ويشكك في مبادئ الشريعة التي جاء بها الإسلام ..."، وتتمثل في وجود رابطة البيعة بين السلطان والسكان، وهذه المبايعة في نظر النظام الملكي تعد عقدا سياسيا تترتب عنه ظاهريا السيادة على أرض وسكان الصحراء الغربية[1].

مسألة السلطة والحدود لدى المغرب مؤطرة أساسا بمفهوم البيعة كرابطة سياسية بالمعنى الحقوقي التملكي، فمفهوم البيعة ينشأ ويترتب عنه علاقات سيادة بالمفهوم القانوني الغربي، وبالتي فإن حدود السيادة هي حدود البيعة، وأن الحدود تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء وتبايع السلطان، ولا تحدد على أساس إقليمي أو جغرافي، ذلك أن نظام الحكم الملكي المغربي قبل الاستعمار، اعتمد في ممارسة نفوذه على فرض السيادة على الشعب وليس على الأرض، فالدولة وفق هذا التصور الإسلامي ليست وحدة إقليمية، ولكن تجمع بشري له خاصية سياسية ودينية، وينتمي إلى المجموعة الدينية المشتركة "الأمة"[2] أين يصبح لعقد البيعة الذي هو ديني في جوهره، خاصية سياسية تؤسس لعلاقة سيادة بين الإقليم ومجموع الأمة.

في مجال السياسة الخارجية وبالرجوع إلى كل الدساتير المغربية، يتبين أنها جعلت الملك يستأثر بجميع السلطات في مجال العلاقات الدولية للمملكة بصفته حاكما يحكم، حيث كرس دستور 2011 في

---

[1]- عبد القادر المحمودي، ***النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (1945 – 1985)*** (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، 2002) ص. 244.

[2]- BerramdaneAbdelkaleq , ***le Sahara Occidental : enjeu maghrébin*** (Paris : Khartrala 1992) p 34

الفصل55، أن الهيئات والمؤسسات الساهرة على هندسة القرار للسياسة الخارجية المغربية،خصوصا ما تعلق منها بتحديد الحريات الاستراتيجية تبقى مجال خاص بالملك،إذ أن الشؤون الخارجية للمغرب تتبع من الامتيازات الواسعة التي يحظى بها الملك على الصعيد الخارجي.

قد وضع الفصل42 من نفس الدستور"الملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى ورمز وحدة الأمة واستمرارها والحكم الأسمى بين مؤسساتها."[1]

الفرع الثاني: مرتكز الإدارة المشتركة لملف قصية الصحراء الغربية.

استنادا للإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية التي تقوم على تحميل مسؤولية أمن الدولة للشعب بعسكرة المجتمع جاء التحول في إدارة ملف قضية الصحراء الغربية،فبعد أن كان الملف محصورا ضمن اختصاصات وزارة الداخلية أصبحت من الضرورة إشراك فاعلين جدد، لما تمليه المرحلة من متغيرات وتحديات طرحتها قضية الصحراء كملف محوري أمام الدبلوماسية المغربية، وإذا كانت مقاربة هذه القضية قد دشنت بمسيرة خضراء شكلت نموذجا لمشاركة الشعب في تدبير قضية مصيرية، بالشكل الذي أعطاها بعدا من المشروعية والمصداقية، فإن ما تلا ذلك من تدبير منفرد وأحادي أثر سلبا في مسار القضية، ذلك أن الإجماع الكبير الذي حظيت به قضية الصحراء المغربية، لم يستثمر بالشكل المطلوب وبخاصة على مستوى الانفتاح على مختلف الفاعلين في تدبير هذا الملف الحيوي.

حيث يبدو من خلال كتابات المتخصصين في هذا المجال أن هناك رأيان متباينان:

الرأي الأول: تقليدي يركز على الفرضية التي تعتبر أن السياسة الخارجية في المغرب تظل مجالا محفوظا للملك انطلاقا من الأساس الدستوري الذي يمنحه مكانة متميزة في هذا السياق، والفصل24 الذي يتيح له إمكانية تعيين الوزير الأول، والفصل 25 الذي بموجبه يرأس المجلس

[1]– دستور المملكة المغربية2011، الفصل42

الوزاري،والفصل30الذي يمنحه صفة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، والفصل 31 الذي بموجبه يعتمد السفراء لدى الدول والمنظمات الدولية ويعتمد لديه السفراء وممثلي المنظمات الدولية، وتوقيع المعاهدات والمصادقة عليها باستثناء تلك التي تترتب عنها أعباء مالية للدولة، والتي تتطلب صدور قانون بصددها من قبل البرلمان، ثم الفصل74 المتعلق بإعلان حالة الحرب، وهي الإمكانيات التي تجعل من الملك ليس مجرد فاعل بل في نفس الوقت محددا للسياسة الخارجية[1]

الرأي الثاني: يعتمد رؤية واقعية وسياسية، ويرى بأن هناك شركاء آخرين يساهمون إلى جانب الملك في نسج السياسة الخارجية المغربية، كالوزير الأول، ووزير الخارجية، وباقي الوزراء، ومؤسسة البرلمان من خلال الدبلوماسية البرلمانية، خاصة بعد صدور مرسوم 20 يناير 1995.

فالوزير الأول بموجب الدستور المغربي يتحمل مسؤولية تنسيق النشاطات الوزارية (الفصل65من الدستور)، حيث أصبح بإمكانه أن يؤثر بدوره بصفة فاعلة في بلورة القرارات ذات الطابع الخارجي، عبر تحركاته الدبلوماسية في الخارج، وكذا من خلال ترأسه للمجلس الحكومي.

بعد التحولات التي عرفها النظام السياسي في ظل التوجهات السياسية الجديدة، زاد دور هذه المؤسسة على مستوى التأثير في مسار الدبلوماسية المغربية، سواء على المستوى الاقتصادي والتجاري أو على مستوى قضية الصحراء المغربية، فقد قام الوزير الأول "عبد الرحمان اليوسفي" بعدد من الزيارات لعدة دول، مستثمرا علاقاته الخارجية بالشكل الذي أسهم في تراجع حوالي 13 دولة عن اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية، علاوة على ذلك أسهم في تحسين صورة المغرب في كثير من دول العالم[2]. بناءا على نفس المرسوم أصبح وزير الخارجية يتمتع بمهام وسلطات واسعة، تمكنه من مساهمته

---

[1]- الحسن بوقنطار ، ***السياسة الخارجية المغربية : الفاعلون والتفاعلات*** (الرابط : شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 2002) ص. 17.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص. 31.

في بلورة السياسة الخارجية للدولة، فهو يتولى مهمة إعداد وتنفيذ عمل الحكومة في الميادين التي تهم علاقات المغرب الخارجية، وذلك من خلال توجيه العمل الدبلوماسي والقيام بتنمية التعاون الدولي وتنسيق جميع العلاقات الخارجية والحرص على التوفيق بينها وبين سياسة المغرب الخارجية[1]، ويمكن أيضا لباقي الوزراء التأثير في السياسة الخارجية للدولة في إطار بلورة الاتفاقات التي تعقد على المستوى الثنائي أو الجماعي،التي لها علاقة بالقطاعات التي يشرفون عليها.

كما يمكن للبرلمان أن يلعب دورا ملموسا في صياغة هذه السياسة نظرا لزيادة الاعتماد المتبادل بين الأمم، وانطلاقا من أهمية الدبلوماسية النيابية في عمل البرلمانات، حيث تتمثل أهم إسهامات البرلمان في مجال السياسة الخارجية بموجب نصوص الدستور سواء من خلال وسيلة التشريع القانوني المرتبط بالمصادقة على بعض الاتفاقيات،وإعمال الرقابة على النشاط الخارجي للحكومة، فالاتفاقيات والمعاهدات التي تترتب عنها أعباء مالية، تتطلب موافقة البرلمان قبل مصادقة الملك عليها (الفصل31 من الدستور)، كما أن تقنيات ملتمس الرقابة أو سحب الثقة (الفصول: 75، 76، 77 من نفس الدستور)، وكذلك الأسئلة الشفوية، والكتابية المتاحة لهذه المؤسسة في مواجهة الحكومة كوسيلة للرقابة تمكنها أيضا من المساهمة في صياغة السياسة الخارجية للدولة، ولقد ازداد دور البرلمان في صياغة هذه السياسة في ظل التغيرات الدولية والوطنية المرتبطة بتوسيع هامش المشاركة السياسية، وتفعيل الديمقراطية وتزايد دور المجتمع المدني في الحياة السياسية.

نستطيع القول من خلال دراسة هذه الثوابت والمبادئ التي تقوم عليها سياسة المغرب الخارجية اتجاه قضية الصحراء الغربية، فرغم التحولات التي طرأت على مستوى إدارة هذا الملف من إشراك لفواعل

---

[1]– محمد غو مريس، ***السياسة الخارجية المغربية مقاربة ابستمولوجية وتجريبية*** (الرباط : دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001) ط1 ، ص ص 60 . 62.

سياسية جديدة، إلا أنها تتفق جميعا على أن تبقى قضية الصحراء في الدبلوماسية المغربية قضية مرجعية فهي قضية وجود قبل أن تكون قضية حدود.

وعموما كما يرى أحد الباحثين في ميدان السياسة الخارجية، فإن هذا التنوع لا ينفي وجود هرمية تجعل من الملك المحدد الأساسي للسياسة الخارجية اعتبارا للأدوار، التي يقوم بها في النسق السياسي المغربي غير أن ذلك لا يسمح بالقول باحتكاره لهذا المجال فتدخل الوزير الأول، وكذا وزارة الخارجية علاوة على البرلمان أمر تمليه الاعتبارات الدستورية والتشريعية والوظيفية والتحولات السياسية الراهنة[1].

[1]– الحسن بوقنطار، ***مرجع سابق*** ، ص. 16.

خلاصة الفصل:

تحتل العلاقات الجزائرية المغربية مرتبة متقدمة بين العلاقات البينية المتوترة، لاكتسابها طابعا نزاعيا ولارتباطها بأطراف متعددة ومختلفة سياسيا واقتصاديا،وقد ساهمت قضية الصحراء الغربية في تغذية هدا النزاع، فبقيت الجزائر محافظة على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وأن هذه السياسة تحكمها عقلانية مختلطة تجعل من مبدأ حق تقرير المصير، الذي تنادي به الجزائر خاضع لضرورة المصلحة الذاتية والاعتبارات الأخلاقية العامة، التي تحكم توجهات سياستها الخارجية، في حين المغرب ورغم التحولات التي طرأت على مستوى إدارة هذا الملف من إشراك لفواعل سياسية جديدة، إلا أنها تتفق جميعا على أن تبقى قضية الصحراء في الدبلوماسية المغربية قضية وجود وليست قضية حدود.

أدى تصادم إرادات ومصالح الدولتين اتجاه هذه القضية إلى ظهور الاختلاف في الدوافع وفي التصورات والأهداف وفي الموارد والإمكانيات والمقاربات مما أدى بالدولتين لانتهاج سلوكات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق، فمن أجل الاستجابة للتغيير في النظام الدولي المعاصر والاقتصاد العالمي والتكنولوجيا المتواصلة في إحداث التغيير والتكييف في المهام الدبلوماسية التي فرضت التغيير والتكييف في الوظائف الدبلوماسية المحورية، وبالتالي نقلتها إلى بعد آخر أكثر أهمية وإلحاحاً.

في خضم تلك التحولات الحاصلة في مجال العلاقات الدولية، اعتمدت الجزائر والمغرب دبلوماسية تتناسب مع التحديات القائمة في إدارة قضية الصحراء الغربية.

الفصل الرابع:

الدبلوماسية العسكرية والاقتصادية للجزائر والمغرب في إفريقيا

المبحث الأول : سباق التسلح وتوازن القوة بين الجزائر والمغرب

المبحث الثاني : الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر والمغرب في إفريقيا

تمر الدولة في علاقاتها الخارجية بتغيرات مختلفة، تنتج من التفاعلات الحاصلة في البيئة والنظام الدولي بحيث ينتح عن هذا التغيير أنماط متعددة،ومتباينة في طريقة تجسيد علاقاتها الخارجية، خاصة إذا كانت علاقاتها مع دولة ما تتسم بالصراع، والنزاع والأزمات السياسية الحادة، وتقتضي التحولات التي تعرفها العلاقات الدولية من الدولة الاستعداد لها، ومواجهة تحدياتها من خلال تفعيل دبلوماسية تستطيع التعامل مع هذه التطورات والتكيف معها، ووضع استراتيجيات للاستفادة من الظروف لتعظيم المكاسب، وتقليل نسبة الخسائر، وامتلاك القدرة على مواكبة التغير مع المحافظة على المكانة الإقليمية والدولية، والدور اللائق بإمكاناتها وقدراتها، وخصائصها الجغرافية، والاقتصادية والعسكرية والبشرية، ولفهم هذه التغيرات في السياسة الخارجية للجزائر والمغرب، والوسائل الدبلوماسية المنتهجة اخترنا المجال الإفريقي باعتباره المستوى الأفضل الذي يتجلى فيه سلوك الدولتين، اتجاه بعضهما البعض في إطار إدارة هذه القضية.

فقد عملت الدبلوماسية الجزائرية والمغربية، بنشاط متميز يهدف لتحقيق نتائج محددة، وذلك من خلال استغلال الموارد المتوفرة، وخلق واستغلال الظروف الدولية المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة، وفق إستراتيجية تقوم على اختيار أفضل الوسائل والبدائل لتحقيق الأهداف القومية، أو كما عرفتها هيئة الأركان الأمريكية عام 1964 لهذا النوع من الاستراتيجية "بأنها فن وعلم تطوير، واستخدام القوى السياسية والاقتصادية، والنفسية والعسكرية والدعائية كلما كان ذلك ضروريا خلال السلم والحرب، لتقديم أقصى درجة من المساندة لسياسات الدولة بغرض زيادة الإمكانيات، والنتائج المرغوبة للنصر، ولتقليل فرص الهزيمة..."[1]

وفي هذا الفصل سنقوم باكتشاف ودراسة أهم المحاور والمسارات المتعددة لهذه الإدارة الدبلوماسية.

[1]–محمد عبد السميع، أحمد طبية، ***الإدارة الإستراتيجية في إدارة الأزمات*** (عمان: دار جليس الزمان للنشروالتوزيع،2010)،ص.10

المبحث الأول : سباق التسلح وتوازن القوة بين الجزائر والمغرب

أدى تطور التنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب منذ حرب الرمال في 1963 إلى ظهور سباق تسلح بينهما، حيث ظلت العلاقات الجزائرية – المغربية على مستوى التسلح مطبوعة دائما بالتنافس، وفق مبدأ (الفعل ورد الفعل) في إبرام صفقات السلاح، حيث أكدت كل التقارير لمراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية المختصة أنه ثمة تنافسا حادا وكبيرا بين الدولتين الجارتين، فالإنفاق العسكري في الدولتين أخذ منحى تصاعدي في الميزانية العامة للدولتين، وتطور هذا السباق بين البلدين إلى أن أصبح يثير تخوفا في منطقة المغرب العربي من نشوب تصادم بين البلدين[1]، مما جعل الأمم المتحدة في سنة 2009 ترسل تحذيرا للبلدان من اشتداد سباق التسلح في المنطقة، حيث أشار التقرير السنوي للمعهد الدولي لأبحاث السلام من نفس السنة، بأن البلدان أصبحتا تحتل مراتب متقدمة بين الدول الأكثر تسلحا في العالم، وتستحوذ على نسبة هامة من تجارة السلاح في القارة الإفريقية، ويعد الصراع الإقليمي المستمر بين المغرب والجزائر وقضية الصحراء الغربية[2]، ومشكلة الحدود المغلقة أحد العوامل المشجعة على سباق التسلح، خاصة مع انعدام انفراج العلاقات السياسية بين البلدين، كما أصبح سباق التسلح بين البلدين يشكل مدخلا رئيسيا للعبة النفوذ التي تمارسها القوى الكبرى في المنطقة، وجعلها أحد الأسواق الرئيسية لأسلحتهما.

---

[1]–إبراهيم أسعيدي، واقع وأفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي، ***مركز الجزيرة للدراسات***،(قطر: يناير 2011)،ص.5

[2]– ***المرجع نفسه*** ،ص.5.

المطلب الأول : التفسير النظري لزيادة التسلح بين الجزائر والمغرب

النظريات المفسرة للإنفاق العسكري تعتبر الحاجة إلى الإنفاق العسكري من أجل الأغراض الأمنية والإستراتيجية من أهم الأولويات للدول سواء المتقدمة أو النامية، ولكن أيضا هناك مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية التي تستدعي زيادة مخصصات الإنفاق في المجال العسكري، وقد تعددت النظريات والاتجاهات المفسرة لأسباب الإنفاق العسكري.

الفرع الأول: نظرية الجغرافيا السياسية.

تعتبر الجغرافيا السياسية فرعا جغرافيا هاما قائما بذاته، استقر عليها الرأي بين الأكاديميين الجغرافيين، فهي بذلك تشبه غيرها من فروع الجغرافيا التي تتطلب التكامل المعرفي بين المناهج العلمية، والعديد من فروع المعرفة،حيث تعرف الجغرافيا السياسية بأنها ذالك العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسية، أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس،لذلك يعد جوهر نظرية الجغرافيا السياسية هو الأرض أو المساحة السياسية، التي تنتظم فيها الدولة بسكانها ومواردها ففي إطار هذه المساحة تقوم الدولة[1]، حيث يقوم هذا العلم بالبحث عن العوامل الجغرافية المشكلة للأنماط السياسية، وذلك باعتبارها كثيرة ومتنوعة يتصل بعضها بطبيعة الأرض التي يقوم عليها النمط السياسي، والإنسان الذي يشكل جوهر هذا النمط.

يعتبر الجغرافي الألماني "فريدريك راتزل (1844/1904)" مؤسس علم الجغرافيا السياسية في القرن19، وكان يعبر عنه بمصطلح الجغرافيا السياسية الأنثروبولوجية، وهو كما يلاحظ مركب من ثلاثة

[1]– محمد حجازي محمد، ***الجغرافيا السياسية***، (مصر : جامعة القاهرة ، 1996 / 1997) ص. 32.

فروع: الجغرافيا، السياسة، الأنثروبولوجية(علم الإنسان)[1]، تسعى هذه النظرية إلى دراسة تأثير عناصر الجغرافيا في السياسة، حيث يمكن تصنيف هذه العناصر إلى :

عناصر طبيعية: الموقع الجغرافي، الحدود، التضاريس، المناخ، الموارد الطبيعية.

عناصر بشرية: عدد السكان ومعدل النمو،التركيبة العرقية والمذهبية وغيرها.

بناءا على ما سبق يمكن الإشارة إلى أن العناصر الجغرافية الطبيعية عامة، تلعب دورا كبيرا في توجيه سياسة الدولة وفي مقوماتها الاقتصادية، وهذا ما يسعى إليه الباحث من خلال هذه النظرية لتوضيح كيف تؤثر أهم العوامل الطبيعية الجغرافية، (الموقع والحجم ،الحدود) في تحديد سياسة الدولة الدفاعية.

الموقع: هو عامل أساسي بالنسبة للجغرافيا السياسية،فعليه تتوقف الاتصالات مع الخارج، التي تعتبر شرطا أساسيا للقوة، كما أن الموقع الجغرافي للدولة يحدد إلى درجة بعيدة دورها الدولي، وعلاقتها بالدول الأخرى،[2] كذلك تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتخذها الدولة.[3]

يحدد الموقع الجغرافي للدولة بالنسبة لما يلي :

1- موقع الدولة الفلكي (بالنسبة لخطوط الطول والعرض).

2- موقع الدولة من اليابس والماء.

3- موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة.

---

[1]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف ، ***مرجع سابق*** ، ص 49.

[2]- بيير سيليرية، ***الجغرافيا السياسة والجغرافيا الاستراتيجية***، تر. أمجد عبد الكريم (دمشق : الأهالي لطباعة النشر والتوزيع ، 1988) ص 32

[3]- عبد الرزاق عباس، ***الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية*** (بغداد : مطبعة أسعد ، 1976) ص 273

كذلك الموقع الجغرافي يحدد شكل الدولة (الشكل الطولي، الشكل المتراص، الشكل المثلث، الشكل غير المنتظم، الشكل المحتوى الدول المغلقة)، لذلك يعتبر الموقع الجغرافي هو الذي على أساسه تبنى السياسيات الدفاعية والهجومية، وذو أهمية كبيرة للدول في أوقات السلم والحرب، فتسعى الدول القارية مثلا كروسيا إلى تعزيز قوتها البرية، في حين تسعى دول بحرية كبريطانيا مثلا إلى تعزيز قوتها البحرية، كذلك مثلا يقف الشكل الطولي للدول خاصة تلك التي تمتد باتجاه شمالي جنوبي مثل: التشيلي، النرويج، السويد، فإن هذا الشكل يقف عائقا كبيرا أمام عملية الدفاع عن حدود الدولة وحمايتها، بالمقابل قد يمنح الشكل الطولي، خاصة تلك التي تمتد على طول عدد كبير من دوائر العرض فوائد اقتصادية كبيرة، تتمثل في توفر الثروات المعدنية التي قد تنعكس بمردود اقتصادي جيد ينعكس على القوة العسكرية والاقتصادية للدولة.[1]

حجم الدولة: يعتبر حجم الدولة عامل مهم في قوة الدولة، رغم أنه ليس هناك حجم معين يمكن اعتباره الحجم المثالي للدول،الذي يجب على الدول أن تسعى لتحقيقه، غير أنه يمكن القول أن الحجم الصغير للدول هو أحد عوامل ضعفها، والعكس ليس صحيح أو أفضل دائما،لكن بالمقابل الحجم الكبير للدولة يوفر لها ما يسمى بالعمق الإستراتيجي، الذي يعطيها هامش كبير من المناورة والوقت أثناء الدفاع، كما يمنحها فرصة أكبر لتوفر وتعدد الثروات والموارد الطبيعية والبشرية، التي تمكنها من بناء قوة عسكرية.[2]

منه يصبح لحجم الدولة ومساحتها أهمية كبيرة في تحديد سياستها الدفاعية، ويفرض حجم ونوع القوات العسكرية وعدد ونوع الأسلحة التي يجب أن تمتلكها.

---

[1]– محمد حجازي محمد، ***مرجع سابق***، ص ص 89 . 99.

[2]– ***المرجع نفسه***، ص. 109.

الحدود السياسية: حيث تعرف على أنها الإطار الفعلي الذي تنتهي عنده السيادة والصلاحيات التنفيذية، وما يسمى بتنظيم الدولة للأراضي،[1]كما يعرفها "راتزل" بأنها ذلك الوعاء الممتد الذي يحتوي جسد الدولة، ويسمح بنموها وحمايتها، ونطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة أما الخط فليس سوى تجرد لهذا النطاق،[2]حيث تؤثر الحدود السياسية من حيث كبرها أو صغرها على القوة السياسية والعمل الدبلوماسي،وشكل قواتها المسلحة، والتأثير بالسلب والإيجاب على المقدرة الاقتصادية، ودورها في حرية الانتقال والتبادل التجاري والثقافي والتكنولوجي، لذلك تعد الحدود نقطة التماس التي من خلالها تقوم الدولة بوظيفتها الأساسية، وهي حماية أركانها من المخاطر الخارجية والاعتداءات الأجنبية، إذ تعتبر الحدود أحد المقومات الأساسية التي تستمد منها الدولة أمنها الداخلي، ويعزز روح القوة والثقة لدى أفرادها،كما يعطيها العامل الحدودي الفعالية والحيوية والحصانة الأمنية والعسكرية والاقتصادية.

كانت مشكلات الحدود في السابق تمثل مناطق صراع بين الدول لذلك، يطلق علماء الجغرافيا السياسية عليها مصطلح "الحدود المتحركة،"[3]حيث أدت هذه الصراعات إلى وجود مشاكل بين الدول في ترسيم تلك الحدود وتحديد فواصلها، إلا أن هذه المشكلات تغيرت مع تغير القضايا الأمنية الدولية بحيث عرف العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة ظهور تهديدات جديدة، حيث أصبحت مشكلات الحدود لا تقل حدة عن مناطق الصراع الحدودية ذاتها، بحيث تحولت خطوط الدول إلى خطوط ساخنة بغض النظر إن كانت واقعة في منطقة الصراع أم لا، وهذا بفعل الظواهر العابرة للقوميات والقارات مثل: ظاهرة الإرهاب الدولي،والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.[4]ومنه أصبح تأمين

---

[1]– المرجع فسه ، ص .227.

[2]– عنان صافي،***الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر*** (عمان : مركز الكتاب الأكاديمي للنشر ، 1999) ص .222.

[3]– جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، ***مرجع سابق*** ، ص. 49 .

[4]– أسماء حداد، ***الدفاع الوطني الجزائري:الواقع والرهانات الإستراتيجية***، المركز العربي الديموقراطي،يوم24 ماي2017 في الموقع:https://democraticac.de/?p=46703

الحدود بالنسبة للدول هو الضامن الأساسي لحماية أمنها، وهذا يتطلب منظومة أمنية متخصصة وامتلاك جيش قوي ووسائل عسكرية متطورة،خاصة بالنسبة للدول التي لها حدود ممتدة، وتدعيمها ماديا من خلال التجهيزات، والمعدات الحديثة مثل وسائل الانتقال الأرضية، والجوية والبحرية، ووسائل الاختراق والتجسس، ووسائل التصوير والرؤية الليلية، والمعلومات ذات الفائدة العملية أو ذات النفع الاستراتيجي[1].

تاريخيا عرفت الدول ذات الحدود المفتوحة والممتدة تركيزا كبيرا على المجال العسكري، برز في تقوية جيوشها ونفقاتها المتزايدة،لعل أبرز مثال على ذلك المملكة العربية السعودية، حيث أن العمق الاستراتيجي لها، ووقوعها بين مناطق ذات اضطراب جعلها مهددة بانتقال الصراع إلى أراضيها، وهو ما دفعها بالاهتمام بترسانتها العسكرية، وبالنسبة للجزائر فإن حدودها تبلغ6343 وهي تشترك مع ستة دول،فهي تقتسم 1376 من الحدود مع "مالي"، و956 كم مع "النيجر"، و464 كم مع "موريتانيا" و1559 كم مع "المملكة المغربية"، و982 كم مع "ليبيا"، و45كم مع "الجمهورية العربية الصحراوية" ومع تونس بطول964 كلم، وانفتاحها على أوروبا بساحل يمتد على مسافة 1622كلم يدفعها إلى تقوية قدراتها العسكرية كأهم وسيلة لضمان أمنها الحدودي.[2]

تضاعفت أهمية حماية الحدود والأمن الوطني في إطار التهديدات اللا تماثلية والعابرة للحدود في إطار إستراتيجية الخطوط المتقدمة والحروب الإستباقية، هذا ما نلمسه في الاستراتيجيات الحديثة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا، التي لا تنتظر وصول التهديد إلى أراضيها لكي تتحرك، وباعتبار أن الجهاز العسكري هو الجهاز الأمني الأساسي المعني بحماية الحدود، فإن التغيرات

---

[1]- أسماء حداد، ***المرجع نفسه***

[2]- يسرى أوشريف، ***تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة بسكرة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2016)،ص.209.

الأمنية الجديدة المتعلقة بالحدود، أثرت بشكل كبير على سياسات الدول من خلال زيادة المخصصات المالية لهذا القطاع لمواجهة هذه التغيرات والتهديدات.

الفرع الثاني:النظرية الإستراتيجية "سباق التسلح "

تقوم هذه النظرية على فرضية أن سباق التسلح يؤدي إلى تصعيد النزاعات الدولية فيما يتعلق، بزيادة وتطوير نوعية الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، ومحاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل على اختلاف أنواعها والتهديد باستخدامها من أجل[1]:

1- تحقيق تفوق على القوى المنافسة بتحقيق الردع، ومحاولة السيطرة والهيمنة للوصول إلى الأهداف المبتغاة.

2- قياس ردة فعل العدو من الناحيتين السياسية والعسكرية.

حيث يعرف سباق التسلح (Race Arm)على أنه نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعيان إلى تحسين أمنهما من خلال بناء قوة عسكرية، وغالبا ما يعرف منطق سباق التسلح بظاهرة الفعل ورد الفعل،ففي حال شرعت دولة (أ) تطوير برنامج عسكري عدواني، تتوقع الدولة (ب) المجاورة لها الأسوأ أي أن الدولة (أ) تحضر لحرب، وكون العلاقات الدولية تقوم على الاعتماد الكامل على الذات، يفرض أن تزيد الدولة(ب) نفقاتها العسكرية لتتلاءم وإنفاقات الدولة(أ)، حيث إن عدم قيامها بذلك يعرضها للاعتداء، إلا أن محاولة الدولة(ب) الحفاظ على توازن القوى قد تبوء بالفشل، وقد ترى الدولة (أ) أن

[1]- عدنان السيد حسين، ***نظريات العلاقات الدولية*** (بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 92 .

رد فعل الدولة(ب)عدائي، والنتيجة زيادة العداء بين الطرفين وتصعيد في زيادة التسلح مما يؤدي لتضاؤل في أمن كل من الدولتين.[1]

ظهر سباق التسلح مع الثورة الصناعية خلال القرن19، لكن تمثلت أبرز مظاهره في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، التي انتهت بتفكك هذا الأخير الذي لم يستطع اقتصاده مسايرة النفقات الدفاعية المتزايدة، وهو ما أدى لانهياره، لذلك نفقات الدفاع أو النفقات العسكرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالإمكانيات الاقتصادية للدولة.[2]

في تحليله لنظرية سباق التسلح وتطبيقاتها على المستوى الدولي، يقول "عبدالقادر رزيق المخادمي""أن العالم يشهد حالة من سباق التسلح الدولي ليس كظاهرة عسكرية فقط، لكن في الواقع كظاهرة سياسية واقتصادية وصناعية، كما أن عملية شراء الأسلحة وعقد الصفقات الضخمة لامتلاك أحدث أنظمة القنابل والمعدات العسكرية، هي السمة الجارية في دول العالم الثالث لمجاراة التطور، لأن القدرات العسكرية للدولة مفروض عليها مواكبة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا العسكرية وطبيعة التهديد، وهي عملية تجعل الإستراتيجيين حريصين على تزويد الجيوش بأحدث المعدات والآلات العسكرية الحديثة من أجل الحفاظ على التوازن الإستراتيجي، ويؤكد على أن ظاهرة سباق التسلح فضلا عن تطورها ونتائجها الكارثية، أدّت بالمقابل إلى استنزاف القدرات الاقتصادية لدول العالم الثالث.[3]

إن زيادة الإنفاق العسكري ضمن هذا السياق، تفسر بالتحولات الأمنية والجيواستراتيجية التي فرضت على الإستراتيجيات العسكرية تطوير وظائف الجيوش، بسب ظهور التهديدات الأمنية الجديدة

---

[1]– مارتن غريفتس، تيري أو كالاهان ، ***مرجع سابق*** ، ص 245

[2]– ***المرجع نفسه***، ص ص 246 – 247

[3]–عبد القادر ززيق المخادمي، ***سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح***،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010)،ص .46.

والحروب اللا تماثلية التي غيرت من طبيعة التهديد والحروب الكلاسيكية، ضمن هذا السياق طرحت مسألة إعادة تنظيم الجيوش، والتوجه نحو الاحترافية وتحديث المؤسسات الأمنية والدفاعية،وفي هذا الإطار ظهرت الشراكات الأمنية التي أصبحت من أهم آليات محاربة التهديدات، حيث تسعى الدول إلى تكييف جيوشها مع الجيوش الحديثة،كماهو حال التمارين والمناورات في إطار الحوار الإستراتيجي مع الحلف الأطلسي، وفي إطار الشراكة العابرة للصحراء(2005)بين الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الإفريقية، ومشروع "ريكومب" بين فرنسا وعدد من الدول الإفريقية، الذي يعتمد على التكوين وإتاحة فرصة الدعم المالي والتجهيز، لذلك أصبحت الدول تتسابق لعقد مثل هذه الشراكات في إطار المحافظة على جاهزية جيوشها وتسليحها، وهي عمليات تدخل ضمن السباق نحو المحافظة على التوازن الإستراتيجي.[1]

يربط معظم المحللين نظرية سباق التسلح بنظرية المركب الصناعي العسكري، التي تؤكد على وجود فئة من العسكريين والصناعيين، تعمل من أجل مصالح مشركة تتمثل في إبقاء التوتر وزيادة الإنتاج الحربي حيث يعرف المركب الصناعي العسكري بتلك الشبكة المعقدة من المؤسسات والمصانع العسكرية، المعنية مباشرة بإنتاج وتطوير الأسلحة المختلفة، وتتألف من الدوائر العسكرية الرسمية ووزارات الدفاع، والصناعات الحربية الخاصة، والشركات العملاقة العابرة للقارات،والوكلاء الذين يروجون هذه الأسلحة، ويعقدون الصفقات المربحة بين الدول والمصانع[2]، حيث تعمل هذه المجمعات على الوقوف ضد أي تخفيض في الأسلحة، وتحارب كل الأفكار التي تروج لنزع السلاح كما تمتلك

---

[1]- مازن ثامر ضيدان، التقرير الاستراتيجي(ماهي أبعاد ومرتكزات التسلح)، ***المركز العربي الديموقراطي***،(برلين: ط1 ،فبراير 2019)،ص.20.

[2]- عبد القادر رزيق االمخادمي، ***مرجع سابق***، ص.28.

قدرات وإمكانيات مالية ودعائية هائلة، توظفها في تغذية التوترات الدولية، والتأثير في صناعة القرارات، ورسم السياسات الدفاعية للدول.[1]

إن التعرف على حجم مبيعات هذه المؤسسات والمصانع السنوية الذي يبلغ ألاف مليارات الدولارات، وأن اقتصاديات عدد من الدول الكبرى يعتمد على هذه الصناعة، من خلال ذلك سيفهم البعد الحقيقي لسباق التسلح، ومن أهم الملاحظات التي وضعها "إسماعيل صبري مقلد" على تطبيقات نظرية سباق التسلح باعتبارها انعكاس لدور القوات المسلحة في تنفيذ السياسات الخارجية للدول نجد[2]:

زيادة القوة العسكرية للدولة قد لا يتبعها أبدا، وبالضرورة زيادة الشعور بالأمن في مواجهة هذه التحديات والأخطار الخارجية، وينتج ذلك عن عدة أسباب منها أن دعم الإمكانيات العسكرية للدولة غالبا ما يؤدي بخصومها إلى دعم قوتهم في مواجهتها، مما يتركها باستمرار تحت الشعور بالخوف من التفوق العسكري لأعدائها، ومنه الدخول في استمرار طردي في زيادة النفقات العسكرية بين الدول المتصارعة.

استخدام القوة المسلحة كثيرا ما يؤدي إلى استنزاف قوى الدول الضعيفة اقتصاديا بسب ما يتطلبه هذا الاستخدام من حشد لطاقات الدولة ومواردها وهي عملية مجهدة ولا تقدر عليها إلا الدول القوية اقتصاديا، أما الدول ذات الإمكانيات المحدودة فإن التعبئة للحرب تنتج مضاعفات اقتصادية خطيرة مثل تدهور مستوى المعيشة ،عجز ميزان المدفوعات.[3]

---

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، ***مرجع سابق***،ص.28.

[2]– إسماعيل صبري مقلد ، ***العلاقات السياسية الدولية ك دراسة في الأصول والنظريات*** (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1991) ص ص 537 ، 593

[3]–مروان محمد سهيل،الإنفاق العسكري والتنمية،التقرير الإستراتيجي، ***المركز العربي الديموقراطي***،(برلين:ط1 ،فبراير 2019)،ص.83.

يؤدي مضاعفة الإنفاق العسكري إلى وضع ضغوط تضخمية على اقتصاد الدولة، ومثل هذه المضاعفات الاقتصادية الحادة قد تنتهي بالمجتمع إلى حالة من الانهيار الاقتصادي، وبالتالي الفوضى السياسية والاجتماعية، وعليه يعد سباق التسلح من أهم دوافع زيادة الإنفاق العسكري بغض النظر عن أهميته في توفير الأمن، وتحقيق الاستقرار على المستوى الداخلي،أما في الدول النامية فالإنفاق العسكري يرتبط بالعديد من الأبعاد والأسباب، التي في تداخلها وتأثيرها تجعل منه بمثابة قرار سياسي واستراتيجي واقتصادي في آن واحد.

المطلب الثاني: سباق التسلح بين الجزائر والمغرب

أدى تطور التنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب مند النزاع الحدودي المعروف بحرب الرمال سنة 1963 إلى ظهور سباق تسلح بين الجزائر والمغرب، حيث ظلت العلاقات الجزائرية – المغربية على مستوى التسلح مطبوعة دائما بالتنافس وفق مبدأ (الفعل ورد الفعل) في إبرام صفقات السلاح[1]، كما أكد تقرير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بواشنطن، أنه ثمة تنافسا حادا وكبيرا بين الجارتين المغرب والجزائر، ولا يقتصر على اقتناء الأسلحة،وإنما تطور التنافس بينهما حول تأهيل العنصر البشري والتحديث التقني[2].

أشار المعهد الدولي لأبحاث السلام بستوكهولم في تقاريره السنوية إلى التنافس الشديد بين الدولتين الجارتين الجزائر والمغرب في مجال التسلح يعود:

---

[1]–سمير قط،***البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري***،أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016 –2017)،ص.17 .

[2] –zahra rahmouni,***l Algérie et le Maroc toujours en tète de la course a l'armement en afrique***, le 22/02/2016 :http://www.tsa-algerie.com

الفرع الأول: التوازن الاستراتيجي بين الجزائر والمغرب.

تعتبر قضية الصحراء الغربية وطموحات الزعامة الإقليمية في المنطقة المغاربية من أهم الأسباب في السياسات الأمنية والدفاعية للجزائر والمغرب[1]، إضافة لظهور خطورة الإرهاب وبعض التهديدات الأخرى التي طرأت على المنطقة في ظل التحولات الراهنة، غير أنه من الناحية العملية فإن نوعية السلاح والقدرة التدميرية له من مدرعات وطائرات، وبوارج حربية ووسائل أخرى هجومية، ودفاعية برا جوا بحرا، لا تعكس في الحقيقة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ...إلخ فهي غير ملائمة لذلك، وصفقات التسلح لا يمكن أن تقرر وتُبرم في وقت سريع وبناء على خطر طارئ كهذا، كما أنها لا يمكن أن تأتي ردا على صفقة يعقدها الجار أو الغريم، إنما تندرج في إطار الإستراتيجية العامة للدولة.

كل دولة تضبط المنظومة الشاملة للأمن القومي في ضوء تحديد من يهددها، ومن أين يمكن أن يأتي الخطر (بحرا أم برا أم جوا؟)، ومدى دائرة النفوذ التي ترسمها تلك الدولة لنفسها (وهي مرتبطة عادة بالمصالح الاقتصادية)، كما تتحدد الإستراتيجية في ضوء الموارد الوطنية للبلاد، ومصادر الدعم الخارجي الثابتة، ثم توضع الإستراتيجية العامة للدفاع الوطني التي تشمل كل الأسلاك المسلحة من جيش وشرطة وغيرها، وعلى أساسها تُصاغ الإستراتيجية العسكرية التي تخص الجيش، ومنها تتفرع الخطة الإستراتيجية، العقيدة العسكرية التي تُمكن من وضع الخطط العملياتية الملائمة[2].

تُعتبر هندسة بناء القوات العنصر المُحدد في صفقات السلاح، وعليه فإن التجهيزات مرتبطة بنوع تشكيلات الجيش، إذ تفرض هذه الأخيرة الحاجة إلى أصناف محددة من الأسلحة، وتلك الحاجات

---

[1]- إبراهيم أسعيدي، ***مرجع سابق***، ص.5 .

[2]- نسيم بهلول،التوترات الكامنة: واقع التوازن العسكري في المنطقة المغاربية، ***المركز العربي للبحوث والدراسات*** يوم 03 مارس https :www.politics-dz.com:2018

يمكن سدها إما بواسطة التصنيع المحلي، الذي يعتمد على توافر الخبرات والمواد الأولية،كذلك على حد أدنى من التعاون الخارجي أو بواسطة الهبات، والهبة عادة لا تتضمن الأجيال المتطورة من الأسلحة، فضلا عن أن الواهب ينتظر في مقابل ذلك ثمنا سياسيا وحتى عسكريا(تسهيلات أو قواعد)، كما يمكن سد الحاجات العسكرية أيضا بواسطة الصفقات المُيسرة، وهذا النوع من الصفقات التي تعقدها بلدان غير نفطية مثل المغرب (موريتانيا وتونس)، لأنها غير قادرة على دفع الثمن فورا، يجعلها مضطرة للبقاء ضمن منظوماتها القديمة[1]مما يشكل قيدا على حركتها، كما أن البلدان المُصنعة للسلاح لا تبيع آخر جيل من أسلحتها في حالة الصفقات الميسرة، فهي تفضل الإبقاء عليه لقواتها وقوات حلفائها.

منه فإن العقيدة الأمنية والعسكرية للجزائر والمغرب، لا تزال تنظر إلى القدرات العسكرية على أنها أهم مصادر القوة،وأن الحفاظ على قوات عسكرية مجهزة ومتطورة يعطي دعما للسياسة الخارجية،حيث تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية، وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية، فرغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية، وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي، ذلك أن الأداة العسكرية تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية،لأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة[2]، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها، والقوات المسلحة تستخدم في أكثر من مظهر واحد، فبالإضافة إلى استخدامها

[1]– نسيم بهلول، ***المرجع نفسه***

[2]– حسين أحمد الطروانة، ماجد عبد المهدي المساعدة، ***مرجع سابق***، ص.143.

التقليدي ونعنى به الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم القوات المسلحة أيضاً وقت السلم للضغط والردع، وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية.

إن استخدام القوات المسلحة كوسيلة للضغط والردع وقت السلم، هو الذي يبرر النفقات الباهظة عليها ويزيد من قناعة المواطن العادي بأهمية النفقات وتحمل آثارها، فعدم دخول القوات المسلحة في حرب دفاعية أو هجومية لا يعني توقف فاعليتها، بل إن استخدام القوات المسلحة في السلم يفوق استخدامها في الحرب، ذلك أن القتال استثناء والسلام هو القاعدة، كما أن الضغط والردع يتم من خلالهما تحقيق الهدف القومي، أكثر جدوى من الحرب حيث أنهما لن يكلفا الموطن والمواطن أي عبء إضافي في حين أن الحرب سيترتب عليها خسائر إضافية للوطن والمواطن، وحجم هذه الخسائر يتوقف على طول أمد الحرب ونوعية الأسلحة المستخدمة فيها[1].

يمكن أن نحدد ثلاثة حالات رئيسية لاستخدام القوات المسلحة في أشكال مختلفة:

أداة للهجوم(Offensive Capability): تستخدم القوات المسلحة للتوسع والسيطرة وهي سمة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة، إن احتلالالمغرب للصحراء الغربية مجرد مثال لحالات لا حصر لها، ومما زاد من فاعلية وأهمية استخدام القوات المسلحة كأداة للهجوم هو نجاح هذه السياسة في تحقيق عدد من الأهداف القومية للمغرب التي أخذت بها، كما أن أخذ المغرب بإستراتيجية الهجوم في الحرب على جبهة البوليساريو، يأتي من قناعتها بأن الهجوم رغم ما يترتب عليه من مسؤوليات قومية، وانتهاك للقوانين الدولية هو أفضل وسيلة للدفاع عن الوحدة الترابية وتحقيق الأهداف القومية[2].

---

[1]– مارتن غريفيتش، تيري أوكالاهان، ***المرجع نفسه***، ص. ص.238. 239

[2]– ***المرجع نفسه***، ص ص.154 .156.

أداة للدفاع(Defensive War Capability):استخدام القوات المسلحة للدفاع استخدام مشروع حيث أن الدولة مضطرة للدفاع عن أمنها ومصالحها القومية، ففي هذه الحالة تتحول الاستراتيجية للدولة من إستراتيجية دفاع إلى إستراتيجية هجوم، وهنا تكسب الدولة شرعية الحرب وتحقق مصالح قومية جديدة غالباً ما تكون مصالح إستراتيجية[1].

أداة للردع (Deterrent Capability): تستخدم القوات المسلحة كأداة للردع وهي سياسة معقدة تعني في مفهومها المبسط، أن الأسلحة تخزن والجيش يجهز لا بقصد الاستعمال في الهجوم، وإنما بقصد إقناع الخصم بأنها ستستخدم فوراً لصد أي هجوم جدي يقوم به، ونجاح سياسة الردع يتطلب توفر عدد من المتطلبات الأساسية، أهمها حيازة الدولة الرادعة إمكانيات كافية من القوة لردع الدولة المهاجمة، وإقناعها بأن مسار المعركة في حال وقوعها قد يتحول ضد مصلحتها، ثم لابد أن يكون هناك تصميم ملموس من قبل الدولة الرادعة على الاستخدام الفعلي للإمكانيات المتاحة لها لصد أي عدوان خارجي، كما أن الدولة المهاجمة يلزم أن تعرف معرفة دقيقة الإمكانيات المتاحة لدى الدولة الرادعة، فمعرفة هذه الإمكانيات سيساعد على نجاح سياسة الردع وعدم معرفتها سيشجع الدولة المعتدية على الهجوم،بالإضافة إلى ذلك يتطلب نجاح سياسة الردع معرفة الدولة الرادعة للقيم التي تحكم سلوك الدولة التي تهدد بالهجوم، فالطبيعة العدوانية للدولة المهاجمة سوف تحد من نجاح سياسة الردع[2]، إذ أن الدولة العدوانية عادة ما تقدم على المغامرات العسكرية بغض النظر عن احتمالات النجاح، كذلك يفترض لنجاح سياسة الردع أن المعتدي يتصرف بطريقة عقلانية، ويقدر العائد والتكلفة للعمل العسكري ومدى خدمة هذا العمل للمصلحة القومية، فغياب العقلانية يعني انعدام التقييم الموضوعي للعمل العسكري والاستسلام للعواطف والرغبات،

---

[1]– سموحي فوق العادة، ***مرجع سابق***، ص.174.

[2]– مارتن غريفيتش، تيري أوكالاهان، ***مرجع سابق***، ص.256.

هذا الاستسلام قد يدفع قادة الدولة المهاجمة إلى الدخول في مغامرة عسكرية بغض النظر عن محصلتها النهائية، وهذا ما نلمسه في طبيعة النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية.

الفرع الثاني: التسلح في الجزائر: تشير معظم الدراسات والتقارير أن عاملين رئيسيين كانا الدافعين لزيادة الإنفاق العسكري في الجزائر، هما محاربة الإرهاب الذي أصبح ظاهرة دولية أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري والتسلح في العالم، وفي الجزائر بشكل خاص بحكم أنها عانت من هذه الظاهرة منذ عام 1992 استمرت لحقبة من الزمن "العشرية السوداء"[1] كادت أن تحول الجزائر لدولة فاشلة، لهذا كرست الدولة موارد مالية وبشرية ضخمة لمحاربته، فالجيش الوطني الشعبي في ظل تنامي هذه الظاهرة كان يتطلب تحديثا في المعدات، والتدعيم بالأجهزة والوسائل المتطورة، وتدريب وتأهيل وتوسيع الموارد البشرية للقضاء على هذه الظاهرة، لذلك تطلب الأمر تسريع عملية التحديث[2]، ففي هذا السياق أعلنت الجزائر منذ سنة 2000 إجراء مراجعة شاملة للمنظومة الأمنية والدفاعية للجيش،وتحويله إلى جيش احترافي عبر إعادة تأهيل الكفاءات البشرية وتطوير تجهيزاته وتحديث معداته العسكرية، حيث يعتقد مراقبون أن هذه الزيادة المتواصلة لميزانية الدفاع، تهدف إلى الاستجابة لسياسة التحديث التي انتهجتها المؤسسة العسكرية، لتنفيذ إستراتيجية تحديث وعصرنة واحترافية الجيش، وتزويده بالتكنولوجيا الحديثة من أجل محاربة التحديات الأمنية المرتبطة بمكافحة الإرهاب، كما كان لتنامي الهواجس الأمنية حول الحدود، خاصة بعد تحول دول الجوار الجغرافي لدول فاشلة (النيجر، مالي، ليبيا)، تأثير مباشرا في رفع الميزانية العسكرية، حيث يرى العديد من المراقبون أن هذه الزيادة المطردة ترجع أساسا للظروف التي تحيط بالجزائر، والتهديدات

[1]– سمير قط، ***مرجع سابق***، ص.19.

[2]– أسماء حداد، ***مرجع سابق***

الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل[1]من ازدياد نشاط الجماعات الإرهابية، والتحول في قوتها بعد استفادتها من فوضى انتشار السلاح خصوصا في ليبيا، كذلك تفشي ظواهر الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة السرية، كذلك بينت الحروب الجديدة المشتعلة في الشرق الأوسط أن العدو ليس دائما خارجياً، وإنما يمكن أن يظهر وينمو في الداخل.

كل هذه التحديات أرغمت الجزائر على اتخاذ إجراءات لحماية حدودهاالشاسعة، والمفتوحة على كثير من بؤر التوتر في ليبيا ومالي، بالإضافة إلى حالة الانفلات الأمني على الحدود مع تونس، هذه الحدودالتي تبلغ أكثر من 6343مع سبع دول وشساعة المساحة الجغرافية للبلاد2381741 كم^2 حيث تحتل المرتبة التاسعة عالميا من حيث المساحة وأكبر بلد عربي وإفريقي وتراقب ثلث الصحراء، وتمثل سدس مساحة الوطن العربي مما فرض على الجزائر رفع ميزانية الدفاع والأمن[2]، وتمتلك موارد طبيعية وطاقوية هامة أهمها النفط والغاز، حيث تعتبر الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز فقدرة إنتاجها للنفط تصل لحوالي 1400 برميل يوميا، وتعتبر واحدة من أكبر المصدرين والمنتجين للغاز الطبيعي في العالم، مما مكنها من الحصول على إيرادات مالية عادت عليها بالإيجاب في تحديث جيشها، ورفع ميزانية التسليح وتسديد صفقات التسليح الكبرى وتنويع الممولين.

أشار المعهد الدولي لأبحاث السلام بستوكهولم، أن الجزائر خلال(2001– 2015)أصبحت من بين أكثر دول العالم من حيث الإنفاق العسكري،واحتلت المراتب الأولى على الصعيد الإفريقي وعلى المستوى الدولي، فقد احتلت المرتبة 22 عالميا في 2015 من حيث ميزانية الدفاع والمرتبة 11 عالميا

---

[1]– قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي،***مركز الجزيرة للدراسات***،(قطر:29 يناير 2014)،ص.4.

[2]– ***المرجع نفسه***، ص.4.

من حيث شراء العتاد العسكري ففي سنة 2006 بلغ الإنفاق العسكري الجزائري3.094 مليار دولار بنسبة 9.2 %من إجمالي الإنفاق الحكومي، و2,6% من الناتج المحلي الإجمالي[1]، ثم ارتفع ل6.5 مليار دولار سنة 2009، ليرتفع ل 652،8 مليار دولار سنة 2011 مستحوذا على 10,8% من إجمالي الإنفاق الحكومي ونسبة 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل سنة 2015 إلى 10.413 مليار دولار أي بنسبة 14.3 % من إجمالي الإنفاق الحكومي و 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرت ب 5.2 % عن سنة 2014 وبزيادة 210 % مقارنة مع سنة 2006، فحسب نفس المعهد فقد احتكرت الجزائر52 %من واردات القارة الإفريقية[2]من السلاح خلال الفترة 2013 –2017، وقد مثل تعداد الجيش الجزائري0.63 %من عدد السكان.

بموازاة ذلك ارتفعت النفقات العسكرية في العالم سنة 2015 لتصل 1676 مليار دولار، تصدرت الولايات المتحدة والصين والسعودية وروسيا الترتيب العالمي للإنفاق العسكري،[3] إقليميا قدر حجم الإنفاق العسكري في شمال إفريقيا ب17.9 مليار دولار بزيادة 2.1 %عن سنة 2014، واستحودت الجزائر على نسبة 58.1 % من إجمالي النفقات العسكرية في شمال إفريقيا، و27,81%من إجمالي النفقات العسكرية في إفريقيا،وحسب تقارير لنفس المعهد احتكرت 52% من واردات القارة الإفريقية من سلاح خلال الفترة مابين 2013 – 2017.

نستنتج منه أنالإنفاق العسكري للجزائر واكب التوجه العام للسباق نحو التسلح إقليميا ودوليا، ويعود هذا الارتفاع في ميزانية الدفاع لارتفاع أسعار النفط وتزايد الإرادات المالية للجزائر، وتفسير التقارير الصادرة

---

[1]–خالد بودية،***ارتفاع الإنفاق في الجزائر2015***، جريدة الخبر،(العدد8114) يوم 06افريل2016 ، ص.05 .

[2]– ***المرجع نفسه***

[3]– عبد الرحمان الحسين ظاهر،الإنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب،التقرير الاستراتيجي،***المركز العربي الديموقراطي***(برلين:ط1، 2019)،ص ص.100 101.

عن معهد ستوكهولم أن ارتفاع النفقات العسكرية للجزائر مابين (2006 – 2015) يعود للارتفاع المضطرد لواردات السلاح، ويتضح ذلك في الاتفاقية الجزائرية الروسية 2006، التي تقضي بإعفاء روسيا للجزائر من ديون مستحقة بقيمة 4.7 مليار دولار تعود للحقبة السوفيتية، تبعها عقد صفقة شراء سلاح من روسيا قدرت 7.5 مليار دولار من مختلف المعدات الحربية تسلم على مراحل،[1]لتتوالى الصفقات لكل أنواع السلاح(البر، البحر، الجو)، مثل صفقة جوان 2013 لاقتناء 142 طائرة هيلوكبتر مختلفة المهام،[2]وقد تنوع الموردين للجزائر إلا أن روسيا تبقى المورد الرئيسي للجزائر بنسبة 59 %ثم الصين، ألمانيا، ايطاليا، فقد حل الجيش الجزائري في المرتبة 27 عالمياً[3]، حسب موقع Global fire powerسنة 2019، وقد تعددت الصفقات مع روسيا لتزويد الجيش الجزائري بالمعاهدات العسكرية كان أخرها اقتراب تسلم الجيش الجزائري غواصتين من طراز" بروجيت 636 إي" سنة 2018.

الفرع الثالث: التسلح في المغرب.

تحدد السياسة الدفاعية للمغرب في المرسوم الملكي1967/09/05، الذي يحدد أن السياسة الدفاعية للمملكة يحددها ويسطرها الملك، والحكومة لا تملك أي سلطة على إدارة قطاع الدفاع، ومديرية الدفاع التي تم استحداثها نتيجة الانقلابات العسكرية الفاشلة(1971 و1972) وإلغاء وزارة الدفاع[4]، تعتبر هيئة

---

[1]– نسيم بهلول، ***مرجع سابق.***

[2]– خالد بودية، ***الجزائر تشتري 142 طائرة هيلوكوبتر هجومية ومتعددة الخدمات***، جريدة الخبر،(العدد7734)، يوم 06جولية2015 ،ص.05.

[3]– http://www.globalfirepower.com

[4]–سمير الصديقي، ***تطور الجيش المغربي : عهدان ونهج واحد*** في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/201532364121389332.html

حكومية لا يمكنها تحديد السياسة الدفاعية فوظيفتها إدارية فقط، ولا علاقة لها بالتخطيط الاستراتيجي للدفاعفالملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس أركان الحرب العامة.[1]

هواجس المغرب الدائمة هو تغير المكانة المستقبلية للجزائر، حيث كانت دائما حاضرة في سياسته الدفاعية،فهي لم تخف قلقها وتخوفها مما قد ينشأ من تحديات، ومتغيرات وتحولات جهوية وجب تداركها بأسرع وقت ممكن، ومن أبرز المخاوف المغربية الحاضرة دائما حدوث "الانقلاب الجهوي[2] "في موازين القوة العسكرية على مستوى الدولتين فقط،كذالك من خلال بروز تهديدات لا تماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة...إلخ، وتحول بعض الدول المغاربية إلى دول فاشلة، تأكيدا لهذه المخاوف أكد الملك "محمد السادس" جوان 2008 أمام خريجي الأكاديمية الملكية العسكرية المغربية، قائلا:"...على امتداد جزء كبير من القرن الماضي ظل دفاع المملكة، معتمدا على عقيدتي الانتشار والمراقبة المتمثلتين بالتغلغل والتشويش، وهاتان الإستراتيجيتان ما زالتا مطبقتين في بعض الحالات، غير أن هناك تهديدات جديدة تتطلب تفكيرا جديدا، الشبكات الإرهابية التي لا تملك دولا تدافع عنها أو مواطنين تدافع عنهم".[3]

بينت الحروب الجديدة المشتعلة في الشرق الأوسط أن العدو ليس دائما خارجياً، وإنما يمكن أن يظهر وينمو في الداخل، ما دفعها لتبني عددا من الخيارات العسكرية التكتيكية والإستراتيجية، ومن أهم تلك الخيارات التغيير العسكري الجذري الإستراتيجي في قدراتها العسكرية، وذلك بتطوير أسلحتها التقليدية وغير التقليدية، وبناء عدد من المنظومات الدفاعية والهجومية ونشرها في مختلف نقاط المراقبة الجهوية، وإعداد قوات مسلحة ملكية مجهزة بأجهزة عالية الدقة والتطور، ومدعومة بكل ما من شأنه إدخال المنطقة

---

[1]- ***المغرب بدون وزارة الدفاع*** ، يوم الأحد 31 جويلية2011في الموقع:http://www.arab-army.com/t29732-topic

[2]- وليد عبد الحي، ***مرجع سابق***، ص.34.

[3]- نسيم بهلول، ***مرجع سابق.***

إلى شبكتها الاستخباراتية، حيث أدت القدرات الجديدة بالفعل إلى السماح بتوجيه العمل العسكري بدقة لخدمة الأغراض السياسية، حيث أصبحت الأسلحة العسكرية الملكية قابلة للإطلاق من نقاط أو قواعد بعيدة وللتوجيه الدقيق إلى أهدافها، وصار الاعتماد على الحلفاء أقل قي مجال إدارة العمليات العسكرية الملكية، مما زاد في قناعة المغرب بالنزوع للتهديد باستخدام القوة كأداة للدبلوماسية،[1]ونشوء قدر أكبر من القبول في الأواسط السياسية لفكرة استخدام القوة كأداة من أدوات السياسة الخارجية الملكي،وبالفعل فقد أدى هذا التوجه الإستراتيجي المغربي إلى سباق تسلح وحرب باردة مع الجزائر وإن لم تعلن رسميا.

حافظ المغرب على نسب جد مرتفعة فيما يخص الميزانية المخصصة للدفاع حيث وصلت أحيانا05% من الناتج الوطني الخام، بسبب نزاع الصحراء الغربية وعلاقته المتوترة مع دول الجوار،خاصة الجزائر واسبانيا، فقد كانت المغرب من الدول السباقة لسباق التسلح في المنطقة المغاربية منذ السبعينيات رغم محدودية موارده المالية، فبسبب انتمائه للمعسكر الغربي خلال الحرب الباردة تمكن من تطوير علاقات التعاون العسكرية المتميزة، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بعد تقديم المغرب لنزاع الصحراء الغربية أنه وجه من وجوه الحرب الباردة، حيث استفاد من البرنامج الأمريكي الدولي للتكوين والتدريب العسكري، ووصل إلى حد اعتبار المغرب أفضل حليف استراتيجي خارج حلف الناتو،فقد رفع المغرب من تعزيز قوته العسكرية (برا، وبحرا، وجوا) بنسبة 50%، متفوقا على إسبانيا فيما يخص نسبة الإنفاق العسكري مقارنة بالناتج المحلي حسب تقرير لمعهد إسباني متخصص، وبلغت نسبة الإنفاق التي يخصصها المغرب للدفاع بما يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف ما تنفقه إسبانيا[2]3.2%مقارنة بـ1.2%، ووفقا للبيانات الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام،

[1]– نسيم بهلول، ***المرجع نفسه***

[2]–***المغرب يرفع من إنفاقه العسكري 50% متفوقا على إسبانيا***، في الموقع :https://arabi21.com/story/1120165

فقد انتقل حجم الإنفاق العسكري بالمغرب من 2.297 مليار دولار في 2007 إلى 3.461 مليار دولارسنة2017 أي نسبة 16% من الميزانية العامة السنوية للمغرب،[1]واستمراره في سباق التسلح رغم وضعيته الاقتصادية، فمن المتوقع أن يستمر في الارتفاع بحلول عام 2022، حيث احتلت المرتبة 12 عالميا من حيث شراء العتاد العسكري في 2013، واستحودت على 26% من واردات السلاح الإفريقية عام 2015 حسب نفس المعهد حيث بلغ حجم إنفاقها 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وخصصت 3.43 مليار دولار لميزانية الدفاع، وقد بلغ تعداد الجيش0.67% من عدد السكان البالغ 33.4 مليون نسمة.

حسب نفس المصدر احتكرت المغرب 15% من واردات القارة الإفريقية من السلاح خلال الفترة 2013 –2017، وحسب أحدث التقارير الدولية سيصرف المغرب 18.6 مليار دولار ما بين 2018 – 2022 لأغراض دفاعية،بينها5.7 مليار دولار لتمويل مشتريات الدفاع، التي تدخل في إطار سباق التسلح مع الجزائر،[2] فقد حل الجيش المغربي في المرتبة49 عالميا وبلغت النفقات العسكرية 3.4 مليار دولار سنة 2019 حسب موقع Global Fire Power[3]، إضافة لذلك تملك المغرب قمرا صناعيا خاص للاستخدامات العسكرية، وتبقى الولايات المتحدة المورد الرئيسي للمغرب تليها فرنسا ثم هولندا، رغم حصوله أيضا على أسلحة من روسيا والصين، هذا المنحى التصاعدي لتسلح المغرب موجه أساسا للتهديدات التي تمثلها الجزائر.

---

[1]–إنفاق العسكري: ***المغرب يحتل المرتبة الثانية في أفريقيا بعد الجزائر***، في الموقع:https://ar.yabiladi.com/articles/details

[2]– تقرير : ***المغرب يخطط لرفع ميزانية الدفاع واقتناء أسلحة جديدة*** ، يوم 2017/02/17 في الموقع:
https://arabic.cnn.com/world/2017/02/17/moroccan-defense-spending

[3]–http://www.globalfirepower.com

أظهرت أحدث دراسة عن المركز الدولي لأبحاث السلام بستوكهولم، أن الجزائر تعتبر أول مستورد للسلاح في إفريقيا متبوعا بالمغرب قي المرتبة الثانية، وتمثل مشتريات الأسلحة ما نسبته 30%من حجم المشتريات في إفريقيا بينما مشتريات المغرب بلغت 26%، أي أن الدولتين معا تسيطران على أكثر من نصف المشتريات الإفريقية من السلاح مع كل ما تتطلبه من نفقات، والتمايز بين الجيش الجزائري والمغربي يظهر أيضا في المناورات العسكرية التي يقوم بها الطرفان، إذ يحاول كل طرف إظهار قوته للطرف الأخر، ففي 2018 قام الجيش الجزائري بأضخم مناورة بحرية في تاريخ الجزائر "طوفان 2018" بالناحية العسكرية الثانية[1]، حيث اظهر الأسطول البحري الجزائري كل قطعه البحرية بما فيها سفينة الإنزال والدعم اللوجستي "قلعة بني عباس"، التي تعتبر اكبر سفينة حربية في تاريخ الجزائر ومن أحدث السفن العسكرية المجهزة بأحدث التكنولوجيات العسكرية، وقادرة على ضرب أهداف تصل ل3000كم، وعلى العمل والتدخل على نطاق واسع في مهام عسكرية لوجستيكية وإنسانية، هذا التفوق البحري للجزائر على المغرب الذي أظهرته مناورات "طوفان 2018"، حاول المغرب تداركه بتطوير قدراته الجوية، حيث قام الجيش المغربي بكل مكوناته بإجراء مناورات "الأسد الإفريقي"،[2]بمشاركة القوات الأمريكية، فقد شاركت القوات الجوية المغربية بسرب من طائرات" F16"، وركزت على تدريبات أرضية وجوية ومحمولة جوا، ومحاكاة تكتيكية مظهرا تفوقه الجوي.

---

[1]– ***طوفان 2018 أضخم مناورات عسكرية "برية بحرية وجوية " للجيش الوطني الشعبي***
www.elbilad.net/article/detail?titre.:

[2]–***تفوقت الجزائر بأسطولها البحري فطور المغرب قدراته الجوية*** :
https://arabicpost.net/politics/2018/08/26

نستخلص مما ذكرناه أن الميزانيات العسكرية للجزائر والمغرب،رغم الأزمات الاقتصادية التي يمر بها البلدين من فترة لأخرى، إلا أن نسبة الإنفاق العسكري تبقى محافظة على حساب القطاعات الأخرى.

يبقى سعي الجزائر والمغرب لسباق تسلح بهدف تحقيق توازن الردع في المنطقة، فحينما يتفوق أحدهما في مجال عسكري معين يسعى الأخر للتميز عليه في قطاع أخر، وذلك منذ أول نزاع حدودي(حرب الرمال) وبسبب التوتر الحاصل بسبب قضية الصحراء الغربية، إضافة لذلك التطور الحاصل في ميدان الصناعة العسكرية على الصعيد العالمي مما يجعل من تحديث وتجديد الترسانة الحربية أمرا طبيعيا.

فالجزائر بحكم الموقع الجغرافي الذي يجعل البلاد في حالة نزاع دائم، فالساحل الإفريقي من الجنوب يعتبر أزمة أمنية مزمنة ومن الشرق ليبيا، والانفلات الأمني وغياب مقومات الدولة، وفي الغرب المغرب والتوتر بسبب الصحراء الغربية، أما بالنسبة للمغرب فسعيه لتطوير ترسانته العسكرية لحماية حدوده الخاصة الجنوبية بسبب تهديدات جبهة البوليساريو، فمثلا قيام الجيش الصحراوي بغلق المعبر الحدودي مع موريتانيا، التي كادت تتحول لمواجهة عسكرية بين الطرفين لولا تدخل الأمم المتحدة.

لزيادة أكثر في التوضيح أنظر الشكل السادس يوضح نسبة الإنفاق العسكري وفق الناتج القومي الإجمالي لكل من الجزائر والمغرب.

الشكل6: نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والمغرب من1996-2015

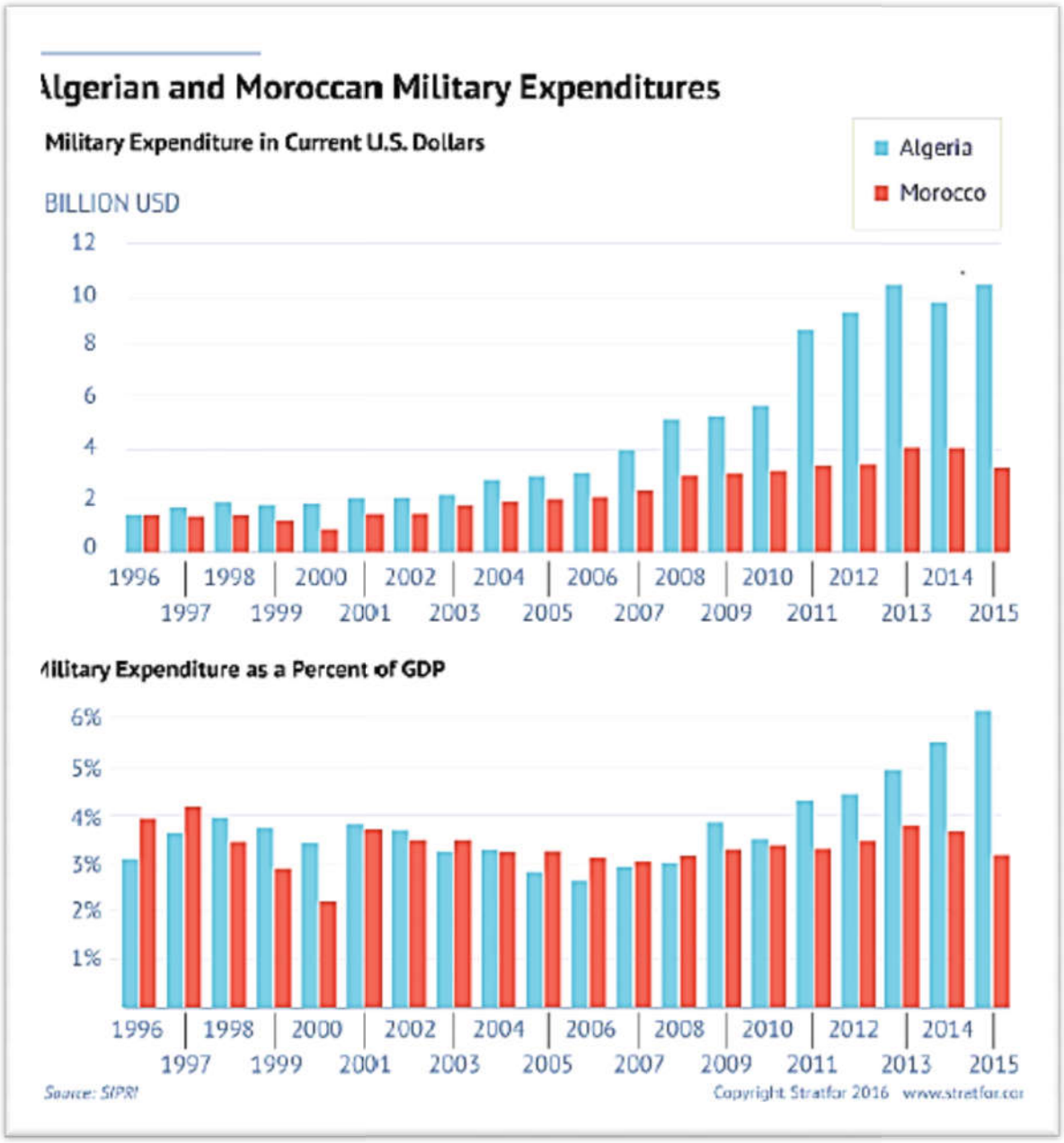

المصدر:

Pablo moral martin, ***Marruras y Argelai m el pulsopor la primacia en el magreb***, IntitutoEspanol de EstudiosEstratègicos, 06/04/2017,p. 07

المبحث الثاني : الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر والمغرب في إفريقيا

لم يعد مفهوم الدبلوماسية يقتصر على إدارة العلاقات السياسية بين الدول فحسب، بل اتسع ليشمل مجالات عدة ففي ظل التغير في بيئة النظام العالمي في ظل العولمة، من خلال انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الحرة الدولية، بحيث باتت قوة الدول تقاس بقوة اقتصادياتها، تخلت الدول عن المفهوم التقليدي في إدارة العلاقات بينها، وأصبح من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد، حتى أضحى الاقتصاد سبباً رئيسياً في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول،فإذا كانت الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح الدول لدى بلد أجنبي، فإن الدبلوماسية الاقتصادية يقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، وذلك بعد أن تبين للدول المتقدمة مدى قوة تأثير هذا العامل في التحركات السياسية على المسرح الدولي، فيقصد بالدبلوماسية الاقتصادية النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، وعادة ما يتم ذلك من قبل الدول المتقدمة أو الغنية في مقابل الدول النامية، وقد نشأت الدبلوماسية الاقتصادية في الولايات المتحدة في فترة الرئيس الأمريكي روزفلت، وسميت آنذاك بدبلوماسية الدولار[1]أي تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الدولار ومن هنا، تم تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية، وبمعنى آخر استخدام الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية.

[1]– سموحي فوق العادة، ***مرجع سابق***، ص.127.

المطلب الأول : الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا

عملت الجزائر منذ استقلالها على تنشيط دبلوماسيتها وفق علاقة وطيدة بين السياسة والاقتصاد، من أجل دعم حركات التحرر ومحاربة الاستعمار في القارة الإفريقية، باعتباره جزء من الكفاح الشعب الجزائري كما جاء موضحا في الميثاق الوطني لسنة 1976، فأصبحت الدولة الأساسية الفعالة والمتمسكة بمبادئ المنظمة الوحدة الإفريقية، قدمت دعما قويا ماديا ودبلوماسيا لحركات التحرر الإفريقية، من خلال الإطار الجماعي عبر أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية كلجنة التنسيق لتحرير إفريقيا، وصندوق المساعدات المالية لحركات التحرر أو من خلال العلاقات الثنائية مع الحركات التحررية، إضافة إلى هذا فقد عملت على حمل قضية الدفاع عن المشاكل التنموية، والسيطرة الأجنبية على موارد الشعوب الإفريقية لمحاربة النظام الاقتصادي الدولي القائم على الاستغلال، من مبدأ حق الشعوب في التصرف في موردها الطبيعة، حيث استطاعت الجزائر تكريس هذا المبدأ، بتوصل منظمة الوحدة الإفريقية في القمة التاسعة جوان1971إلى اتخاذ قرار، يؤكد"على الحق الثابت لكل الدول الإفريقية، خصوصا في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعة لفائدتها، وتنميتها الوطنية طبقا لروح ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة".[1]

في القمة الرابعة لدول عدم الانحياز في الجزائر سبتمبر1973،التي شارك فيها 90 بلدا تقريبا العديد منها إفريقية، طرحت الجزائر فكرة ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد،[2]وفي قمة الدول المصدرة للنفط"opec" بالجزائر مارس 1975،أكدت على سيادة الدول على ثورتها ودعت لعقلنة سياسات المحروقات، ومواجهة شجع الشركات العالمية الكبرى الباحثة عن البترول بأقل ثمن وتوطيد الجبهة

---

[1]- عبد الله بلحبيب ،***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل لأزمة1992-1997***،(عمان: دار الراية للنشر والتوزيع ، ط1،2012)،ص.18.

[2]- Slimane cheikh,***op.cit***,p.33.

البترولية، والمطالبة برفع الأسعار، حيث كان هذا النشاط الدبلوماسي المكتف بمثابة التعبير الأول عن المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد، هذه العبارة التي دخلت القاموس السياسي عبر بوابة حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر قمة الرابعة بالجزائر، مما أعطى دافعا قويا لصالح المطالبة بنظام اقتصادي جديد، يقوم على أساس برنامج عمل اقتصادي مستوحي من الوثائق التحضيرية المحددة من طرف الجزائر،الذي يهدف إلى التقليل من حجم الهوة بين الدول المتقدمة، والدول النامية، والتعاون جنوب جنوب، كما عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة السادسة الاستثنائية في 1974/04/09 بطلب ن الجزائر، لمناقشة المشاكل الاقتصادية للدول النامية وإصلاح نظام العلاقات الاقتصادية الدولية،[1] وبعد نقاش طويل من قبل الأعضاء، أصدرت الجمعية العامة قرارين يتعلقان بالأساس القانوني للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

القرار الأول 3201(SVI) يتضمن إعلان إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد والمبادئ العامة لهذا النظام

القرار الثاني 3202 (SVI) تضمن وضع برنامج هذا النظام، وتحديد الأهداف الواجب إتباعها والوسائل المنتهجة لتحقيقه.

تضمن الميثاق الوطني 1976 ذلك"... وتواصل الجزائر كفاحها المستميت لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، وعلاقات دولية تضمن لكل الدول حق المساهمة في تسوية المشاكل الكبرى المطروحة في هذا العصر"، وظلت الدبلوماسية الجزائرية دائما تدافع عن القضايا الدول النامية ودول إفريقيا بالخصوص فكانت السباقة في دول العالم الثالث في تبني هذه الدبلوماسية الاقتصادية،[2]حيث بدأت الجزائر بتجسيد

---

[1]–مصطفى بوطوره، سفير مستشار بديوان وزير الشؤون الخارجية، محاضرة بعنوان: ***البعد الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية***، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، يوم14 ديسمبر2016

[2]-***المرجع نفسه***

فكرة الوحدة الإفريقية، التي كانت تمثل الأولوية لبلدان القارة،فأقرت الجزائر في عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين" باعتبارها الدولة الإفريقية الرائدة في هذا التوجه، بتدشين أولى انجازات مشروع طريق الوحدة الإفريقية في 1973/04/25، الذي يربط بين العاصمة الجزائر والعاصمة النيجرية "لاغوس" مع إنشاء تفرعات لهذا الطريق تمس بلدان الجوار تونس، مالي، النيجر، تشاد ثم نيجريا، الذي يهدف لفك العزلة عن دول الساحل والصحراء، وربط نيجيريا بشمال القارة عن طريق إيجاد مسلك دائم مضمون لمنتجاتها، وخلق حركية تنموية واقتصادية في الدول التي يمر بها، فقد كان هذا المشروع سينقد شباب بلدان الساحل من ولوج عالم الهجرة المميتة عبر الصحراء والبحر، والانخراط في المجموعات الإرهابية التي أصبحت تهدد كيانات الدول والحكومات الإفريقية، وتهدد الأمن والاستقرار العالمي، الذي كان سيضع حد لعملية التفقير والعزلة، وسوء استغلال الثورات الاقتصادية والطبيعة، جراء عقود أو قرون من الاستعمار، ويفتح طريق اتصال مع أوربا عبر الجزائر، هذا الطريق الذي كان يمثل بالنسبة الجزائر رمزا لالتزامها في كفاح بلدان إفريقيا والعالم الثالث، من أجل استقلالهم السياسي والاقتصادي بالخصوص.

بعد إيقاف المسار الانتخابي في يناير1991 وتدهور الوضع الأمني وتصاعد حدة الأزمة الداخلية، دخلت الجزائر في مرحلة عزلة دولية[1]، كانت النقطة الحاسمة في تراجع السياسة الخارجية للجزائر،وتقلص دور الدبلوماسية المؤثرة في المجال الإفريقي والدولي ككل، حيث يوضح ذلك "Rogowski" أستاذ العلاقات الدولية،الذي يبرز مدى تأثير الأوضاع الداخلية على السياسة الخارجية في عدة عناصر أهمها:

[1]– أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر"الهجرة الحصار والفتنة"، ***مجلة السياسة الدولية***، القاهرة، ع(259)،2001، ص.75.

التأثير على ميول وتوجهات السياسة الخارجية، وعلى مصداقية الالتزامات والعهود الخارجية وعلى استقرار وتجانس السياسة الخارجية، وعلى قدرات تعبئة الموارد من طرف الفاعلين الداخليين ومن خلال هذه العناصر يمكن تفسير أو تبيان كيفية تأثير الأزمة الداخلية بجميع أبعادها على تراجع دور ومكانة الجزائر نتيجة تشتت في عملية صنع السياسة الخارجية[1].

لأجل كسر عزلتها الدولية والاندماج في مسار الانفتاح على العالم الخارجي، ولتدارك التأخر الذي عرفته الجزائر عن الوضع العالمي، الذي يجد سمته الأساسية في ظاهرة العولمة ومضامينها المتعددة، عمدت الجزائر بالاعتماد على تاريخها الدبلوماسي العريق، وتجربتها في تسوية بعض النزاعات الدولية، وبالتعاون مع أطراف أخرى إلى إيقاف الحرب في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإرثيريا، فمن أجل الخروج من هذه الدائرة المغلقة، لابد أن تتحرك الجزائر استراتيجيا وتضع إمكاناتها المتنوعة في خدمة أهدافها الكبرى، فبعد إنتخاب"عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا للجزائر، استطاع بفضل جهود المخلصين من أبناء الجزائر تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، هذا التحسن الداخلي أسهم في بلورة تصور عام لمسارات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية، هذه الوساطة التي تؤكد التحول الجديد الذي طرأ على السياسة الخارجية، بتبني دبلوماسية تركز على الخارج لفك الحصار على الداخل[2]، فقد تحولت الدبلوماسية الجزائرية من الدفاع عن وضع داخلي خاص بها، إلى طرح قضايا دولية تمس إفريقيا وغير إفريقيا، فأصبحت تطالب الغرب بتحمل مسؤولياته في إفريقيا، وتنتقد العولمة ذات الأوجه المتوحشة، وتطرح ضرورة إقامة شراكة متوازنة بين الدول،أي التحول من دبلوماسية دفاعية إلى دبلوماسية هجومية، فبعد

---

[1]- سعيد ملاح، ***تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر:قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2005)، ص.50.

[2]- محمد بوعشة، ***مرجع سابق***،ص.39.

نجاح وساطتها في وقف أحد أعقد النزاعات والحروب الكلاسيكية الإفريقية، توجهت لبناء محور ثلاثي[1] في إفريقيا يجمع معظم الأقطاب الفعالة الجزائر، نيجيريا، جنوب إفريقيا، واستعادة دورها الريادي في إفريقيا والعام الثالث في التفاعل مع العالم الخارجي، فهي تتمتع بقوة اقتصادية معتبرة وسوق استهلاكي واسع، مما يشجع على توجيه الاستثمارات العالمية نحوها في المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، وهو ما قد يسمح لها بإعادة "وزنها" في علاقتها الخارجية لاسيما مع الدول الكبرى.

ما يعني إدخال تغييرات على موازين القوى التي ظلت طيلة الأزمة الداخلية لصالح المغرب الذي أصبح يتحدث باسم المنطقة باعتبار انه يتمتع بنوع من الاستقرار وأنه أكثر تعاونا مع الخارج،[2]هذا الدور من الضروري أن يعكس موقعها الجيو استراتيجي والجيو اقتصادي ...، وهو موضوع تدركه الدول الكبرى والمتوسطة والمجاورة، باعتبار أن الجزائر تعد قلب المغرب العربي،[3]الذي يشكل القلب النابض للعالم النامي، حسب تعبير السفير الأمريكي بكل من تونس ومصر Robert Pelletreau، وعودة الجزائر للسياسة الدولية وقيادتها لإفريقيا، يمثل تهديدا لمصالح بعض الدول خاصة المغرب الذي يعتبر الجزائر العملاق الذي قد يبتلع المغرب العربي في حالة نهوضه، فهي تعمل ما يمكنها من المحافظة على مصالحها وعلى التوازنات التي تخدم تلك المصالح، وأولها قضية الصحراء الغربية وبقاءها فالمغرب يعي أن الدبلوماسية الجزائرية في أوج رواجها عزلته عن عمقه الإفريقي.[4]

---

[1]– ***المرجع نفسه***، ص.238.

[2]– محمد بوعشة، ***مرجع سابق***،ص.237.

[3]– ***المرجع نفسه***، ص.237.

[4]– عبد الله بلحبيب، ***مرجع سابق***، ص.74.

الفرع الأول:المبادرة الجزائرية لتنمية إفريقيا.

بما أن مشاكل الجزائر هي جزء من مشاكل إفريقيا، كنقص وانخفاض معدل التنمية ومشكل الديون الخارجية وأعباءها، التي أصبحت تثقل كاهل الحكومات الإفريقية، فغدت اقتصادياتها تدور في حلقة مفرغة، فلما ترأست الجزائر منظمة الوحدة الإفريقية قامت بمحاولة إعداد خطة تنموية في إفريقيا وفق المعطيات الدولية الجديدة، عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP بمساعدة كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا، تقوم على مبدأ المشاركة وجدب الاستثمارات الأجنبية، وحددت قطاعات التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن.[1]

في قمة "لوزاكا" رحب الأفارقة بالمبادرة، وبالمبادرة التي كان قد أطلقها الرئيس السنغالي"عبد الله واد" خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية في ياوندي يناير2001، التي أطلق عليها اسم "**مخطط أوميغا**""OMEGA PLAN"، وبما أنه لا توجد اختلافات شديدة ومتباينة بين المبادرتين، قرر القادة الأفارقة دمج المبادرتين في موقف إفريقي موحد من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة الاقتصادية العالمية، وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة الإفريقية تعرف بـ: "مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا"NEPAD[2]

تحتوي النيباد على هياكل وأهداف تصبو إليها وفق شروط لتوفير المناخ الملائم لنجاحها بالنظر إلى متطلبات البيئة الخارجية ومواقفها مما يجري في إفريقيا، وتهدف إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية:

أولا : تشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال مايلي:

---

[1]– عمرو علي، المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية، ***مجلة السياسة الدولية***،(ع،149)،(2002)، ص.240.

[2] -Ivan crouzel,L'afrique du sud :moteur d'une nouvelle donne continentale, ***politique africaine***(n :88),(2002),p.121.122.

زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق أعلى المستويات وتخفيف حدة الفقر، وتشمل الموارد المحلية والمدخرات الوطنية، ولا يتم ذلك إلا من خلال إنشاء أنظمة صارمة لتحصيل الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة الموارد العامة، إضافة إلى تفعيل رقابة مشددة من المصارف الحكومية، من أجل القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال.

تشجيع تدفقات المال الخاص(الاستثمار) من أجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام، وتقليص العجز في الناتج المحلي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين أنظمة الائتمان، وعصرنة الأنظمة المالية لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لجلب رؤوس الأموال الإفريقية والأجنبية[1].

مضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه وتحسينه لتخفيف حدة الفقر ومضاعفة الأمن الغذائي.

زيادة المنشآت القاعدية (البنية التحتية)، وذلك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي و رأس المال البشري.[2]

العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية، من خلال تحرير المبادلات بينها وبين شركائها في إطار المفوضات التجارية المتعددة للحصول على امتيازات، مثل الإعفاءات الجمركية وتسهيل الدخول للأسواق العالمية، وإقامة مناطق حرة للمبادلات واتحادات جمركية إفريقية وتسهيل التصدير والاستيراد مع باقي دول العالم.[3]

---

[1]–بشير عمارة،***الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا***،رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2007)، ص .81.

[2]– سليم العايب، ***مرجع سابق***،ص.118.

[3]– ***المرجع نفسه***، ص.117.

إنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل الهياكل القاعدية.

ثانيا: زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط، وكذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية المستفيدة، وتشكيل مجموعة لدراسة وإعداد وثيقة، بشأن إستراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[1]

ثالثا: تخفيف عبء الديون الذي يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد، بحيث يرتبط تخفيف الديون أساسا بتخفيف حدة الفقر، وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة، من أجل خفض هذه الديون كنسبة أقل من 10 % من مداخيل كل حكومة إفريقية، وتستطيع كل البلدان أن تشترك في هذه العملية في إطار الآليات الموجودة.

رابعا:مضاعفة المعارف وتحسين وترقية نشر النظام الرقمي بواسطة إعداد، وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابق لأهداف "داكار" فيما يخص التربية للجميع، كما تقوم على تقويم النظام الجامعي في إفريقيا، وإنشاء جامعت متخصصة ومعاهد للتكنولوجيا، بتأطير من الهيئات التدريسية الإفريقية المتاحة، وكذا تدعيم التعليم ببناء مدارس ابتدائية في جميع القرى،إضافة إلى المدارس الثانوية وضمان المساواة في التعليم بين الرجل و المرأة.[2]

---

[1]– بشير عمارة***مرجع سابق***، ص.82.

[2]–***المرجع نفسه***، ص ص.78. 80.

خامسا:تحسين الخدمات الصحية لتخفيض مستوى الوفيات لدى الطفولة.[1]

وزعت المهام حسب المجالات ذات الأولوية على الدول المؤسسة للمبادرة، حيث تولت الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مهمة الحكم الجيد للاقتصاد والمشروعات هذا الدور الذي يعزز التوجه الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية إفريقيا.

الفرع الثاني: الأدوات الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا.

أطلقت الجزائر بالشراكة مع دولة نيجيريا مشروع "أنبوب الغاز العابر للصحراء" سنة 2002، الذي يربط نيجيريا وجنوب أوروبا عبر الجزائر بمسافة 4200 كم منها 2310 كم في الأراضي الجزائرية و1037 كم بنيجيريا، والذي قدرت تكاليفه ب10 مليار دولار، واستثمارات خاصة بمحطات التخزين ب3 مليار دولار، تبلغ سعة نقل هذا الأنبوب 20 إلى 30 مليارم[3]، وقد أعيد بعث المشروع مجددا سنة 2009 بعد توقيع اتفاق رسمي بين الجزائر ونيجيريا بمشاركة دولة النيجر التي يعبرها الأنبوب، إلا أن المشروع لازال لم يجسد واقعيا لأسباب مالية، حيث ارتفعت تكلفته ل20 مليار دولار حسب آخر دراسة لمكتب دراسات دولي مختص عام 2014، ولعدم قدرة الجزائر على تمويل نصيبها بسبب الضائقة المالية، ولأسباب جيو سياسية أبرزها الوضع الأمني في الساحل[2] بداية من2011، حيث كان من المفروض أن يكون عمليا في 2015، بالمقابل عملت المغرب على إطلاق مشروع مواز له، يربط المغرب بنيجيريا في إطار التنافس الدبلوماسي ين المغرب والجزائر إفريقيا[3]، إلا أنها تبقى مجرد مشاريع سياسية لم ترقى لتجسد على أرض

---

[1]– سليم العايب، ***مرجع سابق***، ص.119.

[2]– سباق مغربي جزائري للفوز بخطوط إمدادات الغاز، ***العربي الجديد***، يوم 08 نوفمبر 2018،في الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/11/8

[3]-***المرجع نفسه***

الواقع، كذلك قامت الجزائر سنة 2013 أيضا بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت للاتحاد الإفريقي عام 1999، بإلغاء ديون مستحقة لها بقيمة 902 مليون دولار على 14 دولة الأقل نموا عضو في هذا الاتحاد، وقد مس هذا الأجراء كل من (البنين، بوركينا فاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، موزنبيق، النيجر، ساوتومي، السنغال، السيشل، تنزانيا، برا نسيبي، وموريتانيا) الدولة المغاربية الأكثر استفادة من هذا الإجراء بمسح ديون قيمتها 250 مليون دولار،الإجراء الذي يأتي في سياق سياسات التضامن الإفريقي، والتزامات الجزائر لدولية اتجاه القارة الإفريقية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول لإفريقيا، حسب بيان وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.[1]

كذلك عملت الجزائر على إعادة بعث بعض المشاريع المجمدة، كمشروع طريق الوحدة الإفريقية الذي يربط الجزائر بنيجيريا بمسافة أكثر من 9400 كم، وعبر أربعة فروع يقع الشطر الأكبر منه في الجزائر بطول يزيد عن 2360 كم،حيثرصدت03مليار دولار لاستكمال الطريق العابر للصحراء وتطوير شطره العابر لأراضيها في إطار البرنامجين (2005 – 2009) و(2010 – 2014)، هذا المشروع الذي يعد أهم رابط قاري يشمل الجزائر، تونس، النيجر، مالي، تشاد ونيجيريا[2]، من أجل بعث التنمية المستدامة، وبعث استثمارات جديدة، وتطوير المبادلات التجارية، وفك العزلة عن البلدان الإفريقية وفتح طريق اتصال مع أوروبا عبر الجزائر، إذ يعد مشروع استراتيجي يمثل حلقة وصل بين المغرب العربي ودول الساحل، واستكملت نيجريا وتونس شطريهما إلا أن الأشغال مازالت جارية في استكماله بكل من

---

[1]–عبد الوهاب بوكروح، الجزائر تلغي ديون مستحقة على 14 دولة إفريقية، ***جريدة الشروق***، يوم 29 ماي 2013:
https://www.echoroukonline.com

[2]–لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، ***دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء باللجنة***، ص.13 .
الموقع الإلكتروني: clrt-afrique.com

مالي والنيجر وتشاد، وتعمل الجزائر على ربط هذا الطريق بالطريق اليسار شرق غرب وبموانئ"جنجن" و"الحمدانية الجديد" بولاية تيبازة، لإعطاء منفذ بحري للدول المعزولة (النيجر،مالي ،تشاد)،الذي سيصبح جسرا للتعاون بين الدول الإفريقية[1].

بموازاة هذا الطريق تم إطلاق مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء"الجزائر أبوجا" مرورا بمدينة "زيندر"بالنيجر بطول 4500 كلم منها 2700 كم في الأراضي الجزائرية،الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا " Nepad "[2]، هذا المشروع الاقتصادي الذي انضمت له تشاد ومالي بعد قمة نجامينا، وتم تبني دفتر شروطه من طرف الدول المعنية سنة 2008، سيكون له أهداف تنموية بشرية وإنسانية، وسيفتح المجال للمستثمرين في عدة مجالات كالصحة، التربية والتعليم والتكنولوجيات الحديثة والذي جاء ليلبي حاجة إفريقيا لتكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالاتصال مابين القارات، وقد عملت الجزائر على تدعيم هذا المشروع في الدول التي لم تنتهي بها الأشغال بخط الجزائر، وهران، فالنسيا (إسبانيا) للانترنيت.[3]

لمزيد من التوضيح أنظر الشكل 7 الطريق العابر للصحراء أو طريق الوحدة الإفريقية.

انطلاقا من إدراك الجزائر بأن عودتها للساحة الدولية يتوقف على استعادة دورها الريادي في أفريقيا، جاء تركيز نشاطها الدبلوماسي في بعده الاقتصادي على الدائرة الإفريقية، من أجل إستغلال دورها المحوري في دعم مواقفها السياسية خصوصا قضية الصحراء الغربية، حيث كللت جهودها باعتراف دولة جنوب أفريقيا بالجمهورية العربية الصحراوية سنة 2004، وكبح محاولات المغرب قاريا من خلال إستغلال

---

[1]– ،القناة الثالثة، ***التلفزيون الجزائري***، يوم 01 ديسمبر 2016.

[2]– تصريح وزيرة البريد وتكنولوجيات الاتصال، القناة الثالثة، ***التلفزيون الجزائري***، يوم 01 ديسمبر 2016.

[3]– ***المرجع نفسه***

علاقاتها الواسعة مع مختلف الدول الإفريقية، وحضورها الدبلوماسي المميز في مختلف مؤسسات وأجهزة الاتحاد الإفريقي لبناء تحالفات إستراتيجية مع الدول المؤثرة قاريا.

الشكل 7: خريطة الطريق العابر للصحراء(طريق الوحدة الإفريقية)

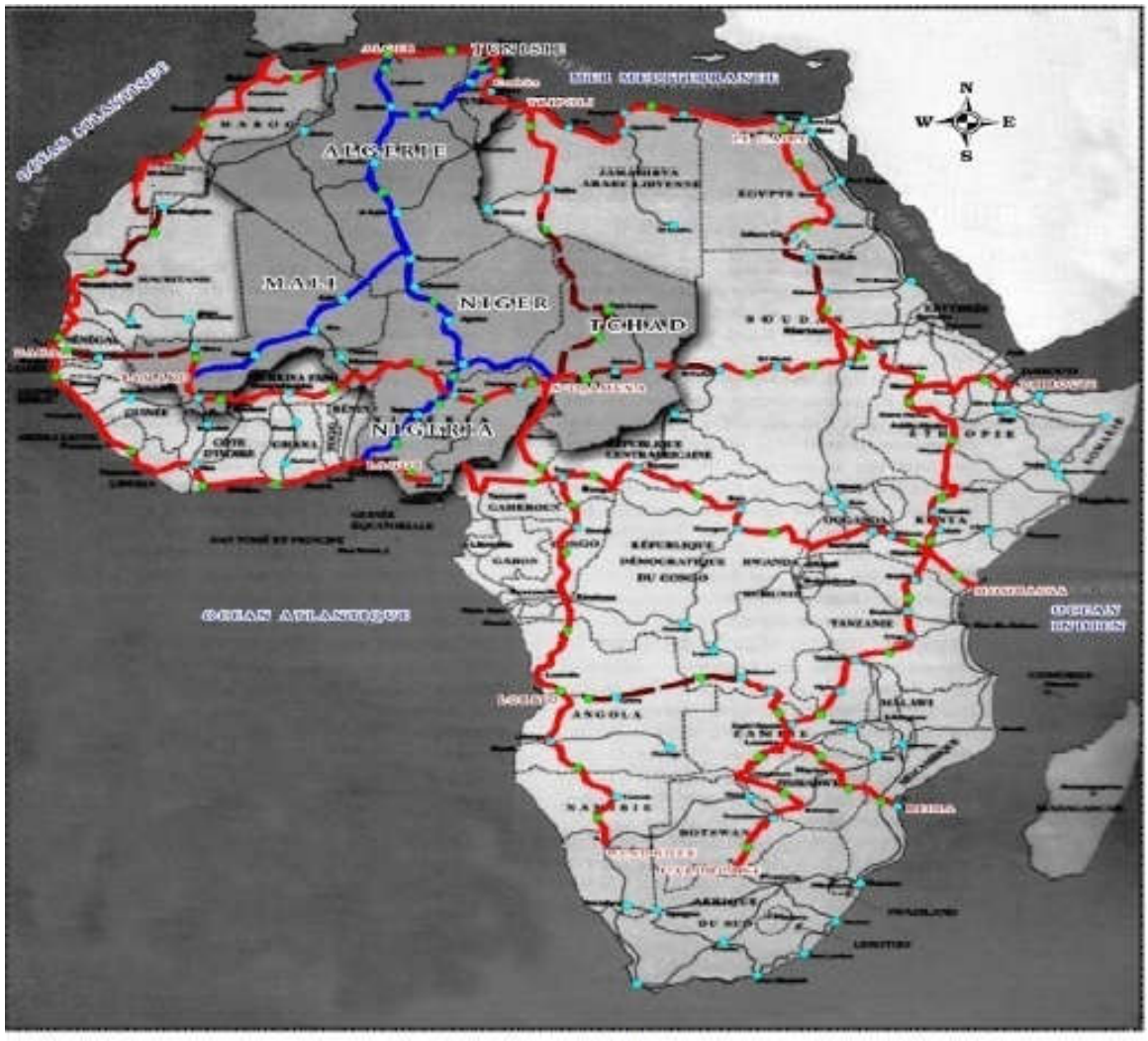

===== : الطريق العابر للصحراء ===== : طرق إفريقية كبرى أخرى

المصدر: لجنة الربط للطريق العابر للصحراء

الموقع الإلكتروني: clrt-afrique.com

المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية للمغرب في إفريقيا.

مثلما نتحدث في الاقتصاد عن الطلب الفعال ونعني به الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة الشرائية، فإننا في السياسة الخارجية نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة، ونعني بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي مقرونة بالقدرة على تحقيق هذا الهدف،والدولة عادة ما تترجم مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدام دبلوماسية فعالة،وهي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى كالأدوات الاقتصادية ووسائل أخرى، فبدونها دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة.

نهج المغرب بعد 1984 سياسة تعتمد تطوير العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، بالاعتماد على التعاون الاقتصادي والثقافي أساسا مع الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية[1] في غرب ووسط إفريقيا والدول المسلمة خاصة، والمنظمات الجهوية حيث عقد88 اتفاقية ما بين 1985/1972، من أجل وقف الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية على اعتبار أن القضية هي مشكل جزائري مغربي، وليس مغربي أفريقي إلا أنه منذ تولي "محمد السادس" للحكم عام1999، بدأ البعد الإفريقي في السياسة الخارجية للمغرب يتشكل بوضوح بتوجه جديد، يرتكز على الآلية الاقتصادية باعتبارها إحدى الآليات الفعالة في العلاقات الدولية، وبدبلوماسية دينية روحية وثقافية، هذا التوجه الجديد الذي يهدف من ورائه المغرب إلى الحصول على مساندين جدد من الناحية السياسية لقضيته الوطنية الأساسية الصحراء الغربية، فالتوجه

[1]– محسن الندوي،الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية***مجلة العلوم السياسية والقانون***، المركز الديموقراطي العربي،(ع،02)،(2017)

الاقتصادي نحو إفريقيا تمليه أسباب موضوعية سياسية بالأساس، تتعلق بعودة المغرب للاتحاد الإفريقي بالعمل على بناء حضور متميز تمليه المصلحة المشتركة[1].

يتجلى هذا التوجه في مشاركة الملك "محمد السادس" في العديد من المؤتمرات، وكثرة الزيارات إلى البلدان الإفريقية مصحوبا بالوزراء ذوي الاختصاص المباشر والمرتبطة بطبيعة الزيارة، وكذا برجال الأعمال الفعليين في القطاع الخاص والعام[2]، والتي بلغت حسب المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية 48 زيارة رسمية منذ توليه الحكم عام 1999، حيث كانت أغلبية تلك الزيارات لدول غرب إفريقيا كالغابون والسنغال وساحل العاج، وقد ركز في زيارته لإفريقيا على الدول الداعمة لجبهة البوليساريو وذلك بهدف توظيف المصالح الاقتصادية لتقوية موقف المغرب من ملف الصحراء الغربية[3].

في خطابه في القمة الإفريقية الفرنسية الثانية والعشرون المنعقدة بباريس2003 ،أكد على ضرورة الاهتمام بإفريقيا ومساعدتها على التنمية، ودعا للاستثمار فيها واستمر بذلك في كل المنتديات الدولية التي يحضرها كمدافع عن إفريقيا، فقد ركز الملك "محمد السادس" في الرسالة التي وجهها إلى ندوة السفراء المغاربة، المنعقدة بالرباط بتاريخ 30أوت2013 على ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في العمل الدبلوماسي حيث قال "يجب على حكومتنا إعطاء الأولوية لدبلوماسية اقتصادية مقدامة، قادرة على تعبئة

---

[1]– الحضور الإفريقي المغربي بين الامتداد والتراجع"،***جريدة مغربنا الإلكترونية***، 15 مارس 2010 على الموقع:

http://www.maghribouna.com/alakbar-almaghribia/3797.html

[2]–يحي بولحية، محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات، ***مجلة سياسات عربية***،(ع،10)،(سبتمبر2014)، ص ص.79. 80.

[3]–***ملك المغرب في زيارة تاريخية لدول أفريقية على علاقة بالبوليساريو***:

https://arabic.cnn.com/world/2016/10/19/morocco-king-visits-african-countrie

الطاقات بغية تطوير الشراكات، وجلب الاستثمارات وتعزيز جاذبية البلاد، وكسب مواقع جديدة ... وإننا نعتبر سفراءنا بمثابة جنود يجب أن يسخروا كل جهودهم لخدمة القضايا الاقتصادية لبلادهم..."[1]

الفرع الأول:الأدوات الاقتصادية للمغرب في إفريقيا

تعتبر الأدوات الاقتصادية أهم وسائل الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية المعاصرة، وبالتالي أحد أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية المغربية،ومنه فالمشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات الإفريقية،وبقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل، مما زاد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية، حيث أعتمد المغرب على بعض هذه الوسائل وأهمها:

الإجراء الخاص الذي أقره ملك المغرب خلال القمة الأوروأفريقية بالقاهرة أفريل 2000، بإلغاء وشطب ديون المغرب المستحقة على 14دولة إفريقية، تعتبر الأقل نموا،وإعفاء صادراتهم للمغرب من الرسوم الجمركية، وتشجيع الاستثمار المغربي في إفريقيا، والانفتاح الاقتصادي عليها، مما جعل المغرب ثاني بلد إفريقي مستثمر في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا،حيث قام المغرب بتوقيع حوالي 500 اتفاقية[2] منذ سنة 2000 مع عدد من البلدان الإفريقية، تتضمن اتفاقيات مع القطاع الخاص والحكومات الإفريقية المختلفة،

[1]– محمد الندوي، ***مرجع سابق***، ص.04.

[2]– يحي بولحية، ***مرجع سابق***، ص.75.

تشمل التجارة والاستثمار والتعاون،وقد بلغ حجم هذه الاستثمارات المغربية في القارة ما يزيد على 11 مليار دولار في 2015، بزيادة 12% عن عام 2014، و75%مقارنة بالعام 2013[1].

من خلال تحليل الأرقام الاقتصادية،يمكن أن نلاحظ تطورا في حجم المبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا، من 1مليار دولار سنة 2004 إلى حوالي 7.4 مليارات دولار سنة 2014، ووصل حجم الصادرات المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء حوالي 1.7 مليار دولار سنة 2013 مقابل 220 مليون دولار سنة 2003[2]، وهو ما يعني أن المغرب قد ضاعف حجم مبادلاته التجارية مع إفريقيا ست مرات خلال السنوات العشر الماضية، الأمر الذي يعكس اهتمامًا متزايدًا من المغرب نحو التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب خاصة مع الدول الإفريقية، إلا أن حضور المغرب المتزايد في أفريقيا، لا يعكس مستوى تبادلاته التجارية ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، فبمقارنة المبادلات التجارية للمغرب مع الخارج، فإن أفريقيا تعتبر الشريك التجاري الرابع فقط، بما نسبته 6.5 بالمائة من حجم التجارة الخارجية العامة للمغرب، إذ تبقى أوروبا الشريك التجاري الأول بأكثر من 62 بالمائة من مجموع التبادلات، ثم آسيا بـ 19 بالمائة، ثم أمريكا 12 بالمائة[3].

أما بنية وطبيعة هذه المبادلات فهي نفسها التي كانت سائدة تقليديا بين أفريقيا والدول المستعمرة الأوروبية إذ يستورد المغرب من أفريقيا حوالي نصف حاجياته من الغاز وباقي المشتقات النفطية، ويصدر إليها سلعا صناعية أو نصف مصنعة، مكونة أساسا من "مصبرات" السمك، والأسمدة الطبيعة والكيميائية ...إلخ، وهي في أغلبها مبادلات مع دول إفريقيا الفرانكفونية، حيث تمثل المبادلات التجارية بين المغرب

---

[1]– يحي اليحياوي، التوجهات الإفريقية"الجديدة " للمغرب: ***تقرير مركز الجزيرة للدراسات***،29 جوان2015 ، ص.03 .

[2]– ***المرجع نفسه***، ص.04

[3]– ***المرجع نفسه***، ص.03.

من جهة، والسنغال وساحل العاج ومالي والغابون وموريتانيا وغامبيا وغينيا من جهة أخرى، حوالي ثلث صادرات المغرب لبلدان أفريقيا ككل، وتشمل الاستثمارات المغربية بإفريقيا قطاعات متنوعة ذات قيمة مضافة كبيرة مثل قطاع البنوك، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبناء والأشغال العمومية، إضافة إلى قطاعات أخرى رئيسية مثل الزراعة والصناعة والمعادن...إلخ[1].

من خلال المعطيات الرقمية التي أوردتها الهيئات الاقتصادية والإعلامية والسياسية المغربية والدولية، نلاحظ أن حوالي 51% من الاستثمارات المباشرة المغربية اتجاه الخارج كانت في اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء ما بين 2013/2003، ومن جهة أخرى سجلت المبادلات التجارية المغربية مع الدول الإفريقية تطورا مهما خلال هذه الفترة حيث قاربت7%، تمثل صادرات تجارة المغرب منها 2,6%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات المسخرة، نظرا لاستمرار العديد من المعوقات المختلفة التي تحد من تطور هذه العلاقات بين الطرفين، وتقوم شركات خاصة نافذة ومختلطة مغربية في تنفيذ هذه الدبلوماسية الاقتصادية منها الشركة القابضة للأسرة الملكية "الشركة الوطنية للاستثمار" كمساهم.[2]

تشير تقديرات تقرير المراقبة المصرفية للأسواق الناشئة لسنة 2014 إلى أن أكبر ثلاثة بنوك مغربية، "التجاري وفا بنك" و"البنك الشعبي" و"البنك المغربي للتجارة الخارجية"، تمكنت من خلال عمليات الاستحواذ وافتتاح فروع واسعة في دول غرب أفريقيا، كما يعتمد المغرب على شركته العامة مثل "المكتب الشريفي للفوسفات"، أحد أهم المجموعات المنتجة للأسمدة في العالم،التي تخطط لاستثمار 15 مليار

---

[1]- المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا ، وزارة الاقتصاد والمالية المغربية،"، ***المجلة المالية***،(العدد،28)، (أوت، 2015)، ص ص.14.17.

[2]- محمد الندوي، ***مرجع سابق***، ص.07.

دولار في إفريقيا في السنوات ال15 المقبلة[1]، ومع ذلك تبقى العلاقات الاقتصادية بين المغرب وإفريقيا ضعيفة، إذا ما قورنت بحجم العلاقات الاقتصادية مع الشركاء التقليديين في بقية العالم وعلى رأسهم دول الاتحاد الأوربي،ولا شك في أن طموح المغرب أصبح أكبر في ريادة اقتصادية بالقارة السمراء، فقد حققت الدبلوماسية الاقتصادية المغربية نجاحات وقفزة تاريخية بعدد الزيارات العديدة، التي قادها الملك المغربي للعديد من الدول الإفريقية خاصة دول غرب القارة ،وكرست لجعل المغرب المستثمر الأول في غرب القارة، والثاني إفريقيا، حيث توجت هذه الزيارات بمجموعة من الاتفاقيات والمشاريع، شملت مختلف المجالات والقطاعات الحيوية ، فقد بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة بين المغرب والعديد من الدول الإفريقية أكثر من 590 اتفاقية، ساعدت المغرب على توسيع نفوذه الاقتصادي والمالي والسياسي في القارة.

من خلال هذا تتبع لمسار الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا عامة، يلاحظ أنها موجهة بالخصوص اتجاه الدول الفرانكفونية، التي هي حكر في الأساس للنفوذ الفرنسي، فمقارنة بقدرة المغرب الدبلوماسية والاقتصادية ما كان ليتم هذا التوسع الدبلوماسي الاقتصادي، إلا بدعم الحليف الفرنسي أوفي إطار المناولة لفائدة الفاعلين الاقتصاديين الدوليين، ضمن نموذج العلاقات شمال جنوب وجنوب-جنوب[2]. وأبرز الاتفاقيات والمشاريع المبرمة فهذا الإطار مشروع إنجاز خط أنابيب للغاز الذي سيربط موارد الغاز الطبيعي لنيجيريا بموارد العديد من دول غرب إفريقيا، (غانا، بنين، ليبيريا، غامبيا، السنغال،

[1]-محمد الندوي، ***المرجع نفسه***، ص.07 .

[2]- يحي اليحياوي، ***مرجع سابق***، ص.05.

موريتانيا) ليصل إلى جنوب أوروبا بطول يزيد عن4000 كم عبر المغرب،[1]مما سيكون له نتائج إيجابية في المدى القريب والمتوسط والبعيد على المغرب.

أولها: منحه مكانة إستراتيجية دولية بتحوله إلى وسيط تجاري أساسي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ومفاوض رئيسي في المنطقة.

ثانيا: استفادة المغرب بشكل مباشر من الاستثمارات الضخمة والأكيدة التي ستواكب هذا المشروع، التي تعد بالملايير من الدولارات، مما سيمنح الشركات المغربية الأفضلية في الإنجاز في هذا المشروع الكبير **ثالثا:** سيتحول المغرب إلى مركز طاقوي يربط دول غرب إفريقيا بسوق الطاقة الأوروبي، وسيمكن من تصدير الغاز إلى البلدان الأوروبية، وهذا الأمر سينشط التجارة الخارجية المغربية ويعود بالفائدة على خزينة الدولة المغربية **رابعا،** هذا المشروع سيَفُك ارتباط المغرب الطاقوي وسيخفض الفاتورة الطاقوية وبالتالي سيساعد الدولة المغربية على تقليص الدين الخارجي وبنسب مهمة.[2]

الفرع الثاني: دبلوماسية دينية وثقافية.

يحظى الجانب الثقافي بمكانة محورية في توجهات السياسة الخارجية المغربية اتجاه إفريقيا، ويرجع ذلك للتميز الحضاري والتماسك الداخلي بين مختلف مقومات ومكونات الهوية الثقافية المغربية،التي اكتسبت

---

[1]–سباق مغربي جزائري للفوز بخطوط إمدادات الغاز، ***العربي الجديد***، يوم 08 نوفمبر2018،في الموقع:https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/11/8

[2]– محسن الندوي، **مرجع سابق**، ض.09.

بفعل التعايش والتسامح بين مكونات المجتمع المغربي على اختلاف انتماءاتها (عرب، أمازيغ، أقليات يهودية)،عبر الزمن تجانسا اجتماعي يميز المجتمع المغربي،[1] فمنذ نهاية الحرب الباردة والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن،أصبح للعامل الثقافي دور أساسي في العلاقات الدولية، باعتباره أداة للتقارب والحوار والتفاهم بين الحضارات والشعوب، حيث أصبحت الأيام الثقافية والسينما أحد أوجه الدبلوماسية الحديثة للدول لمخاطبة الجماهير، وعامة الشعب في الدول المقصودة لتسويق أهدافها وسياساتها مباشرة للجماهير، لذلك أصبح البعد الثقافي أحد أنماط الدبلوماسية المعاصرة، وأحد سبل التعاون التي انتهجتها الدبلوماسية المغربية مع الدول الإفريقية، ولذلك قام المغرب باحتضان العديد من المهرجانات الوطنية ذات الطابع والبعد الإفريقي، مثل مهرجان فاس للموسيقى الروحية، ومهرجان الرباط للموسيقى الإفريقية،كما نظم المغرب العديد من الأسابيع الثقافية المغربية في بعض الدول الإفريقية، خصوصا في دول غرب إفريقيا كالسنغال[2] سنة 2011، كذلك فتح الجامعات والمعاهد المغربية لاستقبال الطلبة الأفارقة، حيث يتابع 8000 طالب إفريقي دراساتهم الجامعية في المغرب استفادة حوالي 6500 طالب من منح مغربية.

يعتبر المحدد الديني والروحي بالإضافة إلى القرب الجغرافي، والذاكرة التاريخية المشتركة الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية المغربية اتجاه الدول الإسلامية عامة والإفريقية خاصة فالدبلوماسية الروحية أو دبلوماسية الزوايا، اعتبرها المغرب نموذجا من نماذج تقوية حضوره بالقارة الإفريقية، حتى أن أطروحته بعائدية إقليم الصحراء الغربية وموريتانيا للمملكة المغربية(الحق

---

[1]– لبابة عاشور، ***محددات السياسة الخارجية المغربية اتجاه إفريقيا***، مركز راشيل كوري (شؤون دولية)،09 /2014/02 ، ص.03
http://rachelcenter.ps/news.php?action=list&cat_id=14

[2]– التحركات المغربية اتجاه إفريقيا..الأهداف والقيود، ***مجلة السياسة الدولية الإلكترونية***، يوم 2017/03/08.
http://www.siyassa.org.eg/News/12021.aspx

التاريخي)تعتمد في حججها على الرابط الديني البيعة للعرش العلوي،[1]حيث اعتمد المغرب منذ الاستقلال على دبلوماسية روحية اتجاه دول غرب إفريقيا، ما جعل الدبلوماسية المغربية تسعى إلى اعتماد البعد الديني باعتباره أحد أهم محددات العلاقات المغربية بدول إفريقيا،بالإضافة إلى روابط الصداقة والتعاون والثقة بين الشعوب خاصة مع دول الغرب الإفريقي، التي تربطها بالمغرب روابط روحية قديمة مما يدل على اهتمام وتوظيف المغرب لهذا النفوذ، فقد ما جاء في خطاب الملك "محمد السادس"...وعلى دبلوماسيتناأن تعمل على حسن استثمار نفوذها الروحي"[2]، حيث عملت الدبلوماسية المغربية في عهده على توسيع الدور الديني من خلال الاستفادة على مرتكزاتها الدينية والصوفية في دعم دورها الإفريقي، من خلال إعادة صياغة علاقات جديدة مع الزاوية القادرية في منطقة غرب إفريقيا، وإطلاق منتدى الطريقة التيجانية بمدينة "فاس" ماي2014، وصياغة علاقة وطيدة ومتينة بالتيجانيين وطريقتهم، نظرا للدور الديني الدبلوماسي الذي تلعبه هذه الطريقة في خدمت المصالح المغربية،[3] وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية، محاولة جعل هذه الزاوية كقناة دبلوماسية مع دول غرب إفريقيا، فقد دعا المغرب إلى عقد الملتقى الثاني للمنتسبين للطريقة التيجانية، الذي أصبح يعد من بين أهم المهرجانات الروحية على المستوى العالمي،بهذا الخصوص صرح المدير العام "لمنظمة اليونسكو" سابقا السنغالي "أمادو مختار إمبو" بخصوص دور هذه الزاوية إذ يقول"...إن الطريقة التيجانية، اضطلعت بدور جوهري في التقرب التاريخي بين المغرب وإفريقيا، كما أن العلاقات بين المغرب وإفريقيا جد عريقة تعززت بفضل الطريقة التيجانية،التي تلعب دورا في تعزيز الدبلوماسية الروحية بين الشعب المغربي والشعوب الإفريقية[4]....

---

[1]– محمد مزيان ، ***مرجع سابق***، ص.45.

[2]– لبابة عاشور، ***مرجع سابق***، ص.03.

[3]– يحي بولحية، ***مرجع سابق***، ص.82 .

[4]– لبابة عاشور، ***مرجع سابق***، ص.04.

دعا الملك المغربي في العديد من خطبه إلى ضرورة التوظيف الجيد للنفوذ الروحي للمملكة المغربية، وما يتطلبه هذا التوظيف من المزيد من الدعم المادي والمعنوي للطرق الصوفية، خاصة الطريقة التيجانية التي أصبحت موضوع نزاع وتنافس بين المغرب والجزائر،[1]وقد قامت المغرب بتدريب وإعداد 1200 إمام من دول غرب إفريقيا[2]تقريبا، منذ إنشاء معهد "محمد السادس" لتدريب الأئمة مارس 2015، وإصلاح وتحديث العديد من المدارس القرآنية، وتوزيع الآلاف من المصاحف في الغرب الإفريقي منها مثلا الدعم المالي الذي قدمه الملك المغربي لإصلاح المدارس القرآنية في ساحل العاج أثناء زيارته لها.

إستغلال المغرب لعلاقاته الجيدة مع دول الخليج لدعم الدول الأفريقية المستفيدة من تمويلات الصناديق الخيرية عبر الخبراء، والشركات ومكاتب الدراسة المغربية (الخليج يمول المغرب يتولى الإنجاز والدراسة وإفريقيا تستفيد)، مما جعله يبدو في موقع متميز نظرا لارتباطه الديني، ببعض الشعوب الإفريقية وببعض الزوايا الدينية التي تملك تأثيرا على صناع القرار السياسي الإفريقي،فلا يزال العديد من أتباع الطرق الصوفية، تدين بالولاء للمغرب رغم المنافسة الجزائرية في هذا المجال.[3]

نستخلص منه أن أهداف المغرب من هذه الدبلوماسية، إضافة للفوائد الاقتصادية التي سيجنيها من هذه الدبلوماسية المنتهجة، يبقى المحرك الأساس هو السعي لتفكيك الجبهة المؤيدة لجبهة البوليساريو، وتحويل مسار قضية الصحراء الغربية لصالحه، من خلال حشد الدعم السياسي الإفريقي لموقف المغرب اتجاه

---

[1]–حياة زلماط،"الدبلوماسية الروحية رهان جديد نحو إفريقيا"***مجلة شؤون إستراتيجية***، (العدد،07)،(أكتوبر، 2012)، ص ص.47. 49

[2]– التحركات المغربية اتجاه إفريقيا..الأهداف والقيود، ***مجلة السياسة الدولية الإلكترونية***، يوم 2017/03/08.
http://www.siyassa.org.eg/News/12021.aspx

[3]–يحي سيدي أحمد عبدي، ***روافد وتفاعل الطرق الصوفية بين المغرب العربي وإفريقيا لغربية***، تقرير مركز الجزيرة للدراسات،26أوت 2018 ،ص.07 .

هذه القضية، ولا يتم ذلك طبعا إلا من خلال تغيير مواقف بعض الدول الأفريقية، خاصة دول غرب إفريقيا عبر تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمارات[1]، حيث تراجعت بعض الدول الإفريقية عن الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراية،[2]حيث تم بالفعل تقديم 28 دولة إفريقية لطلب تعليق عضوية الجمهورية العربية الصحراوية لرئاسة الإتحاد الأفريقي إلى غاية تسوية وضعيتها، ثم سيسعي لاحقا لإخراج أو تجميد عضوية الجمهورية العربية الصحراوية من الإتحاد الإفريقي من خلال إعادة تشكيل التحالفات والتوازنات داخل الاتحاد ثم تغيير ميثاقه الذي لا يتطلب سوى موافقة 36 دولة.

لمزيد من التوضيح أنظر الشكل الثامن الذي يوضح نجاح الدبلوماسية المغربية في تراجع وتجميد العديد من الدول الإفريقية لاعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية، والشكل التاسع لخريطة الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا.

[1]- أنظر الشكل 09

[2]- أنظر الشكل 08

الشكل 8: جدول توضيحي لأهم الدول الإفريقية التي سحبت أو جمدت اعترافها بدولة الصحراء الغربية

الدولة	تاريخ الاعتراف	تاريخ الإلغاء أوالتجميد	الملاحظة
مدغشقر	28 فبراير 1976	التجميد 06 افريل 2005	جمد
بورندي	01 مارس 1976	سحب أكتوبر 2010	جمد
غانا	24مارس1976	ماس 2001	ألغيت
سيراليون	27 مارس 1980	2002	جمد
تشاد	04 جويلية 1980	17 مارس 2006	ألغيت
ملاوي	16 نوفمبر 1994	جويلية 2001	ألغيت
كينيا	25 جوان 2004	19 أكتوبر 2006	ألغيت
زامبيا	12 أكتوبر 1979	03 أفريل 2011	ألغيت
الرأس الأخضر	04 جوان 1979	30 جويلية 2007	جمد
السيشل	25 أكتوبر1977	17 مارس2008	ألغيت

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة

الشكل9: خريطة توضيحية للتوجهات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في أفريقيا

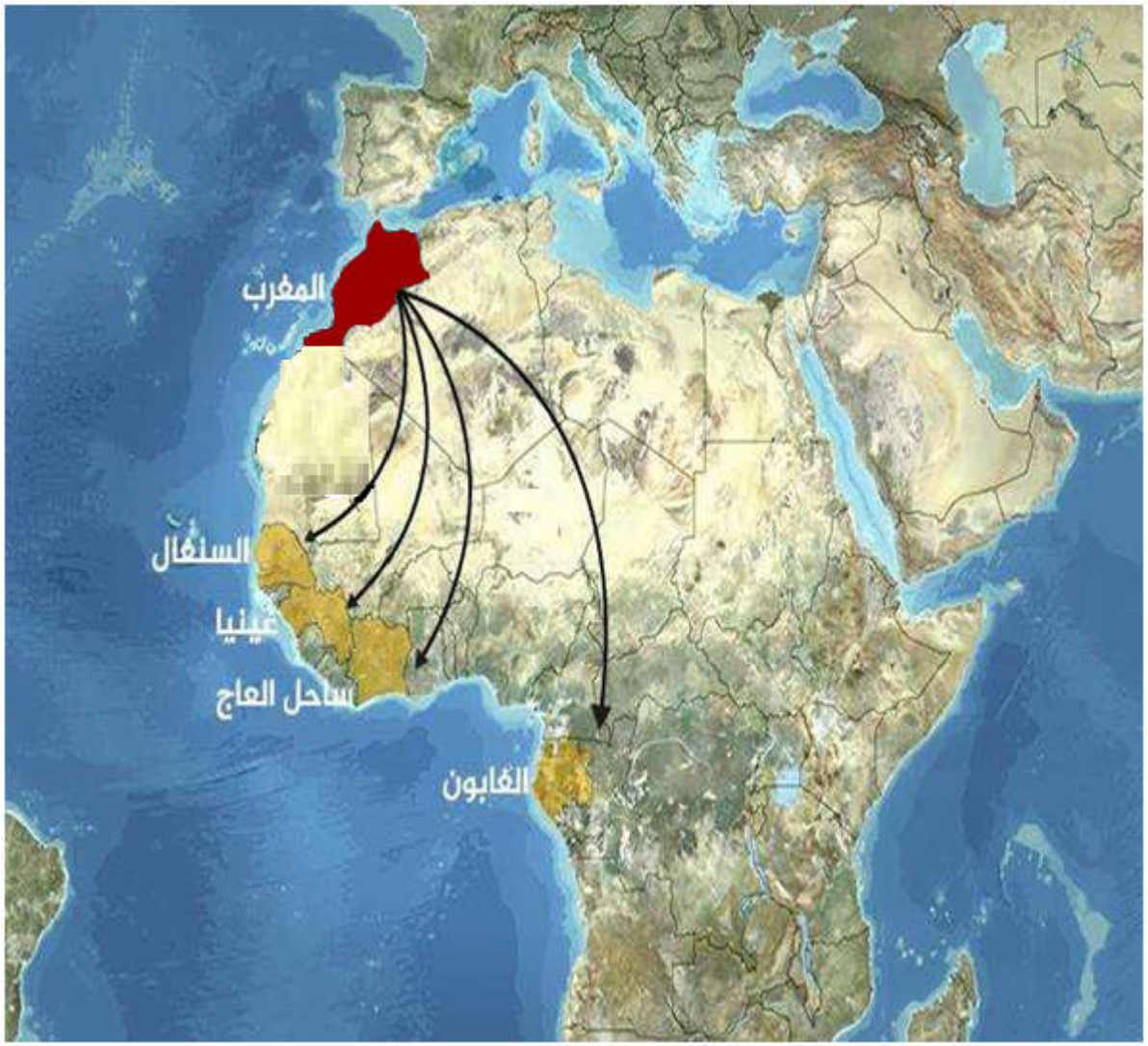

المصدر: يحي اليحياوي، التوجهات الإفريقية"الجديدة" للمغرب: تقرير مركز الجزيرة للدراسات،09جوان2015، ص.02

بتصرف من الباحث

خلاصة:

نستخلص مما ذكرناه أن نسبة الإنفاق العسكري للجزائر والمغرب، رغم الأزمات الاقتصادية التي يمر بها البلدين من فترة لأخرى، إلا أن الميزانيات العسكرية تبقى محافظة على حساب القطاعات الأخرى، ويبقى سعيهما لسباق تسلح بهدف تحقيق توازن الردع في المنطقة، منذ أول نزاع حدودي بينهما، إضافة لقضية الصحراء الغربية التي لعبت هاما في زيادة أسباب التوتر والنزاع والتنافس على الريادة الإقليمية، فالجزائر بحكم المساحة الشاسعة والموقع الجغرافي الذي جعل البلاد في حالة نزاع دائم في محيطها المتأزم أمنيا، أما بالنسبة للمغرب فسعيه لتطوير ترسانته العسكرية لحماية حدوده الخاصة الجنوبية بسبب تهديدات جبهة البوليساريو، كذلك التطور الحاصل في ميدان الصناعة العسكرية على الصعيد العالمي، مما جعل من تحديث وتجديد الترسانة الحربية أمرا طبيعيا.

انطلاقا من إدراك الجزائر بأن عودتها للساحة الدولية يتوقف على استعادة دورها الريادي في إفريقيا جاء تركيز نشاطها الدبلوماسي في بعده الاقتصادي على الدائرة الإفريقية من أجل إستغلال دورها المحوري في دعم مواقفها السياسية خصوصا قضية الصحراء الغربية، حيث تم اعتراف دولة جنوب أفريقيا بالجمهورية العربية الصحراوية، وكبح محاولات المغرب قاريا من خلال إستغلال علاقاتها الواسعة إفريقيا وحضورها الدبلوماسي المميز في مختلف مؤسسات وأجهزة الاتحاد الإفريقي لبناء تحالفات إستراتيجية مع الدول المؤثرة قاريا، أما أهداف المغرب من هذه الدبلوماسية فإضافة للفوائد الاقتصادية، يبقى المحرك الأساس هو السعي تفكيك الجبهة المؤيدة لجبهة البوليساريو وتحويل مسار قضية الصحراء الغربية لصالحه من خلال حشد الدعم السياسي الإفريقي لموقفه، من خلال تغيير مواقف بعض الدول الأفريقية خاصة دول غرب إفريقيا خلال إعادة تشكيل التحالفات والتوازنات السياسة قاريا.

الخاتمـــة

خاتمة :

ركزت هذه الدراسة على تطور الأحداث في المجال الأفريقي، التي تبرز حضور قضية الصحراء الغربية في كل المواقف، والسياسات المتبعة من قبل الجزائر والمغرب، كعامل توتر وعدم استقرار، وكسبب دفع البلدين لانتهاج إدارة دبلوماسية خاصة لهذه القضية، تتسم بالطابع النزاعي التنافسي في العديد من المجالات.

بدأنا الدراسة بالتطرق لخلفيات وأبعاد قضية الصحراء الغربة التي أمدت البحث بالكثير من الحقائق، والبحث عن العلاقات بين بعض المتغيرات، والأبعاد التي طبعت نزاع الصحراء الغربية ومن خلال دراستنا لهذه القضية نقدم أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:

أهمية الموقع الاستراتيجي لإقليم الصحراء الغربية بين المغرب شمالا، وموريتانيا جنوبا، والجزائر من الشرق، والمحيط الأطلسي غربا جعل لها أهمية إستراتيجية، ومحل أطماع القوى الاستعمارية وأعطى بعدا متميزا للنزاع استمرت المحاولات الأوربية خاصة الاسبانية الرامية لاحتلال الإقليم الصحراء الغربية، وأدى اكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية في إقليم الصحراء الغربية إلى زيادة حدة النزاع بين الدول الاستعمارية، إلى أن تمكنت إسبانيا من إحكام سيطرتها الكاملة على الإقليم، حيث تزخر الصحراء الغربية نظرا لطول ساحلها بثروة سمكية هائلة، وثروات طبيعية، ومعادن كالحديد والبترول، والغاز الطبيعي والفوسفات الذي جعلها ترتقي لمصاف الدول المنتجة، والمصدرة في العالم.

أدى قدوم عدة شعوب من الشمال إلى الجنوب، وعبر المحيط الأطلسي للصحراء الغربية، ورغم تعدد الدراسات حول أصول السكان إلا أنها تتفق في أن هذا الإقليم، كان يوجد به بعض الشعوب القادمة من إفريقيا السوداء ثم البربر الذين نزحوا من شمال إفريقيا، ثم العرب الفاتحين الذين بسطوا سيطرتهم على

المنطقة خصوصا الهلاليين في منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب، والشعب الصحراوي يتكون أساسا من ثلاثة مجموعات قبلية رئيسية، وبعض القبائل الصغرى، أما التعداد السكاني فيصعب على أي باحث في موضوع الصحراء الغربية، أن يعطي العدد الحقيقي لسكان الإقليم نظرا لتضارب الأرقام، وتعدد الأطراف التي تعطي أرقاما لإحصائيات بما يخدم مصالحها في هذا الإقليم.

بعد تنازل إسبانيا عن الإقليم لصالح المغرب وموريتانيا باتفاق مدريد الثلاثي مخالفة بذلك مواثيق، ولوائح الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، التي كانت ولازالت تؤكد على إعطاء الشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره، فكان من نتائج هذا الاتفاق دخول المغرب وموريتانيا للصحراء الغربية ببروز حركة المقاومة الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو للعمليات المسلحة، وإعلان قيامها للجمهورية العربية الصحراوية ليتحول، النزاع من طابعه الاستعماري التقليدي لنزاع إقليمي، وبعد أن خرجت موريتانيا من الصراع بعد عقد اتفاق سلام بسعي من الجزائر مع جبهة البوليساريو، انحصر النزاع بينها وبين المغرب، وبعد تولي الأمم المتحدة إدارة ملف قضية الصحراء الغربية من جديد لأجل تسوية هذا النزاع، واتفاق طرفي النزاع على مخطط التسوية المقدم من طرف الأمم المتحدة، وقع اتفاق وقف إطلاق النار في 06 سبتمبر 1991، إلا أن العراقيل المغربية المتكررة أدت لاستمرار النزاع في مساره الدبلوماسي.

رغم اختلاف المواقف الإقليمية والدولية من قضية الصحراء الغربية حسب مصالحها وأهدافها، إلا أن موقف الجزائر ظل ثابتا منذ بداية النزاع، وهي تعتبر نفسها أنها لم تتملص في يوم من الأيام من مسؤوليتها في التعجيل بتحرير الصحراء الغربية المحتلة، وجعلت من مبدأ تصفية الاستعمار، ومساندة الشعوب في تقرير مصيرها في أي جزء من العالم مبدأ ثابت في سياستها الخارجية، واعتبار الصحراويين ضحايا استعمار، وقضيتهم قضية إنسانية عادلة قبل كل شي، ومن حقهم أن ينالوا حق تقرير المصير

وفق للمواثيق والقوانين الدولية، أما موقف موريتانيا فبعد خروجها من النزاع اتبعت سياسة الحياد الايجابي أي سياسة متوازنة مع جميع الأطراف، فقضية الصحراء مسالة جد حساسة بالنسبة لها، فهي تخشى من سطو نشوة ضم الصحراء الغربية للمغرب أن تتطلع هذه الأخيرة إلى الأراضي الموريتانية، والمطالبة بها تحقيقا لمشروعها القديم المعروف باسم "المغرب الكبير"، ولكون المجتمع الموريتاني منقسم بين معارض ومناصر لأطراف النزاع، وانتهاج سياسة أو موقف غير محسوب قد يؤدي لخلق مشاكل سياسية كبيرة، أما ليبيا فرغم أنها كانت الداعم الأول لجبهة البوليساريو، واعترفت بقيام الجمهورية العربية الصحراوية إلا أن سياستها المتقلبة اتجاه قضية الصحراء الغربية، ولدت غموض وتناقض واضحان، يصعب معهما تصنيف الموقف الليبي وإدراجه ضمن المساند للقضية أو نقيض ذلك، وبعد الثورة الليبية وسقوط نظام معمر القذافي في 2011، أصبح المجلس الوطني الانتقالي هو السلطة السياسية العليا في ليبيا، تم إلغاء الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية.

أما المواقف الدولية فكانت دائما تدخل في إطار الاستراتيجية الكبرى للغرب اتجاه العالم الإسلامي عامة، وفي المنطقة المغاربية للشمال الإفريقي بالخصوص، وتعكس إرادات واستراتيجيات الدول الغربية في خلق بؤرا للتوتر في المنطقة لتوظفها في علاقاتها الثنائية بالدول الإقليمية لاستمرار تدخلها في العمق الجيوسياسي للمنطقة المغاربية.

فالولايات المتحدة الأمريكية لم تساند أي طرف على حساب الأخر ما جعل المغرب والجزائر يتنافسان على كسب انحيازها، مما ساعدها على لإحراز تقدم في عملية اختراق المنطقة، والحفاظ على مصالحها مع الجزائر كحليف عملي جديد، والمغرب كحليف تقليدي واستراتيجي، أما إسبانيا فبحكم أنها البلد المستعمر لم تجسد عملية تنظيم الاستفتاء، التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة، وعملت على خلق بؤرة توتر في المنطقة، على تجسيد الشرعية الدولية فالمتغير الاقتصادي للمنطقة ووضع مدينتي "سبته

ومليلية" المحتلتين من طرف إسبانيا يجعل من مصلحتها بقاء ملف الصحراء الغربية شائكا دون حل، مما يضمن تحييد المغرب عن المطالبة برد المدينتين، وبالنسبة لموقف فرنسا فيتجسد في إبقاء القضية الصحراوية طي الاشتعال، كي تضمن ذريعة التدخل في شؤون المنطقة من خلفية تاريخية، فمن جهة تصادق على تجديد مهمة المينورسو في مجلس الأمن، ولا تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، ومن جهة أخرى تؤيد طرح المغرب على حساب الشرعية الدولية ميدانيا من أجل الحفاظ على مصالحها مع كل أطراف النزاع.

أما دور الأمم المتحدة فرغم جهودها المتواصلة التي بدأت في الثمانينات، ورغم تعدد القرارات رغم تعدد المبعوثين الأمميين المكلفين بملف الصحراء الغربية، وتعدد مشاريع التسوية إلا أن مؤشرات الحل السياسي المتوافق عليه تبدو بعيدة المنال، بسبب عدم تجاوب أطراف النزاع، والوضع في الصحراء الغربية ما زال على حاله "لا حرب ولا سلام"، وبعثة الأمم المتحدة "المينورسو"أصبحت مهمتها فقط مراقبة وقف إطلاق النار، وهي تفتقر لآلية مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة، ويؤكد ضلوع الجهات الأممية في التورط في ممارسة أدوار شكلية داخل إطار التسويات المعلنة ضمانا للنفوذ الدولي في منطقة الصراع.

كما نستنتج أن مواقف الجزائر والمغرب كانت دائما مختلفة اتجاه هذه الحلول، فالمغرب بدعم من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مازال يعارض إستفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي، وليس لديه إرادة في الذهاب لحل لا يكرس واقع سيطرته على المنطقة الغنية بالثروات المعدنية، والسمكية واحتمال اكتشاف البترول والغاز، والموقع الجغرافي، وغير ذلك من العوامل التي ساهمت في غزوها عسكريا، وتقف اليوم أمام أية تسوية تحرم المغرب من استغلال خيرات وثروات إقليم متنازع عليه، وفق لوائح الأمم المتحدة في حين مازالت جبهة البوليساريو، والجزائر تتمسكان به كحل وحيد للنزاع القائم، أما

مبادرة الحكم الذاتي لتي يروج لها كحل يمكن أن يسوي النزاع، ويضمن مشاركة الصحراويين في حكم أنفسهم وتسيير شؤونهم، فالمغرب ليس مؤهلا سياسيا حاليا على ما يبدو للتعاطي مع مثل هاته التجربة غير المسبوقة في كل منطقة المغرب العربي، كما أن ذلك يحتاج للمزيد من الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتلك مقومات وشروط لم تتهيأ ظروفها القانونية وشروطها السياسية والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية، لدى النظام السياسي في المغرب في غياب ضغط صحراوي وجهوي، وإقليمي ودولي، كما أن "الحكم الذاتي" وليد ثقافة وبيئة أوربية كالتجربة الألمانية، والاسبانية فالمشاركة السياسية لها بيئتها الخاصة، وهي أمور لم تتبلور بعد في الطبيعة الدستورية، والقانونية للنظام السياسي في المغرب.

أدى تضارب المواقف لكل من الجزائر، والمغرب حول قضية الصحراء الغربية لتوتر العلاقات مابين البلدين، وتلازمت العلاقات بينهما مع تطورات النزاع في الصحراء الغربية، والتي هي في الأصل تحتل مرتبة متقدمة بين العلاقات البينية المتوترة، لاكتسابها طابعا نزاعيا، ولارتباطها بأطراف متعددة ومختلفة سياسيا واقتصاديا، فقد ساهمت قضية الصحراء الغربية في تغذية هدا النزاع، فبقيت الجزائر محافظة على موقفها الداعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، منتهجة سياسة تحكمها عقلانية مختلطة تجعل من مبدأ حق تقرير المصير الذي تنادي به الجزائر، خاضع لضرورة المصلحة الذاتية والاعتبارات الأخلاقية العامة، التي تحكم توجهات سياستها الخارجية، في حين المغرب ورغم التحولات التي طرأت على مستوى إدارة هذا الملف من إشراك لفواعل سياسية جديدة، إلا أنها تتفق جميعا على أن تبقى قضية الصحراء في الدبلوماسية المغربية قضية وجود، وليست قضية حدود.

تصادم إرادات ومصالح الدولتين اتجاه هذه القضية أدى لظهور الاختلاف في الدوافع، وفي التصورات والأهداف، وفي الموارد والإمكانيات، والمقاربات مما أدى بالدولتين لانتهاج سلوكات، وسياسات تختلف أكثر مما تتفق، ومن أجل الاستجابة للتغيير في النظام الدولي المعاصر، والاقتصاد العالمي

والتكنولوجيا المتواصلة في إحداث التغيير، والتكييف في المهام الدبلوماسية التي فرضت التغيير، والتكييف في الوظائف الدبلوماسية المحورية.

مواكبة لذلك اعتمدت الجزائر والمغرب دبلوماسية تتناسب مع التحديات القائمة في إدارة قضية الصحراء الغربية، وبالتالي نقلتها إلى أبعاد أخرى أكثر أهمية وإلحاحاً في خضم تلك التحولات، فمثلما نتحدث في الاقتصاد عن الطلب الفعال، ونعني به الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة الشرائية، فإننا في السياسة الخارجية نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة، ونعني بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي مقرونة بالقدرة على تحقيق هذا الهدف، والدولة عادة ما تترجم مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدام دبلوماسية فعالة، وهي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى، وبالذات القوات المسلحة، والأدوات الاقتصادية، ووسائل الإعلام والإتصال، فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة، ولهذا عملت الدبلوماسية الجزائرية، والمغربية بنشاط متميز يهدف لتحقيق نتائج محددة من خلال استغلال الموارد المتوفرة، وخلق واستغلال الظروف الدولية المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة، وفق إستراتيجية تقوم على اختيار أفضل الوسائل، والبدائل لتحقيق الأهداف القومية، واستخدام القوى السياسية والاقتصادية، والنفسية والعسكرية، والدعائية كلما كان ذلك ضروريا خلال السلم والحرب، لتقديم أقصى درجة من المساندة لسياسات الدولة بغرض زيادة الإمكانيات، والنتائج المرغوبة للنصر، ولتقليل فرص الهزيمة.

أدى تطور التنافس الإقليمي بين بالجزائر، والمغرب لظهور سباق تسلح بينهما، حيث ظلت العلاقات الجزائرية – المغربية على مستوى التسلح مطبوعة دائما بالتنافس وفق مبدأ (الفعل ورد الفعل) في إبرام صفقات السلاح، ورغم الأزمات الاقتصادية التي يمر بها البلدين من فترة لأخرى إلا أن نسبة الإنفاق العسكري تبقى محافظة على حساب القطاعات الأخرى، ويبقى سعي الجزائر والمغرب لسباق

تسلح بهدف تحقيق توازن الردع في المنطقة، فحينما يتفوق أحدهما في مجال عسكري معين يسعى الأخر للتميز عليه في قطاع أخر، وذلك منذ أول نزاع حدودي بينهما(حرب الرمال)، وبسبب التوتر الحاصل عن قضية الصحراء الغربية، إضافة لذلك التطور الحاصل في ميدان الصناعة العسكرية على الصعيد العالمي مما يجعل من تحديث، وتجديد الترسانة الحربية أمرا طبيعيا، فالجزائر بحكم الموقع الجغرافي الذي يجعل البلاد في حالة نزاع دائم ، فالساحل الإفريقي من الجنوب يعتبر أزمة أمنية مزمنة، ومن الشرق ليبيا والانفلات الأمني وغياب مقومات الدولة، وفي الغرب المغرب والتوتر بسبب الصحراء الغربية، أما بالنسبة للمغرب فسعيه لتطوير ترسانته العسكرية لحماية حدوده الخاصة الجنوبية بسبب تهديدات جبهة البوليساريو، فمثلا قيام الجيش الصحراوي بغلق المعبر الحدودي مع موريتانيا، كادت أن تتحول لمواجهة عسكرية بين الطرفين لولا تدخل الأمم المتحدة.

إنطلاقا من إدراك الجزائر بأن عودتها للساحة الدولية، يتوقف على استعادة دورها الريادي في أفريقيا، جاء تركيز نشاطها الدبلوماسي في بعده الاقتصادي على الدائرة الإفريقية، من أجل إستغلال دورها المحوري في دعم مواقفها السياسية خصوصا قضية الصحراء الغربية، وكبح محاولات المغرب قاريا من خلال إستغلال علاقاتها الواسعة مع مختلف الدول الإفريقية، وحضورها الدبلوماسي المميز في مختلف مؤسسات، وأجهزة الاتحاد الإفريقي لبناء تحالفات إستراتيجية مع الدول المؤثرة قاريا.

أما أهداف المغرب فإضافة للفوائد الاقتصادية التي سيجنيها من هذه الدبلوماسية المنتهجة، يبقى المحرك الأساس هو السعي لتفكيك الجبهة المؤيدة لجبهة البوليساريو، وتحويل مسار قضية الصحراء الغربية لصالحه من خلال حشد الدعم السياسي الإفريقي لموقفه اتجاه قضية الصحراء، ولا يتم ذلك طبعا إلا من خلال تغيير مواقف بعض الدول الأفريقية، خاصة دول غرب إفريقيا عبر تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمارات، حيث تراجعت بعض الدول الإفريقية عن الاعتراف بالجمهورية العربية

الصحراوية الديموقراية، وتم تقديم طلب تعليق عضوية الجمهورية العربية الصحراوية لرئاسة الإتحاد الأفريقي إلى غاية تسوية وضعيتها من طرف عدة دول إفريقية، ثم سيسعي المغرب لإخراج أو تجميد عضوية الجمهورية العربية الصحراوية من الإتحاد الإفريقي من خلال إعادة تشكيل التحالفات، والتوازنات داخل الاتحاد ثم تغيير ميثاقه الذي لا يتطلب سوى موافقة 36 دولة.

الملاحق

الملحق الأول : صور لوثائق تاريخية لحجج المغرب بعائدية الصحراء الغربية

(113)

ظهير السلطان مولاي عبد العزيز
يولي به محمد الامين بن علي التكني قائدا على قبائل
أولاد موسى ولعبيبات وأولاد علي من قبائل تدرارين الصحراء
3 رمضان 1316 (15-1-1899)

Dahir du sultan Moulay Abdelaziz (15 janvier 1899)
Par lequel il nomme Mohamed Lamine Ben Ali Takni
Caïd des Oulad Moussa, des Oulad Ali et des Lâbibat
De la tribu des Oulad Tidrarine.

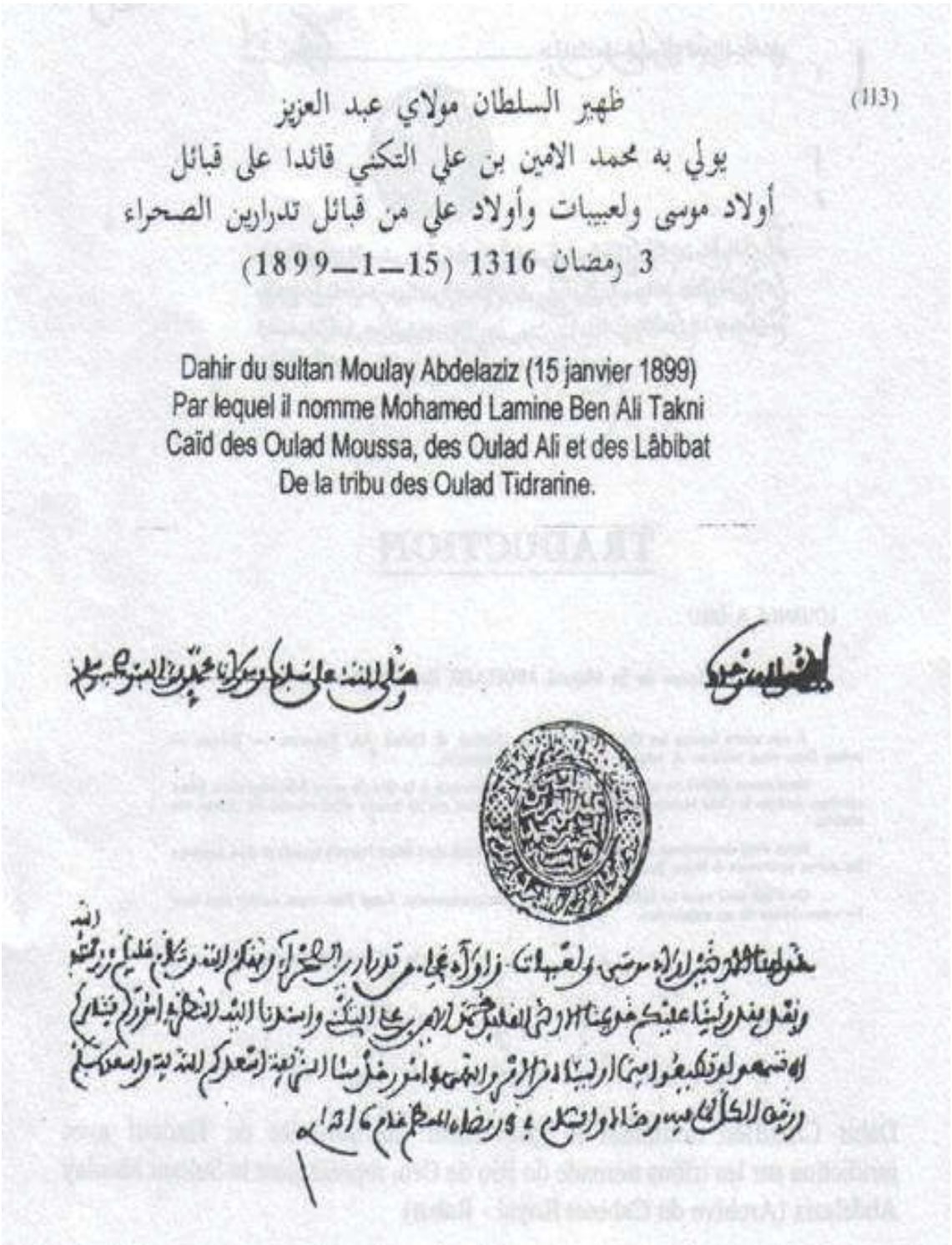

ALTA COMISARIA DE ESPAÑA EN MARRUECOS

DELEGACIÓN DE
ASUNTOS INDÍGENAS

C I R C U L A R

A LAS AUTORIDADES GUBERNATIVAS DE
IFNI, SAHARA ESPAÑOL Y RIO DE ORO

S.E. el Alto Comisario, en su calidad de Gobernador General de esos Territorios, ha dispuesto por Ordenanza del dia 30 del ppdo. mes de noviembre, que los pobladores musulmanes de esos Territorios hagan sus oraciones de rigor en nombre de S.A.I. el Jalifa Mulay El Hasan Ben El Mehedi Ben Ismail, en su calidad de Iman.

Lo que comunico a Vd. para su cumplimiento a partir del dia primero del mes de Chaual, en que los musulmanes celebran la Pascua del Aid El Sanuir del año 1356 de la Hejira.

Acúseme recepción de la presente.

Dios guarde a Vd. muchos años
Tetuan, 1º de diciembre de 1937

DELEGACIÓN DE ASUNTOS INDÍGENAS - TETUAN -

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم سيدنا الحسن الثاني
أدام الله عزكم وأيدكم بروح منه وأبقاكم مصانا محميا للمغرب
ومحروسا وعزيزا وأزد هاره:

لقد شرفتني يا مولاي بخطابكم السامي وأنا أتم تشخيص الضعيف
للمتوفى بسرين جلالتكم بمراكش عاصمة الجنوب بتجديد البيعة وتأكيد
العهود التي كانت تربطكم بين أجدادكم المنعمين وبين جدكم وأبيكم من آبائنا وأجدادنا
زادكم الله عزا ومكنكم منتصرين أبدا. وإن كان هو الله سبحانه وتعالى قد جعلني
أحقق هذا الشرف وسأعمل كل ما في وسعي للحضور فورا إلى القصر العلم بالله
إن شاء الله تظل سامية اللقاء. فإني أعاهد الله وأشهده على البيعة التي تجددونها لجلالتكم وأتعهد
لجلالتكم وأنني أضع بين الضعيفة يدي لكم الكريمة كجدها بيعتي وأذكر
ولائي وطاعتي كما بايعتك على مبايعة الله وكما عتك كما عة الله

قال تعالى: «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق
أيديهم». وقال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأولي الأمر منكم». وقال تعالى: «ومن يتول الله ورسوله فإن
حزب الله هم الغالبون». وقال تعالى: «ومن أوفى بما عاهد عليه الله
فسنؤتيه أجرا عظيما».

مولاي، إني أبايعك وأعاهدك كما بايع وعاهد أجدادي أجدادك
الضعيف وإني أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعله عهدا مستمرا إلى يوم
الدين حقق الله جلالتكم بما حقق به الزكي أجدادكم وأيدك بالسبع الشداد
والغزاة العظيم وحفظ ولي عهدك الأمير الأسعد سيدي الحسن وأخوته الأمراء
الضعيف المحبوب مولاي رشيد وحفظ الأسرة الشريفة كلها. وحفظ
على يديك للعرش ما تتصبر اليد من حولك وعزك وأزدهاره وجمع بينك
وعلى يديك كلمة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

والله على ما أقول وكيل وكفى بالله شهيدا وكفى به وليا ونصيرا
والسلام على مقامكم العالي ورحمة الله
وحرر من الدار البيضاء صباح يوم الأحد 27 شوال عام 1395 موافق
2 نونبر 1975.

توقيع
الحاج عمر إبهام

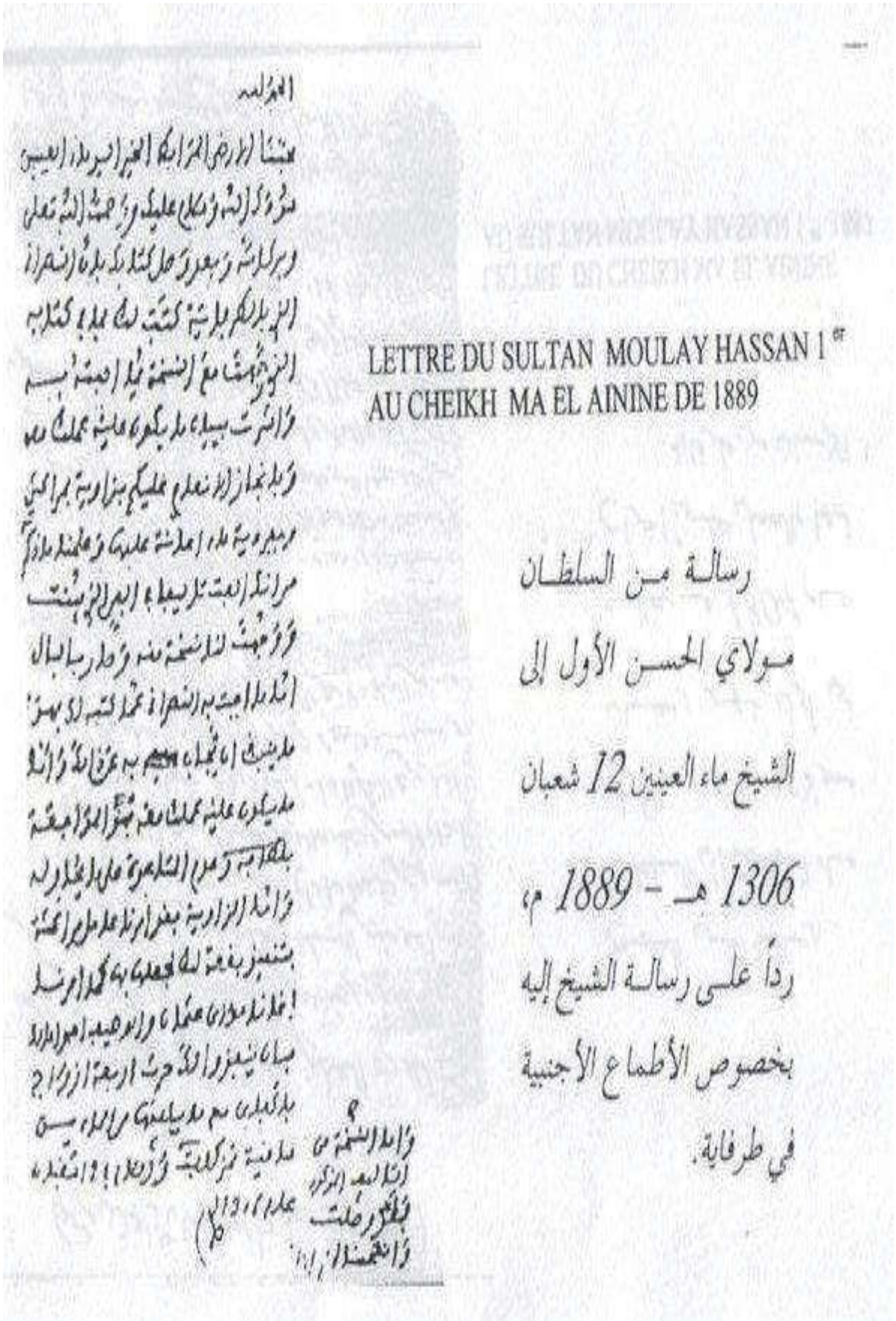

LETTRE DU SULTAN MOULAY HASSAN 1er
AU CHEIKH MA EL AININE DE 1889

رسالة من السلطان

مولاي الحسن الأول إلى

الشيخ ماء العينين 12 شعبان

1306 هـ - 1889 م،

رداً على رسالة الشيخ إليه

بخصوص الأطماع الأجنبية

في طرفاية.

(110)

رسالة من الشيخ ماء العينين
الى السلطان مولاي عبد العزيز
24 رجب 1314 (29-12-1896)

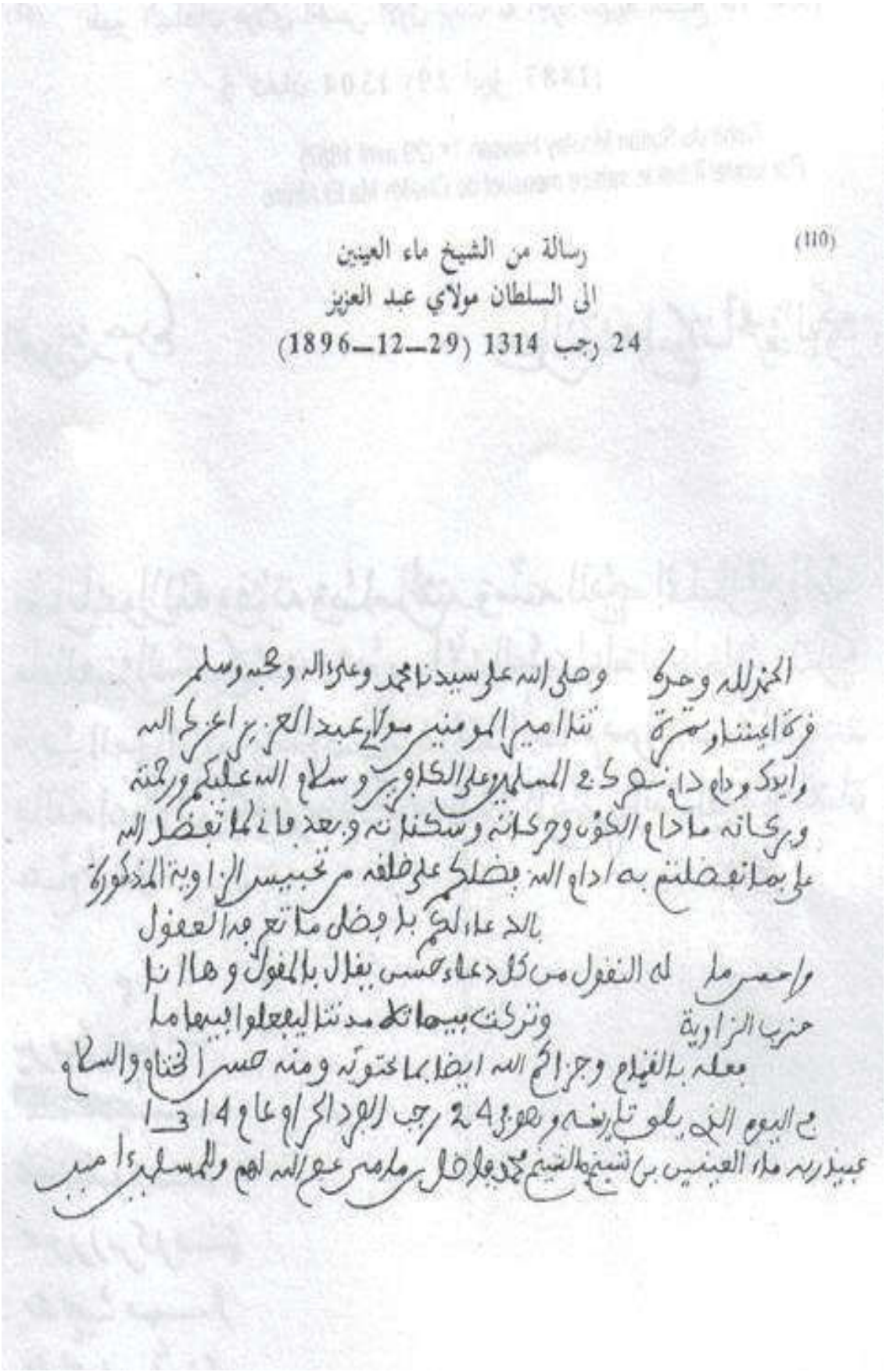
الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
فرقة ايشناو ستمرة تنادي امير المومنين مولاي عبد العزيز اعزه الله
وايده وداموا دام شوكة المسلمين على الكافرين وسلام الله عليكم ورحمته
وبركاته ما دام الكون وحركاته وسكناته وبعد فانا لما تفضل الله
علينا بما تفضلتم به ادام الله تفضلكم على خلقه من تحبيس الزاوية المذكورة
بالدعاء الخير بأفضل ما تعهده العقول
واحسن ما له النقول من كل دعاء حسن يقال بالمقول وها انا
نترك بيمانكم مدتنا ليفعلوا فيها ما
يحب الزاوية
يعلمه بالقيام وجزاكم الله ايضا بما تحتويه ومنه حسن الختام والسلام
في اليوم الذي يلي تاريخه وهو في 24 رجب الفرد الحرام عام 1314
عبيد ربه ماء العينين بن شيخنا الشيخ محمد فاضل ملمس عفى الله لهم وللمسلمين امين

(63)

ظهير السلطان مولاي الحسن الأول
يعين بمقتضاه الفقيه سيدي احمد بن محمد ابن الأعمش
قاضيا بقبيلة تاجاكانت
24 شعبان 1303 (28 ماي 1886)

Dahir du sultan Moulay Hassan 1er (28 mai 1886)
Par lequel il nomme le F'kih Sidi Ahmed ben Mohamed ben Lâmach
Cadi des Tajakant

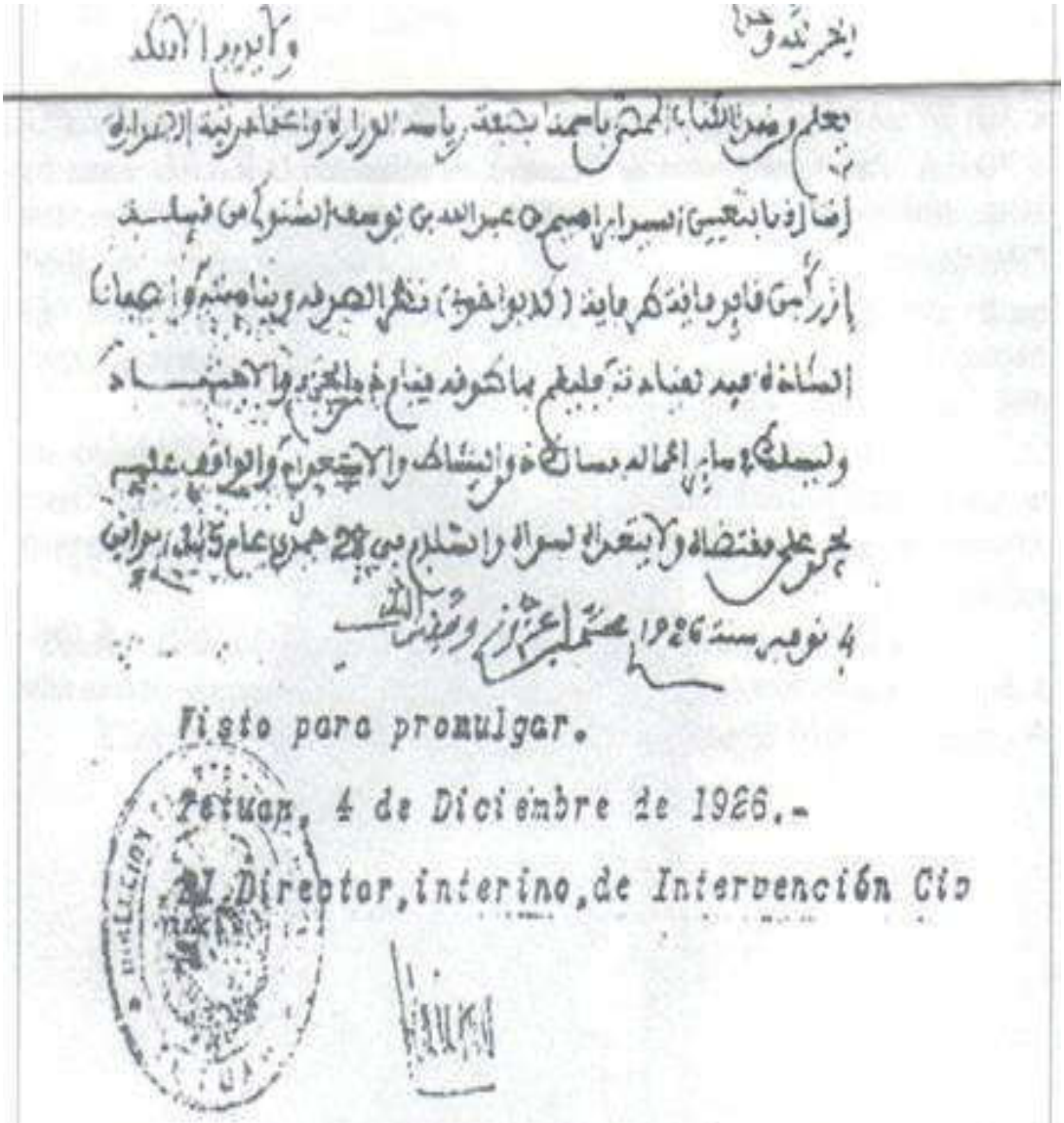

Visto para promulgar.

Tetuan, 4 de Diciembre de 1926.-

El Director, interino, de Intervención Cio

Acte d'allégeance de M. Brahim Ould Abdellahi Ould Sidi Youssef, Cheïk de la Tribu Yzerguyène, adressé à S.M. le Roi du Maroc Mohammed V, le 4 novembre 1926.

L'acte est légalisé, le 4 décembre 1926 par l'autorité espagnol de Tétouan, à l'époque où tout le Sahara Occidental relevait du Khalifa du Sultan dans cette ville.

M. Brahim Ould Abdallahi Ben Sidi Youssef et le grand père de M. Ali Beïba Ould Douihi Ould Sidi Youssef (Alias M. Ali Beïba Mahfoud), cadre dans les hautes instances de la RASD.

M. Beïba n'est pas le seul cadre du POLISARIO à avoir les parents et arrières parents qui ont présenté allégeance aux Sultans du Maroc.

Lettre de Si Mohamed ben Omar El Marrakchi, caïd de Aïn-Salah, adressée au. au sultatn Moulay Abdelaziz. Il l'informe de la prise de Aïn-Salah par les Français. Il lui rend compte aussi de l'amende de 10.000 francs, exigée par l'officier français, chef du contingent étranger qui occupe laville.

الملحق الثاني : وثيقة أمريكية للسفارة الأمريكية بباريس تكشف أسرار هامة عن نزاع الصحراء الغربية مسربة من طرف موقع ويكيليكس

01853

1975/12/17

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By LMW NARA Date 7/2/96

MEMORA

THE WHITE HOUSE

WASHINGTON

SECRET/NODIS/XGDS

MEMORANDUM OF CONVERSATION

PARTICIPANTS: Abdelaziz Bouteflika, Minister of Foreign Affairs of Algeria
Mohamed Bedjaoui, Algerian Ambassador to France
, Aide to Bouteflika
Henry A. Kissinger, Secretary of State
Sabbagh, PAO, Amembassy Jidda
Peter W. Rodman, NSC Staff

CLASSIFIED BY FRANK WISNER
SUBJECT TO GENERAL DECLASSIFICATION SCHEDULE OF EXECUTIVE ORDER 11652
AUTOMATICALLY DOWNGRADED AT TWO-YEAR INTERVALS AND DECLASSIFIED ON DECEMBER 31, ----------

DATE & TIME: Wednesday, December 17, 1975
8:05 - 9:25 a.m. (breakfast)

PLACE: American Ambassador's Residence
41 rue du Faubourg St. Honoré
Paris

SECRET

SUBJECTS: CIEC, Spanish Sahara, Angola, Middle East

[The Secretary greeted the Minister in the Blue Room.]

Kissinger: Enfant terrible!

[Photographers came in briefly, and then left. The group proceeded to the dining room.]

Kissinger: What are the most pressing problems we have to discuss?

Bouteflika: Whatever you would like.

Kissinger: [To Sabbagh] When I met him, he was a revolutionary. Now he is a revolutionary diplomat.

Bouteflika: It is necessary, during certain parts of one's life, if one is off on a tangent for a bit.

SECRET/NODIS/XGDS

CLASSIFIED BY BRENT SCOWCROFT
EXEMPT FROM GENERAL DECLASSIFICATION SCHEDULE OF EXECUTIVE ORDER 11652
EXEMPTION CATEGORY 5 (b) (1, 3)
AUTOMATICALLY DECLASSIFIED ON Imp. to det.

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By LMB NARA Date 7/27/10

CIEC

Kissinger: Let's talk a bit about the Conference. We can't do much about the Sahara problem, but I'd like to hear your views. Then I would like to talk on the Middle East a bit.

[Referring to Mr. Sabbagh:] He's my favorite interpreter. He has been in on every negotiation.

Bouteflika: I know him. He was the best known speaker in Arabic of the BBC during the Second World War.

Kissinger: The Conference seems to me to be going along quite well.

Bouteflika: The general discussion seems to be constructive.

Kissinger: You didn't think my speech was too aggressive.

Bouteflika: It was aggressive but not too aggressive. [Laughter]

There was some evolution from the beginning, but it is clear.

Kissinger: You have to say certain things for your audience, to be conciliatory. I have to say certain things in order to be conciliatory. It is a precondition for a conciliatory approach.

[Mr. Sabbagh translates this with an Arabic proverb: Everyone has to sing praises to his beloved.]

Bouteflika: It is more beautiful in Arabic.

Kissinger: That is my destiny.

Bouteflika: Everyone has to sing praises to his beloved.

How do you see the follow-up of the Conference, and the commissions which would be in suspense?

Kissinger: I think the commissions should start meeting in four weeks, at the end of January. I think then we will do our best to be constructive. It would help if some of the nonaligned and we stayed in contact with each other to avoid confrontations.

SECRET/NODIS/XGDS

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By LMB NARA Date 7/27/06

Mr. Robinson is going to Nigeria in February and maybe he could go to Algeria on the way there or on the way back. We would like a positive outcome, and in fact we think a positive outcome is imperative.

Bouteflika: If the commissions have no orientation, they can only do guidelines.

Kissinger: It would be good if the guidelines were established at the beginning rather than at this Conference. Because it would be a bitter debate, and it's better if the Conference ends in an atmosphere of cooperation.

Bouteflika: Who does the guidelines?

Kissinger: The commissions themselves. The preparatory conference already set some guidelines. I am worried that in the day and a half we are here, with many Foreign Ministers leaving, it would be futile to attempt to define guidelines.

Bouteflika: I have an intermediate solution: It could be done with the two co-presidents of the Conference, and the presidents of each commission.

Kissinger: After the Conference is over?

Bouteflika: Yes.

Kissinger: That is possible. Let me think about it.

Bouteflika: Are you leaving this evening?

Kissinger: Yes. It is really impossible [to do it now]. It is really dangerous.

Bouteflika: I understand.

Kissinger: We are the co-chairman of energy.

Bouteflika: Yes. Japan is co-chairman of raw materials. The EC is on development and finance.

Kissinger: The EC has two? That shows I'm not in control. [Laughter]

SECRET/NODIS/XGDS

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By LMB NARA Date 7/27/00

Aide: Saudi Arabia is on the commission for energy, Iran for finance, Algeria for development. Raw materials has not yet been decided.

Kissinger: Algeria is going to be impossible.

Bouteflika: The problem is between Zaire, Peru and Nigeria. It is not our problem.

Kissinger: But you are co-chairman of one. You just want everything.

But that is an area in which we have made our best proposal. So we can cooperate.

Bouteflika: Mr. Robinson is welcome. He can come.

Kissinger: Mr. Enders will be our Ambassador to Canada.

Let me think about your idea. It is not a bad idea.

Bouteflika: It is simply an idea. We are open to all suggestions.

Kissinger: No, I think it is interesting. I'll let you know during the day.

Bouteflika: In any case, Mr. Robinson is welcome.

Kissinger: We can do it early. In any case, I want him to visit Algeria.

Bouteflika: It is an opportunity and we shouldn't let it slip away.

Kissinger: That is our attitude. It was the basic theme of my speech yesterday. The practical problems we can discuss. You should contact me whenever there is a problem. Sometimes the technicians get carried away. To me it is a political and moral problem. It is in this spirit we would like to deal with it.

Bouteflika: Are there any problems which preoccupy you?

Kissinger: No, this is the only problem.

SECRET/NODIS/XGDS

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By LMB NARA Date 7/27/06

Spanish Sahara

Kissinger: Let's talk about the Sahara. You should know we put no pressure on Spain for any particular solution. In fact, we attempted to dissuade the King [Hassan] from marching in.

Did you hear what Moynihan said? He said if the Russians took over the Sahara, there would soon be a shortage of sand. [Laughter]

We frankly want to stay out of the Sahara question. It is not a heroic posture.

Bouteflika: I think if we want to address the problem correctly we are obliged to speak frankly, and directly. The problem of the Sahara is a precedent for the world and is a problem which is important also for the Middle East.

Kissinger: Why for the Middle East?

Bouteflika: If there is an accord between Egypt, Syria, Jordan and Israel, do you think also that the Arab world would abandon the Palestinians? It is the same problem. You can't abandon the people of Sahara, or anymore the people of Namibia.

We have Morocco and Mauritania involved, and they try to settle it. Now there is a decision of the International Court of Justice.

Kissinger: It was ambiguous.

Bouteflika: No, it considered each side's brief in detail and came out for the one peaceful solution.

Kissinger: I don't know what self-determination means for the Sahara. I can understand it for the Palestinians, but it is a slightly different problem.

Bouteflika: The population of Qatar is no more important.

Kissinger: But they had a sheikh. They had an independent state.

Bouteflika: But they can be independent also. Have you been to Dubai?

SECRET/NODIS/XGDS

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By LMB NARA Date 7/27/10

Kissinger: No. Because our security people think my reception would be too enthusiastic. They won't let me. [Laughter]

Bouteflika: I don't think either side -- those who encouraged you or those who discouraged you -- have any right to do so. They are countries that are worthy of being seen.

Kissinger: What will happen in the Sahara?

Bouteflika: I would want to see if you could give your consideration to proposing a solution, because it is important.

Kissinger: What solution?

Bouteflika: There is only one kind of solution. It is a problem of principle. There could be a referendum, and Algeria would accept the results of the referendum. If they want to be with Morocco or with Mauritania, Algeria would have no problem. Or to be independent.

Kissinger: Can the referendum take place while the Moroccans are there?

Bouteflika: There would have to be guarantees. There can't be a referendum under a bayonet. They could have done it under the Spanish, because they were leaving.

Kissinger: The Mauritanians are there too. Did they split it half and half?

Bouteflika: Maybe half and half, but there are many aspects of the problem. Fishing. There is the political problem and the economic problem and the sovereignty problem.

It is absolutely excluded that Morocco follows neither the ICJ or the UNO. The Ivory Coast can't judge right. One of the judges on the ICJ said it was a question of monarchical solidarity. He told me. In The Hague.

Kissinger: One of the few international bodies which you don't dominate.

Bouteflika: It's the same for the U.S.!

Kissinger: I repeat, we have no interest in the problem, as such.

Bouteflika: But you, yourself, should look at it.

SECRET/NODIS/XGDS

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By LNB NARA Date 7/27/10

Kissinger: Why?

Bouteflika: Because you work with great subtlety. I have to tell you frankly -- perhaps it was not by you.

Kissinger: It was done by you.

Bouteflika: Your position was one of principle, it was very clear. Your press -- Newsweek, the New York Times -- were very objective on the problem. And we find that the U.S. could have stopped the Green March. The U.S. could have stopped it, or favored it.

Kissinger: That's not true.

Bouteflika: We think on the contrary that France played a crude role. There was no delicacy, no subtlety. Bourguiba, Senghor -- they tried to use what influence remained for France. Bongo. No finesse, no research.

I don't know if this corresponds to your situation. But there are sentiments, and we were very affected because we thought it was an anti-Algerian position.

Kissinger: We don't have an anti-Algerian position. The only question was how much to invest. To prevent the Green March would have meant hurting our relations completely with Morocco, in effect an embargo.

Bouteflika: You could have done it. You could stop economic aid and military aid.

Kissinger: But that would have meant ruining our relations with Morocco completely.

Bouteflika: No. The King of Morocco would not have gone to the Soviets.

Kissinger: But we don't have that much interest in the Sahara.

Bouteflika: But you have interests in Spain, and in Morocco.

Kissinger: And in Algeria.

Bouteflika: And you favored one.

SECRET/NODIS/XGDS

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By LMB NARA Date 7/27/06

Kissinger: I don't think we favored one side. We tried to stay out of it.

Bouteflika: Your role could never be marginal or devoid of interest because obviously there was military cooperation with Morocco, so, given that, you could not be neutral between Morocco and Algeria. So I understand you had to be, or appear to be, favoring Morocco, because of that.

Kissinger: [To Sabbagh, who is interpreting] But what the Foreign Minister complains about is that we didn't favor Algeria. To take his position, we would have had to reverse positions completely.

Bouteflika: Maybe it would have been easy to take the principle of self-determination as a starting point. Now we have a neighbor which has mobile frontiers -- with Mauritania, with Niger, and with Algeria. Moving frontiers. After 10 years. We have come to accept Mauritania in the region. If Morocco occupies it with a minimum of legality, it's a significant precedent. If in the region there is this precedent of broken frontiers, there is the risk of conflict. It's not too late for you to aid a path to a solution. It would have to have the maximum of guarantees of the UN for a referendum, and Algeria would accept it. Neither the ICJ nor the UN recognized the rights of Morocco or Mauritania.

Kissinger: Let me think about this and I'll contact you through our Ambassador.

When will you send us an Ambassador to Washington?

Bouteflika: Effectively your remark is pertinent. At the beginning of the year we will designate someone. I think sincerely that it is in our interest to pick someone appropriate. I will solve the problem very, very rapidly.

Kissinger: It would be helpful if we had someone in Washington.

Bouteflika: I want to find someone of enough stature to fit into that position.

Kissinger: He will be well-received in Washington.

Bouteflika: This is the way we think about it, Dr. Kissinger, and we have established such a wonderful rapport based on cooperation, and in the economic field we have established a tremendous cooperation that we will

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By LMB NARA Date 7/27/06

never forget. In the political field, the Middle East, Dr. Kissinger can have no complaints.

Kissinger: No, you have been very helpful.

Bouteflika: If you had a problem with Cuba or Vietnam or Cambodia, we would be very glad, discreetly....

Kissinger: Our UN people don't always understand our relationship. But I agree we have had a very positive relationship, which I have valued.

Bouteflika: I repeat and emphasize we are true friends. We have nothing to hide; we don't maneuver. Just this gesture that we are here at the table as your guests indicates it. You could have said, "Let's go off into a corner somewhere."

Kissinger: Exactly. Let me look into the question of a referendum. Especially if it doesn't require withdrawal before a referendum.

Bouteflika: Yes, you said provided withdrawal is not a factor. But it must be also provided there are enough strong guarantees that the people can decide freely. You know assassinations can be rife.

We don't want any remaining problem. Genocide.

Kissinger: In the Sahara?

Bouteflika: I'm completely positive. It is a problem of interests. I don't know why Mauritania wants frontiers like that or why Algeria has to be frightened. It is not healthy. If Morocco and Mauritania partition it, it is not politics.

Kissinger: We have not played a very active role. Because we have enough problems without taking on new ones. But I will look into it and I will be in touch.

Bouteflika: Think about it.

Kissinger: I will think about it.

Bouteflika: I don't think you want a new state in the region.

SECRET/NODIS/XGDS

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By MJ NARA Date 7/27/06

Kissinger: If it had developed, we would have accepted it. Guineau-Bissau, Cape Verde, we have accepted.

Bouteflika: There is great wealth there. In 10 or 12 years, it will be the Kuwait of the region.

Kissinger: But we didn't oppose it. We had no particular interest.

Bouteflika: The equilibrium that we worked for in the region, it is important that it be maintained. I don't have the feeling that in the region your interests coincide with disorder.

Kissinger: I agree with you.

Bouteflika: I was astonished to see France and Tunisia working together as "Mediterranean powers." With the problems in the Middle East and Cyprus, with the problems existing in Maghreb, to speak of the Mediterranean is to be optimistic.

Kissinger: We were basically inactive. We were not doing a great deal on either side. We didn't help you, but not Morocco either.

Bouteflika: In the Middle East you have seen the situation of occupation of territory, and fait accomplis, and everyone speaks of negotiations. If you speak with the Mauritanians, there is no reason to defy the decision of the ICJ. There is no reason to distrust the decision of the ICJ. It was the Ivory Coast and others.

I would add this. Whatever elements favored Morocco were disintoxicated after the decision of the ICJ. It was a kind of mystification.

Kissinger: Let me think about what if anything can be done. I'll think about it. I never like to promise anything I cannot do.

Bouteflika: If you can.

Angola

Kissinger: Let me talk about Angola. We have no interest there whatsoever. We left it alone completely until August. What we do not want is for the Soviet Union and Cuba to establish the political order. We would settle for a withdrawal of all foreign troops and an end of all military shipments.

SECRET/NODIS/XGDS

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By LWB NARA Date 7/27/06

In Mozambique, FRELIMO is not a friend of the US. It is Marxist.

Bouteflika: No. But on the left.

Kissinger: But we didn't oppose it and we established diplomatic relations immediately.

Bouteflika: That was a good thing.

Kissinger: And I'm even thinking of visiting there if I go to Africa.

Bouteflika: It would be a good thing also.

Kissinger: So it is not a matter of the Left. The Soviet Union has shipped 20,000 tons of military equipment. We are still willing to stay out of it. But we don't want the Soviet Union and Cuba to establish themselves. It worries us because of our relations with the Soviet Union, for them to be so active so far away, and secondly, our relations with Cuba. I had moved our relations so far. But then they were first agitating over Puerto Rico, and now Angola.

Maybe our current domestic situation will get complicated. But we'll get even somewhere.

And the curious result of our domestic situation is that every event like this drives it further to the right.

Bouteflika: I know the leaders personally. I know Neto, I know Roberto, I know Savimbi. They see that you didn't have time to establish relations with the MPLA. There are three or four divisions which think like intellectuals of the Rive Gauche or St. Germain, who think they are Marxists. They are as Marxist as the regime in Brazzaville. If Brazzaville is a great threat to the United States, then the MPLA is.

Kissinger: But that is not the problem. If the MPLA came in by itself, we could accept it. It is the Soviet role that bothers us.

Bouteflika: The Soviet role is reasoned.

Kissinger: And so is ours.

Bouteflika: And so is ours.

SECRET/NODIS/XGDS

DECLASSIFIED
Authority NND009029
By LWB NARA Date 7/27/06

Bouteflika: If you see it as a problem between the Soviet Union and the United States, it is a matter of detente, which you have done as well with China.

Kissinger: And with the Arabs.

Bouteflika: You should establish contacts with the MPLA.

Kissinger: But first the Soviet airlift has to stop.

Bouteflika: It is a struggle for power. Either the MPLA or some other movement, it is not so important. It is a matter of independence. Now there is the situation as if it is the first time for a war. It has been a long struggle. It is a civil war. Why should this put you opposite the Soviet Union? Why not establish contact with the MPLA? This would be easier than you think.

Kissinger: We can't accept the Soviet Union in the area. I have been a man of the detente.

Bouteflika: Don't put this as a problem between you and them. I speak as a friend. Don't antagonize them over this.

Kissinger: I agree. But at a time when those of us in the United States who favor detente are fighting for it, it is irresponsible of the Soviet Union to do this now, especially over secondary objectives. If it were Syria, we would understand. We don't complain about Soviet arms to Syria.

Bouteflika: The OAU Ministers are trying for a summit.

Kissinger: Why not a coalition government?

Bouteflika: It is the given in Angola. The OAU will have a summit. You should contact African capitals, by your Ambassadors or a special emissary. They will condemn the intervention of South Africa.

Kissinger: That doesn't bother me.

Bouteflika: Second, they will complain about intervention from the outside. One will ask the Africans not to make a crisis in Angola. Parallelly, you have no reason to regard the MPLA as the enemy.

SECRET/NODIS/XGDS

DECLASSIFIED
Authority NND009029
CRF By LMB NARA Date 7/27/06

Kissinger: We are open-minded about the MPLA. What we are not open-minded about is the Soviet Union. If they would come in independently like FRELIMO, there would be no problem.

Bouteflika: Can I tell them this?

Kissinger: Yes. We are not against the MPLA. We are against the Soviet Union in Africa. We are against South Africa, too. You can tell them we are not against the MPLA.

Bouteflika: Reflect on my suggestion.

Kissinger: I will.

Middle East

Kissinger: Let's talk about the Middle East. I explained very frankly my thinking when we met in New York. We are in a paradoxical situation. Public opinion in America is more ready to do something than ever before. But we have a period of about nine months, when we can't do everything.

The attempt of the Israelis is to create maximum commotion in the Middle East. They think we can't do much to them. That is why they bombed in Lebanon. You saw in the Herald Tribune a report that we asked them to check with us. This isn't what we asked: We said we wouldn't be responsible for the actions they took without consulting with us. That is very different. And we protested their settlements on the Golan.

Bouteflika: There is a danger to the policy of America even in that expression.

Kissinger: What do you mean?

Bouteflika: In the implication which can be drawn that all previous Israeli actions have been with American connivance.

Kissinger: No, we have never known. They never tell us ahead of time.

But that is not my major point. My major point is: They are deliberately provocative now. They established settlements; they announce

Authority NARA Date 7/27/00

they will never give up more than 200 meters of territory -- which is an insult to Syria, because it is Syrian territory. When Peres comes to America.... The F-15 we promised a year and a half ago -- but there was a delay because of delivery and the reassessment. Then he announced it as a new thing, as a response to Syrian MIG-25's. He did it to provoke the Arabs. It was a lie.

In the Congress, their supporters are putting in one amendment after another, directed mostly against Saudi Arabia. Why? They want a crisis this year rather than the next. They want to divide the Arabs from the US so that next year, when we have the freedom of movement, they can say, "Why do anything for these madmen?"

They want to go back to the 1967-73 period, when they were our only friend in the Middle East. They know time is running out. They can't get $2 billion a year for many more years. And they know they can't get deliveries on what is voted thisyear until 1978-79. So we have all the means of pressure in our hands. That is why they are trying to undermine my authority. But that isn't the main thing.

The main thing I want to say is the Arabs should show restraint for a year. A war wouldn't be so bad for us -- we could show we are tough. The main thing is to make what little progress is possible this year, and work for next year. I say this as a friend.

Bouteflika: We are grateful.

Kissinger: Because you have practically won. You must not let yourselves be provoked. The Syrians must understand this too.

Bouteflika: You have some problems with them?

Kissinger: No. I'm afraid their pride may lead them to do something later on. I'm thinking of going there myself in March, to see my friends.

Bouteflika: The Arab capitals understand your electoral situation.

Kissinger: The Arabs have been very good up to now. What worries me is the new methods -- the boycott legislation, the anti-discrimination legislation -- may provoke them.

Bouteflika: Will they pass?

Authority NARA Date 7/27/00

Kissinger: I hope not. We are fighting it very hard. You can be sure I oppose it.

Bouteflika: For the first time, the Palestinians are in the Security Council. It is a good thing.

Kissinger: We voted for it.

Bouteflika: You can visit the area and tour around, to gain time for the elect[illegible]. One must continue to speak. We don't think it is a difficult period. Algeria understands.

Kissinger: We appreciate it.

[The meeting ended]

SECRET/NODIS/XGDS

قائمة المراجع

الكتب باللغةالعربية:

1. إل روس مايكل ، نقمة النفط ،تر: نشواتي محمد هيثم ،الدوحة : منتدى العلاقات العربية والدولية 2014
2. البار أيمن ، بسكري منير ، **مكانة المغرب العربي في السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**،الإسكندرية : مكتبة الوفاء ، 2014 .
3. التميمي خلف عبد المالك ، **أضواء على المغرب العربي (رؤية عربية مشرقية)**، الجزائر : دار البصائر ، 2011 .
4. السرجاني راغب ، **بين التاريخ والواقع**.القاهرة : مؤسسة اقرأ ، ج3 ، 2009
5. السيد سليم محمد ، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، .1989
6. السيد سليم محمد ، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: المكتبة العربية ، ط2 ، 1998.
7. السيد حسين عدنان ، **نظريات العلاقات الدولية** بيروت : دار مواج للنشر والتوزيع ، 2003 .
8. الشامي علي حسين ، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات،عمان : دار الثقافة ، ط ، 2009 .
9. الشامي علي . **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**،القاهرة : دار الكلمة ، 1980.
10. الطائي إبراهيم على حنان ، وهاب فؤاد علي ، **قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي**، عمان : الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2015.
11. الطراونة حسين أحمد ، ماجد عبد المهدي المساعدة ، إدارة التفاوض وحل النزاعات،عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ، ط 1 . 2016.
12. العبدلي عبد المجيد ، قانون العلاقات الدولية،تونس : شركة أوربيس ، ط2 ، 2005 .
13. الكاتب مصطفى ، بادي محمد ، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**،دمشق: دار المختار،1998.
14. المحمودي عبد القادر ، **النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (1945 – 1985)** الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، 2002 .
15. المخادمي رزيق عبد القادر، **سباق الثلج الدولي الهواحبس والطموحات والمصالح**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010.
16. العمامرة سعد بن بشير ، **هواري بومدين الرئيس القائد**، الجزائر : المطبوعات الجميلة للنشر، 1997.
17. بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف** ،القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ،2006.

18.بخوش صبيحة ن إتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع 2011.

19.بلحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة1992 -1997 ،عمان: دار الراية للنشر والتوزيع ، ط1، 2012.

20. بلانتي ألان،السياسة بين الدول: مبادئ الدبلوماسية، تر: تور الدين خندودي،الجزائر:شركة دار الأمة ،1998 .

21.بن غربي ميلود ، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**،الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة،2011 .

22.بوطالب عبد الهادي ، **مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية الفرن الواحد والعشرين**، الدار البيضاء : دار الثقافة ، ط.1 ،2004.

23.بوقارة حسين ، **إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي** ، الجزائر: دار هومة، 2009 .

24.بوعشة محمد ، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي ، وإدارة الحرب الإثيوبية الأريثيرية** ، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة ،2004 .

25.بوعزيز يحي ، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**،الجزائر: دار الهدى،2004.

26.بوقنطار الحسن ، **السياسة الخارجية المغربية : الفاعلون والتفاعلات**، الرباط : شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002 .

27.تونسي بن عامر ، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1987 .

28.تراي محمد فخر الدين،**الأطلس الشامل للجزائر والمغرب العربي بشريا وجغرافيا وتاريخيا اقتصاديا**الجزائر ، منشورات العوادي 2011 .

29.تيلور بيتر، فلنت كولن،**الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصرة** تر : عبد السلام رضوان ، إسحاق عبيد ، الكويت : مطابع السياسة ، ط 4 ،2002 .

30.حافظ صلاح الدين ، **حرب البوليساريو** ، بيروت : دار الوحدة ، 1981.

31.حجازي محمد محمد ، **الجغرافيا السياسية**،مصر : جامعة القاهرة ، 1996 / 1997 .

32.حدوش وردية ،**قضية الصحراء الغربية بين الإخفاق والركود وأفاق فعلية حق الشعوب**،تيزي وزو الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ،2018.

33.حتى ناصف يوسف ،**النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكاتب العربي ، 1985 .

34.دبش إسماعيل ، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي**،الجزائر: دارهومة،2017.

35.دحمانمحمد، **الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب**،الرباط : مطبعة الكوثر، 2006.

36.رضوان محمد ، **منازعات الحدود في العالم العربي : مقارنة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**،الدار البيضاء : افريقيا الشرق،2002.

37.رينو فان بيير و دوروزيل جان باتيست، **مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية**، بيروت : نشورات عويدات ، ط3 ، 1989 .

38.سيليرية بيير ، **الجغرافيا السياسة والجغرافيا الإستراتيجية**، تر. أمجد عبد الكريم، دمشق : الأهالي لطباعة النشر والتوزيع ، 1988.

39.صافي عنان،**الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**،عمان : مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، 1999.

40.صبري مقلد إسماعيل ، **العلاقات السياسية الدولية ك دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1991 .

41.صدوق عمر ، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية (دراسات قانونية سياسية)** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

42.عباس عبد الرزاق ، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية**، بغداد : مطبعة أسعد ، 1976 .

43.عبد السميع محمد، طبية أحمد ، **الإدارة الإستراتيجية في إدارة الأزمات**،عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع،2010 .

44.غريفيتش مارتن و أوكلاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،أبوظبي:مركز الخليج للأبحاث،2012.

45.غو مريس محمد، **السياسة الخارجية المغربية مقاربة ابستمولوجية وتجريبية**،الرباط : دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، 2001 .

46.غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، تر: مركز الخليج لأبحاث، الإمارات العربية المتحدة:نابغون للنشر، ط 2، 2000.

47.فنان جمال ، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1916 – 1830**،الجزائر : دار هومة ، 2010 .

48.فوق العادة سموحي ، **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية**، بيروت: مكتبة لبنان،1986.

49.لاكوست إيف ،**الجغرافيا السياسية للمتوسط**،تر: درويش زهيدة، أبو ظبي: هيئة أبو بظي للثقافة والتراث ، 2018 .

50.محمودي عبد القادر،**النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945-1985** ،الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار،2015 .

51.مسعود طاهر، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**،دمشق: دار المختار للطباعة،1997.

52.محمد رأفت إجلال ، أحمد نصر الدين إبراهيم ، **القرن الإفريقي : المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1985.

53.معراف اسماعيل، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية**، الجزائر ، دار هومة 2010 .

54.مقلاتي عبد الله ، **العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقيةإبان الثورة الجزائرية** ، ج 2 الجزائر : دار السبيل للنشر والتوزيع 2009 .

55.منقلاتي عبد الله ، دحمان تواتي ، **البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا** الجزائر: دار الشروق 2009 .

56.موفق عبد الصمد، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب**،الإمارات العربية المتحدة.2010.

57.نايت بلقاسم مولود قاسم ، **شخصية الجزائرية الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830** الجزائر: شركة دار الأمة، ج1،2007 .

الكتب باللغة الأجنبية:

58. Barbier Maurice, le conflit du sahraOccidental ,Paris:l'harmattan ,1982.

59. Balta Paul,Legrand Maghreb des l indépendance à l an2000,Paris :la découverte 1990.

60. Berramdane,abdelkaleq,sahara,occidentale l énjeumaghrébin,paris ; khartrala,1992

61. Borgomanoloup Laure et autres, le Maghreb stratégique première partie, Italie : Natodefensecollége, 2005.

62 CHIEKH Slimane .L'Algérie porte de L'Afrique , Alger:Casbah édition 1999

63. De frobevrille Martin, Sahara Occidental (la confiance Perdu), Paris : l'harmattan, 1996

64. De saint Maurice Thomas, sahara occidental 1991-1999 l'enjeu duréférendumd 'auteldétermination ,Paris , l'harmattan , 2000 .

lesFrontiers méridionales de L'algerie , de l'indéqendance à l' utipossidetis, .65
Alger : SNED , 1981 p177 3emm chap
Finanmohsen Khadija, sahara occidental : du conflit oublie ou nouvelles formes .66
delutte sciencepoet Chercheure associeé , Université de paris , France 2005
lourent Eric , Hassan 2 mémoire d un roi , Paris , édition Plon , 1998 .67
Noélléon , politique et diplonatie dans les affaureétragéres . paris : P.U.F. 1959 .68
Wallonechrist , le Sahara Occidental Un conflit Oublié,bruxelle, .2005
Zoubir Yahia and Volman Daniel « International Dimensions of Western Sahara
conflict " West part , Praeger , 1993

مقالات في الدوريات العلمية :

69. الحسين ظاهر عبدالرحمان ،الإنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب، التقرير الاستراتيجي،**المركز العربي الديموقراطي**برلين:ط1، (2019)

70. الحيالي عباس عبد الأمير ، مشكلة الصحراء الغربية و الأمن القومي العربي، **مجلة ديالى**، كلية التربية جامعة ديالى،(ع،25)،(2007)

71. الندوي محسن ،الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية،**مجلة العلوم السياسية والقانون** ، المركز الديموقراطي العربي،(ع،02)،(2017)

72. الوادي عبد الحليم مهيمن ، مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيو بوليتيكية ، **مجلة كلية التربية للبنات** ، جامعة بغداد ، (المجلد 24).(2013)

73. بولحية يحي ، محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات، **مجلة سياسات عربية**،(ع،10)،(سبتمبر2014)

74. حمودي عبد الله ، أنثروبولوجية الملكيات : الملكية المغربية نموذجا، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي** الدار البيضاء ، (عدد19)، (20 ربيع وصيف 2003)

75. رمضان عباس كفاح : الإستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي ، **مجلة دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل (ع.23) (جويلية، 2011) ، ص.229.

76. سيد أحمد ، مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات " **مجلة السياسة لدولية**" (ع 150) ، (أكتوبر 2002)

77. شعلان جاسم ، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي " بحث في الجغرافيا السياسية " **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**(المجلد 19) ، (العدد 04)، (2011).

78. ضيدان مازن ثامر ،التقرير الاستراتيجي(ماهي أبعاد ومرتكزات التسلح)، **المركز العربي الديموقراطي**،برلين: ط1 ،(فبراير 2019)

79. عبد الحي وليد ، العلاقات المغربية الجزائرية : العقدة الجيوستراتيجية ، **مجلة سياسات عربية** ، (العدد 06)،(يناير 2014)

80. عبيد علي مجدي "صراع الصحراء الغربية "، **مجلة السياسة الدولية**، (ع95)،(1998).

81. علي عمرو ، المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية، **مجلة السياسة الدولية**،(ع،149)،(2002).

82 .غالي بطرس بطرس ، الخليفة التاريخية والسياسية لقضية الصحراء الغربية ، **مجلة السياسية الدولية**، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام ،(44ع)، (1976)

83. غالي بطرس بطرس ، حرب الصحراء في المغرب في المغرب العربي ، **مجلة السياسة الدولية**، (ع 44)،(1976).

محمودي عبد القادر ، دور اختلالات النظام الإقليمي العربي الوظيفية في انسحاب النزاعات العربية الداخلية الحالية في : **دفاتر السياسة والقانون** ، جامعة ورقلة. (**العدد**. 6) ، (جانفي. 2012).

84. مروان محمد سهيل،الإنفاق العسكري والتنمية،التقرير الإستراتيجي، **المركز العربي الديموقراطي**،(برلين:ط1 ،فبراير 2019).

85. مزيان محمد ، المغرب و الجزائر : الجوار الصعب ، **مجلة سياسات عربية**،(العدد 13)،(يناير 2015)

ولد القابلة إدريس " حل قضية الصحراء الغربية لا يزال بعيد أو الخوف من تدخل أمريكي بالمنطقة،**مجلة الحوار المتمدن** ،(العدد 1770) ، (2006/12/20).

المجلات والدوريات الإلكترونية:

86. اسعيدي ابراهيم ، واقع وأفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي، **مركز الجزيرة للدراسات**،(يناير 2011)

87. البياتي باسل أحمد دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية النزاع الصحراء الغربية ، المستقبل العربي الإلكترونية اليحياوي يحي ، التوجهات الإفريقية"الجديدة " للمغرب: **تقرير مركز الجزيرة للدراسات.** (29 جوان2015).

88. بهلول نسيم،التوترات الكامنة: واقع التوازن العسكري في المنطقة المغاربية، **المركز العربي للبحوث والدراسات** يوم (03 مارس 2018):https :www.politics-dz.com

89. بوحنية قوي ،الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي،**مركز الجزيرة للدراسات**،(29 يناير 2014)

90. بوزيد عمر، "نزاع الصحراء أزمة التسوية الأممية والمغربي الجزائر"، **مجلة العصر الالكترونية**،(يوم 2004/09/05).

91. حداد أسماء ، **الدفاع الوطني الجزائري:الواقع والرهانات الإستراتيجية**، المركز العربي الديموقراطي،(يوم24 ماي2017) في الموقع:https://democraticac.de/?p=46703

92. سيدي أحمد عبدي يحي، **روافد وتفاعل الطرق الصوفية بين المغرب العربي وإفريقيا لغربية**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات. (26أوت 2018).

93. عاشور لبابة ، **محددات السياسة الخارجية المغربية اتجاه إفريقيا**، مركز راشيل كوري (شؤون دولية)،(09 /2014/02).http://rachelcenter.ps/news.php?action=list&cat_id=14

94. غمراسة بوعلام ، "لن يتحقق مغرب عربي مزدهر دون حل مشكلة الصحراء الغربية " ، **جريدة الشرق الأوسط الالكترونية** ، (ع 12145) ، (2012/02/28).

95. كارلوس لويس " الصحراء الغربية الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني " **مجلة الحوار المتمدن الالكترونية**، (العدد 1308) ،(05 / 09 / 2005)

96. التحركات المغربية اتجاه إفريقيا..الأهداف والقيود، **مجلة السياسة الدولية الإلكترونية**، (يوم 2017/03/08).http://www.siyassa.org.eg/News/12021.aspx

المقالات باللغة الأجنبية:

97. Michel liégeois,Saloméponsin,la minurso,25ans au service de la paix au saharaoccidental,recherchesinterationales(n :103),(avril,guin2015),.

98. Segura lomasAntoni ,laQuestion desahara dans la dynamique géopolitiquedu MaghrebComfluencesmèditerraneé, N31 auto – mne France . 1999.

99. KHADIGA MOHSEN FINAN ,« SAHARA OCCIDENTAL :LAMAINTIEN DUSTATU QUO »,MAI2004,P.05.http://www.ceri.sciences.po.org

100. Cheikh Slimane,l'Algérie et le reforme de l'ordre international, revue de l'institue nationale des études stratégie globale , 1991.

101. Ivan crouzel,L'afrique du sud :moteur d'une nouvelle donne continent politiqueafricaine (n :88),(2002)

الرسائل والأطروحات:

102. العايب سليم ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة : كلية الحقوق ، 2011 .

103. أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بسكرة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2016 .

104. بوزرب رياض ، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 – 1988** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة قسنطينة : كلية الحقوق ،2008 .

105. بيرم فاطمة ، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية ،2010.

106. حاجي فاطمة الزهراء ،**البعد الإعلامي في الدبلوماسية الجزائرية منذ 1975**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر3:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

107. شعنان مسعود ، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر:قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2007 .

108. عمارة بشير، **الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2007 .

109. عمرون محمد ، **تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني الى مخطط بيكر الثاني 1975 – 2005** رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2007 .

110. عيد ون حامدي ، **أمن الحدود وتداعياته الجيو سياسية على الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة :كلية الحقوق والعلوم السياسية . 2015 .

111. قط سمير، **البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري**،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016 –2017.

112. كروم محمد الصالح،**سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية1975– 2010**،جامعة الجزائر3:كلية العلوم السياسية والاعلام ،2011 .

113. لحلوح بلقاسم ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البليدة : قسم القانون العام ، 2004 .

114. مالكي أمينة ، **مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991 – 2012** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر03 : كلية العلوم السياسية ، 2013 .

115. ملاح سعيد ، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر:قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2005.

116. مصطفى عبد النبي ، **استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر1 : كلية الحقوق ، 2014.

117. ويكن فايزة ، **طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على المسار التكاملي المغاربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016.

المصادر والوثائق الرسمية:

118. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبة 1963 و 1989 و 1996

119. الميثاق الوطني 1976

120. دستور المملكة المغربية

الملتقيات والمؤتمرات:

121. بوطوره مصطفى سفير مستشار بديوان وزير الشؤون الخارجية، محاضرة بعنوان: **البعد الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية**، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، يوم14 ديسمبر2016

122. تركماني عبد الله ، **التنافس الأمريكي ، الأوروبي حول منطقة المغرب العربي** " ورقة مقدمة في مؤتمر من اجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي والعلمي في المغرب العربي / الدورة الثانية لمؤتمر : كلفة اللا مغرب ، مركز مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (14-16 فيفري 2008).

123. محاضرة بمركز الشعب للدراسات الإستراتيجية " تنافس حاد على حوض المتوسط معطيات افريقية مغربية " **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ع1(مارس2008)

124. مبارك زكي ، مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي : الدواعي والخلفيات والمصير في : صعوبات و أفات تفعيل اتحاد المغرب العربي ، أشغال ندوة دولية ، يومي 16 – 17 افريل 2009 كلية الحقوق ، جامعة محمد الأول وجدة المغرب .

125. برادة يونس ، الإشكالية الانتخابية في المغرب : مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي في : مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، اللقاء السنوي 17 ، أكسفورد ، 2007

126. شكاكطة عبد الكريم ، محاضرات حول الجغرافيا السياسية ، جامعة خميس مليانة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016/2015)

التقارير:

127. المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا ، وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، **المجلة المالية**،(العدد،28)، (أوت، 2015)

128. لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، **دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء باللجنة** الموقع الألكتروني: clrt-afrique.com

129. كارلوس رويث ميغال ، الصحراء الغربية 1975 – 2005 تبدل متغيرات نزاع معاصر ، **نشرة معهد إيلكانو الملكي** ، رقم 2005 / 04، تر: مصطفى الأمين 2005/03/30.

130. هيومن رايت واتش، **حقوق الانسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين** ،2008 .

131. ألينا فيد يان قاسمية ، التهجير المطول للصحراويين، **مركز دراسات اللاجئين** ، جامعة أوكسفورد،2011

132. عبد الرحيم منار سليمي، **الولايات المتحدة وقضية المتحدة وقضية الصحراء : جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية**، مركز كار نيغي للشرق الأوسط ، بيروت 16 / جوان 2009 /

133. https://carnegieendowment.org/files/sahara.pdf

التقارير باللغة الأجنبية:

134. Strategic Studies Institute and U.S Army War College Press,**war and insurgency in the western sahara**,staffresearcher,may 2013.

135. Institut Thomas More, **Pour Une Sécurité durable ou Maghreb** , Rap port Spécial , Avril 2010.

136. Crisis Group , Rapport Moyen Orient, Afrique du nord n°65,**sahara occidental le cout du Conflit**, juin , 2007.

وكالات الأنباء وقنوات التلفزيون:

137. القناة الثالثة،**التلفزيون الجزائري**، يوم 01 ديسمبر 2016.

138. تصريح وزيرة البريد وتكنولوجيات الاتصال ، القناة الثالثة ،**التلفزيون الجزائري**، يوم 01 ديسمبر 2016 .

139. وكالة الأنباء الجزائرية يوم 13 جويلية2018 الساعة 17.29

140. تصريح ناصر بوريطة وزير الخارجية المغربي لقناةmedi1TV يوم 2016/03/18

141. وكالة المغرب العربي للأنباء المستقلة ، **موقع الأخبار الموريتاني**، 27 / 12 /2017

142. **وكالة الأنباء الصحراوية**، يوم 21 جوان 2018.

الجرائد:

143. بودية خالد،**إرتفاع الإنفاق في الجزائر2015** ، جريدة الخبر،(العدد8114) يوم 06افريل2016.

144. بودية خالد، **الجزائر تشتري 142 طائرة هيلوكوبتر هجومية ومتعددة الخدمات**، جريدة الخبر،(العدد7734)، يوم 06جولية2015.

145. بوكروح عبد الوهاب ، الجزائر تلغي ديون مستحقة على 14 دولة إفريقية، **جريدة الشروق**، يوم 29 ماي 2013: https://www.echoroukonline.com

الجرائد باللغة الأجنبية:

zoubiryahia,lemaroc et les usa restant proches tant que la guerre antiterroriste se .146poursuit,interviewaccordeé a world politicsreview,liberté,alger,le 05 aout2012.

Zahra Rahmouni,lalgerie et le maroc toujours en téte de la course a larmement en .147 afrique,le 22/02/2016 :http://www.tsa-algerie.com

المقالات :

148. الطنطاوي عبد الرحمان، قضية الصحراء الغربية في أفق تحولات المغرب العربي تونس وليبيا أنموذ جين، **المسألة العربية**، مصر 2007/04/24

149. بنت عبد الوهاب فاطمة، الصحراء بلاد السيبة والمفاجآت السياسية، موقع الجزيرة نت تاريخ الدخو20/02/16

150. رحيمي مونية،" أفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي"، **مركز الجزيرة للدراسات** ، قطر2011/12/19.

151. فرج ناصر الحرياطي ، **صراع الصحراء الغربية ينتهي بالاستفتاء** ، جريدة الأنباء الكويتية الاثنين2011/01/03 https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/reports-and-issues/161492

152. السالك مفتاح، **البترول في الصحراء الغربية جبهة جديدة في نزاع قديم جديد**، الحوار المتمدن،1789،يوم 08 يناير 2007: https://www.spsrasd.info/news/ar/search/node/Search

153. يحي أبو زكريا ، " **التنافس الأمريكي – الفرنسي على المغرب العربي** " في : http://www.voltaire.net.org/article91205.html(23.04.2016)

154. سمير بنيس ، تر : يوسف القيدي ، **فرضيات** " **الموقف الغامض** " **للإرادة الأمريكية من الصحراء الغربية** ، الاثنين 09 / 05 / 2016https://ar.yabiladi.com/articles/details/722052

155. يوسف الدحماني، **مستشار ترامب للأمن القومي يعبر عن خيبة أمله من عدم التوصل إلى حل لنزاع الصحراء**https://www.hespress.com/orbites/305387.html.

156. خالد بن سلطان بن عبد العزيز،**كتاب موسوعة مقاتل من الصحراء**،موضوعات سياسية ، مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/sec16.doc_cvt.htm

157. ستيفن زونس، **أوباما يتجاهل الاحتلال المغربي اللا شرعي وانتهاكات حقوق الإنسان** .مقال الانترنيت upesonline.info /word/ 2013-12-25

158. محمد معروف،**الصحراء الغربية : مذكرة فالسيوم بين ارتياح المغرب وسخط البوليساريو**، يوم :2008/04/25 https://www.swissinfo.ch/ara/6608620

159. د.غالي الزبير، **البترول في الصحراء الغربية جبهة جديدة في نزاع قديم متجدد** في الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85392&r=0
160. الصديقي سمير ، **تطور الجيش المغربي : عهدان ونهج واحد** في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/201532364121389332.html
161. خالد بن سلطان بن عبد العزيز، **مشكلة الصحراء العربية (البوليساريو)** في الموقع :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/sec09.doc_cvt.htm

المواقع الالكترونية:

162. http://ar.wikipedia.org/winddex le 10/08/2018

163 . http://www.globalfirepower.com

164. جريدة القدس العربي الالكترونية ، 07 ديسمبر 2018

165 .قضية الصحراء الغربية، في

166.الموقع:https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/11/2

167.**المبعوثين الأمميون إلى الصحراء الغربية :**

168.https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/8/17

169. وكالة المغرب العربي للأنباء المستقلة ،ندوة فكرية: **مشكلة الصحراء الغربية سيناريوهات متعددة ومخرج واحد** في الموقع:
https://mapnr.blogspot.com/2012/05/blog-post_5971.html

170.**نزاع الصحراء الغربية: تفاؤل حذر لدى المغرب والبوليساريو رغم موعد جديد للمحادثات في 2019:**
https://www.france24.com/ar/20181206

171.**مكونات إقتصاد الصحراء الغربية** ، في
الموقع:https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/11/5/
أصوات مغاربية، **ثروات الصحراء الغربية هل يملك المغرب حق استغلالها** قي الموقع :
https://www.maghrebvoices.com/a/420754.html
172. وكالة الأنباء المستقلة، **الثروات المعدنية الصحراوية في الموقع:**
https://mapnr.blogspot.com/2011/01/blog-post_1816.html
173. **عقود تنقيب عن النفط قبالة الصحراء الغربية تنذر بتوتر** في الموقع:
https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/morocco/2013/11/20

174. المغرب بدون وزارة الدفاع ، يوم الأحد 31 جويلية2011في الموقع:
http://www.arab- army.com/t29732-topi
175.المغرب يرفع من إنفاقه العسكري 50% متفوقا على إسبانيا في الموقع
:https://arabi21.com/story/1120165

176. إنفاق العسكري: المغرب يحتل المرتبة الثانية في أفريقيا بعد الجزائر، في الموقع:
https://ar.yabiladi.com/articles/details
177. تقرير : المغرب يخطط لرفع ميزانية الدفاع واقتناء أسلحة جديدة ، يوم 2017/02/17 في الموقع:
https://arabic.cnn.com/world/2017/02/17/moroccan-defense-spending.
179 . http://www.globalfirepower.com
180. طوفان 2018 أضخم مناورات عسكرية "برية بحرية وجوية " للجيش الوطني الشعبي
www.elbilad.net/article/detail?titre.:

181. تفوقت الجزائر بأسطولها البحري فطور المغرب قدراته الجوية :
https://arabicpost.net/politics/2018/08/26

183. سباق مغربي جزائري للفوز بخطوط إمدادات الغاز، **العربي الجديد**، يوم 08 نوفمبر 2018،في الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/11/8 .
184. الحضور الإفريقي المغربي بين الامتداد والتراجع"،**جريدة مغربنا الإلكترونية**، 15 مارس 2010 على
الموقع:http ://www.maghribouna.com/alakbar-almaghribia/3797.html

185. ملك المغرب في زيارة تاريخية لدول أفريقية على علاقة بالبوليساريو:
https://arabic.cnn.com/world/2016/10/19/morocco-king-visits-african-countrie

186.سباق مغربي جزائري للفوز بخطوط إمدادات الغاز، **العربي الجديد**، يوم 08 نوفمبر 2018،في الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/11/8188
187. التحركات المغربية اتجاه إفريقيا..الأهداف والقيود، **مجلة السياسة الدولية الإلكترونية**، يوم
http://www.siyassa.org.eg/News/12021.aspx.2017/03/08

الفهرس

مقدمة:..... 07

الفصل الأول قضية الصحراء الغربية دراسة في الخلفيات والأبعاد.....16

المبحث الأول : البعد الجيواستراتيجي والتاريخي والديموغرافي.....18

المطلب الأول : البعد الجغرافي والاستراتيجي.....18

المطلب الثاني : البعد التاريخي.....25

المطلب الثالث : البعد الديموغرافي..... 35

الفرع الأول: التعداد السكاني.....39

المبحث الثاني : البعد السياسي والاقتصادي للصحراء الغربية 45

المطلب الأول : البعد السياسي لقضية الصحراء الغربية.....45

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي.....52

المطلب الثالث : البعد الطاقوي.....61

المبحث الثالث : أطراف النزاع المباشرة في قضية الصحراء الغربية ومساره.....67

المطلب الأول :موقف المغرب اتجاه الصحراء الغربية 67

المطلب الثاني : موقف جبهة البوليساريو من نزاع الصحراء الغربية..... ...72

المطلب الثالث : مسار النزاع في الصحراء الغربية.....76

الفرع الأول :مرحلة الصراع المسلح.....77

الفرع الثاني : المرحلة الدبلوماسية..... ...79

الفصل الثاني :قضية الصحراء الغربية بين مواقف الدول الإقليمية والكبرى والشرعية الدولية.....84

المبحث الأول : دور ومواقف الدول الإقليمية من قضية الصحراء الغربية 85

المطلب الأول : الجزائر وقضية الصحراء الغربية.....85

المطلب الثاني :موقف ودور موريتانيا اتجاه قضية الصحراء الغربية.....91

المطلب الثالث : موقف ودور ليبيا من قضية الصحراء الغربية.....97

المبحث الثاني : مواقف الدول الكبرى من قصية الصحراء الغربية 100

المطلب الأول : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من نزاع الصحراء الغربية.....100

المطلب الثاني: دور وموقف فرنسا من نزاع الصحراء الغربية.....109

المطلب الثالث : دور وموقف اسبانيا.....118

المبحث الثالث : الجهود الأممية لتسوية نزاع الصحراء الغربية.....125

المطلب الأول : دور الأمم المتحدة في تسوية نزاع الصحراء الغربية 126

المطلب الثاني : الحلول الأممية لتسوية نزاع الصحراء الغربية.....134

الفرع الأول : المشاريع الأممية 134

الفرع الثاني: مبادرة الحكم الذاتي المغربية..... 139

المطلب الثالث : المبعوثين الأمميون المكلفين بنزاع الصحراء الغربية.....142

الفصل الثالث: تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية.....153

المبحث الأول : تأثير قضية الصحراء الغربية على التوجهات الدبلوماسية للجزائر والمغرب.....154

المطلب الأول : طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية 154

المطلب الثاني : المقاربة الجزائرية لقضية الصحراء الغربية..... 163

المطلب الثالث: الأهداف والمقاربات المغربية من قضية الصحراء الغربية 167

المبحث الثاني : ضوابط الدبلوماسية الجزائرية والمغربية لإدارة قضية الصحراء الغربية.....173

المطلب الأول:ضوابط ومقومات الإدارة الدبلوماسية..... 173

الفرع الأول:إدارة النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية.....175

الفرع الثاني: مقومات الإدارة الدبلوماسية لقضية الصحراء الغربية.....178

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في إدارة قضية الصحراء الغربية.....182

الفرع الأول: مبدأ ضبط الحدود وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار.....182

الفرع الثاني:مبدأ حق تقرير المصير مساندة حركات التحرر الوطني.....184

الفرع الثالث: مبدأ المساواة بين الدول وحل النزاعات بالطرق السلمية.....186

المطلب الثالث: مبادئ الدبلوماسية المغربية في إدارة قضية الصحراء الغربية 190

الفرع لأول: المحدد الديني والدستوري.....191

الفرع الثاني:مرتكز الإدارة المشتركة لملف قصية الصحراء الغربية.....194

الفصل الرابع: الدبلوماسية العسكرية والاقتصادية للجزائر والمغرب في إفريقيا.....200

المبحث الأول : سباق التسلح وتوازن القوة بين الجزائر والمغرب.....201

المطلب الأول: التفسير النظري لزيادة التسلح بين الجزائر والمغرب.....202

الفرع الأول: نظرية الجغرافيا السياسية.....202

الفرع الثاني:النظرية الاستراتيجية لسباق التسلح.....207

المطلب الثاني: سباق التسلح بين الجزائر والمغرب.....211

الفرع الأول:التوازن الاستراتيجي بين الجزائر والمغرب.....212

الفرع الثاني: التسلح في الجزائر.....216

الفرع الثالث: التسلح في المغرب.....219

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر والمغرب في إفريقيا.....225

المطلب الأول: الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إفريقيا.....227

الفرع الأول: المبادرة الجزائرية لتنمية إفريقيا.....231

الفرع الثاني: الأدوات الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا.....235

المطلب الثاني:الدبلوماسية الاقتصادية للمغرب في إفريقيا.....236

الفرع الأول :الأدوات الاقتصادية للمغرب في إفريقيا.....239

الفرع الثاني:دبلوماسية دينية وثقافية.....245

خاتمة :.....253

الملاحق:.....263

قائمة المراجع :.....288

الفهرس:.....302

ملخص

ملخص :

تتناول هذه الدراسة الإدارة الدبلوماسية الجزائرية، والمغربية لقضية الصحراء الغربية التي أصبحت عامل أساسي في توتر العلاقات بين البلدين من خلال دراسة خلفيات، وأبعاد نزاع الصحراء الغربية الجغرافية، الجيوسياسية التاريخية، الديموغرافية، السياسية، ومقوماتها الاقتصادية هذه القضية التي أخدت حيزا هاما في السياسة الخارجية للجزائر والمغرب.

فالجزائر وانطلاقا من مبادئها الثابتة في دبلوماسيتها تعتبر الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار، وحق شعب في تقرير مصيره، والمغرب يعتبرها قضية وجود، والمحدد الرئيسي في علاقاتها الخارجية.

تحاول الدراسة تسليط الضوء على الجهود الأممية لتسوية هذه القضية، ودور الدول الكبرى وعلاقتها بالجزائر والمغرب وفق مسار هذا النزاع، والأساليب والأنماط الدبلوماسية المنتهجة من البلدين لإدارة هذا النزاع، ولحشد التأييد لمواقفهما ومقارباتهما اتجاه هذه قضية على المستوى الإفريقي.

Résumé:

Cette étude traite la gestion diplomatique algérienne et marocaine de la question du Sahara occidental, qui est devenue un facteur clé de la tension des relations bilatérales entre les deux pays en étudiant les contextes et les dimensions géographique, démographique, géopolitique, historique et politique du Sahara occidental et de ses composantes économiques. Ce thème a pris une place importante dans la politique étrangère des deux pays. L'Algérie régie par un certain nombre de principes considérée. Le Sahara occidental une question de décolonisation et de droit d'un peuple à l'autodétermination et le Maroc considère qu'il s'agit du problème de l'existence et du principal déterminant de ses relations extérieures.

L'étude a essaie de mettre en exergue les efforts de la nations unies pour résoudre ce problème et sur le rôle des grandes puissances et leurs relations avec l'Algérie et le Maroc conformément à cette état conflictuel et aux méthodes et schémas diplomatiques adoptés par les deux pays pour gérer ce conflit et soutenir leurs positions sur cette question.